

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Mohamed Boudiaf-M'Sila

Faculty of Economic, Commercial and

Management Sciences

Department of Commercial Sciences



جامعة محمد بوضياف-المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رقم التسجيل: DC/06/14

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

بعنوان:

تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية:

الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية

-إطار مقترح-

إشراف الأستاذ الدكتور:

السعيد قاسمي

إعداد الطالبة:

إيمان جودي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا			
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. السعيد قاسمي
مناقشا			
مناقشا			
مناقشا			
مناقشا			

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Mohamed Boudiaf-M'Sila

Faculty of Economic, Commercial and

Management Sciences

Department of Commercial Sciences



جامعة محمد بوضياف-المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

رقم التسجيل: DC/06/14

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية

بعنوان:

تقارب معايير المحاسبة الدولية مع معايير المحاسبة الأمريكية:
الأهمية والتأثير على جودة المعلومة المالية
-إطار مقترح-

إشراف الأستاذ الدكتور:

السعيد قاسمي

إعداد الطالبة:

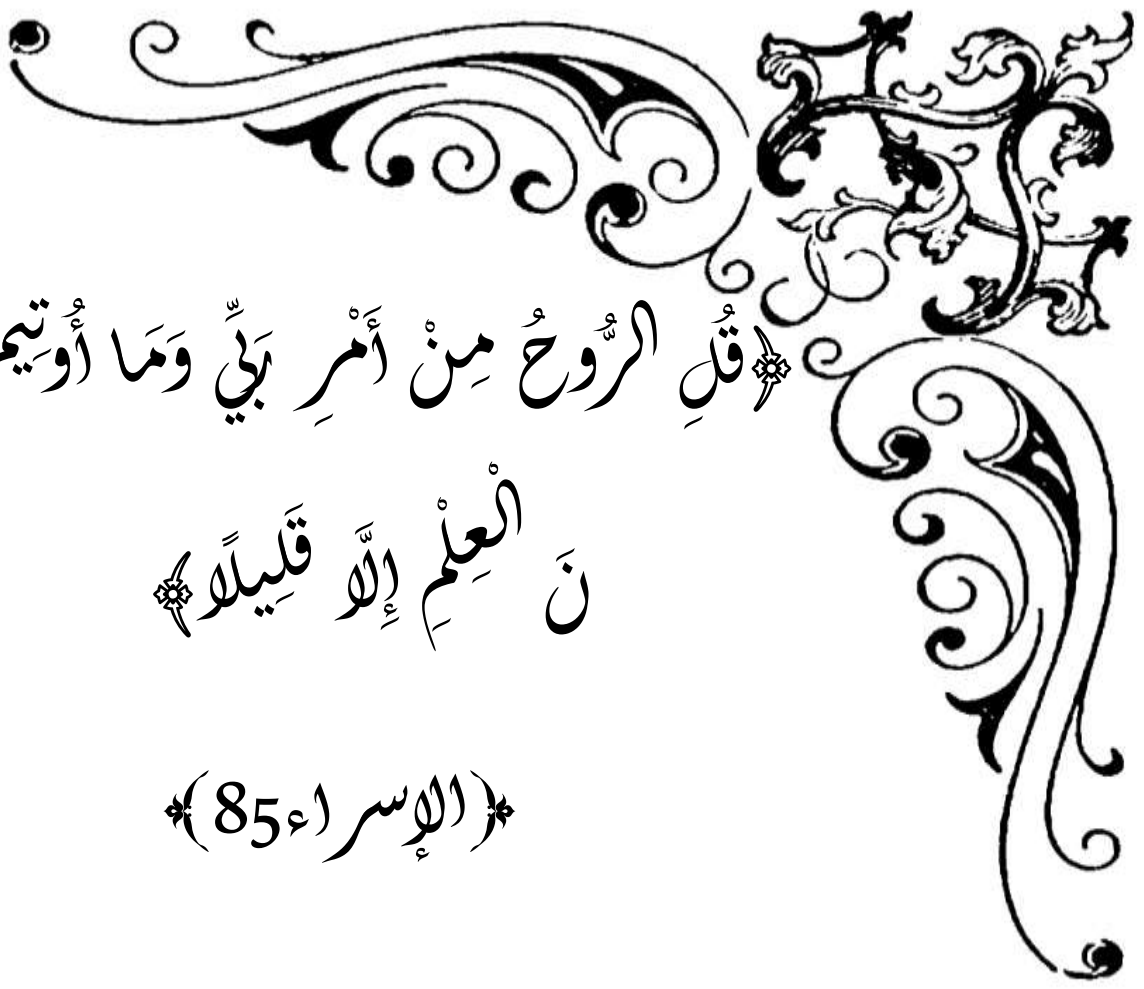
إيمان جودي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	أعضاء اللجنة
رئيسا			
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	أستاذ التعليم العالي	أ.د. السعيد قاسمي
مناقشا			
مناقشا			
مناقشا			
مناقشا			

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿قَدْ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ بَنِي وَمَا أُوتِيَتْمْ مَ

نَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾

﴿الْإِسْرَاءُ ٨٥﴾



والله

إلى ...

والسردي

والخسوتي

والقاسمي

والسنتني

وزماني

وطلبتي أيضا

أهدي هذا العمل المتواضع

إيمان





شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمداً على توفيقه لي بإنجاز هذا العمل.
أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل: **السعيد قاسمي**، لقبوله
الإشراف على أطروحتي وعلى المرافقة العلمية والمتابعة بالنصح الدائم،
وأسأل الله أن يجزيه خير الجزاء ويدعم عليه الصحة والعافية؛
كما لا يفوتني توجيه جزيل الشكر **لأعضاء اللجنة** التي تشرفت هذه
الأطروحة بقراءتهم وبمناقشتهم وإثرائهم لها، جزاهم الله خير الجزاء؛
كما أتقدم باسمي عبارات الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من
ساعدني وشجعني على إتمام هذا العمل بالنصائح والتوجيهات.

أيمن



الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم نتائج مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، وصياغة إطار مقترح لتحسين النظام المحاسبي المالي على ضوء إنجازات هذا المشروع. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للوصول إلى نتائج البحث. والذي يتمثل أهمها في تحقيق هذا المشروع للعديد من النتائج الإيجابية ومساهمته في تحسين جودة المعلومات المالية بسبب التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية. بالرغم من وجود بعض النقائص والانتقادات، يمكن الاستفادة من تجربة التقارب الدولية-الأمريكية في اصلاح النظام المحاسبي المالي ليصبح أكثر فائدة وجودة. وعليه يجب القيام بتحديث المرجع المحاسبي المحلي وتعديله بشكل جوهري وملائم للبيئة الجزائرية بكل جوانبها، ولمواكبة التطورات على المستوى المحاسبي الدولي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التقارب؛ معايير المحاسبة الدولية؛ معايير المحاسبة الأمريكية؛ جودة المعلومات المالية؛ النظام المحاسبي المالي.

Abstract

This study aims to evaluate the results of the project of convergence between International Accounting Standards and Generally Accepted Accounting Principles in the United States and formulate a proposed framework for improving the Financial Accounting System in light of the achievements of this project. The descriptive analytical and the comparative methods were used to reach the research results. The most important of which is that this project has achieved many positive results and contributed to improving the quality of financial information due to the amendments that have occurred to International Accounting Standards. Although there are some shortcomings and criticisms, the US-International convergence experience can be benefited from in reforming the Financial Accounting System to become more useful and qualitative. Accordingly, the local accounting reference must be modernized and fundamentally modified to suit the Algerian environment in all its aspects, and to keep pace with developments at the international accounting and economic context.

Keywords: convergence; IAS/IFRS; US. GAAP; Quality of financial information; Financial Accounting System.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

-	اهداء
-	شكرو تقدير
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
X	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال
XVII	قائمة المختصرات
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: التقارب كظاهرة محاسبية دولية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية متوافقة
03	المطلب الأول: تطور مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً
03	الفرع الأول: أسباب الاختلاف بين المبادئ المحاسبية
08	الفرع الثاني: مشاكل الاختلاف في المبادئ المحاسبية
10	المطلب الثاني: تطور هيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية
10	الفرع الأول: لجنة اعداد معايير المحاسبة الدولية (IASB)
12	الفرع الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)
13	الفرع الثالث: هيئات وضع معايير المحاسبة الدولية الحالية
16	المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية
16	المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية
16	الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الدولية
17	الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية
18	الفرع الثالث: أهداف معايير المحاسبة الدولية

19	المطلب الثاني: عملية اصدار معيار محاسبي دولي
19	الفرع الأول: مقومات إعداد معيار محاسبي دولي
20	الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة لمعيار محاسبي دولي
22	الفرع الثالث: القوى المؤثرة على إصدار معايير المحاسبة الدولية
23	المطلب الثالث: تنظيم المعايير المحاسبية الدولية
23	الفرع الأول: مكونات معايير المحاسبة الدولية
29	الفرع الثاني: التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية
29	الفرع الثالث: التصنيف الإلكتروني لمعايير المحاسبة الدولية
34	المبحث الثالث: التقارب الدولي مع معايير المحاسبة الدولية
34	المطلب الأول: نطاق التقارب الدولي للمعايير المحاسبية
34	الفرع الأول: مفهوم التقارب الدولي للمعايير المحاسبية
35	الفرع الثاني: أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية
36	الفرع الثالث: نطاق استخدام معايير المحاسبة الدولية
38	المطلب الثاني: نماذج عن التقارب الدولي للمعايير المحاسبية
38	الفرع الأول: النموذج الأمريكي
39	الفرع الثاني: النموذج البريطاني
41	الفرع الثالث: النموذج الياباني
42	الفرع الرابع: النموذج الجزائري
43	المطلب الثالث: تحديات التقارب الدولي للمعايير المحاسبية
44	الفرع الأول: التعاليم الدينية
46	الفرع الثاني: التنوع الثقافي
48	الفرع الثالث: التكلفة / العائد
48	الفرع الرابع: العديد من الاقتطاعات
50	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: المبادئ مقابل القواعد- مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات	

52	تمهيد
53	المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الأمريكية
53	المطلب الأول: تطور الهيئات المحاسبية الأمريكية
53	الفرع الأول: هيئة الأوراق المالية والبورصات
54	الفرع الثاني: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
56	الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة المالية
60	المطلب الثاني: مفهوم معايير المحاسبة الأمريكية
60	الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الأمريكية
60	الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الأمريكية
61	الفرع الثالث: مكونات معايير المحاسبة الأمريكية
64	المطلب الثالث: تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية
64	الفرع الأول: دوافع تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية
65	الفرع الثاني: مفهوم تدوين معايير المحاسبة الأمريكية
69	الفرع الثالث: الإجراءات الواجبة لإصدار معايير المحاسبة الأمريكية
72	المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية مقابل نظيرتها الأمريكية
72	المطلب الأول: المبادئ مقابل القواعد
72	الفرع الأول: مقارنة مدخلي القواعد والمبادئ
76	الفرع الثاني: حجج اعتماد أساس للمعايير المحاسبية
79	المطلب الثاني: أنواع الاختلافات بين المعايير الدولية والأمريكية
80	الفرع الأول: الاختلافات العامة
82	الفرع الثاني: الاختلافات التفصيلية
86	الفرع الثالث: تحليل الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية
89	المبحث الثالث: قصور المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات
89	المطلب الأول: فضائح محاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية
89	الفرع الأول: شركة Enron نموذجاً
91	الفرع الثاني: الانعكاسات المحاسبية لأزمة السوق المالية الأمريكية

91	الفرع الثالث: ثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية
93	المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة على إثر انهيار شركات أمريكية
93	الفرع الأول: قانون Sarbanes–Oxley
95	الفرع الثاني: التوصيات المقدمة من طرف هيئة SEC
96	المطلب الثالث: المعايير المحاسبية والأزمات المالية
96	الفرع الأول: مسؤولية المعايير المحاسبية في الأزمات المالية
99	الفرع الثاني: أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية
102	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الطريق نحو معايير محاسبية عالمية عالية الجودة	
104	تمهيد
105	المبحث الأول: تطورات مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية
105	المطلب الأول: انطلاق المشروع والالتزام بالتقارب
105	الفرع الأول: مذكرة التفاهم الأولى "اتفاقية Norwalk"
106	الفرع الثاني: الالتزام المبدئي بالمشروع
107	المطلب الثاني: ذروة التقارب من عام 2006 إلى 2016
107	الفرع الأول: مذكرة التفاهم الثانية عام 2006
109	الفرع الثاني: قرار إلغاء شرط التسوية
110	الفرع الثالث: تحديث مذكرة التفاهم الثانية عام 2008
112	الفرع الرابع: التطورات اللاحقة بعد عام 2008
114	المطلب الثالث: تراجع مشروع التقارب من عام 2016-2018
114	الفرع الأول: الوضعية الحالية لمشروع التقارب
117	الفرع الثاني: الخطط المستقبلية لمشروع التقارب
118	المبحث الثاني: وضعية التقارب في المشاريع المدرجة
118	المطلب الأول: المواضيع المتقاربة
118	الفرع الأول: المواضيع الرئيسة المتقاربة
120	الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة

123	المطلب الثاني: المواضيع المتقاربة جزئيا
123	الفرع الأول: المواضيع الرئيسة المتقاربة جزئيا
125	الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة جزئيا
127	المطلب الثالث: المواضيع غير المتقاربة
127	الفرع الأول: المواضيع الرئيسة غير المتقاربة
130	الفرع الثاني: المواضيع الثانوية غير المتقاربة
133	المبحث الثالث: هدف المجموعة الواحدة بين المثالية والواقعية
133	المطلب الأول: إيجابيات التقارب
133	الفرع الأول: التوافق في العديد من المعايير المحاسبية
136	الفرع الثاني: تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية
140	المطلب الثاني: تحديات وصعوبات التقارب
140	الفرع الأول: تحديات التقارب
146	الفرع الثاني: عراقيل اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة
150	المطلب الثالث: آفاق التقارب
150	الفرع الأول: مستقبل المعايير الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية
151	الفرع الثاني: مثالية المجموعة الواحدة من المعايير المحاسبية
152	خلاصة الفصل
الفصل الرابع: دور التقارب في تحسين جودة المعلومة المالية	
154	تمهيد
155	المبحث الأول: دراسة تحليلية للخصائص النوعية للمعلومات المالية
155	المطلب الأول: الخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي (1980)
155	الفرع الأول: الخصائص النوعية الأساسية وفق الإطار الأمريكي
157	الفرع الثاني: الخصائص الداعمة وفق الإطار الأمريكي
158	الفرع الثالث: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار الأمريكي
160	المطلب الثاني: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الدولي (1989)
160	الفرع الأول: الخصائص النوعية وفق الإطار الدولي

162	الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار الدولي
163	المطلب الثالث: تحليل الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)
164	الفرع الأول: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك
167	الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المشترك
170	المبحث الثاني: أهم التعديلات على المعايير الدولية في ظل التقارب
170	المطلب الأول: محاسبة الأدوات المالية
170	الفرع الأول: أهداف إصدار المعيار IFRS 9
171	الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 9
176	المطلب الثاني: الإيرادات من العقود مع العملاء
176	الفرع الأول: أسباب إصدار معيار IFRS 15
177	الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 15
178	المطلب الثالث: المعايير الصادرة الأخرى
178	الفرع الأول: عقود الإيجار
180	الفرع الثاني: عقود التأمين
183	المبحث الثالث: أثر التعديلات على جودة المعلومات المالية
183	المطلب الأول: تقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك
183	الفرع الأول: تقييم الخصائص النوعية الأساسية
186	الفرع الثاني: تقييم الخصائص النوعية الداعمة
187	الفرع الثالث: تقييم القيود على المعلومات المالية
188	المطلب الثاني: أثر المعايير الرئيسة على جودة المعلومات المالية
188	الفرع الأول: أثر المعيار IFRS 15 على جودة المعلومات المالية
192	الفرع الثاني: تحليل أثر المعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المالية
194	المطلب الثالث: أثر المعايير الأخرى على جودة المعلومات المالية
194	الفرع الأول: الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS 16
196	الفرع الثاني: تأثير المعيار IFRS 17 على جودة المعلومات المالية
201	خلاصة الفصل

الفصل الخامس: إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي	
203	تمهيد
204	المبحث الأول: واقع النظام المحاسبي المالي
204	المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي
204	الفرع الأول: الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي
208	الفرع الثاني: تطور النظام المحاسبي المالي
209	المطلب الثاني: تقييم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي
209	الفرع الأول: إيجابيات الإطار التصوري
210	الفرع الثاني: نقائص الإطار التصوري
211	المطلب الثالث: نقائص النظام المحاسبي المالي
211	الفرع الأول: ضعف الجانب الشكلي والهيكلية
213	الفرع الثاني: جمود النظام المحاسبي المالي
214	الفرع الثالث: نقائص أخرى
216	المبحث الثاني: إطار مقترح لتعديل النظام المحاسبي المالي
216	المطلب الأول: مقترحات حول هيئة محاسبة وطنية
216	الفرع الأول: أهمية استقلالية الهيئة المحاسبية
217	الفرع الثاني: هيكلية وتنظيم هيئة المحاسبة الوطنية
219	الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة الجزائرية
221	المطلب الثاني: استراتيجية تعديل النظام المحاسبي المالي
221	الفرع الأول: عرض خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي
223	الفرع الثاني: تقويم خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي
224	الفرع الثالث: اختيار استراتيجية لتحديث النظام المحاسبي المالي
226	المطلب الثالث: المقومات الضرورية لتحسين النظام المحاسبي المالي
226	الفرع الأول: منظور البنية الأساسية
227	الفرع الثاني: منظور البيئة الأكاديمية
228	الفرع الثالث: منظور البيئة التكنولوجية

232	المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية
232	المطلب الأول: بناء إطار مفاهيمي نموذجي
232	الفرع الأول: هيكل الإطار المفاهيمي المقترح
236	الفرع الثاني: هيكل مقترح للخصائص النوعية للمعلومات المالية
237	المطلب الثاني: إعادة هيكلة النظام المحاسبي المالي
237	الفرع الأول: تنظيم النظام المحاسبي المالي
241	الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة لتطوير المعايير المحاسبية
243	المطلب الثالث: نموذج مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية
244	الفرع الأول: خطوات تطبيق نموذج تقييم جودة المعلومات المالية
248	الفرع الثاني: الصورة الكاملة للإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المالية
250	خلاصة الفصل
251	الخاتمة العامة
259	قائمة المراجع
273	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	النهج المتبع من طرف مجلس IASB	
(2-1)	خصائص معايير المحاسبة الدولية	
(3-1)	إصدارات المعايير المحاسبية الدولية حتى سنة 2018	
(4-1)	التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية	
(5-1)	أمثلة عن متطلبات محاسبية في المعايير الدولية وأثرها على تصنيف XBRL	
(1-2)	أنواع إصدارات لمجلس FASB وفريق عمل القضايا المستجدة	
(2-2)	هيكل تدوين معايير المحاسبة الأمريكية	
(3-2)	ملخص الاختلافات المفاهيمية بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية	
(1-3)	مشاريع التقارب قصيرة الأجل	
(2-3)	مشاريع التقارب الرئيسة طويلة الأجل	
(3-3)	حالة المشاريع قصيرة المدى سنة 2008	
(4-3)	التقدم المنجز في تقارب الأطر المفاهيمية حتى عام 2012 والخطط المستقبلية	
(5-3)	المواضيع الثانوية غير المتقاربة بين المعايير الدولية والأمريكية	
(6-3)	أثر التقارب على تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية	
(1-4)	ملخص لتقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك	
(2-4)	مقارنة بين المتطلبات الجديدة والقديمة للاعتراف بالإيرادات	
(3-4)	مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول الأدوات المالية	
(4-4)	مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول عقود الإيجار	
(5-4)	الاختلافات الرئيسية بين المعيار IFRS 4 والمعيار IFRS 17	

	الإصدارات القانونية المنظمة للنظام المحاسبي المالي	(1-5)
	مقارنة بين الإطار التصوري الجزائي والإطار المفاهيمي الدولي	(2-5)
	تصنيف المعايير المحاسبية الكاملة حسب المجال	(3-5)
	مؤشرات لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تعزيز التمثيل الصادق	(4-5)
	مؤشرات لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تعزيز الملائمة	(5-5)
	مؤشرات لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تعزيز الخصائص الداعمة	(6-5)
	مؤشرات لتقدير تكلفة المتطلبات المحاسبية	(7-5)
	القرارات المتخذة وفق النتيجة المحصلة	(8-5)

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أسباب الاختلافات في الممارسات المحاسبية	
(2-1)	حقوق الملكية والنتيجة لشركة GSK وفق معايير المحاسبة البريطانية والمعايير الأمريكية (الفترة 1995-2004)	
(3-1)	أهداف تأسيس لجنة IASC	
(4-1)	أهداف مجلس IASB	
(5-1)	الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية	
(6-1)	مراحل إعداد معايير المحاسبة الدولية	
(7-1)	المجموعات المؤثرة على صياغة معايير المحاسبة الدولية	
(8-1)	آلية تعديل الإطار المفاهيمي سنة 2018	
(9-1)	استخدام معايير المحاسبة الدولية سنة 2017 (إحصائيات تخص 150 دولة)	
(1-2)	الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة	
(2-2)	الصورة الكاملة للهيئات المشاركة في تطوير معايير المحاسبة الأمريكية	
(3-2)	الإطار المفاهيمي لمجلس FASB	
(4-2)	التسلسل الهرمي لمكونات معايير المحاسبة الأمريكية قبل التنظيم	
(5-2)	رسم توضيحي لهيكل جزء من تدوين موضوع الذمم المدينة	
(6-2)	مراحل إصدار معايير المحاسبة الأمريكية	
(7-2)	تصنيف الاختلافات العامة بين المعايير	
(8-2)	نسب الفرق حسب الموضوع لـ 21 شركة أوروبية عام 2005 (حقوق الملكية والنتيجة)	
(9-2)	تحليل نسب الفروق حسب الشركة عام 2005 (حقوق الملكية والنتيجة)	
(10-2)	مثلث شروط الاحتيايل	

	مساهمة المعايير المحاسبية في الأزمات المالية	(11-2)
	أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية	(12-2)
	أهم محطات مشروع التقارب بين 2002-2018	(1-3)
	المعايير الصادرة عن المجلسين في ظل مشروع التقارب	(2-3)
	التحول في موقف الولايات المتحدة من المعايير الدولية	(3-3)
	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المالية في الإطار الأمريكي	(1-4)
	الخصائص النوعية في الإطار الدولي (1989)	(2-4)
	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك	(3-4)
	تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية	(4-4)
	نهج القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة	(5-4)
	المشكلات الحالية وكيفية حلها وفق المعيار IFRS 17	(6-4)
	فصول النظام المحاسبي المالي	(1-5)
	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة الوطنية المقترحة	(2-5)
	الخصائص الأساسية لفعالية هيئة المحاسبة الوطنية	(3-5)
	خارطة طريق مقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي	(4-5)
	استخدام لغة XBRL للإفصاح الإلكتروني	(5-5)
	فوائد لغة XBRL على تحسين جودة المعلومات المالية	(6-5)
	مراحل مقترحة لاستخدام لغة XBRL	(7-5)
	عناصر الإطار المفاهيمي المقترح	(8-5)
	مستخدمو التقارير المالية وتصنيفهم	(9-5)

	هيكل تسلسلي مقترح للخصائص النوعية	(10-5)
	مكونات النظام المحاسبي المالي المعدل	(11-5)
	الهيكل النموذجي لمعيار محاسبي	(12-5)
	مراحل إصدار معايير المحاسبة الجزائية المقترحة	(13-5)
	الصورة الكاملة للإطار المقترح لتحسين النظام المحاسبي المالي	(14-5)

قائمة المختصرات

الاختصار	الشرح	الترجمة إلى العربية
ABP	Accounting Principles Board	مجلس المبادئ المحاسبية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
ASC	Accounting Standards Codification®	تدوين المعايير المحاسبية
CAP	Committee on Accounting Procedures	لجنة الإجراءات المحاسبية
DP	Discussion Paper	ورقة مناقشة
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
ED	Exposure Draft	مسودة العرض
EITF	Emerging Issues Task Force	فريق عمل القضايا المستجدة
FAF	Financial Accounting Foundation	مؤسسة المحاسبة المالية
FAS	Financial Accounting System	النظام المحاسبي المالي
FASAC	Financial Accounting Standards Advisory Council	المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
G20	Group of Twenty (Finance Ministers and Central Bank Governors)	مجموعة العشرين
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRAC	International Financial Reporting Advisory Council	المجلس الاستشاري للتقارير المالية الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretations Committee	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
JFSA	Japanese Financial Services Agency	وكالة الخدمات المالية اليابانية
MoU	Memorandum of Understanding	مذكرة تفاهم

قائمة المختصرات

بورصة نيويورك للأوراق المالية	New York Stock Exchange	NYSE
هيئة تداول الأوراق المالية	Securities and Exchange Commission	SEC
بيان مفاهيم المحاسبة المالية	Statements of Financial Accounting Concepts	SFAC
بيان معايير المحاسبة المالية	Statement of Financial Accounting Standards	SFAS
لجنة التفسيرات الدائمة	Standing Interpretations Committee	SIC
معايير المحاسبة الأمريكية	Generally Accepted Accounting Principles	US. GAAP
لغة تقرير الأعمال الموسعة	eXtensible Business Reporting Language	XBRL

المقدمة العامة

ماذا لو كانت المحاسبة أكثر من مجرد تخصص جامعي روتيني؟ ماذا لو كان المحاسب أكثر من مجرد شخص عصبي همّه مطابقة الأرقام وإقفال الحسابات؟ وماذا لو كانت المعايير المحاسبية أكثر من مجرد مسموح هنا... ومحظور هناك؟ هي صور نمطية مرتبطة بالمحاسبة تكرست لفترة طويلة من الزمن. لكن حقيقة الأمر هي أن هذه الأخيرة تؤثر بشكل دائم على كل فرد، ولديها القدرة على جعل الشركات تعمل بنزاهة وشفافية، أو بطريقة احتيالية تليها عواقب وخيمة على العديد من الأطراف. بالتالي، فإن عباءة المحاسبة تلقي على حاملها مسؤولية كبيرة، حيث الكفاءة ضرورة حتمية في هذا المجال، والأخلاقيات أيضا من الثوابت الدائمة التي لا جدال فيها.

تلقّب المحاسبة بلغة الاقتصاد، باعتبار أنها تقوم بترجمة أنشطة المؤسسة إلى أرقام يسهل فهمها، وبتوصيل المعلومات المالية إلى المستخدمين لتمكينهم من التقييم والحكم واتخاذ القرارات بشكل فعال. هذه اللغة تنظمها المعايير المحاسبية التي عرفت تطورات عديدة ولعل أهمها هو تشكيل المعايير المحاسبية الدولية في بداية سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت تعدّها في البداية لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB). لكن بداية من عام 2001، أفسحت هذه اللجنة الطريق أمام هيئة دولية جديدة لوضع المعايير، وهي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، كما تطورت المعايير تحت مسمى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتتلاءم مع التغيّر الحاصل في الأسواق المالية الدولية ومتطلبات مستخدمي التقارير المالية. ارتكز الهدف الرئيسي لهذا المجلس على تطوير معايير محاسبية عالية الجودة قائمة على المبادئ ومن شأنها زيادة قابلية مقارنة المعلومات المالية على الصعيد العالمي وتوفير معلومات مفيدة للمشاركين في سوق رأس المال.

تم اعتماد هذه المعايير من غالبية الدول، وعلى غرار ذلك واكبت الجزائر هذا التوجّه في ظل التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بما في ذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتفاوض من أجل الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، والعمل على تفعيل دور البورصة. لكن بالمقابل، لا تزال بعض الدول القليلة التي لم تتبناها بعد وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية. بالتالي، يوجد في الوقت الحالي مجموعتان أساسيتان من المعايير المحاسبية المستخدمة في التقرير المالي الدولي، وهي معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ومعايير المحاسبة الأمريكية (US. GAAP). بداية من عام 2005، تجاوزت المعايير الدولية نظيرتها الأمريكية باعتبارها المجموعة الأكثر استخداما في جميع أنحاء العالم بسبب سهولة الفهم والمرونة والجودة العالية، وعلى ضوء ذلك أصبحت "المعايير الذهبية" لإعداد التقارير المالية في السوق المالية العالمية.

بشكل عام، تتفق جميع الأطراف على أن النهج المتبع في المعايير الدولية قائم على المبادئ، على عكس النهج الأمريكي الذي تعتمد معاييرها على القواعد بشكل أكبر، بالإضافة إلى العديد من الاختلافات التي تزيد من فجوة التباين. وجود الاختلافات بين هاتين المجموعتين يمثل عقبة كبيرة أمام الهدف المتمثل في قابلية المقارنة بين التقارير المالية الدولية للشركات في الأسواق المالية. على هذا الأساس، وبسبب عدة دوافع وعوامل باشر

مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) العمل مع نظيره الدولي سنة 2002 في مشروع تقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، يتم من خلاله بذل الجهود للحد من الاختلافات بين مجموعتي المعايير بهدف تطوير مجموعة مشتركة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة الممكن استخدامها محليا وعبر الحدود. لذلك يعتبر تحرك الولايات المتحدة نحو اعتماد المعايير الدولية خطوة في غاية الأهمية لتحقيق التناغم والاتساق الدولي لعملية اعداد التقارير المالية؛ في هذا السياق، اعترف Sir David Tweedie عام 2010، أثناء رئاسته لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنه: "يمكن أن يكون لدينا معايير دولية، لكن لن يكون هناك أبدا معايير عالمية بدون الولايات المتحدة الأمريكية".

أولا- الإشكالية الرئيسة:

مشروع التقارب الذي بدأ منذ سنة 2002 ولا يزال مستمرا إلى وقت انجاز هذا البحث، أخذ حيزا كبيرا من النقاشات والجدل خاصة في السنوات الأولى من انطلاقه، بسبب الوقت المستغرق والأولوية التي نالها في جدول أعمال مجلس IASB. التقارب هو أمر أساسي لقبول المعايير الدولية في الولايات المتحدة، لكن بسبب الاختلافات الفلسفية بين المناهج المتبعة من طرف هئتي وضع المعايير، كان واضحا ومتوقعا منذ بداية هذا المشروع أنه لن يكون من السهل تحقيق التقارب الكامل. التحدي الذي يواجه المجلس الدولي ليس فقط تسوية الاختلافات وإنشاء العديد من المعايير الجديدة، ولكن هو الحصول على توافق في الآراء بين المستخدمين الحاليين للمعايير الدولية حول الحاجة إلى إدخال تعديلات بحجم كبير، وأيضا أهمية هذه التعديلات في تحسين جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية. وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية الرئيسة التالية:

إلى أي مدى ساهم مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية في

تحسين جودة المعلومة المالية؟

على ضوء الإشكالية الرئيسة تتفرع مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تمس كافة جوانب هذا البحث، ولعل أهمها ما يلي:

1. ما مدى الاختلافات الموجودة بين المعايير المحاسبية الدولية ونظيرتها الأمريكية؟
2. ما جدوى التقارب في ظل الاختلافات الموجودة في تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المتوافقة؟
3. ما أثر التعديلات التي مست المعايير الدولية من خلال التقارب على جودة المعلومات المالية؟
4. إلى أي مدى يمكن الاستفادة من تجربة التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية في تحسين النظام المحاسبي المالي الجزائري؟

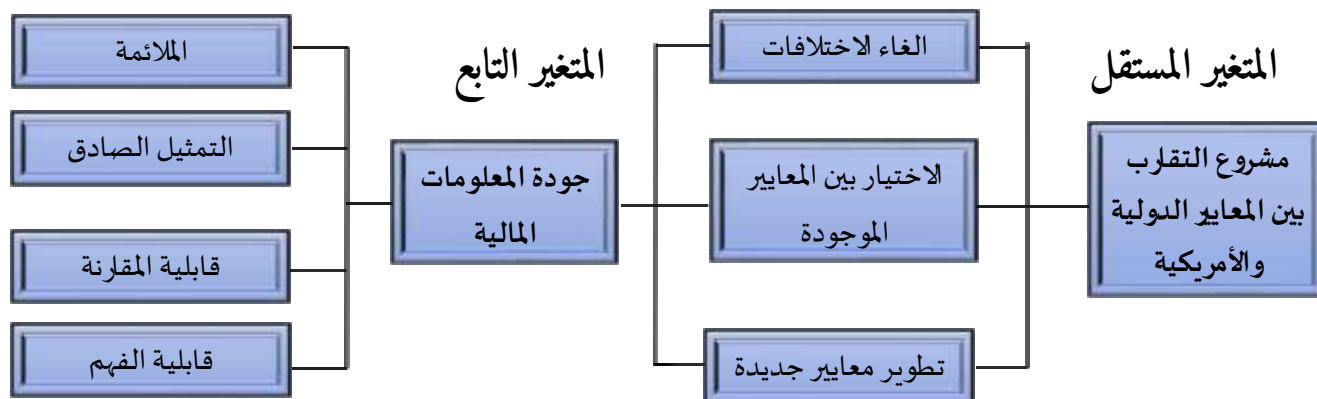
ثانيا-فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة البحث والأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن الانطلاق من الفرضيات التالية:

1. بسبب الأسس المعتمدة التي تنطلق منها كل مجموعة والخصائص التي تفرّق بينهما، وأقدمية المعايير الأمريكية مقارنة مع المعايير الدولية، توجد الكثير من الاختلافات الجوهرية بين مجموعتي المعايير والتي يصعب الغاءها؛
2. لا يعتبر منهج التقارب وسيلة فعالة لإلغاء الاختلافات الجوهرية بين المعايير الدولية والأمريكية مع مرور الوقت ولا يمكن اعتباره بديلاً للاعتماد المباشر لتحقيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية؛
3. بسبب خبرة المجلسين FASB- IASB في وضع المعايير، سيتم اختيار أفضل البدائل الموجودة من خلال التقارب، وهذا ما سيساهم في تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تحسين جودة المعلومات المالية؛
4. يمكن الاعتماد بشكل كبير على تجربة تقارب المعايير الدولية والأمريكية من خلال استخلاص فوائد التقارب واسقاط التحسينات التي طرأت على المعايير الدولية لتحسين وتحديث النظام المحاسبي المالي.

ثالثاً- نموذج الدراسة:

يوضح الشكل الموالي النموذج التصوري لمتغيرات الدراسة:



رابعاً- أهمية الدراسة:

يُعدّ فهم تقارب المعايير المحاسبية أمراً مهماً لأنه يسלט الضوء على تطوير لغة عالمية للمحاسبة من المتوقع أن يتم استخدامها في تنظيم سوق رأس المال في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، تؤثر المعايير المحاسبية في نهاية المطاف بشكل كبير في المجتمع، وهو تأثير يُنظر إليه على أنه نتيجة لعملية تعوقها المصالح المتضاربة المحتملة لأصحاب المصالح والكيانات الاقتصادية.

تنبع أهمية الدراسة المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية من منظور أن الهيئات المحاسبية التي تقوم بإصدارها تتمتع بخبرة كبيرة وسبّاقة في هذا المجال، ولذلك سيكون من المهم جداً الاستفادة منها في مجال تطوير نظام محاسبي جزائري محسن ومواكب للتطورات التي حدثت وتحديث في

التقييس المحاسبي. ويعتبر هذا البحث مساهمة علمية تسمح للأكاديميين والباحثين في هذا المجال بالاطلاع وفهم أهم المستجدات والتغيرات التي طرأت على الأنشطة المحاسبية الدولية، والتي سوف تؤثر لا محالة على التنظيم المحاسبي في الجزائر.

رابعاً-أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى:

- ✓ تسليط الضوء على أهم المستجدات التي طرأت على المعايير المحاسبية الدولية؛
- ✓ تحليل الاختلافات الموجودة بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية وأثرها على قابلية المقارنة؛
- ✓ تقديم حوصلة لتقدم وأهمية مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية؛
- ✓ تقييم دور التقارب بين مجموعتي المعايير في تحسين جودة المعلومة المالية؛
- ✓ المساهمة في تحسين النظام المحاسبي المحلي من خلال تقديم مقترح لإعادة هيكليته وتحديث عناصره.

خامساً-مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى أهم أسباب اختيار الموضوع من خلال:

1- الأسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة في امتداد ومواصلة البحث المقدم في رسالة الماجستير والتوسع فيه أكثر والذي كان موضوعه الاختلافات بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية وآفاق التقارب بينهما؛
- ✓ تحسين مهارة الترجمة في اللغة الإنجليزية باعتبار أن أغلبية المراجع كانت بهذه اللغة؛
- ✓ الميل الشخصي لهذا الموضوع كونه يصب في التخصص وأيضاً يتعلق بالمحاسبة الدولية التي تأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام الخاص والرغبة في الاطلاع المستمر على الدراسات المتخصصة في المحاسبة الدولية؛
- ✓ الاقتناع الشخصي بأن هذا الموضوع له تأثير مهم على التنظيم المحاسبي في الجزائر.

2- الأسباب الموضوعية:

- ✓ هذا البحث مدفوع بالتطورات والمستجدات الحديثة في أدبيات المحاسبة الدولية؛
- ✓ المساهمة في إثراء موضوع التقارب الدولي لمعايير المحاسبة؛
- ✓ المناقشات والجدل حول موضوع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية وزيادة الاهتمام به؛
- ✓ حداثة هذا الموضوع الذي نال حيزاً معتبراً من الكتابات المحاسبية الأجنبية، لكن ليس في البحوث الأكاديمية العربية؛

✓ السعي لفتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلاً.

سادسا-منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية ومختلف الأسئلة الفرعية المطروحة، ومن أجل تحقيق الأهداف سالفة الذكر، سيتم استخدام مجموعة من المناهج المعتمدة في البحث العلمي وفق ما تقتضيه طبيعة وعناصر البحث، وأهمها مناهج ثلاثة:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** سيتم استخدام هذا المنهج بالدرجة الأولى، لأنه الأسلوب الذي يتطلبه هذا النوع من الدراسات التي تستوجب الربط والاستنتاج والتحليل، والذي يشكل حيزا كبيرا من هذا البحث، خاصة عند دراسة المعايير المحاسبية وخصائصها وأيضا عند دراسة ومناقشة مشروع التقارب وأهميته وإنجازاته وتأثيره.

2- **المنهج المقارن:** سيتم الاعتماد على هذا المنهج بدرجة كبيرة باعتبار أن هذه الدراسة هي دراسة مقارنة، أولا عند تحليل الاختلافات الموجودة بين مجموعتي المعايير سالفة الذكر وأيضا عند تقييم أثر مشروع التقارب على جودة المعلومات المالية، قبل وبعد إنجاز المشاريع الفرعية للتقارب.

3- **المنهج التقويمي:** سيتم الاعتماد بدرجة أقل على هذا المنهج باعتبار الدراسة تبحث عن الجوانب الإيجابية لمشروع التقارب خاصة المتمثلة في التحسينات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية من خلاله، وتقوم بإسقاطها على إطار محاسبي ومالي جزائري مقترح. وتبحث عن أوجه القصور والخلل في النظام المحاسبي المالي الحالي لاستبعادها أو تعويضها بعناصر ملائمة.

سابعا-الدراسات السابقة:

في حدود الاطلاع على المراجع، تم إيجاد أن موضوع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية حاز اهتمام الكثير من الباحثين والبحوث الأجنبية، لكن لم يحظ الموضوع بعد بالاهتمام الكافي ولم يأخذ نصيبه في الدراسات العربية إلا من خلال بعض الفقرات المقتضبة عن الموضوع، ولعل ذلك بسبب حداثة الموضوع أولا وثانيا بسبب عدم تأثيره المباشر على المرجعيات المحاسبية في الدول العربية لأن أغلبيتها ممن اعتمدت معايير المحاسبة الدولية لا تقوم بالتحديث بشكل مستمر أو تقوم بالتحديث دون الاهتمام بسبب التعديلات التي طرأت على المعايير الدولية. أما بالنسبة للجزائر، فهي لم تقم بتحديث نظامها المحاسبي المالي منذ اعداده أول مرة بالاعتماد على المعايير الدولية الصادرة قبل سنة 2004. بالتالي، فإن أغلبية الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة كانت باللغة الأجنبية. وفيما يلي نذكر أهمها:

1- دراسة خالد بودبة (2018)، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية من جامعة سطيف 1، الجزائر، بعنوان: "دراسة أثر عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي -حالة الجزائر-".

هدف هذه الدراسة هو تحليل أثر عوامل البيئة المحاسبية الجزائرية على جودة المعلومة المحاسبية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي، حيث حاول الباحث معالجة الإشكالية التي تدور حول فكرة كفاية تطبيق

معايير محاسبية ذات جودة عالية والممثلة في المعايير المحاسبية الدولية لتحسين جودة المعلومة المحاسبية داخل بيئة محاسبية لا تساعد على ذلك، من خلال تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية. بعد معالجة جوانب الدراسة النظرية والتطبيقية تم التوصل إلى النتائج كالتالي:

- ✓ يلعب النظام القانوني دورا مهما في وضع الإطار العام لسير الشركات ومسار التوحيد المحاسبي، فيحدد بالإضافة إلى القوانين الضريبية الشروط العامة للإفصاح والتقييم المحاسبي للشركات، لأن هناك علاقة وطيدة بين نوعية النظام القانوني ودرجة التطور المحاسبي؛
- ✓ ساهم تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح عن طريق تخفيض مؤشر المستحقات غير العادية لرأس المال العامل، وهذا دليل على الأثر الإيجابي لتطبيق النظام المحاسبي المالي على زيادة جودة المعلومة المحاسبية؛
- ✓ انخفض التأثير السلبي للديون على جودة المعلومة المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لأن قيمة المستحقات المحاسبية غير العادية لرأس المال العامل انخفضت بعد عملية التطبيق؛
- ✓ بقي تأثير الضرائب على حجم المستحقات غير العادية لرأس المال العامل السالب بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، لأن الشركات لديها دافع تخفيض العبء الضريبي عن طريق تخفيض الربح المعلن، وبالتالي بقي التأثير السلبي للضرائب على جودة المعلومة المحاسبية.

2- دراسة Assma M. Sawani (2016)، بعنوان: "Essays on the U.S. GAAP- IFRS Convergence Process, the Nature of Accounting Standards, and Financial Reporting Quality" أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال، جامعة فلوريدا الدولية (FIU).

حيث قامت الباحثة بدراسة التغيرات في طبيعة المناهج المحاسبية لمعايير المحاسبة الأمريكية والمعايير الدولية خلال مشروع التقارب. وقامت أيضاً بفحص ما إذا كانت التغيرات في طبيعة المعايير بعد التقارب تؤثر على جودة التقارير المالية. هدف هذه الدراسة هو تقديم مراجعة أولية للتقدم المحرز في عملية التقارب بين مجموعتي المعايير بغرض تقريبها نحو نموذج مستند أكثر على المبادئ. وكذا فحص ما إذا كانت التغيرات في القواعد مقابل الطبيعة القائمة على المبادئ للمعايير الدولية قد أثرت على جودة المعلومات المحاسبية. كانت أهم النتائج كالتالي:

- ✓ على مدار مشروع التقارب، ظل منهج المحاسبة الأساسي للمعايير الأمريكية متسقاً في حين أن المنهج المحاسبي للمعايير الدولية أصبح أكثر استناداً إلى القواعد؛
- ✓ أدت التعديلات التي أدخلت على المعايير الدولية الحالية والمعايير الأحدث التي تمت إضافتها على مدار عملية التقارب إلى نقل المعايير الدولية نحو طبيعة أكثر استناداً إلى القواعد والتي لم تكن النتيجة المرجوة من عملية التقارب؛
- ✓ وجود علاقة بين اعتماد الشركة على المعايير المستندة على المبادئ واستمرار الأرباح؛

✓ أيضا وجود ارتباط بين اعتماد الشركة على المعايير المستندة إلى المبادئ والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بالإضافة إلى العوائد المتزامنة؛

✓ نتائج الدراسة تقدم دليلاً أولياً على أن هذه الارتباطات ستتوضح بشكل أكبر في فترة ما بعد التقارب.

3- مداخلة Changjiang Wang و Stephen W.-J Lin (2016)، وهي منشورة في المؤتمر السنوي الحادي والثلاثين لأبحاث المحاسبة المعاصرة (CAR)، بجامعة واترلو (University of Waterloo)، كندا، بعنوان:

“Relative Effects of Adoption of IFRS and Convergence between IFRS and U.S. GAAP on Financial Statement Comparability: Evidence from Germany”;

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار النسبية للتحويل من معايير المحاسبة الأمريكية إلى المعايير الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تأثير التقارب بين هاتين المجموعتين من المعايير على قابلية مقارنة القوائم المالية من خلال دراسة السوق الألمانية. بحيث تبحث فيما إذا كان التحويل الإلزامي من المعايير الأمريكية إلى المعايير الدولية لشركات ألمانية عام 2005 قد أدى إلى زيادة قابلية المقارنة، وما إذا كان اعتماد المعايير الدولية يؤدي إلى زيادة قابلية المقارنة بعد استمرار التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية. وبالنظر إلى المداوالات الجارية، يجب أن تكون النتائج المتوصل إليها ذات أهمية لواقعي المعايير والهيئات التنظيمية لأنها تنظر في خيارات بديلة لتسهيل أنشطة التجارة والاستثمار الدولية، وأهمها ما يلي:

✓ باستخدام مقياسين مستخدمين على نطاق واسع لقياس قابلية مقارنة القوائم المالية، تم إيجاد أن اعتماد المعايير الدولية والتقارب المستمر زاد من قابلية المقارنة؛

✓ باستخدام التقنيات الإحصائية لفصل تحسّن المقارنة بسبب الاعتماد أو بسبب التقارب، وجد أن اعتماد المعايير الدولية لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في قابلية المقارنة تتجاوز ما تم تحقيقه من خلال التقارب. إذا تم أخذها في الاعتبار معاً، تم التوصل إلى أن أيّاً من الخيارين سيؤدي إلى مستوى متماثل للزيادة في قابلية المقارنة. أي أنه قد لا يكون الاعتماد هو الخيار الوحيد لتحقيق قابلية كبيرة للمقارنة دولياً؛

✓ على الرغم من أن أكثر من 100 دولة تطبق المعايير الدولية، فقد اختارت بعض البلدان (مثل الولايات المتحدة، الصين واليابان) تقارب معاييرها المحلية مع المعايير الدولية لتحقيق مزايا المقارنة وتجنب فرض التكاليف المرتفعة المحتملة على الشركات والمرتبطة باعتماد المعايير الدولية مباشرة.

4- دراسة علا أسامة محمد (2016) بعنوان "أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن"، وهي رسالة ماجستير في المحاسبة من جامعة الشرق الأوسط. تهدف الباحثة من خلالها إلى بيان أثر التعديلات في معايير المحاسبة الدولية على جودة الأرباح. تكوّن مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها (13 بنكاً). أما عينة الدراسة فقد شملت 10 بنوك. تم اعتماد المتغير المستقل والمتمثل في التعديلات (عدد التعديلات، الإفصاح) التي أجريت على معايير المحاسبة الدولية والمتغير التابع هو جودة الأرباح، والمتغيرات الرقابية هي العائد على

- الأصول والرافعة التشغيلية. تم استخدام نموذج جونز المعدل وكل من تحليل الانحدار البسيط والمتعدد الهرمي للتحقق من فرضيات الدراسة. وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أبرزها:
- ✓ التعديلات في المعايير والمتعلقة بكل من (عدد التعديلات، الإفصاح) ليس لها تأثير في إدارة الأرباح وبالتالي في جودة الأرباح في البنوك التجارية الأردنية؛
 - ✓ هناك انخفاض في إدارة الأرباح على مدى سنوات الدراسة، وهذا الانخفاض يعتبر مؤشراً على تحسن جودة الأرباح، وأحد أسبابها هو زيادة عدد التعديلات التي أجريت على المعايير الدولية؛
 - ✓ يوجد انخفاض واضح في إدارة الأرباح خلال السنتين 2009 و 2010 عن سابقتها، ويُعزى ذلك للزيادة الملحوظة في عدد التعديلات عام 2008 حيث بلغت 26 تعديلاً، مما يشير إلى تأثيرها في زيادة الشفافية والمصادقية في عرض القوائم المالية؛
 - ✓ هناك تأثير عكسي للإفصاح على إدارة الأرباح، ما يعني أن التزام البنوك التجارية بتوفير معلومات ذات دلالة حول نشاطها قد أثر بشكل إيجابي على جودة الأرباح؛
 - ✓ قيم المتوسطات الحسابية لمعدل العائد على الأصول والرافعة التشغيلية أخذت بالانخفاض خلال فترة سنوات الدراسة، وهذا يدل على عدم وجود دور لهما كمتغير رقابي ومحفز للعلاقة بين إدارة الأرباح وعدد التعديلات على المعايير الدولية والتي تنعكس بالتالي على جودة الأرباح.

5- دراسة Lisa Baudot (2014)، تحت عنوان "A Study of the US GAAP-IFRS Convergence Process: Institutions and Institutionalization in Global Change"، رسالة دكتوراة في إدارة الأعمال من المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية (ESSEC Business School).

تضيف هذه الدراسة إلى أدبيات التغيير المحاسبي بحثاً حول جهد استمر عقداً من الزمن بين المجلسين FASB-IASB لتطوير مجموعة من معايير المحاسبة العالمية، وتهدف إلى تحقيق الوضوح النظري والتجريبي لكيفية تصور مفهوم التقارب. حيث تم التطرق إلى تطور التقارب والعوامل التي تؤثر على هذا التطور، من خلال الكشف عن تأثير مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة والأحداث بمرور الوقت. من خلال دراسة تحليلية تخص 23 مشروعاً رئيساً للمجلسين تم إنجازها بين عامي 2002 و 2011، تحلل هذه الدراسة عمليات التغيير المحاسبي باستخدام مزيج من النظريات المؤسسية والاقتصاد السياسي، وتوصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ إن الموازنة بين المتطلبات التعاونية والتنافسية بين واضعي المعايير وإشراك المؤسسات التنظيمية التي تشكل تلك المتطلبات تلعب دوراً مهماً وديناميكياً في نهج التقارب وطبيعته؛
- ✓ فيما يتعلق بالبعد التعاوني، فقد تحولت جهود المجلسين FASB و IASB من اتفاق مبدئي طوعي وغير منظم إلى اتفاق مفوض ومركّز بسبب الضغط من طرف مجموعة العشرين خلال الأزمة المالية، ما أدى إلى توتر وتراجع الجهود التعاونية أكثر فأكثر؛

- ✓ فيما يتعلق بالبعد التنافسي، بعد قرار اعتماد المعايير الدولية في الاتحاد الأوروبي وقرار هيئة SEC بقبول التقارير المالية المعدة وفقها بالنسبة للشركات الأجنبية المدرجة، أدى التقدير المتزايد للمعايير الدولية كمجموعة منافسة لمعايير المحاسبة الأمريكية إلى زيادة نطاق المنافسة بين المجلسين FASB وIASB؛
- ✓ مع تزايد الضغوط التعاونية والتنافسية؛ أصبحت أهداف وغايات المجلسين FASB وIASB أكثر تعقيداً بالانتقال من اختيار أفضل الممارسات لإصلاح وتحسين مجموعتي المعايير إلى إزالة الاختلافات بين المعايير، وفي الوقت نفسه أصبح إيجاد الحلول أكثر صعوبة بين المجلسين.
- 6- دراسة حمادة السعيد المعصراوي (2014)، بعنوان "دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية"، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، بجامعة طنطا.
- يهدف الباحث إلى بيان كيفية مساهمة الأزمات المالية المختلفة في معالجة نقاط الضعف أو القصور في معايير المحاسبة الدولية والمصرية، بمعنى آخر بيان كيف ساهمت تلك الأزمات في تطوير المعايير المحاسبية الدولية والمصرية، وفي صياغة الاستراتيجية اللازمة لجهة إصدار معايير المحاسبة الدولية للمواجهة والتعامل مع تلك الأزمات والتحديات. من خلال المقارنة بين درجة وسرعة استجابة الجهات المصدرة لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية التي اعتمدت على بطاقة الأداء المتوازن لقياس آثار الأزمات المالية على تطوير المعايير، وجد الباحث أن:
- ✓ مجلس IASB اتخذ خطوات واسعة في أعقاب الأزمات المالية نحو تحقيق التوافق العالمي لمعايير المحاسبة خاصة مع الولايات المتحدة، وفي إصدار وتطوير مجموعة متكاملة وأكثر وضوحاً في تفسيرها، كما عمل على إصدار مجموعة كبيرة من التفسيرات وإرشادات التطبيق؛
- ✓ الاهتمام الكبير بحوكمة الشركات نتيجة للأزمات المالية أدى إلى تحسين جودة التقارير المالية المنشورة وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات وتخفيض عدم تماثلها في الأسواق المالية المختلفة؛
- ✓ الأزمات المالية أدت إلى تطوير وتعديل العديد من المعايير الدولية والتي أثرت على جودة التقارير المالية المنشورة؛
- ✓ من خلال إظهار نقاط الضعف والقصور في المعايير الدولية، دفعت أزمة الرهن العقاري بمجلس IASB إلى تطوير إطاره المفاهيمي، وأخذ هذه النقاط بعين الاعتبار عند تطوير وإصدار معايير جديدة؛
- ✓ تم إدخال تغييرات جوهرية على مؤسسة IFRS مثل خطة الحوكمة وإعادة الهيكلة وكذلك وضع شروط ومواصفات لا بد من توافرها في عناصرها البشرية وتطوير قاعدة بيانات شاملة لها.
- 7- دراسة من إعداد الباحثين Luzi Hail وChristian Leuz وPeter Wysocki (2009)، تحت عنوان: "Global Accounting Convergence and the Potential Adoption of IFRS by the United States: An Analysis of Economic and Policy Factors";

قُدِّمت هذه الدراسة كتقرير بحثي مستقل إلى مجلس FASB، وتم نشرها على جزئين في مجلة Accounting Horizons عام 2010. تم تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية المتعلقة بالاعتماد المحتمل للمعايير المحاسبة الدولية من طرف الولايات المتحدة، بهدف تقييم التأثير المحتمل لهذه الخطوة على جودة ممارسات إعداد التقارير الأمريكية وقابليتها للمقارنة، والآثار المترتبة على سوق رأس المال، والتكاليف المحتملة للتحويل إلى هذه المعايير. تناقش الدراسة توافق المعايير الدولية مع البيئة التنظيمية والقانونية للولايات المتحدة، وتبين التداعيات السياسية لمثل هذا القرار على عملية وضع المعايير وعلى هيكل حوكمة مجلس IASB، وقد خلصت إلى أهم النتائج التالية:

✓ أن قرار اعتماد المعايير الدولية يتضمن أساساً مفاضلة بين التكلفة والعائد وهي (1) العوائد المتكررة - وإن كانت متواضعة - لقابلية المقارنة بالنسبة للمستثمرين، (2) وفورات التكلفة المستقبلية المتراكمة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات، (3) تكاليف الانتقال الاجمالية بالنسبة للكيانات والاقتصاد الأمريكي ككل، بما في ذلك تكاليف تكييف الكيانات؛

✓ أن الولايات المتحدة لا ترى أن معايير المحاسبة الدولية تلي متطلبات السوق المالي لديها على المدى الطويل؛
✓ يوجد العديد من السيناريوهات المحتملة لمستقبل معايير المحاسبة الأمريكية، بداية من الحفاظ على هذه الأخيرة، والسماح للشركات بتحديد ما إذا كانت ستستخدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومتى سيكون ذلك؛ وانتهاء بالسيناريو الأكثر احتمالاً وهو تطوير معايير محاسبة دولية أمريكية GAAP-I؛
✓ يمكن اعتبار معايير GAAP-I البديل المثالي للمعايير الدولية، وهي قائمة على المعايير الأمريكية ومصممة لتلبية احتياجات الولايات المتحدة والدول الأخرى، ويعتبر سيناريو "خارج الصندوق"، حيث يقترح استراتيجية أكثر استباقية للتأثير على اتجاه معايير التقارير المالية الإقليمية والدولية، الإفصاح والإنفاذ.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بالنظر لما تم عرضه بخصوص نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، يتضح أن معظم هذه الدراسات رغم أهميتها وقيمتها العلمية قد عالجت مواضيع لها صلة بشكل مباشر أو غير مباشر بمشروع التقارب بين مجموعتي المعايير وأفاقه، دون التطرق إلى موضوع أساسي ومهم وهو جدوى هذا المشروع ودوره في تحسين المعلومة المالية التي تم تسطيرها كهدف أساسي من وراء هذا المشروع. لذلك تتميز هذه الدراسة عن سابقتها بتناولها موضوع تقييم دور مشروع التقارب في تحسين جودة المعلومة المالية، وعلى أساس النتائج المتوصل إليها سيتم اقتراح تحسينات على النظام المحاسبي الجزائري بالاعتماد على تجربة التقارب الأمريكية - الدولية. ولعل هذه الدراسة - على حد علم الباحثة - تعتبر من الدراسات السابقة في هذا الموضوع الذي لم يتم تناوله بهذا الطرح مسبقاً لا بالمكتبة الجزائرية ولا حتى المكتبة العربية. خاصة وأن هذه الدراسة تزامنت مع مرور عقد من الزمن من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر وتزايد الاهتمام بموضوع تحسينه وتحديثه من خلال انعقاد العديد من المتعلقات المهمة بالمحاسبة، والتوصيات بضرورة تحديثه باستمرار تماشياً مع تطور الاقتصاد وتعقده على غرار الدول المتقدمة.

ثامنا-حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في:

1- الحدود الزمنية:

تم تركيز موضوع الدراسة على الفترة التي انطلق فيها مشروع التقارب أي بداية من سنة 2002 إلى غاية سنة 2018، مع العلم أن هذا المشروع لم ينتهي بشكل رسمي. مع التطرق أيضا إلى فترات سابقة بغرض السرد التاريخي والتطورات التي مرت بها المعايير المحاسبية.

2- الحدود المكانية:

الدراسة ليس لها حدود مكانية معينة، لأنها تصنف من الدراسات المحاسبية الدولية المقارنة، مع محاولة اسقاط هذه التأثيرات على البيئة الجزائرية من خلال اقتراح إطار لتعديل النظام المحاسبي المحلي.

تاسعا-هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الأطروحة إلى خمسة فصول، هي كالتالي:

1- الفصل الأول: يلقي هذا الفصل في بدايته نظرة على الظروف السائدة قبل ظهور معايير المحاسبة

الدولية والدوافع التي أدت إلى تطويرها وكذا الهيئات التي حملت على عاتقها هذه المهمة، ثم يتطرق إلى ماهية هذه المعايير بما في ذلك أهم خصائصها وأهميتها ومكوناتها، وأخيرا يناقش بمزيد من التعمق الاتجاه الدولي نحو التقارب مع هذه المعايير، وأهم التحديات والعقبات التي تقف أمام التقارب الدولي.

2- الفصل الثاني: يتم التطرق أولا إلى مدخل حول معايير المحاسبة الأمريكية بمناقشة خصائصها

ومكوناتها وتطوراتها، لمعرفة طبيعة وخصوصية هذه المجموعة من المعايير، ثم استعراض وتحليل أهم الاختلافات التي تميزها عن معايير المحاسبة الدولية، وأخير مناقشة الدوافع والظروف التي أدت بالولايات المتحدة إلى اتخاذ قرار التقارب مع المعايير الدولية على غرار دول أخرى.

3- الفصل الثالث: في هذا الفصل يتم معالجة صلب موضوع هذه الأطروحة، أولا، من خلال عرض

مشروع التقارب من سنة 2002 إلى غاية 2018، ثم سرد تفاصيل المشاريع الفرعية المدرجة ومدى تقدمها ووضعيتها الحالية، وأخيرا، مناقشة أهم الإنجازات التي وصل إليها هذا المشروع وتقييمها، وكذا التحديات التي حالت دون اتمام هذا المشروع وتحقيقه لهدف المجموعة الواحدة من المعايير عالية الجودة.

4- الفصل الرابع: من خلال هذه الفصل يتم عرض ومناقشة الخصائص النوعية للمعلومات

المالية المفيدة الواردة في الإطار المفاهيمي المشترك الذي تم تطويره في ظل التقارب، ثم التطرق إلى أهم التعديلات التي أجريت على معايير المحاسبة الدولية، بالتركيز على المواضيع التي صنفت

على أنها ذات أولوية عالية وهي: الأدوات المالية، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار وعقود التأمين، وأخيرا يتم تقييم أثر هذه التعديلات على جودة المعلومات المالية.

5- الفصل الخامس: وهي الدراسة التطبيقية لهذه الأطروحة، ومن خلالها يتم إسقاط ما تم التطرق له في الجانب النظري، ومن خلال أهم مزايا هذا المشروع ومحاسن كلا المجموعتين من المعايير يتم تطوير إطار مقترح لتحسين النظام المحاسبي المالي. بداية من التطرق لواقع هذا النظام المحاسبي المالي وأهم نقائصه وعيوبه، مروراً باقتراح إطار عام لإصلاحه وتحديثه، وختاماً بمجموعة من المقترحات الخاصة بتحسين جودته وجودة المعلومة المالية.

الفصل الأول:

التقارب كظاهرة محاسبية دولية

تمهيد:

"إذا كنا نؤمن حقًا بانفتاح الأسواق الدولية وفوائد التمويل العالمي، فلن يكون من المنطقي وجود قواعد وممارسات محاسبية مختلفة بالنسبة للشركات والمستثمرين خارج الحدود الوطنية. هذا هو الدافع وراء الحاجة لإيجاد معايير عالمية... في النهاية سوف يتم ذلك" (Paul A. Volcker، 2012، الرئيس السابق لمجلس أمناء مؤسسة IFRS).

أخذ هذا الاعتقاد بالتجلي بشكل كبير في العقود الأخيرة، فعندما بدأ الاقتصاد يتشعب واتجهت الكيانات إلى توسيع نشاطها وعبرها للحدود الإقليمية، كان لابد للمعايير المحاسبية أن تواكب ذلك، فقد أصبحت القواعد القديمة أقل ملائمة للنشاط التجاري الدولي وعمليات الاستثمار الخارجية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى وجود مجموعة واحدة من المعايير عالية الجودة لإعداد القوائم المالية، يمكن من خلالها توحيد الممارسات المحاسبية لضمان قابلية المقارنة، وتمكين المستثمرين من الوصول إلى المعلومات المالية الملائمة والموثوقة. على إثر ذلك، أخذت المناقشات والجدل في التوسع بشكل كبير داخل المجتمع الدولي بشأن المنافع المحققة من عملية الانسجام والاتساق بين المعايير المحاسبية والخطوات الواجبة لتحقيق هذا الهدف. وقد أدى الوعي بالاختلافات بين الممارسات المحاسبية إلى محاولات قيمة للحد منها، حيث انطلقت جهود تهدف لتطوير إطار موحد لإعداد التقارير المالية، من خلال تكوين هيئات دولية محاسبية حملت على عاتقها هذه المهمة.

ولأن المحاسبة يُصطلح عليها عادة "لغة الأعمال"، كان من بين الأسئلة التي حظيت بالاهتمام: "هل يمكن للمحاسبين في جميع أنحاء العالم التحدث باللغة نفسها؟" و"هل يمكن الوصول إلى مجموعة عالمية عالية الجودة من المعايير المحاسبية من خلال عمليات التقارب؟". تم التطرق للتقارب بشكل موسع في الأدبيات المحاسبية، وبالأخص دراسة الآثار الاقتصادية للتقارب على المحاسبة المالية وممارسات إعداد التقارير. ومع ذلك، فإن الأدلة التجريبية والتفسيرات القائمة على النظريات السليمة لظاهرة التقارب المحاسبي العالمي قليلة جدا. حيث يعتبر فهم سبب الاختلاف في الممارسات المحاسبية في الماضي، ولماذا تستمر في الوقت الحاضر، ولما من الممكن عدم زوالها في المستقبل، أحد أكثر المواضيع الجدلية في المحاسبة الدولية.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن تقسيم هذا الفصل إلى العناصر الرئيسة التالية:

✓ المبحث الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية متوافقة؛

✓ المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية؛

✓ المبحث الثالث: التقارب الدولي مع معايير المحاسبة الدولية.

المبحث الأول: الحاجة إلى معايير محاسبية متوافقة

تعتبر التقارير المالية وسيلة اتصال تقوم من خلالها الكيانات بعرض وتقديم معلومات مالية للأطراف ذات العلاقة. وكما هو الحال في أي عملية اتصال، لابد من وجود آلية تضمن أن المعلومات التي يتم توصيلها مفهومة وملائمة لاحتياجات مستخدميها. ونتيجة لذلك اتجهت كل دولة نحو إنشاء وتطوير مبادئ محاسبية مقبولة عموماً وتتلاءم مع احتياجاتها وأعرافها. لكن مع التطور الاقتصادي المتزايد، أصبحت أغلبية القواعد المتبعة أقل ملائمة، أضف إلى ذلك عدم وجود قواعد علمية مشتركة يجري تطبيقها من طرف ممارسي المهنة، بسبب ذلك كله، ظهرت حاجة ملحة لإنشاء وتطوير مجموعة من المعايير المتماثلة.

المطلب الأول: تطور مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً

عملت مهنة المحاسبة على تطوير مجموعة من المعايير المقبولة عموماً والقابلة للممارسة عملياً. خلاف ذلك، كان سيتعين على كل كيان تطوير قواعده الخاصة، وسيتعين على مستخدمي القوائم المالية فهم الممارسات المحاسبية والتقارير المالية لكل كيان، وبالتالي سيكون من المستحيل إعداد قوائم قابلة للمقارنة. يطلق على هذه المجموعة المشتركة من المعايير والإجراءات مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (Generally Accepted Accounting Principles, GAAP). مصطلح "مقبول عموماً" يعني إما قيام هيئة رسمية لوضع المعايير المحاسبية بصياغة مبدأ محاسبي في مجال معين، أو تم قبول ممارسة معينة بسبب تطبيقها الواسع مع مرور الوقت.¹ بقي اصطلاح المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً أو المتعارف عليها كتعبير في عند المحاسبين ومدققي الحسابات وهو مفهوم يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبولاً من طرف الكيانات حتى لو كان هناك بعض الاختلافات في معالجة نفس المعاملات.²

الفرع الأول: أسباب الاختلاف بين المبادئ المحاسبية

حرصت العديد من الدول على تكوين هيئات وطنية متخصصة للإشراف على عملية تطوير القواعد واللوائح المنظمة لإعداد التقارير المالية، ما أدى إلى حدوث اختلافات وحتى تناقضات في المعالجات المحاسبية للعمليات التجارية المتماثلة وأرصدها بين الدول المختلفة. فقد كان هناك عدد من الدول تطبق قواعد صارمة للممارسات المحاسبية بينما تتيح بعض الدول الأخرى مرونة أكبر.³ على العموم، توجد عدة عوامل لاختلاف التقارير المالية بين الدول. وفي هذا الشأن، تم إجراء بعض الدراسات التي تحاول تصنيف الأنظمة المحاسبية

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, 15th edition, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc, P. 07.

² حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ص. 38.
³ ليزا ويفر (2016)، **إدارة التحول من US. GAAP إلى IFRS**، ترجمة لجنة البحوث والتطوير، الطبعة الأولى، القاهرة: دار حميثرا للنشر، ص. ص. 29-30.

الفصل الأول _____ التقارب كظاهرة محاسبية دولية

الوطنية إلى مجموعات؛ مع مراعاة البيئات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية لكل بلد وتأثيراتها المحتملة على أنظمتها المحاسبية.

الجدول رقم (1-1): أسباب الاختلافات الدولية في التقارير المالية

دراسة Saudagar (2004)	دراسة Elliot & Elliot (2002)	دراسة Belkaoui (2000)	دراسة Nobes (1998)	دراسة Radebaug & (1993) Gray	الدراسات الأسباب
X	X	X	X	X	النظام القانوني الوطني
X	X		X	X	نمط الحصول على التمويل (الأسواق المالية أو الائتمان المصرفي)
X	X		X	X	تأثير مهنة المحاسبة
	X		X	X	مستوى تطور النظرية المحاسبية
	X		X		الحوادث التاريخية (الحروب)
	X		X		اللغة
X				X	نوع قواعد وهيكل القوائم المالية
X				X	نوع الشركات
				X	مستوى المتطلبات
X	X			X	مستوى التضخم
X				X	الارتباط السياسي والاقتصادي بالدول الأخرى
X				X	جودة التعليم المحاسبي
X	X				الثقافة
X	X	X			النمو الاقتصادي والتنمية
X	X				البيئة الاجتماعية
X		X			مستوى النشاط التجاري
X	X				الهيكل الضريبي
X	X	X			النظام السياسي
	X				التاريخ والجغرافيا
	X				الدين
	X				الإرث الاستعماري

Source: Ilse Maria Beuren, Nelson Hein, Roberto Carlos Klann (2008), **Impact of the IFRS and US-**

GAAP on economic-financial indicators, Managerial Auditing Journal, 23 (07), P. 635.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة أن أهم أسباب الاختلافات في التقارير المالية بين الدول هي:

أولاً- الأنظمة القانونية:

هناك نوعان رئيسان من الأنظمة القانونية: "نظام القانون المدني"، المشتق من القانون الروماني والمستند على التدوين (معتمد في اليابان، الصين، وتقريباً كل الدول الأوروبية باستثناء المملكة المتحدة)، وما يسمى بـ "نظام القانون العام" الذي يستند على الأعراف (مطبّق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية). وفق نظام القانون المدني، تكون مبادئ المحاسبة في شكل قوانين صارمة، حيث لم يكن من الشائع إدراج الشركات في البورصة في دول أوروبا القارية ومستعمراتها التاريخية، وبالتالي فإن نشر القوائم المالية في هذه البلدان لم يكن يعتبر أولوية.¹ في هذه الدول، القوانين التجارية هي التي تحدد التعليمات المنظمة لمهنة المحاسبة. على سبيل المثال، في ألمانيا، تعتبر محاسبة الشركات فرعاً من فروع قانون الشركات. في فرنسا، بلجيكا، إسبانيا، البرتغال واليونان، أغلب التفاصيل المتعلقة بقواعد المحاسبة تكون ضمن "مخططات محاسبية" تشرف على صياغتها لجان حكومية (على سبيل المثال، المخطط المحاسبي العام الفرنسي). تعتبر مدونة الحسابات أهم مكونات هذه المخططات، وتحتوي على هيكل مفصل للحسابات المستخدمة في أنظمة مسك الدفاتر.² وفق هذا النظام، يتم سن قوانين المحاسبة بصيغة عامة من دون لوائح خاصة أو تفصيلية، لذلك إذا واجهت الكيانات أي مشاكل خاصة، فإنها تلجأ لاستشارة الخبراء المحاسبين أو المدققين أو تطبق قوانين أخرى، مثلاً قانون الضرائب.³

من جهة ثانية، تعتمد البلدان المرتبطة بإنجلترا مثل الولايات المتحدة، كندا، إيرلندا، الهند وأستراليا، القانون الإنجليزي العام، الذي يحدد الأطر العامة ويحتوي على عدد محدود من القوانين التشريعية. يكون هذا القانون أقل تقييداً، ويحتوي على عدد أقل من القواعد المفصلة لتوجيه سلوك الكيانات وكيفية نشر التقارير المالية.⁴ ويتم السماح للهيئات المحاسبية من القطاع الخاص بإعداد اللوائح التفصيلية، التي تستنبط الحلول الناتجة عن الخبرة وتوضح بالتفصيل القواعد المحاسبية. يكون توجه هذه البلدان هو السوق بالدرجة الأولى، بالتالي، تكون ثقة المستثمرين في القوائم المالية أكبر مما هي عليه في الدول الأخرى؛ لأن هذا النظام واضح ويحرص على توفير احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة من المعلومات بالشكل المطلوب.⁵

ثانياً- نمط التمويل السائد:

كان من الشائع في ألمانيا أن تساهم البنوك في تمويل الشركات الوطنية بالأسهم وتقديم القروض في نفس الوقت. الوضع مشابه في فرنسا وإيطاليا حيث تشارك البنوك في صنع القرارات وتنفيذها بسبب مساهمتها

¹ Jeno Beke (2010), **International Accounting Harmonization: Evidence from Europe**, International Business and Management, 01 (01), Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures, P. 55

² David Alexander, Christopher Nobes (2010), **Financial Accounting – An International Introduction**, 4th edition, England: Pearson Education Limited, P. 49.

³ Jeno Beke (2010), Op.Cit, P. 55

⁴ David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 49.

⁵ Jeno Beke (2010), Op.Cit, P. 55

الكبيرة.¹ تقوم البنوك والحكومات بتعيين المسيرين لتكون قادرة على الوصول إلى كافة المعلومات والتأثير على القرارات، فلم تكن هناك حاجة كبيرة إلى الإفصاح عن المعلومات بسبب ذلك.² كما أن المساهمة الأجنبية كانت محدودة في هذه الدول، لذا لم يكن ضروريا النشر السريع والمفصل للقوائم المالية والتي لم تكن تخضع للتدقيق؛ بالإضافة إلى أهمية القوانين الضريبية وأسبقيتها على المتطلبات المحاسبية.³

تأثرت الممارسات المحاسبية في نظام الاقتصاد الحر بمدى تطور الأسواق المالية في ظل الضغوط المتزايدة التي مارسها مستخدمو المعلومات المحاسبية على المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد انهيار سوق الأسهم سنة 1929.⁴ ففي المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد الشركات في تمويلها بشكل أساسي على المساهمين من القطاع الخاص. في الواقع، في البلدان التي ينتشر فيها هذا النمط من التمويل تكون أسواق رأس المال نشطة بشكل كبير، ويشكل المساهمون ضغطا أكبر للإفصاح عن معلومات كافية ومفيدة للتدقيق واتخاذ القرارات، وذلك بسبب عدم إمكانية الوصول إلى معلومات الشركة المفصلة.⁵

ثالثا- تأثير مهنة المحاسبة:

تستمد مهنة المحاسبة مكانتها وتأثيرها من العوامل المذكورة سابقا بالإضافة إلى نوع التقارير المالية المعدة. ففي الدول التي يكون فيها عدد المساهمين من القطاع الخاص محدودا، تكون الحاجة أقل إلى المدققين بالمقارنة مع دول مثل المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. وبالمقابل، طبيعة المهنة تؤثر أيضا على تشكيل نوع محدد من الممارسات المحاسبية. على سبيل المثال، تم تنفيذ مرسوم 1975 في إيطاليا، الذي يلزم الشركات المدرجة بإجراء عمليات تدقيق شاملة مثل التي تُجرى في المملكة المتحدة والولايات المتحدة بسبب نفوذ شركات تدقيق دولية. بالتالي تتأثر مكانة المهنة بمدى الحاجة إلى التدقيق والصلاحيات الممنوحة من طرف النظام القانوني للتنظيم المهني.⁶

رابعا- الأنظمة الضريبية:

تؤثر التشريعات الضريبية بشكل مباشر على التنظيم المحاسبي من خلال السماح أو المنع من استعمال بعض الممارسات المحاسبية، فعلى سبيل المثال، تنص التشريعات في بعض الدول على استعمال الاهتلاك الخطي ولا يتم تغيير طريقة الاهتلاك إلا بموافقة إدارة الضرائب.⁷ كما تؤثر طبيعة العلاقة بين

¹ Jeno Beke (2010), Op.Cit, P. 56.

² David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 71.

³ Jeno Beke (2010), Op. Cit, P. 56.

⁴ منير بوعظم (2021)، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المؤسسة للاقتصادية الجزائرية في ظل المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة- أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 05.

⁵ David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op. Cit, P. 71.

⁶ Ibid, P. 76.

⁷ علي بن موفي (2017)، أثر الإصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 11.

المداخل الخاضعة للضريبة والمداخل المحاسبية وكيفية تحديد الالتزامات الضريبية على صياغة إطار لإعداد التقارير المالية، وعلى مدى الزامية هذا الإطار ومرونته. وبالتالي، القواعد الضريبية الوطنية المختلفة ستؤدي إلى ممارسات محاسبة وطنية مختلفة؛¹ على سبيل المثال، في ألمانيا، يجب أن تكون الحسابات الضريبية بشكل عام مماثلة للحسابات التجارية الواردة في القوائم المالية للكيانات، حيث أن هناك مصطلحا يصف ذلك وهو "مبدأ التطابق أو الارتباط معاً Binding together". في إيطاليا، تم تطبيق منهج مماثل هو "نهج المسار الواحد Single-track approach".² في هذه البلدان التي يكون فيها ارتباط كبير بين القواعد الضريبية والقواعد المحاسبية، تطبق الشركات محاسبة متحفظة (Conservative Accounting) من أجل تخفيض الوعاء الضريبي، وبالأخص في البلدان ذات المعدلات الضريبية المرتفعة، وهذا ما ينتج عنه انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، وأحيانا، تطبيق بعض القواعد الضريبية يكون منافيا لمبدأ الصورة الصادقة (مثلا عدم السماح بتطبيق طريقة الاهتلاك الاقتصادي) وهذا ما يؤثر سلبا على جودة المعلومة المالية.³

بالمقابل في الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة أو هولندا، يختلف النظام المحاسبي تمامًا عن النظام الضريبي وتتم المعالجة بطريقة التأجيل، مع حساب الفرق بين الضريبة المستحقة وفقًا للنظام المحاسبي والنظام الضريبي.⁴ في المملكة المتحدة، على سبيل المثال، يتم تحديد مقدار الإهلاك المعترف به وفقًا للعرف الذي يتأثر بمعايير المحاسبة السائدة. بالمقابل، مبلغ الإهلاك للأغراض الضريبية مختلف تمامًا، حيث يتم تحديده من خلال مخصصات رأس المال.⁵

خامسا- اختلافات أخرى:

أشار الباحثون إلى عوامل أخرى مثل اختلاف اللغة، الثقافة، الجغرافيا والارتباط التاريخي بدول معينة.⁶ فقد اهتم الكثير من الباحثين بتحديد أثر الثقافة على الممارسات المحاسبية، ويعتبر Gray أول من حدد النظرية الثقافية في المحاسبة، حيث يبرز تأثير القيم الثقافية في المجال المحاسبي على القيم المحاسبية التي بدورها تحدد النظام والممارسات المحاسبية المعتمدة،⁷ وذلك من خلال التأثير على طريقة إدراك واستعمال المعلومات المحاسبية من قبل أفراد المجتمع، وبالتالي فاختلاف الثقافات بين المجتمعات سيؤدي بالضرورة إلى اختلافات التطبيقات المحاسبية بينها. ومن خلال استقراء الأدبيات المحاسبية يمكن إحصاء عدة عوامل تكوّن

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 30.

² David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 75.

³ خالد بودبة (2018)، دراسة أثر عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2018/2017، ص. ص. 74-73.

⁴ Jeno Beke (2010), Op.Cit, P. 56.

⁵ David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 75.

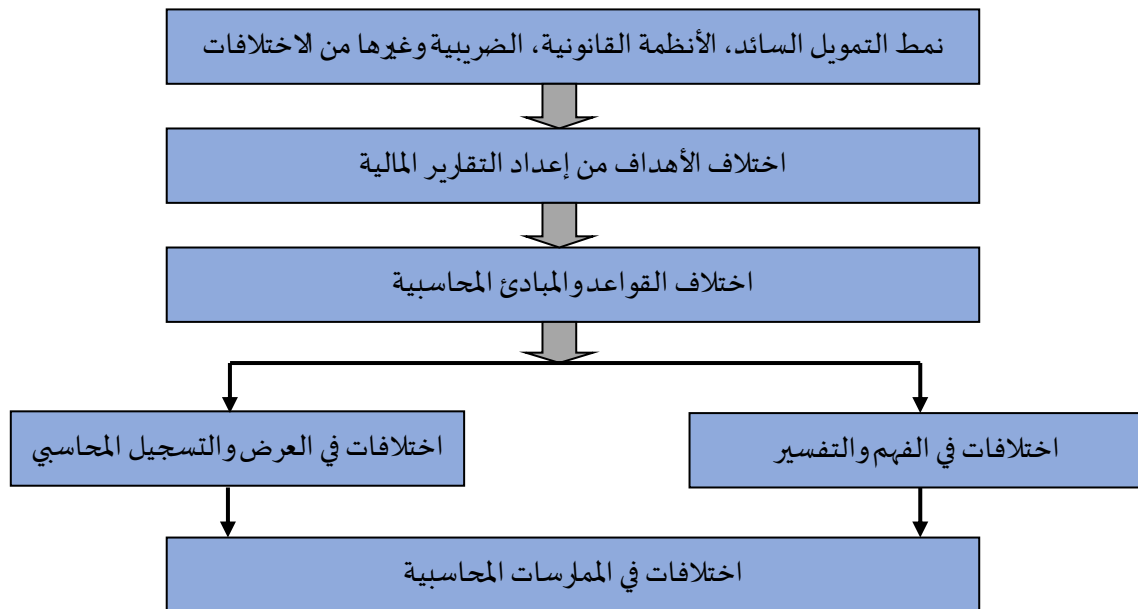
⁶ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 30.

⁷ منير بو عظم (2021)، مرجع سابق، ص. 05.

الثقافة وتؤثر على الممارسات المحاسبية مثلاً: الفردية مقابل الجماعية، الدين، فروقات السلطة، تطور التعليم، درجة تجنب عدم التأكد، الذكورة مقابل الأنوثة.¹

كما تعتبر العوامل التاريخية والسياسية عاملاً هاماً في تحديد النظام المحاسبي المتبع، فنجد الكثير من الدول التي خضعت للاحتلال أو الانتداب البريطاني قد تأثرت بالنموذج البريطاني من حيث تنظيم وممارسات المحاسبة. وبالمثل بالنسبة للمحاسبة الجزائرية والتي كانت متشابهة ومرتبطة إلى حد كبير مع المحاسبة الفرنسية خلال فترة استخدام المخطط المحاسبي الوطني السابق والمستوحى من المخطط المحاسبي العام الفرنسي وهذا بسبب الارتباط التاريخي بين الجزائر وفرنسا. كما أن الروابط الاقتصادية المتمثلة في الاتفاقيات والتكتلات والمصالح الاقتصادية المشتركة تؤثر على القواعد والنظم المحاسبية.²

الشكل رقم (1-1): أسباب الاختلافات في الممارسات المحاسبية



المصدر: زوهري جلييلة (2014)، واقع المحاسبة الجزائرية في ظل بيئة الأعمال الدولية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 03 (07)، ص. 12.

القواعد المحاسبية قد تختلف حتى داخل البلد الواحد، مثلاً، قد تختلف قواعد الكيانات المجمعة عن قواعد الكيانات الفردية. فعلى الرغم من أن جميع المحاسبين يطبقون مجموعة واحدة من القواعد، سواء كانت ضمنية أو صريحة، إلا أنه لا توجد مجموعة من القواعد الشاملة لكافة الاحتمالات أو ملزمة في أدق التفاصيل. وبالتالي، هناك دائماً مجال للحكم المهني، وهو حكم يعتمد جزئياً على بيئة المحاسب. إذن حسب ما سبق، يمكن القول أن عدداً من العوامل المتفاعلة تساهم في تطور الفكر والممارسات المحاسبية وتشكلها

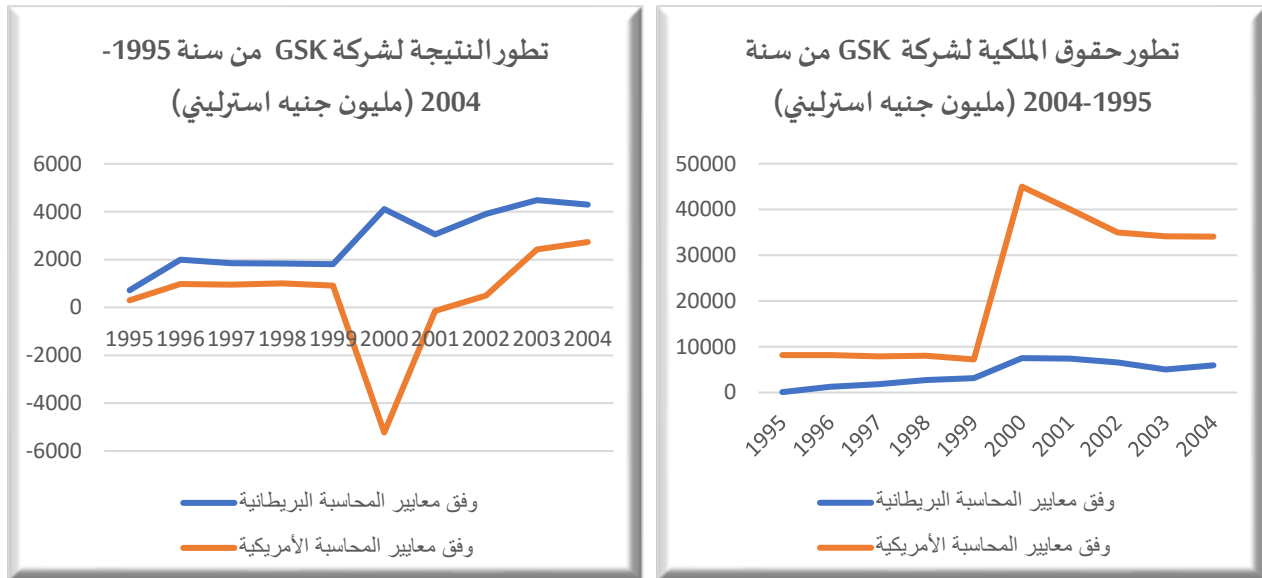
¹ خالد بودبة (2018)، مرجع سابق، ص. 53.

² علي بن موقفي (2017)، مرجع سابق، ص. 12.

واختلافها، حيث أن تفاعل هذه العوامل ضمن البلد الواحد أو المنطقة الواحدة ينتج عنه اختلافات في المعالجات المحاسبية وفي كيفية إعداد القوائم المالية.

في نفس السياق، يظهر الجدول الموالي قيم النتيجة وحقوق الملكية لشركة الأدوية البريطانية (GSK¹) منذ عام 1995، وهي شركة مدرجة في بورصتي نيويورك ولندن. ووفقًا لمتطلبات هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية، يجب عليها تقديم تسوية من معايير المحاسبة البريطانية إلى معايير المحاسبة الأمريكية لبند النتيجة وحقوق الملكية (تم التحول إلى المعايير الدولية ابتداء من عام 2005).²

الشكل رقم (2-1): حقوق الملكية والنتيجة لشركة GSK وفق معايير المحاسبة البريطانية والمعايير الأمريكية (الفترة 1995-2004)



Source: Christopher Nobes, Robert Parker (2008), **Comparative International Accounting**, 10th edition, England: Pearson Education Limited, P. 05.

يوضح الشكلان السابقان تسوية كل من النتيجة وحقوق الملكية لشركة GSK خلال 10 سنوات التي سبقت اعتماد بريطانيا لمعايير المحاسبة الدولية، ويظهر مدى الاختلاف بين هذين البندين عند التسوية من المعايير البريطانية إلى المعايير الأمريكية، على الرغم من انتماء هاتين المجموعتين من المعايير لنفس المجموعة الأنجلوسكسونية والتشابه في الكثير من العوامل. الفروق كبيرة جدا وتصل إلى ملايين الجنيهات وبالتالي قابلية المقارنة غير ممكنة. ويلاحظ أيضا أن حقوق الملكية وفق المعايير الأمريكية كانت دائما أكبر، بينما العكس هو الصحيح في حالة النتيجة، ولعل ذلك يرجع إلى كون المعايير الأمريكية أكثر تحفظا. لكن لا يمكن أن تُعزى هذه

¹ GlaxoSmithKline Company.

² Christopher Nobes, Robert Parker (2008), **Comparative International Accounting**, 10th edition, England: Pearson Education Limited, P. 04.

الفروق فقط للاختلافات بين مجموعتي المعايير، ولكن أيضًا بسبب الخيارات المسموح بها للشركات ضمن كل مجموعة من المعايير.

الفرع الثاني: مشاكل الاختلاف في المبادئ المحاسبية

أصبحت الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين الدول تشكل حاجزا أمام المعاملات الدولية، وهذا يطرح مشاكل للمستثمرين الدوليين وللشركات متعددة الجنسيات التي تواجه مفاهيم ربح مختلفة، وأمام الحكومات التي تحاول إنشاء مناطق حرة للتجارة. يمكن أن تؤدي هذه الاختلافات إلى عدم المساواة في الفرص المتاحة أمام الدول بصفة عامة وأمام المستثمرين الدوليين بصفة خاصة.¹

أولا- صعوبة تجميع القوائم المالية:

تتعلق أهم المشكلات في هذا الجانب بإعداد القوائم المالية المجمعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات. حيث يتوجب على المؤسسات الفرعية القيام بإعداد القوائم المالية وفقًا للقوانين المحلية الخاصة بالدول التي تنشط فيها. تلزم هذه القوانين عادة الشركات بالاحتفاظ بالدفاتر بالعملة المحلية ووفقا لمبادئ المحاسبة المحلية. على سبيل المثال، شركة General Motors، التي تملك فروعا في أكثر من 50 دولة حول العالم، تقوم بإعداد القوائم المالية المجمعة بعملة الدولار الأمريكي، من خلال تحويل القوائم المالية للفروع الأجنبية إلى الدولار الأمريكي، وأيضًا التسوية إلى معايير المحاسبة الأمريكية. وهذا ما يترتب عنه الجهد والتكلفة الكبيرة، بالتالي يفرض على محاسبي الشركة امتلاك الخبرة في أكثر من مجموعة من المعايير المحاسبية.

ثانيا- عرقلة الولوج إلى أسواق رأس المال الأجنبية:

تتعلق المشكلة الثانية بمدى صعوبة دخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبية. إذا كانت الشركة ترغب في الحصول على رأس المال عن طريق بيع الأسهم أو اقتراض أموال بالعملة الأجنبية، يصبح من الضروري عليها تقديم القوائم المالية المعدة وفقًا لمعايير المحاسبة المحلية. مثلا في حالة شركة تصنيع الأجهزة السويدية AB Electrolux، حيث سوق الأسهم في السويد صغير جدًا والاحتياجات من رأس المال لهذه الشركة كبيرة، بحيث أصبح من الضروري إدراج أسهمها في بورصتي لندن وNASDAQ في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى البورصة المحلية في ستوكهولم. لتداول الأسهم في الولايات المتحدة، يجب على الشركات الأجنبية إما إعداد قوائم مالية باستخدام المعايير الأمريكية مباشرة أو تقديم تسوية للنتيجة وحقوق الملكية مع المعايير الأمريكية، وهذا يكلف الشركات مبالغ كبيرة.²

ثالثا- صعوبة المقارنة بين القوائم المالية:

¹ سميرة دواق (2020)، مدى ملائمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس والإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. ص. 48-49.

² Jeno Beke (2010), Op.Cit, P.P. 56-57

عدم تناسق المعلومات -الناجم عن الاختلافات في المبادئ المحاسبية بين الدول- يمكنه أن يضرّ بقرارات المستثمرين. مع عوامة الاقتصاد، أصبحت المعلومات المحاسبية للشركات متاحة للمستثمرين المختلفين من جميع أنحاء العالم، وبالتالي، تقليل الاختلافات أو إلزائها يساعد المستثمرين على تحليل هذه المعلومات في أي سوق مالي دولي واتخاذ القرارات الملائمة.¹

كما أن بعض الاختلافات موجودة بين القوائم بسبب اختلاف الهدف من إعدادها. مثلاً، في الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية وروسيا، تختلف الممارسات المحاسبية بشكل جذري عن الدول الرأسمالية. فالقوائم المالية لا يتم إعدادها لفائدة المستثمرين والدائنين بالدرجة الأولى لغرض اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض والإقراض؛ بدلاً من ذلك، يتم إعدادها لتزويد الحكومة بالمعلومات حول إمكانية الوفاء بالخطّة الاقتصادية المركزية.²

تعتمد عملية اتخاذ القرار على المفاضلة بين البدائل المختلفة خاصة مع تضاعف حجم التمويل الدولي في أسواق المال العالمية، ومن أهم مشاكل اختلاف الممارسات المحاسبية أنها تؤثر سلباً في كفاءة أسواق المال عبر توفير معلومات مالية لا تحظى بثقة المستثمرين، فضلاً عن عدم قابليتها للمقارنة. على سبيل المثال، لما قررت المؤسسة الألمانية Daimler-Benz سنة 1993 الدخول إلى بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، تحملت تكاليف إضافية ناجمة عن تسوية القوائم المالية من المحاسبة الألمانية إلى الأمريكية تتراوح بين 15 إلى 20 مليون دولار، بالإضافة إلى أن عملية التسوية نتجت عنها فروقات جوهرية في النتائج، فقد حققت في نفس السنة أرباحاً بحوالي 615 مليون دتس مارك وفق المحاسبة الألمانية، بينما كانت النتيجة وفق المحاسبة الأمريكية خسارة تقدر بحوالي 1.893 مليون دتس مارك.³

رابعا-مشاكل أخرى:

إضافة إلى ما سبق، يؤدي الاختلاف في الممارسات المحاسبية بين دول العالم إلى وجود مشا كل عديدة أخرى نذكر منها:

- عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكلة التضخم، الأمر الذي يؤدي إلى عدم موضوعية المعلومات المحاسبية، ما يحتم البحث عن طرق محاسبية مناسبة تستخدمها الشركات في مختلف دول العالم؛
- تباين طرق ووسائل المراجعة بين الدول واختلاف المعايير المتعارف عليها؛
- عدم القدرة على تقييم المؤسسة في ظل اختلاف أسس تقييم الأصول والالتزامات في الدول المختلفة؛

¹ Ilse Maria Beuren, Nelson Hein, Roberto Carlos Klann (2008), **Impact of the IFRS and US-GAAP on economic-financial indicators**, Managerial Auditing Journal, 23 (07), P. 634.

² Jenö Beke (2010), Op.Cit, P.P. 56-57

³ منير بوعظم (2021)، مرجع سابق، ص. 07.

- اختلاف قوانين الضرائب بين دولة وأخرى، خاصة عند وجود معاملات مع الشركات الأجنبية؛ الأمر الذي قد يوجد حتما مشكلات محاسبية ذات علاقة.¹

المطلب الثاني: تطور هيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية

كان عام 1973 هو الانطلاقة الرسمية للنشاط الدولي بالنسبة للمعايير المحاسبية وأول نقطة تحول حقيقية نحو لغة محاسبة عالمية موحدة، من خلال إنشاء أول لجنة تهدف إلى تطوير المعايير الدولية بما يخدم المستثمرين وأسواق رأس المال، ثم حلت محلها هيئة ثانية سنة 2001، لتحمل على عاتقها مهمة سابقها في إصدار وتطوير معايير بشكل أكثر تجديدا وفاعلية وشمولا، وذلك من خلال مبادرات للتوافق والسماح بتطبيق معايير المحاسبة المحلية، ولكن بالحد من مجموعة الخيارات المحاسبية المتاحة، وأيضا مشاريع التقارب اللاحقة من خلال مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية.

الفرع الأول: لجنة إعداد معايير المحاسبة الدولية (IASC)

فكرة معايير المحاسبة الدولية نشأت مبدئيا في المؤتمر الذي عقد عام 1904 بمدينة سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، وتم الموافقة على عقده كل خمس سنوات. وكان آخر مؤتمر هو المؤتمر العاشر عام 1972 في مدينة سيدني بأستراليا.² خلال هذا المؤتمر -وبسبب الرأي المتنامي في الأوساط المحاسبية الذي ينادي بمدخل دولي يتم بمقتضاه تطوير معايير محاسبية- تم تكوين لجنة المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards Committee, IASC)، تقوم بإصدار المعايير المحاسبية الدولية (International Accounting Standards, IAS).³

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) هي كيان مستقل غير تابع لأي جهة حكومية معينة، تهدف بشكل أساسي لتحقيق الانسجام والاتساق بين المعالجات المحاسبية لمختلف منظمات الأعمال والكيانات الأخرى في جميع أنحاء العالم.⁴ مقر هذه اللجنة في لندن، وقد كانت في بداياتها عبارة عن منظمة صغيرة تجتمع عدة مرات في السنة، وأعضاؤها ممثلون لهيئات وضع المعايير الوطنية بدوام جزئي. تضم اللجنة الهيئات الوطنية المحاسبية لكل من إنجلترا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، المكسيك، اليابان. زاد فيما بعد عدد أعضائها واتسعت رقعتها الجغرافية بضم ممثلين من دول أخرى.⁵

¹ نفس المرجع السابق، ص. 07.

² بالقاسم بن خليفه (2015)، دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة - أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 77.

³ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 32-33.

⁴ Talal Zeghba, Mouhad Arioua (2020), **The impact of international accounting standards (IAS / IFRS) on the activation of management control tools in the governance framework to improve the performance of economic enterprises**, Journal of Research in Finance and Accounting, 05 (02), University of Msila, P. 143.

⁵ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 32-33.

الشكل رقم (1-3): أهداف تأسيس لجنة IASC



المصدر: صلاح حواس (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. 56.

بحلول أواخر الثمانينيات، أصبح من الواضح أن العدد الكبير من الخيارات في معايير المحاسبة الدولية يشكل عقبة أمام دعم عمل اللجنة خاصة من طرف المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO). بعد عدة سنوات من المناقشات، تم الاتفاق على 10 معايير معدلة في نوفمبر 1993 لتصبح سارية المفعول عام 1995. رحبت منظمة IOSCO بهذه التعديلات ولكن دعت إلى المزيد منها وإصدار معايير محاسبية دولية جديدة، مع إمكانية قبول مجموعة من "المعايير الأساسية" لإعداد التقارير المالية للشركات المدرجة عبر الحدود. عام 1995، وافقت منظمة IOSCO ولجنة IASC على تطوير برنامج عمل منقح أطلق عليه "برنامج نواة المعايير الرئيسة".¹ في عام 2000، أوصت منظمة IOSCO الأعضاء بالسماح للشركات المدرجة باتباع المعايير الدولية العشرة الأساسية. وأدى ذلك إلى أن غالبية البورصات الرئيسة في العالم أصبحت تسمح أو تلزم بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كشرط لإدراج الشركات.²

كان أحد التطورات ذات الصلة في عام 1996 هو قرار اللجنة بإنشاء لجنة التفسيرات الدائمة (Standing Interpretations Committee, SIC)، حيث كانت هذه الأخيرة تساعد اللجنة بشأن القضايا التي لم تعالجها المعايير الدولية بالتفصيل أو الوضوح الكافيين؛ من خلال إصدار تفسيرات حول عدد من المتطلبات في المعايير الدولية.³ استمر نشاط اللجنة مدة 27 عاما، وتوسعت عضويتها خلال فترة التسعينات؛ لكنها ظلت صغيرة إلى حد ما بالمقارنة مع التزايد المستمر والمتواصل في عدد مشاريع إعداد وتطوير المعايير. أصدرت اللجنة

¹ Christopher Nobes, Robert Parker (2008), Op. Cit, P.P. 80, 83.

² Madeline Trimble (2017), **The Historical and Current Status of IFRS Adoption around the World**, SSRN Electronic Journal, DOI: 10.2139/ssrn.3276760, Available at: https://www.researchgate.net/publication/329262009_The_Historical_and_Current_Status_of_IFRS_Adoption_Around_the_World, consulted (03/02/2018), P.P: 04-05.

³ Christopher Nobes, Robert Parker (2008), Op. Cit, P. 83.

خلال فترة وجودها 41 معيارا دوليا (IASs) إضافة إلى العديد من التفسيرات والإطار المفاهيمي وغيرها من الإرشادات والتوجيهات.¹

الفرع الثاني: مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

لم يكن من الممكن تطوير معايير عالية الجودة لمقابلة احتياجات الأطراف المعنية في ظل الهيكل القائم للجنة IASC وفي ظل نداءات تطالب بالتفاعل المباشر مع واضعي المعايير المحليين. في ماي 2002، تم استبدال اللجنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Board, IASB)، ليصبح الهيئة الرسمية الدولية المستقلة لوضع المعايير المحاسبية الدولية لغاية هذا اليوم. وتم تكليف بعض الأعضاء بالتواصل مع واضعي المعايير الوطنية، على أن يختص مجلس IASB بإصدار المعايير المحاسبية المعروفة باسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (International Financial Reporting Standards, IFRS) وتبني المعايير الدولية السابق إصدارها من طرف لجنة IASC.² حيث يختلف المجلس عن هذه الأخيرة في عدة نقاط رئيسية:

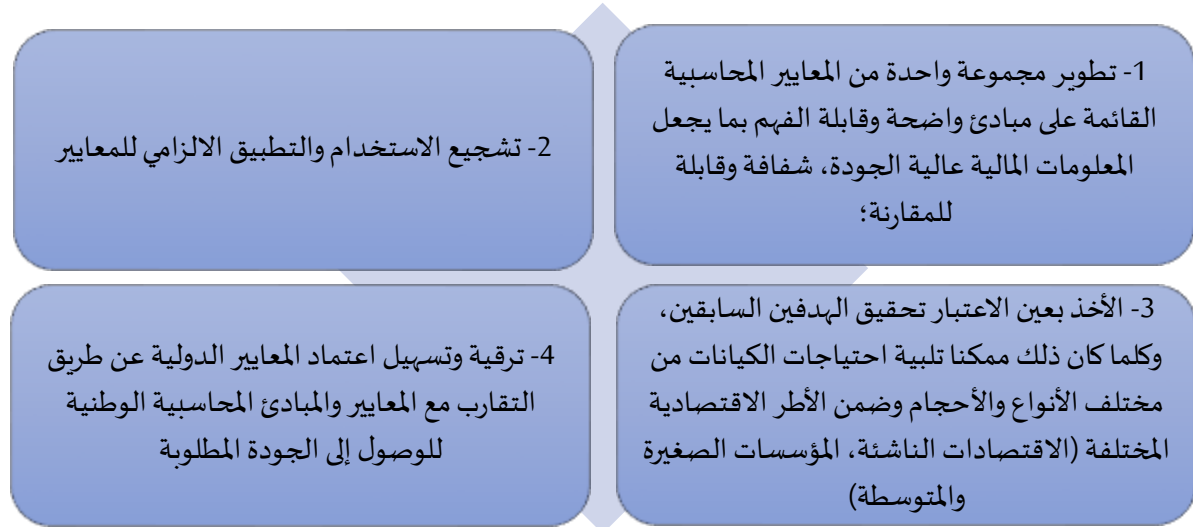
- مجلس IASB يضم أعضاء من خلفيات جغرافية ووظيفية متنوعة وليس حصرا من مهنة المحاسبة؛
- يتم تعيين الأعضاء على أساس المهارة الفنية والخبرة وليس لأنهم ممثلون عن هيئات محاسبة محلية معينة أو منظمات أخرى؛
- عادة ينعقد مجلس إدارة IASB مرة كل شهر خلافا لمجلس إدارة IASC الذي كان يجتمع قرابة أربع مرات فقط خلال السنة.³

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 33.

² نفس المرجع السابق، ص. 34.

³ حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، مرجع سابق، ص. 46-47.

الشكل رقم (1-4): أهداف مجلس IASB



Source : Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), **Maitriser les IFRS**, 7ème édition ; Paris : Groupe Revue

Fiduciaire, P. 21.

بالإضافة إلى تطوير المعايير الدولية، أصبح التركيز الحالي لمجلس IASB هو توسيع نطاق هذه المعايير إلى الدول النامية. خاصة دول أمريكا اللاتينية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا، حيث أسواقها في مرحلة انتقال وتطور. ويهدف المجلس من خلال هذه المعايير إلى مساعدة هذه البلدان للحصول على تمويل يتجاوز حدودها الوطنية وتعزيز نموها الاقتصادي من خلال تطوير سوق رأس مال قوي ومستقر.¹

الفرع الثالث: هيئات وضع معايير المحاسبة الدولية الحالية

ينتمي مجلس IASB باعتباره سلطة إصدار المعايير إلى الهيكل العام الحالي لمؤسسة إصدار المعايير الذي يتكون من عضو للمراقبة (مؤسسة المعايير)، سلطة تفسيرية (لجنة تفسير المعايير)، عضو استشاري (مجلس استشاري للمعايير).

أولا- مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Foundation)

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (مؤسسة IFRS) هي منظمة خاصة لا تهدف للربح (كانت تسمى سابقا بمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC Foundation ثم تغيرت تسميتها في 1 جويلية 2010). تعمل هذه المؤسسة بشكل مستقل، وتتكون من 22 عضو (أمناء Trustees)، يشرفون على إدارة المجلس والكيانات التابعة له.² كما يشرفون على عملية وضع المعايير وتعيين الأعضاء في الكيانات الأخرى، وأيضا مراجعة فاعلية إطار العمل التنظيمي والتأكد من استقلاليته وتوفير التمويل اللازم. وينتمي أمناء

¹ Madeline Trimble (2017), Op.Cit, P.P. 06-07.

² Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), **Maitriser les IFRS**, 7ème édition ; Paris : Groupe Revue Fiduciaire, P. 20.

مؤسسة IFRS إلى مناطق جغرافية وخلفيات مهنية متعددة وهذا الضمان أن تكون عملية وضع المعايير واضحة وشفافة وغير متحيزة.¹ يشرف أمناء مؤسسة IFRS على المواضيع الإستراتيجية العامة مثل:

✓ تعيين أعضاء مجلس IASB ولجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) والمجلس الاستشاري لمعايير التقارير المالية الدولية؛

✓ الموافقة على موازنة مؤسسة IFRS وتحديد أساس تمويلها؛

✓ مراجعة إستراتيجية مؤسسة IFRS ومجلس IASB وفعاليتها بما في ذلك النظر في جدول أعمال مجلس IASB ولكن ليس تحديده.²

ثانيا- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

مجلس IASB هو هيئة مستقلة مكلفة بإعداد وتطوير معايير المحاسبة الدولية؛ يتكون من 16 عضوا دائما.

ثالثا- لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)

لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC) -التي حلت محل اللجنة السابقة، لجنة تفسير المعايير الدائمة (SIC)- هي الهيئة المكلفة بالاستجابة لمشاكل تطبيق بعض المعايير من خلال إصدار تفسيراتها المعروفة باسم IFRIC. تتكون اللجنة من 14 عضوا مصوتا، وتعمل مع لجان أخرى تابعة لهيئات المعايير المحلية. بدأت نشاطها الموسع منذ عام 2012 من خلال القيام بالتحسينات السنوية وإعداد إرشادات تطبيق المعايير الدولية.

رابعا- المجلس الاستشاري للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Advisory Council)

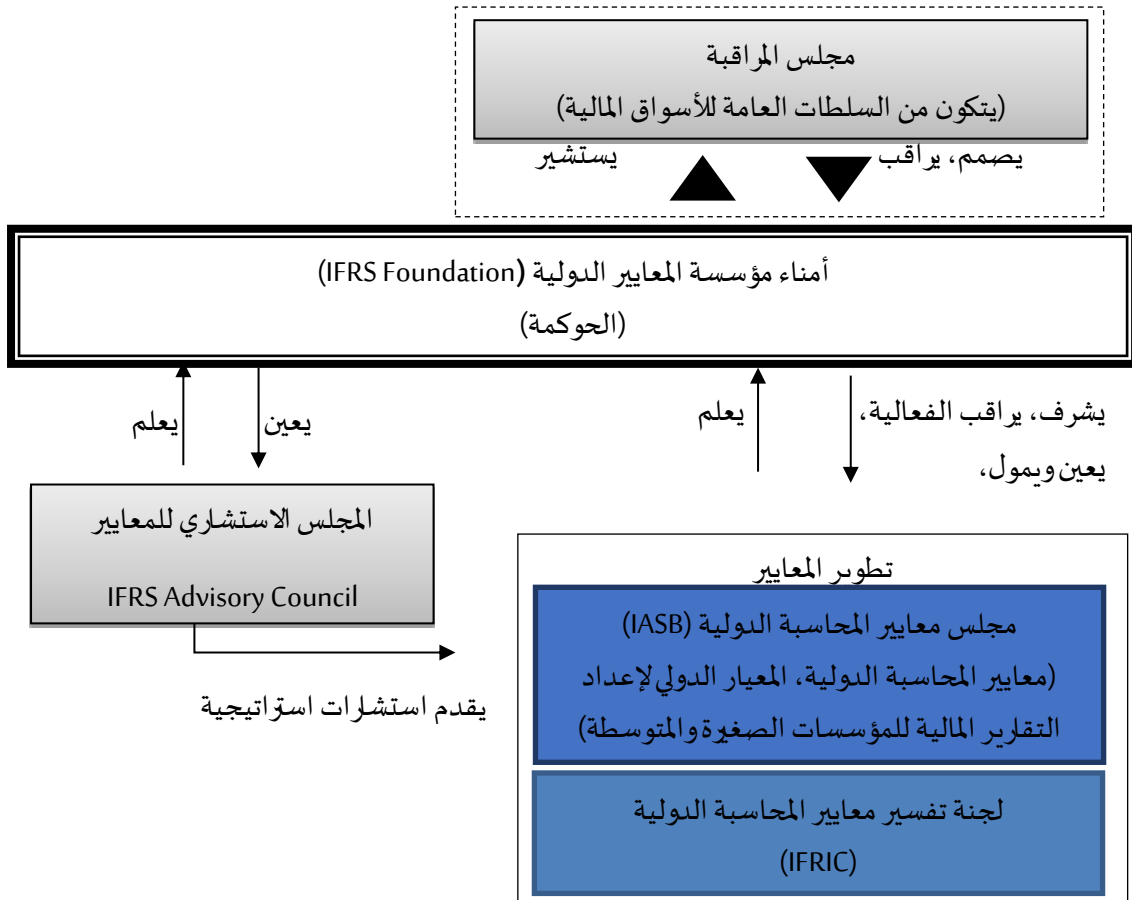
يقوم المجلس الاستشاري للمعايير بتوجيه برنامج عمل مجلس IASB وتوفير المشورة لأمناء مؤسسة IFRS، فهو ليس مؤهلا لوضع المعايير وإنما يقوم بإيصال وجهات نظر الأطراف المعنية مثل: الأكاديميين، المجموعات الاستشارية، مدقي الحسابات، الهيئات المهنية وهيئات وضع المعايير الوطنية، ويلعب دور الواجهة لهذه الأطراف. يتكون المجلس من 30 عضوا على الأقل (حاليا 40 عضوا).³

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 37.

² ورده بلعيد (2020)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية - دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية بالجزائر- أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 110.

³ Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, 20.

الشكل رقم (1-5): الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار معايير المحاسبة الدولية



Source : Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, P. 20.

بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من هيكل الحوكمة، تم إنشاء مجلس مراقبة (Monitoring Board) عام 2009؛ ليكون الوسيط الرسمي بين أعضاء مؤسسة IFRS والسلطات العامة، ويعتبر مجلس المراقبة الهيئة الشرعية السياسية للمؤسسة ككل.¹ حيث يسهر على أن يقوم الأعضاء بوظيفتهم المحددة طبقاً للقانون الأساسي، كما يصادق على تعيينهم. يتكون من ممثلين من المفوضية الأوروبية (European Commission, EU)، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO)، وكالة الخدمات المالية اليابانية (FSA)، هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بالإضافة إلى لجنة بازل Bâle بصفتها مراقباً.²

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), **Intermediate Accounting- IFRS Edition**, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc, P. 10.

² Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, 20.

المبحث الثاني: مدخل إلى معايير المحاسبة الدولية

تحققت، خلال سبعينيات القرن الماضي، مساعي إنشاء هيئات دولية لإصدار معايير محاسبية دولية رغم الانتقادات التي طالت أولا لجنة IASC إلا أن المهمة استمرت من خلال هيكل جديد -مجلس IASB ومؤسسة IFRS- يقوم بإصدار معايير جديدة ومعدلة وحذف معايير موجودة، وإصدار مزيد من التفسيرات والإيضاحات حول كيفية تطبيق هذه المعايير، بهدف تحقيق الانسجام والاتساق في إعداد تقارير مالية عالية الجودة وتعزيز قابلية المقارنة بين مختلف الدول.

المطلب الأول: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

يمكن تعريف المعايير المحاسبية على أنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة وتدقيق الحسابات. وبذلك تختلف المعايير عن الإجراءات فالمعايير لها صفة الإرشاد العام أو التوجيه بينما تتناول الإجراءات الصيغة التنفيذية لهذه المعايير بشأن حالات تطبيقية معينة.¹

الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الدولية

المعيار المحاسبي الدولي هو بيان كتابي تصدره هيئة محاسبية دولية، يتناول عناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال، ويحدد أساس الاعتراف، أساليب القياس أو العرض أو الإبلاغ المناسبة.² ويوضح ما يلي:

- ✓ العناصر التي ينبغي الاعتراف بها كأصول، خصوم، إيرادات أو مصاريف؛
- ✓ كيفية قياس تلك العناصر؛
- ✓ كيفية عرضها في مجموعة من القوائم المالية؛
- ✓ الإفصاحات ذات الصلة بهذه العناصر.

يتم استخدام معايير المحاسبة الدولية بشكل أساسي من طرف الكيانات الاقتصادية -خاصة تلك المدرجة في البورصة- والمؤسسات المالية مثل البنوك. كما تقوم لجنة تفسير المعايير IFRIC بإصدار تفسيرات رسمية للمعايير والتي تساهم في توفير المزيد من التوضيح حول كيفية التطبيق. بالإضافة إلى هذه الإصدارات تم تطوير إطار مفاهيمي لإعداد التقارير المالية وأيضا معيارا دوليا لإعداد التقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs).³ في هذه الدراسة، يشار إلى كل هذه الإصدارات مجتمعة بعبارة معايير المحاسبة الدولية.

¹ حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، مرجع سابق، ص. 38.

² صلاح حواس (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علوم التدبير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير، جامعة الجزائر، ص. 59.

³ The official website of IFRS®: <https://www.ifrs.org/>

الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الدولية

تم تصميم المعايير الدولية للاستخدام في الكيانات الهادفة للربح، على الرغم من عدم وجود منع لاستخدامها في الكيانات الأخرى غير الهادفة للربح. لا ترتبط هذه المعايير بإطار قانوني معين، لذلك غالباً ما تحتوي القوائم المالية المعدة وفقها على معلومات تكميلية مطلوبة بموجب القانون المحلي أو متطلبات الإدراج.

الجدول رقم (1-1): النهج المتبع من طرف مجلس IASB

مرجعية مجلس IASB	• معايير مستوحاة من النظام الأنجلوساكسوني موجهة للمستثمرين؛
	• معايير معدة انطلاقاً من مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسة ومرتبطة بالسوق؛
	• تتم معالجة العمليات المحاسبية انطلاقاً من مبادئ محاسبية متماثلة (الإطار المفاهيمي) وليس من القواعد؛
	• الانفصال عن أي بيئة قانونية أو ضريبية؛
	• إطار عام لكل من القواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية، فليس هناك قاعدة عن كيفية مسك الدفاتر المحاسبية، ولا مخطط حسابات، ولا شكلاً قانونياً محدداً للقوائم المالية.

Source: Stéphane Brun (2011), *Guide d'application des Normes IAS/IFRS*, Alger: BERTI Edition, P. 40.

يشتمل المعيار المحاسبي الدولي على سلسلة من الفقرات بالبنط العريض وأخرى بالخط العادي. توضح الفقرات بالبنط العريض المبدأ الرئيسي، بينما توفر الفقرات الأخرى توضيحات إضافية؛ لكن يملك كلا النوعين من الفقرات سلطة متساوية. وقد تحتوي بعض معايير المحاسبة الدولية على ملاحق إضافية. يشتمل المعيار الدولي أحياناً على معالجات محاسبية اختيارية؛ وإذا تم تطبيق أسلوب محاسبي معين من طرف الكيان يجب الاستمرار في تطبيقه.¹

نظراً لاستخدام معايير المحاسبة الدولية على نطاق واسع -حيث لكل دولة أنظمة سياسية وتنظيمية مختلفة بشكل كبير- فقد تم الحرص على عدم أعدادها بمستوى عالٍ من التفاصيل، ما يكسبها نوعاً من المرونة التي تسمح للبلدان ذات الأحجام والاقتصادات والأنظمة المختلفة باعتماد المعايير بسهولة. مثلاً، ألمانيا كدولة متقدمة لديها احتياجات وموارد مختلفة اختلافاً كبيراً عن كينيا التي لا تزال غير متطورة، ومع ذلك يمكن لكل منهما تطبيق المعايير الدولية بطريقة تناسب اقتصادهما. أدرك مجلس IASB جيداً هذه الاحتياجات المختلفة للدول وأخذ في الاعتبار كيفية تأثير المعايير الدولية عليها وذلك باعتماد نظام محاسبة قائم على المبادئ.

¹ IFRS Foundation (2018), *IFRS Staff Paper*, retrieved from, <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/meetings/2018/october/iasb/ap28a-prefaceifrs.pdf>, consulted (03/09/2020); P.P. 01-02.

الجدول رقم (1-2): خصائص معايير المحاسبة الدولية

• أسبقية الميزانية على جدول حسابات النتائج؛	خصائص معايير المحاسبة الدولية
• اعتماد مفهوم "القيمة العادلة"؛	
• قياس خسارة القيمة وتدهور الأصول؛	
• تفوق الجوهر على الشكل؛	
• إمكانية التطبيق بأثر رجعي؛	
• أهمية الملاحق والايضاحات.	

Source: Stéphane Brun (2011), Op. Cit, P. 41.

يوفر نظام المحاسبة القائم على المبادئ -بموجب الممارسات المقبولة عمومًا- إرشادات عامة، وليس قواعد تفصيلية. يمنح هذا النظام حرية التصرف لممارسي المحاسبة ما يسمح لهم بتحديد السياسة المحاسبية الأكثر ملائمة. بمعنى آخر، يمكن الاعتماد على الحكم المهني بشكل كبير والسماح بالتنوع في تفسير هذه المبادئ تبعاً لحالة وظروف المعاملات. والنتيجة المتوقعة، أن هذه المرونة أتاحت الاعتماد السلس والواسع النطاق من طرف الكثير من الدول.¹

الفرع الثالث: أهداف معايير المحاسبة الدولية

أعلن أحدث بيان لمؤسسة IFRS عام 2015 على أن مهمتها الأساسية هي تطوير معايير محاسبية دولية توفر الشفافية والمساءلة والكفاءة للأسواق المالية في جميع أنحاء العالم. بحيث تخدم هذه المعايير المصلحة العامة من خلال تعزيز الثقة والنمو والاستقرار المالي على المدى الطويل داخل الاقتصاد العالمي. وبالتالي، الهدف الرئيسي لإعداد معايير المحاسبة الدولية هو توفير معايير عالية الجودة لإعداد التقارير المالية بشكل فعال والذي من شأنه تحسين الشفافية، وتقليل عدم تناسق المعلومات وتحسين بيئة الاتصال بين المديرين ومستخدمي القوائم المالية. كما تعمل هذه المعايير على تحسين جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة. بالإضافة إلى ذلك، مساعدة المحللين والمستثمرين على تقييم ومراقبة أحسن للكيانات، الأمر الذي يتطلب من هذه الأخيرة التنافس بنشاط أكبر بين بعضها البعض، مما يعود بالفائدة على المساهمين.²

المطلب الثاني: عملية إصدار معيار محاسبي دولي

يلتزم مجلس IASB في عملية إصدار معايير المحاسبة الدولية بإجراءات ومتطلبات معينة، وأيضاً عند إصدار تفسيرات المعايير من طرف لجنة IFRIC، كما يتم العمل معاً لدعم التطبيق المتسق لهذه الإصدارات.

¹ Vincent L. LoCascio (2017), **The Convergence of US GAAP and IFRS**, Iowa State University Honors Program, Ivy College of Business (ISSN 2572-679X), P. 09.

² Madeline Trimble (2017), Op.Cit, P. P. 03-04.

هذه الإجراءات منصوص عليها في دستور مؤسسة IFRS، وقد تم تطويرها بالتشاور مع أصحاب المصلحة لتكون بمثابة "عقد" مفصل بينهما.

الفرع الأول: مقومات إعداد معيار محاسبي دولي

يوجد مجلس استشاري داخل مؤسسة IFRS يتم الأخذ بوجهة نظره في كل مرحلة من مراحل صنع القرار.¹ حيث يتم إعداد المعايير الدولية تبعاً لعملية تفاعلية واستشارية وفق إجراءات شاملة ومفتوحة معروفة باسم "الإجراءات القانونية أو الواجبة Due Process"، وتستند العملية إلى ثلاثة مبادئ:

أولاً- الشفافية: يستطيع أي شخص -بغض النظر عن هويته وموطنه- متابعة عملية تطوير معايير المحاسبة الدولية. ولضمان ذلك، تتم جميع المناقشات الفنية لمجلس IASB ولجنة IFRIC في اجتماعات عامة، تُبث مباشرةً وتُحفظ على الموقع الإلكتروني، وتكون جميع أوراق الاجتماع متاحة للجمهور.

ثانياً- التشاور الكامل والعاقل: يتشاور مجلس IASB ولجنة IFRIC بشكل علني قبل إصدار أي معيار جديد أو تعديل معيار قائم. تتيح الاستشارة العامة لكل شخص لديه اهتمام بإعداد التقارير المالية فرصة إبداء وجهات نظره حول مشروع معين.

ثالثاً- المساءلة: يشرح كل من مجلس IASB ولجنة IFRIC المبرر المنطقي وراء القرارات المتخذة. كما يتم تحليل وعرض الآثار المحتملة - التكاليف والفوائد - للمعيار المحاسبي المقترح.²

بالتالي، تقوم الإجراءات الواجبة على: (1) مجلس مستقل لوضع المعايير تشرف عليه هيئة أمناء متنوعة جغرافياً ومهنيّاً؛ (2) عملية شاملة ومنهجية لتطوير المعايير؛ (3) المشاركة مع المستثمرين والمنظمين وقادة الأعمال وممارسي مهنة المحاسبة الدولية في كل مرحلة من مراحل العملية؛ (4) الجهود التعاونية مع هيئات وضع المعايير في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، الخصائص التي تميز مجلس IASB، تعزز أهمية وجود إجراءات واجبة منفحة وشفافة ومستقلة، وهي كالتالي:

- **العضوية:** يتكون المجلس من 16 عضواً من دول مختلفة، يحصل كل منهم على رواتب جيدة، ويتم تعيينهم لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد؛
- **استقلالية المجلس:** لا يخضع مجلس IASB لأي منظمة مهنية أخرى، ويتم تعيين أعضائه ومساءلتهم فقط من طرف مؤسسة IFRS؛
- **استقلالية الأعضاء:** يتعين على أعضاء مجلس IASB الدائمين قطع علاقتهم بالمهن السابقة، ويتم اختيارهم بناءً على خبرتهم في وضع المعايير بدلاً من انتماءهم لدولة محددة؛

¹ بالقاسم بن خليفة (2015)، مرجع سابق، ص. 87.

² IFRS Foundation (2020); **What is the due process and why does it matter?** Retrieved from: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2020/08/what-is-the-due-process-and-why-does-it-matter/>, consulted (03/01/2021).

- التصويت: لإصدار معيار محاسبي دولي يجب أن يصوت عليه 09 أعضاء من أصل 16 عضوا.

تعتبر الإجراءات الواجبة من خلال المبادئ والعناصر والخصائص سאלفة الذكر، ضرورة لتطوير معايير عالية الجودة، ولضمان ثقة أصحاب المصلحة في أن جميع الآراء ذات الصلة قد تم أخذها بعين الاعتبار عند صياغة المعايير، وتم عزل مجلس IASB وأعضاؤه قدر الإمكان عن التأثيرات السياسية، الصناعات المفضلة والتحيزات الوطنية أو الثقافية، وبالتالي إضفاء الثقة والشرعية والقبول العالمي للمعايير.¹

الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة لمعيار محاسبي دولي

لتنفيذ الإجراءات الواجبة، يتبع مجلس IASB خطوات محددة لتطوير معيار محاسبي نموذجي في أربعة مراحل أساسية:

أولاً- وضع جدول الأعمال والتخطيط: يتم اتخاذ قرار حول إضافة بند إلى جدول الأعمال بناء على احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات لاسيما المستثمرين، ومسائل أخرى مثل إمكانية زيادة التقارب ومدى كفاية الإرشادات، مع الأخذ بعين الاعتبار القيود المفروضة على الموارد. أما فيما يخص التخطيط، فيتم البت في مسألة إصدار معيار جديد من طرف مجلس IASB بصورة منفردة أو بالاشتراك مع واضعي معايير آخرين.

ثانياً- إعداد برنامج البحوث: يتم تشكيل فريق عمل للقيام بالأبحاث اللازمة خاصة في حالة مشاريع المعايير الكبرى. بالإضافة إلى وجود ما يسمى بورقة النقاش (Discussion Paper, DP) بالرغم من عدم إلزاميتها في الإجراءات الواجبة، لكن يتم إصدارها في المشاريع الكبرى للحصول على ردود مبكرة على المشروع وقياس مدى استجابة الأطراف المعنية. عادة ما تتضمن ورقة النقاش نظرة عامة، مع توضيح الخطوط العريضة للمداخل التي يمكن استخدامها بما في ذلك وجهات نظر المجلس، بالإضافة إلى دعوة للتعليق حول الموضوع.

ثالثاً- إصدار المعيار: يتم في هذه المرحلة صياغة مسودة عرض (Exposure Draft, ED) وهي خطوة إلزامية في إجراءات إعداد المعايير. تصف هذه المسودة بالتفصيل المعالجات المحاسبية المقترحة، وتأخذ شكل معيار محاسبي جديد مقترح أو معدل، ويتم إعدادها بناء على التعليقات الواردة من مصادر متنوعة بما في ذلك التعليقات على ورقة النقاش، مساهمات الباحثين العاملين بالمجلس وكذا المجلس الاستشاري والمناقشات التي تمت في الاجتماعات العامة. تُطرح مسودة العرض بدورها للتعليق العام؛ بعدها -إن لزم الأمر- يتم إعادة عرضها على المجلس مرة أخرى؛ وفي النهاية تتم الصياغة المبدئية للمعيار.

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 11.

رابعا- تطبيق المعيار: بعد إصدار المعيار المحاسبي الدولي، تتم مراجعته بعد التطبيق. تشمل عملية المراجعة والتقييم لقاءات مع واضعي المعايير الوطنية والأطراف الأخرى المعنية، حيث يهدف المجلس من ذلك لاستدراك أي مشكلة عملية أو آثار مترتبة على تطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة للمعيار.¹

الشكل رقم (1-6): مراحل إعداد معايير المحاسبة الدولية:

• مطالبات عامة بالحصول على إرشادات • وضع مخطط لمدة 3-5 سنوات	التشاور حول جدول أعمال
• إجراء بحوث • ورقة المناقشات (DP) • تعليق الجمهور • اقتراح جدول أعمال	برنامج البحوث
• مسودة العرض (ED) • تعليق الجمهور • المعيار النهائي	إصدار المعيار
• تفسير أو تعديل النطاق • مراجعة ما بعد التطبيق	التطبيق

Source: Paul Pacter (2017), **Pocket Guide to IFRS® Standards—the global financial reporting language**, London: IFRS® Foundation, retrieved from: <https://www.ifrs.org/-/media/feature/around-the-world/pocket-guide/pocket-guide-2017.pdf>, consulted (01/09/2019), P. 21.

على الرغم من أن الإجراءات القانونية لصياغة المعايير توفر على ما يبدو فرصة لمشاركة الأطراف المتأثرة، يجادل البعض بأنه إجراء روتيني يهدف إلى خلق انطباع عن شفافية العملية من خلال مشاركة الجمهور في إبداء تعليقات حول مسودات العرض المنشورة على الموقع الإلكتروني، التي لا ترقى إلى مستوى إضفاء الشفافية والإشراك العام باعتبار أن الجمهور ليس له أي تأثير على عملية إعداد المعايير، ويعود ذلك إلى العديد من الاعتبارات نذكر منها:

- الجمهور لا يصوت على المعيار؛
- لا يزال بإمكان مجلس IASB اتخاذ قراراته الخاصة حتى بعد تلقي التعليقات؛
- لا تزال معايير المحاسبة الدولية ملزمة حتى بالنسبة للذين عارضوا أو لم يشاركوا في العملية.

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 38-39.

كما نص بروتوكول وضع المعايير على إجراءات صارمة تضمن تحقيق المبادئ التي نص عليها دستور مؤسسة IFRS "مبدأ الشفافية، مبدأ التشاور العادل ومبدأ المساءلة"، لكنه ترك ثغرة قد تستخدم عند ممارسات ضغوطات أصحاب المصلحة عليها، وهي تحديد ظروف استثنائية يمكن على أساسها وبشكل خاص استخدام إجراءات وضع المعايير المستعجلة دون الرجوع إلى الإجراءات المنصوص عليها، ما شكّل أزمة أخرى للشرعية الإجرائية للمعايير، كما هو الحال عند محاولة الحفاظ على تأييد الاتحاد الأوروبي بشأن إصدار معايير دون إتباع الإجراءات القانونية الواجبة العادية.¹

الفرع الثالث: القوى المؤثرة على إصدار معايير المحاسبة الدولية

قد يطالب معدو التقارير المالية بمعالجات معينة لتسجيل أحداث اقتصادية أو الإفصاح عنها بطريقة معينة. الطريقة الأكثر فعالية للتأثير على المعايير الدولية هي المشاركة في صياغة القواعد أو محاولة التأثير وإقناع الهيئات المشرفة على إصدارها. غالبًا ما تضغط مجموعات المستخدمين على مجلس IASB لتغيير القواعد الحالية وتطوير قواعد جديدة. في الواقع، تضاعفت هذه الضغوط بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وأصبحت بعض الفئات المؤثرة تطالب المجلس بالعمل بشكل أسرع لحل قضايا محاسبية عالقة. في حين تقاوم مجموعات أخرى متحفظة الحلول السريعة للقضايا، مفضلة تنفيذ التغيير بشكل أبطأ.

الشكل رقم (7-1): المجموعات المؤثرة على صياغة معايير المحاسبة الدولية



Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), **Intermediate Accounting- IFRS edition**, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc, P. 10.

¹ سميرة دواق (2020)، مرجع سابق، ص. 72.

هل يجب تدخل السياسة في عملية وضع معايير المحاسبة الدولية الموجهة أصلاً لإعداد التقارير المالية في الكيانات الاقتصادية؟ لَمَّا لا، والسياسة موجودة في المنزل، المدرسة، الجامعة، المكتب والمسجد وفي كل مكان. معايير المحاسبة الدولية هي جزء من العالم الحقيقي، ولا يمكنها الإفلات من السياسة والضغوط السياسية. على الرغم من محاولة عزل عملية إصدار المعايير الدولية عن التأثيرات السياسية من خلال خصائص ومبادئ الإجراءات الواجبة في عملية الإصدار، لكن هذا غير ممكن في الواقع؛ كما أن هذا لا يعني أن تدخل السياسة في تطوير المعايير الدولية يعود عليها سلباً. من المتوقع أن يعبر أصحاب المصالح الخاصة عن ردود أفعال تجاه قواعد معينة بالنظر إلى الآثار الاقتصادية المحتملة للعديد من القواعد المحاسبية. لكن ما يجب فعله هو تجنب إصدار معايير قائمة على دوافع سياسية بحتة، بل قائمة على بحوث وإطار مفاهيمي يركز على الواقع الاقتصادي مع الاهتمام بجميع الفئات المستهدفة.¹

المطلب الثالث: تنظيم المعايير المحاسبية الدولية

يوجد عدة أنواع من الإصدارات التي تندرج كلها تحت اسم معايير المحاسبة الدولية وهي: المعايير المحاسبية الدولية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، التفسيرات، الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية والمعياري الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولزيادة فعالية هذه الإصدارات تم تصنيفها بشكل إلكتروني حتى يمكن تنظيمها وتسهيل قراءتها والاطلاع عليها.

الفرع الأول: مكونات معايير المحاسبة الدولية

أولاً- المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أصدرت اللجنة السابقة لوضع المعايير الدولية IASC، 41 معياراً تحت مسمى معايير المحاسبة الدولية (IAS)، والتي تم تعديل العديد منها أو استبدالها من قبل مجلس IASB. أما ما تبقى منها فلا تزال تندرج تحت مظلة معايير المحاسبة الدولية المعمول بها، وهي 28 معياراً حتى سنة 2018 منها ما سيتم حذفه أيضاً واستبداله في السنوات المقبلة. (أنظر الملحق رقم 01).

يشار إلى المعايير الدولية الصادرة عن مجلس IASB بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). صدر منها 17 معياراً من هذه المعايير حتى سنة 2018، والتي تطورت عن سابقتها لتغطي مواضيع تتعلق بالتقارير المالية والمعاملات واسعة النطاق، مثل المدفوعات القائمة على الأسهم، اندماج الأعمال، عقود التأمين، الأدوات المالية وغيرها.² (أنظر الملحق رقم 01).

ثانياً- تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية:

تعتبر التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير IFRIC رسمية وواجبة التطبيق. وتتطرق خاصة إلى:

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. P. 13-14.

² Ibid, P. 12.

✓ قضايا إعداد التقارير المالية التي ظهرت حديثاً ولم يتم معالجتها ضمن معايير المحاسبة الدولية؛
 ✓ وجود تفسيرات غير كافية أو متناقضة -أو يحتمل ذلك على الأقل- في ظل غياب الإرشادات الرسمية.
 حتى سنة 2018، أصدرت لجنة IFRIC أكثر من 20 تفسيراً، لم يتبقى منها سوى 17 تفسيراً بعد التعديل والحذف، بالإضافة إلى وجود 08 تفسيرات SIC لاتزال سارية المفعول. تماشيًا مع منهج مجلس IASB في وضع المعايير، تطبق لجنة تفسيرات المعايير IFRIC نهجًا قائمًا على المبادئ في إعداد الإرشادات التفسيرية. لتطوير هذه الأخيرة، تقوم لجنة IFRIC بالنظر أولاً إلى الإطار المفاهيمي كأساس لصياغة آراء متوافقة، ثم تبحث في المبادئ المنصوص عليها في المعايير ذات الصلة للتأكد من عدم وجود تعارض. غالبًا ما تجذب القضايا الناشئة انتباه مجموعات المستخدمين، فإذا لم يتم حلها بسرعة، يمكن أن تؤدي إلى مشاكل وأزمات مالية. كما يمكن أن تقوض الثقة في ممارسات إعداد التقارير المالية. وهذا ما يؤدي إلى احتمال حدوث تدخل حكومي، من شأنه أن يهدد استمرار إصدار المعايير من طرف القطاع الخاص. تقوم عادة لجنة IFRIC بمعالجة المشاكل المحاسبية عند ظهورها، وتعتبر "عامل تصفية للمشاكل العالقة" بالنسبة لمجلس IASB. بالتالي، يركز هذا الأخير على حل المشاكل الأكثر انتشارًا على المدى الطويل، بينما تتعامل لجنة IFRIC مع القضايا الناشئة قصيرة الأجل.¹

الجدول رقم (1-3): إصدارات المعايير المحاسبية الدولية حتى سنة 2018

الإصدار	العدد	الترقيم	الهيئة المصدرة
المعايير المحاسبية الدولية (IAS)	28	41-01	اللجنة السابقة لإصدار المعايير (IASB)
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	17	17-01	المجلس الحالي لإصدار المعايير (IASB)
تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة (SIC)	08	32-01	اللجنة السابقة لإصدار التفسيرات (SIC)
تفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)	17	21-01	اللجنة الحالية لإصدار التفسيرات (IFRIC)

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على الملحق رقم 1.

ثالثا- الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية

الإطار المفاهيمي هو دستور المعايير المحاسبية، فهو نظام متماسك من الأهداف والأسس المترابطة التي يجب أن تؤدي إلى معايير متسقة وتحدد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية والقوائم المالية.² من أهم الخصائص التي تميز معايير المحاسبة الدولية هي وجود إطار مفاهيمي يعتبر نقطة البداية بالنسبة لها. في جويلية 1989 أصدرت لجنة IASB الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وهو الإطار الذي تم اعتماده

¹ Ibid, P. 12

² Richard Lewis, David Pendrill (2004), **Advanced Financial Accounting**, 7th edition, England: Pearson Education Limited, P. 08.

في وقت لاحق من طرف مجلس IASB. ويتضمن المفاهيم الأساسية التي تساعد المجلس على إصدار المعايير أو تعديلها، ويناقش أيضاً العوامل التي يحتاج المجلس لأخذها في الاعتبار في حالة وجود أي تعارض؛ كما يحدد مفاهيم إعداد القوائم المالية الموجهة للمستخدمين الخارجيين.¹

تمر أي تعديلات على الإطار المفاهيمي بنفس الإجراءات الواجبة التي تمر بها المعايير المحاسبية (التشاور والآراء الأولية، ورقة المناقشات، مسودة العرض، وما إلى ذلك).² ويتميز الإطار المفاهيمي بما يلي:

- لا يعتبر معياراً محاسبياً دولياً؛

- لا يحدد قواعد تفصيلية لأي قياس أو إفصاح معين؛

- لا يمكن أن يحل محل متطلبات معيار دولي موجود.³

الإطار المفاهيمي يحتوي على المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها التفاصيل الواردة في المعايير الدولية، مثل تعريفات عناصر القوائم المالية ومبادئ القياس والخصائص المطلوب توافرها حتى تصبح المعلومات مفيدة. وينبغي تطبيق المبادئ الموجودة في الإطار المفاهيمي في حالة عدم توفر أي متطلبات أو توجيهات محددة في المعايير الدولية. المعيار الدولي IAS 8 الخاص بالسياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، يلزم معدي القوائم المالية باستخدام الحكم والتقدير الشخصي لتطبيق السياسات المحاسبية في حالة غياب أي إرشادات في ذات السياق، مع مراعاة أخذ الإطار المفاهيمي بين الاعتبار من حيث التعاريف ومعايير الاعتراف ومبادئ قياس الأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف.⁴

تعرض الإطار المفاهيمي للانتقاد عدم فائدته في المساعدة في حل معظم القضايا المحاسبية، وظهرت عيوبه بشكل أوضح في مرحلة القياس. كما لم يقدم أي إرشادات بشأن الاعتراف بعناصر القوائم المالية. كما يضاف إلى ذلك عدة نقائص أخرى.⁵ وعلى ضوء هذه النقائص أخذ مجلس IASB بإعادة النظر في هذا الإطار، ففي عام 2004 وافق على مباشرة العمل مع نظيره الأمريكي في تعاون ثنائي لوضع إطار مفاهيمي مشترك.⁶ والذي صدر عام 2010 بعدما تمت مراجعته جزئياً، ثم تعديله مرة أخرى بشكل منفصل في مارس 2018. حيث أصدر مجلس IASB الإطار المفاهيمي المعدل لإعداد التقارير المالية، وهو مجموعة شاملة من المفاهيم التي تحدد:

✓ الهدف من إعداد التقارير المالية؛

✓ الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة؛

¹ IASB (2018), **Conceptual Framework for Financial Reporting-Project Summary**, Retrieved from: <https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf> consulted (12/10/2019); P. 02.

² Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 12.

³ Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), Op.Cit, P. 22.

⁴ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 42.

⁵ Richard Lewis, David Pendrill (2004), Op.Cit, P.12.

⁶ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 42.

الفصل الأول _____ التقارب كظاهرة محاسبية دولية

- ✓ وصف للكيان المعد للقوائم المالية وحدوده؛
 - ✓ تعريفات الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف؛
 - ✓ معايير إدراج الأصول والخصوم في القوائم المالية (الاعتراف) وتوجيهات بشأن وقت إزالتها (الغاء الاعتراف)؛
 - ✓ قواعد القياس وإرشادات حول وقت استخدامها؛
 - ✓ مفاهيم وإرشادات حول العرض والإفصاح.¹
- الشكل رقم (1-8): آلية تعديل الإطار المفاهيمي عام 2018:

الإطار المفاهيمي لإعداد القوائم المالية	- صدر عام 1989 وتم تعديله جزئياً عام 2010. - مفيد، لكنه غير مكتمل ويحتاج إلى تحسين.

الأولية:	تم تحديده كأولوية من طرف المشركين في مشاورات جدول الأعمال لسنة 2011.
سد الثغرات (الإضافات) في التوجيهات حول:	- القياس: مفاهيم القياس، بما في ذلك العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار أساس القياس؛ - العرض والإفصاح: مفاهيم العرض والإفصاح، بما في ذلك شروط تصنيف الإيرادات والمصاريف ضمن عناصر الأرباح والخسائر غير المحققة؛ - إلغاء الاعتراف من الدفاتر: إرشادات حول وقت إزالة الأصول والخصوم من القوائم المالية.
تحديث العناصر التالية:	- التعريفات: تعريفات الأصول والخصوم؛ - الاعتراف: معايير إدراج الأصول والخصوم في القوائم المالية.
توضيح أكثر للمفاهيم التالية:	الحيطة، الوكالة، القياسات غير الدقيقة، أسبقية الجوهر على الشكل.

الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية	- مجموعة شاملة من المفاهيم حول التقارير المالية.

from: <https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf> consulted (12/10/2019); P. 03-04.

¹ IASB (2018), Op.Cit; P. 03.

استجاب مجلس IASB إلى الضغوط بشأن تعديل ومراجعة الإطار المفاهيمي، الذي تحول من الإطار المفاهيمي للقوائم المالية ليصبح أكثر اتساعاً وشمولاً كإطار مفاهيمي للتقارير المالية. وسعى مجلس IASB من خلال هذا الأخير إلى تحقيق توازن بين تقديم مفاهيم منقحة وعالية المستوى، وتقديم تفاصيل كافية لمختلف المفاهيم لتكون مفيدة أكثر للأطراف أصحاب المصلحة.

رابعا- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتوي معايير المحاسبة الدولية على مجموعة القواعد والمبادئ ومتطلبات الإفصاح الشاملة الواجبة في القوائم المالية للكيانات التي تنشط في أسواق رأس المال العامة، وهي غير مناسبة تماماً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) ذات المعاملات التجارية البسيطة، حيث يحتاج مستخدمو المعلومات إلى إفصاحات أقل تفصيلاً. وحتى إذا تم منح الاختيار لمعدي القوائم المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطبيق المعايير الدولية فسيمتنعون عن ذلك، لأن تكلفة وجهد إعداد القوائم المالية وفق هذه المعايير تفوق المنفعة. كان عام 2003 هو بداية مرحلة التشاور بالنسبة لمجلس IASB لإنشاء معيار دولي مخصص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تلبية احتياجات المستخدمين مع تحقيق التوازن بين التكاليف والمنفعة المتوقعة. تم طرح ورقة النقاش عام 2004 ومسودة العرض عام 2007¹ وأخيراً في جويلية 2009 -وبعد ست سنوات من العمل- صدر المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) للكيانات غير الخاضعة للمساءلة العامة مهما كان حجمها، وهي الكيانات غير المدرجة. ويتميز هذا المعيار بما يلي:

- استبعاد بعض المواضيع والمعايير الكاملة؛ مثل موضوع إعداد التقارير القطاعية؛²
- استبدال بعض السياسات المحاسبية ومبادئ الاعتراف والقياس المعقدة بأساليب أكثر بساطة، على سبيل المثال، تسجيل مصاريف التطوير بدلاً من رسملتها، والاهتلاك بدلاً من خسارة تدهور الشهرة؛
- تقليل متطلبات الإفصاح بشكل أقل بكثير من المعايير الدولية الكاملة؛³
- وثيقة بسيطة وسهلة القراءة من 230 صفحة، بالإضافة إلى حوالي 100 صفحة إضافية من الشرح والتعليقات (مقابل 3000 صفحة للمعايير الدولية الكاملة)؛
- استخدامه منفصل تماماً عن المعايير الدولية الكاملة، حيث أن اختيار كيفية تطبيقه تحدده القوانين المحلية.⁴

على الرغم من الاستخدام الواسع للمعايير الدولية، خاصة في دول الاتحاد الأوروبي، لكن استخدام هذا المعيار ظل محدوداً بالمقارنة مع المجموعة الكاملة. مثلاً بعض البلدان (المملكة المتحدة) تسمح بتطبيق هذا

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 43-44.

² David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P.89.

³ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 45.

⁴ David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 58.

المعيار للكيانات غير المدرجة في البورصة، بينما لا تسمح دول أخرى (فرنسا) لأن ذلك سيؤثر على الربح وبالتالي الدخل الخاضع للضريبة.¹

الفرع الثاني: التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية

نظرًا لكونه هيئة مستقلة خاصة، ليس لمجلس IASB أي تفويض أو سلطة رسمية أو تنظيمية؛ ولا يوجد آلية إلزام لمعاييرها. نتيجة لذلك، يعتمد المجلس على جهات تنظيمية أخرى لفرض استخدام المعايير الدولية. على سبيل المثال، يفرض الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء استخدام معايير المحاسبة الدولية في التقارير المالية للشركات المدرجة؛ وأي شركة تشير إلى توافق قوائمها المالية مع معايير المحاسبة الدولية الكاملة يجب عليها تطبيق جميع المعايير والتفسيرات. يتم ترتيب الإصدارات حسب التسلسل الهرمي التالي لتحديد أولوية متطلبات الاعتراف والتقييم والإفصاح التي يجب استخدامها أولاً:

الجدول رقم (1-4): التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الدولية

الترتيب	المصادر
الأولية 1	- المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS؛ - معايير المحاسبة الدولية IAS سارية التنفيذ؛ - تفسيرات المعايير الدولية الصادرة عن لجنة IFRIC؛ - تفسيرات لجنة التفسيرات الدائمة SIC سارية التنفيذ.
الأولية 2	- الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.
الأولية 3	- إصدارات هيئات وضع المعايير الأخرى التي تعتمد إطارًا مفاهيميًا مشابهًا (على سبيل المثال، معايير المحاسبة الأمريكية)

Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 13.

في حالة عدم وجود معيار أو تفسير في البند الأول، ترجع الكيانات إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، ومن ثم إلى أحدث إصدارات هيئات وضع المعايير الأخرى التي تقوم على إطار مفاهيمي متقارب (أو أدبيات محاسبية أخرى، ممارسات صناعية مقبولة إلى الحد الذي لا تتعارض فيه مع البنود الواردة أعلاه). مع الحفاظ على المبدأ الأساسي لمعايير المحاسبة الدولية، وهو الحرص على أن تقدم القوائم المالية عرضًا عادلاً (والتي غالبًا ما يشار إليه بعبارة "العرض الصادق والعادل-Fair and Faithful Representation").²

الفرع الثالث: التصنيف الإلكتروني لمعايير المحاسبة الدولية

أسفرت التطورات التكنولوجية وظهور شبكة الإنترنت عن سرعة كبيرة في تدفق المعلومات بين معدي ومستخدمي المعلومات، وصارت شبكة الإنترنت من المصادر الرئيسة للمعلومات لدى المستثمرين. بالمقابل،

¹ Richard Lewis, David Pendrill (2004), Op.Cit, P. 89.

² Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 13.

اتجهت الكيانات نحو الإفصاح عن المعلومات المحاسبية على مواقعها الإلكترونية. في البداية، كانت الكيانات تقوم بالنشر عن طريق استخدام أوراق عمل إلكترونية بسيطة في صيغة ملفات PDF؛ ولكن مع تعدد طرق عرض القوائم وارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات وتحليلها سبب ذلك ظهور حالة من الفوضى لعدم وجود طريقة موحدة ومعيارية لإعداد ونشر التقارير المالية إلكترونياً، حيث واجه العديد من المستخدمين والهيئات مشاكل عند تبادلهم المعلومات بسبب استخدام مصطلحات متعددة ومختلفة لوصف نفس الشيء مثلاً، أو استخدام نفس المصطلح لوصف أشياء مختلفة. فكان لظهور لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL (eXtensible Business Reporting Language) أهمية بالغة في التخفيف من هذه المشاكل.¹ XBRL هي لغة إلكترونية معيارية مجانية قابلة للتوسع تقوم على لغة XML (Extensible Markup Language) المصنفة ضمن لغات المستوى المتقدم في البرمجة والمستخدم في هيكلة بيانات المستخدمين وتمكينهم من إدارة وتبادل وعرض المعلومات على الإنترنت. تهدف لغة XBRL إلى إنشاء نظام معلومات محاسبي معياري يعمل على تحويل ونقل المعلومات المحاسبية عبر شبكة الإنترنت إلى المستخدمين، كما تسعى لتحسين وتسريع التقرير عن الأعمال بأقل تكلفة ممكنة، لذلك فهي تهدف إلى تزويد المجتمع المالي وبيئة الأعمال بتقارير وقوائم مالية بصيغ معيارية تمكّن من استخراج البيانات المالية أو جزء منها بشكل موثوق وتبادلها آلياً حيث يستطيع جهاز الكمبيوتر قراءة وتحليل هذه التقارير بفضل استخدام تصنيف Taxonomy؛ والذي يسمح المستخدم من معرفة:

- طبيعة البند (إما عنصر نقدي أو نسبة مئوية أو نص)؛

- قيمة البند (قيمة موجبة أو سالبة مثلاً)؛

- علاقته بباقي العناصر الأخرى (كأن يكون نتيجة عملية حسابية).²

يمكن من خلال لغة XBRL تمييز عرض (تنسيق) المحتوى (البيانات) بفضل علامات أو إشارات (Tags) تجعل من الممكن تحديد معنى البيانات أو دلالتها. يحدد التصنيف أنواع البيانات والعلاقات بينها، بالرجوع إلى مجال أو لائحة معينة (على سبيل المثال، معايير المحاسبة الدولية، المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التوجيهات الأوروبية... إلخ). تحدد العلامات البيانات (رقم أعمال، تثبت، ضريبة...)، بينما تحدد

¹ كريمة حسن محمد محمد سليمان (2017)، تفعيل دور استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في إعداد تقارير المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، 6-7 ماي 2017، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة، ص. 539.

² يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، أثر تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة على الإفصاح المحاسبي الدولي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 (01)، ص. 103.

القواعد نوع هذه البيانات (تاريخ، مبلغ، عملة...)، والتسميات المرتبطة بها (بلغات مختلفة ولاستخدامات مختلفة)، وأنواع الملفات التي تستخدم هذه البيانات وقواعد الحساب المطبقة.¹

تجعل لغة XBRL تحليل المعلومات المالية للشركات وتبادلها أسهل وأكثر موثوقية من خلال السماح باستخراج البيانات ومعالجتها تلقائياً بواسطة التطبيقات المتوافقة مع هذه اللغة. بمجرد حصول الكيان على التصنيف المناسب، يمكنه إدراج تقاريره وفق لغة XBRL. من هناك، يمكن للكيانات استخدام بيانات من التقارير ومشاركتها بسهولة أكبر داخل الكيان وبين الكيانات الأخرى.² أصبحت هذه اللغة أسلوب الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية، من خلال استخدامها علامات ترميز للعلاقات المالية بحيث تعطي القارئ مادة مفهومة ومقروءة من قبل أجهزة الحاسوب، مع الأخذ في الاعتبار أن هذا النموذج الموحد لا يهدف إلى تغيير محتوى ما يتم الإفصاح عنه، وإنما فقط في الطريقة التي يتم الإفصاح بها. أي أنها لا تغير من محتوى التقارير المالية بل تغير فقط كيفية عرضها وتحسين قراءتها، وبالتالي يمكن إصدار تقارير مالية موحدة بمصطلحات موحدة تسمح بمقارنة محتوياتها من طرف مستخدمي التقارير المالية بلغات مختلفة.³

بادرت مؤسسة IFRS بإنشاء تصنيف XBRL لمعايير المحاسبة الدولية (XBRL taxonomy for IFRSs) وهو عبارة عن قاموس لتصنيف البيانات يشرح ماهية كل عنصر مميز بعلامة وكيفية معالجته وفق معايير المحاسبة الدولية. يشتمل التصنيف على معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تصنيف خاص بالقوائم المالية الأساسية للقطاع الخاص وبعض كيانات القطاع العام. يحتوي التصنيف أيضاً على الإفصاحات المالية السنوية أو نصف السنوية أو ربع السنوية وفقاً لمعيار IAS 1 ومعيار IAS 34. كما تم تصميم السياسات المحاسبية الأساسية والملاحظات التفسيرية الأخرى في تصنيف XBRL منفصل، والخاص بالإفصاحات التوضيحية والسياسات المحاسبية.⁴

¹ Robert Obert (2010) ; **XBRL: Comment Automatiser le Reporting Financier en IFRS** , Revue Française de Comptabilité, N°433, disponible sur <http://www.focusifrs.com/content/view/full/5451> , consulté le (12/09/2019), P. 17.

² Deloitte. (2020); **XBRL-eXtensible Business Reporting Language**; retrieved from: [https://www.iasplus.com/en/projects/research/short-term/xbrl#:~:text=XBRL%20\(eXtensible%20Business%20Reporting%20Language,%2C%20statements%2C%20and%20audit%20schedules](https://www.iasplus.com/en/projects/research/short-term/xbrl#:~:text=XBRL%20(eXtensible%20Business%20Reporting%20Language,%2C%20statements%2C%20and%20audit%20schedules); consulted (02/01/2021).

³ يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، مرجع سابق، ص. 104.

⁴ Deloitte. (2020); **XBRL-eXtensible Business Reporting Language**; Op.Cit.

الجدول رقم (1-5): أمثلة عن متطلبات محاسبية في المعايير الدولية وأثرها على تصنيف XBRL

المتطلبات المحاسبية	التعديلات على تصنيف XBRL
- المعالجة المحاسبية للعناصر المهمة في الأصول بصورة منفصلة. (معييار 16 IAS)	- إجراء تعديلات على مستوى دفاتر الأستاذ المساعدة لضمان الاحتفاظ بأرصدة الأصول عند مستوى معين بشكل منفصل؛ - الآثار أيضا يجب أن تكون على عمليات الشراء، النفقات الرأسمالية وتحديد مكونات الأصول الهامة.
- حساب الاهتلاك على مدار العمر الإنتاجي لكل مكون هام. (معييار 16 IAS)	- إجراء تعديلات على دفاتر الأستاذ المساعدة للسماح بعمليات حساب متعددة لاهتلاك كل عنصر من عناصر الأصول (تكون متوافقة مع: المعايير الدولية، المعايير المحلية وأيضا وفق القواعد الضريبية). - تعديل واجهة النظام وفقا لسجل الأصول الثابتة.
- تقييم العمر الإنتاجي والقيمة المتبقية للأصل بشكل سنوي ويتم تعديل الاهتلاك تبعا لذلك؛ - إمكانية تعديل القيمة المتبقية بعد ذلك. (معييار 16 IAS)	- يتم تثبيت آليات لتعديل الاهتلاك على النظام؛ - تعديل النظام كي يقوم بإعطاء إشارة تحذيرية عند الحاجة إلى إجراء تقييم أو مراجعة؛ - إضافة حقول للمدخلات المتعلقة بتعديلات القيمة المتبقية بالزيادة أو النقصان.
- رسملة تكاليف الاقتراض تكون وفقا لمعايير اعتراف محددة ويتم حسابها بطريقة تضمن إدراج بنود محددة مثل فروقات سعر الصرف. (معييار 23 IAS)	- تعديل العمليات للسماح باستخلاص كافة تكاليف الاقتراض المتعلقة بالأصول المؤهلة؛ - تحديث العمليات الحسابية للنظام كي تتناسب مع متطلبات المعايير مثل إدراج سعر الصرف.
- اختبار انخفاض قيمة الأصول عند وجود مؤشر على حدوثها. (معييار 36 IAS)	- إضافة أنظمة جديدة تسمح بتقييم مؤشرات التدهور المحتملة مثل تقادم الأصول.
- تقييم انخفاض قيمة الأصول يتم على مستوى وحدة توليد النقد (CGU). (معييار 36 IAS)	- يجب أن تكون الأنظمة قادرة على تجميع الأصول معا في وحدات توليد النقد المناسبة (CGU)؛ - تطوير نموذج جديد لتحديد المبلغ القابل للاسترداد على أساس القيمة المستخدمة أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع.

المصدر: ليزا ويفر (2016)، إدارة التحول من US. GAAP إلى IFRS، ترجمة لجنة البحوث والتطوير، الطبعة الأولى، القاهرة: دار حميثرا للنشر، ص. ص. 279-280.

قاموس تصنيف معايير المحاسبة الدولية متوفر بعدة لغات عالمية منها: العربية، الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية... وغيرها.¹ وذلك بهدف تسهيل الاستخدام الإلكتروني في جميع دول العالم وتبادل القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الدولية مباشرة عبر البرمجيات المستخدمة. ويعتبر تصنيف معايير المحاسبة الدولية جزء من استراتيجية مؤسسة IFRS لكونه يدعم بشكل كبير تبني وتطبيق المعايير الدولية، كما يعزز قابلية مقارنة المعلومات بين الكيانات وبين الصناعات وعلى المستوى الدولي.²

¹ كريمة حسن محمد محمد سليمان (2017)، مرجع سابق، ص. 560.
² يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، مرجع سابق، ص. 105.

المبحث الثالث: التقارب الدولي مع معايير المحاسبة الدولية

حققت المعايير المحاسبية الدولية خلال عدة عقود منذ نشأتها قبولاً دولياً واسعاً، فقد اتجهت العديد من الدول نحو الاعتماد المباشر لهذه المعايير، فيما انتهج البعض منها منهج التقارب، والذي كان في البداية يندرج تحت عنوان مواءمة وتوافق المعايير. وقد أصبح منهج التقارب مساراً ضرورياً نحو تطوير المعايير المحاسبية كلفة أعمال مقبولة ومشاركة تمضي قدماً وبشكل طبيعي نحو التدويل. والهدف هو أن تكون هذه المعايير الأساس لإعداد تقارير مالية متوافقة وقابلة للمقارنة في دول العالم وفي الأسواق المالية العالمية.

المطلب الأول: نطاق التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

هناك أسباب عديدة تدفع الدول للإبقاء على الممارسات المحاسبية الوطنية المقبولة عموماً، منها الاعتبارات القانونية، السياسية أو حتى الثقافية؛ والتي تحول دون التبني الكامل لمعايير المحاسبة الدولية. في هذا الإطار، يعمل مجلس IASB على مساعدة الدول التي تريد اتباع منهج التقارب، باعتبار هذا المنهج قوة دافعة وفعالة نحو التبني التدريجي والكامل لمعايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: مفهوم التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

تم إدراج التقارب كهدف رابع من أهداف مجلس IASB، وقد بدأ مصطلح "التقارب المحاسبي" في الانتشار في وقت قريب نسبياً ليكون مركز الاهتمام بدلاً من مصطلح التوافق، وإن كان يعتبر درجة من درجات التوافق. ومن المهم التمييز بين التقارب مع المعايير الدولية "Convergence" وتبني المعايير "Adoption"، ففي الوقت الذي يعني فيه التبني وجود الزام قانوني باستخدام المعايير الدولية واستبعاد المعايير المحلية، يقصد بالتقارب تحويل المعايير المحلية لتصبح أقرب ما يمكن للمعايير الدولية. إذن، يرتبط مفهوم التقارب ارتباطاً مباشراً بالافتراض المسبق بوجود مبادئ محاسبة مقبولة عموماً في الدول المختلفة جنباً إلى جنب مع معايير المحاسبة الدولية، وأنه يمكن تقليل الاختلافات بين المجموعات المختلفة من المعايير تدريجياً وإلى أقصى حد ممكن.¹

يختلف التقارب عن التوافق في أنه ينطوي على الإلغاء التدريجي للاختلافات بين المعايير، من خلال الجهود المشتركة بين مجلس IASB ومجموعات أخرى من واضعي المعايير، وهذا من أجل البحث عن أفضل الحلول للمشكلات والقضايا المحاسبية. بالتالي، التقارب لا يقوم فقط على إلغاء الاختلافات فقد ينطوي أيضاً على الخروج بمعالجة محاسبية جديدة غير موجودة في المعايير القائمة، وإصدار إرشادات محاسبية جديدة.²

¹ عماد علي السويح (2015)، مؤسسة المعايير الدولية للعداد التقارير المالية- تقييم التجربة بعد أربعة عقود، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 01 (02)، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا، ص. 18.

² جلاية علي، لرباع الهادي (2017)، مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية -دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (08)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، ص. 613-614.

تم توظيف مصطلح التقارب منذ التسعينيات في نقاشات لجنة IASB ثم مجلس IASB. في البداية استخدم مجلس IASB التقارب كعملية متعددة الأطراف تخص عناصر من مختلف المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً من دول مختلفة، أو قد تكون أحادية الاتجاه، بحيث كانت المعايير الوطنية تتقارب باتجاه معايير المحاسبة الدولية. لكن سرعان ما تحول مصطلح التقارب للتركز والدلالة على "التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية"، وهذا الجانب من التقارب سيطر على جدول أعمال IASB خاصة بين عامي 2005 و 2011.¹

الفرع الثاني: أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

يمثل التوسع الكبير والمستمر لأسواق رأس المال عبر الحدود نقطة القوة الرئيسة لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية المقبولة عالمياً، حيث أن رغبة الدول في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق استقرار لرؤوس أموال يتطلب درجة عالية من الفهم والثقة لدى المستثمر الذي يجب تحسين قدرته على قراءة وفهم قوائم مالية معدة وفق معايير مألوفة. من جهة أخرى، قد يطالب المساهمون بزيادة علاوة المخاطر في حالة عدم الفهم الكامل، ما يؤدي إلى زيادة التكلفة لحصول الكيانات على التمويل. وبالتالي، فإن مجموعة واحدة وعالية الجودة من المعايير توفر للمستثمر ثقة أكبر وفهماً أفضل عند اختيار البدائل الاستثمارية.

في نفس السياق، نجد أن اعتماد مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة يمكن أن يخفض التكاليف بالنسبة لمعدي التقارير المالية الناتجة عن الفروق والاختلافات في الممارسات المحاسبية، التي تترتب عنها آثار على الأرباح وحقوق الملكية. ويمكن حصر أهمية التقارب الدولي للمعايير المحاسبية في النقاط التالية:

- ✓ استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية يؤدي إلى تحسين الكفاءة، بالإضافة إلى تخفيض تكلفة رأس المال للكيانات؛
- ✓ تمكين المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أفضل، وتنويع المحافظ الرأسمالية، مما يقلل نسبة المخاطر، كما يعزز الشفافية في التقارير المالية وقابلية المقارنة في كل الأسواق المالية؛
- ✓ تسهيل عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية فيما يخص عمليات الاندماج والاستحواذ؛
- ✓ نقل وتبادل المعارف والمهارات المحاسبية بسهولة في أنحاء العالم؛
- ✓ استغلال الأفكار الناشئة عن الممارسات الوطنية، والاستفادة منها في وضع معايير عالية الجودة.²

¹ Kees Camfferman, Stephen A. Zeff (2018) **The Challenge of Setting Standards for a Worldwide Constituency: Research Implications from the IASB's Early History**, European Accounting Review, 27 (02), DOI: 10.1080/09638180.2017.1296780, P. P. 304-305.

² جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. ص. 613-614.

الفرع الثالث: نطاق استخدام معايير المحاسبة الدولية

لتقييم التقدم المحرز بخصوص اعتماد المعايير الدولية، أجرت مؤسسة IFRS مسحاً باستخدام ونشر ملفات تعريف (Profiles) لإحصاء مدى تطبيق المعايير الدولية في مختلف الدول والأقاليم. حتى عام 2017، كانت قد جمعت ملفات تعريف كاملة حول 150 دولة. كانت نقطة البداية هي استجابات هيئات إصدار المعايير والهيئات الأخرى ذات الصلة على هذا المسح حول اعتماد المعايير الدولية أو وجود برنامج لاعتمادها مستقبلاً بالإضافة إلى معلومات من مصادر مختلفة.¹ وأهم الأرقام التي تلخص مدى انتشارها وتطبيقها حول العالم خلال عام 2017 تتلخص في النقاط التالية:

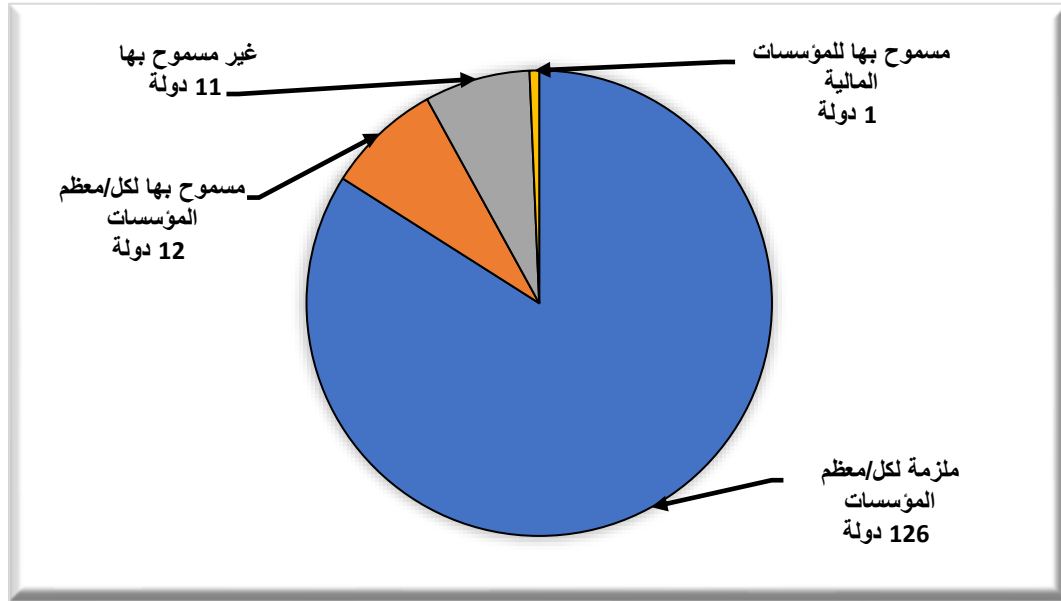
- 93% من الدول (140 من بين 150 دولة معروفة) تعهدت علناً بتطبيق معايير المحاسبة الدولية كمجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية؛
 - 84% (126 من بين 150 دولة) التزمت باستخدام معايير المحاسبة الدولية من قبل جميع أو معظم الشركات المحلية. أما الدول المتبقية فأغلبها يسمح بالاستخدام الاختياري؛
 - حوالي 27.000 شركة من أصل 49.000 شركة مدرجة في 88 بورصة الكبرى في العالم تستخدم معايير المحاسبة الدولية. 90% من الشركات التي لا تستخدم هذه المعايير متركزة في الصين، الهند، اليابان والولايات المتحدة؛
 - ما يعادل 27 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع دول خارج الاتحاد الأوروبي تستخدم معايير المحاسبة الدولية، أصبحت هذه القيمة أكبر من قيمة الناتج المحلي للاتحاد الأوروبي (19 تريليون دولار)، الذي لا يزال أكبر إقليم مستخدم للمعايير الدولية؛
 - 57% من الدول، أي 85 من 150 دولة معروفة، تلزم أو تسمح بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بينما تخطط 11 دولة أخرى للقيام بذلك.²
- من خلال الإحصائيات السابقة، يمكن اعتبار أن معايير المحاسبة الدولية تكاد تكون الإطار العالمي للتقارير المالية، وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على جودة هذه المعايير خلال مدة طويلة من الاستخدام في الأسواق المالية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية، ومن خلال الدراسات الوطنية والإقليمية بما في ذلك تلك التي أجريت مؤخراً في الاتحاد الأوروبي، كندا، كوريا وأستراليا.³

¹ Rehana Ismail (2017), **An Overview of International Financial Reporting Standards (IFRS)**, International Journal of Engineering Science Invention, 06 (05), P. 23.

² Paul Pacter (2017), **Pocket Guide to IFRS® Standards—the global financial reporting language**, London: IFRS® Foundation, retrieved from: <https://www.ifrs.org/-/media/feature/around-the-world/pocket-guide/pocket-guide-2017.pdf>, consulted (01/09/2019), P. 04.

³ Ibid, P. 07.

الشكل رقم (9-1): استخدام معايير المحاسبة الدولية عام 2017 (إحصائيات تخص 150 دولة)



Source : Paul Pacter (2017), Op.Cit, P. 04.

بعض الدول التي اعتمدت المعايير الدولية قامت بإجراء تعديلات طفيفة على المعايير بعد التقارب. أغلب حالات التعديل تعتبر ترتيبات مؤقتة للمساعدة في الانتقال من معايير المحاسبة الوطنية إلى المعايير الدولية، ومن المتوقع أن تختفي معظم هذه التعديلات الانتقالية في نهاية المطاف. بينما أكثر من 40% من الدول اعتمدت معايير المحاسبة الدولية تلقائياً دون تقارب؛ حققت معظم الدول المتبقية (11 دولة) التي لا تطبق المعايير الدولية تقدماً ملحوظاً نحو اعتماد هذه المعايير من خلال مشاريع التقارب. تسمح اليابان باستخدام المعايير الدولية، وقد وسعت مؤخرًا نطاق الشركات المسموح لها باعتمادها. في الولايات المتحدة، يُسمح للشركات غير الأمريكية المدرجة في البورصات الأمريكية باستخدام المعايير الدولية والتي تقدر بأكثر من 450 شركة خاصة أجنبية، والتي تمثل تريليونات الدولارات من القيمة السوقية.¹

المطلب الثاني: نماذج عن التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

على الرغم من أن العديد من الدول والأقاليم أصدرت قوانين تلزم الشركات باستخدام "معايير المحاسبة الدولية" كما أصدرها مجلس IASB في التقارير المالية، فإن هذا ليس هو النهج المعتاد لاعتماد المعايير الدولية في بلدان أخرى وخاصة في الدول المتقدمة. سيتم استعراض بعض النماذج للدول التي انتهجت التقارب مع معايير المحاسبة الدولية وأهم النتائج التي كانت على إثر ذلك.

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), Op.Cit, P. 09.

الفرع الأول: النموذج الأمريكي

تملك الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المعايير المحاسبية (وتسمى أيضا المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في الولايات المتحدة "US. GAAP") والمعروف عنها بأنها معقدة ومفصلة إلى حد كبير. وهي لا تزال في العموم متحفظة تجاه التأثيرات المحاسبية الخارجية، ولكنها في نفس الوقت تعمل بشكل فاعل على الانفتاح في سبيل تحقيق القابلية للمقارنة.¹

جعلت الفضائح المالية الكبيرة لشركات أمريكية في مطلع الألفية الثالثة، الهيئات المحاسبية الأمريكية تفكر في مدى الحاجة إلى تبني معايير تعتمد على المبادئ مثل المعايير الدولية.² كانت الخطوة الأهم لتعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية على مستوى العالم هي استعداد هيئة تطوير المعايير في الولايات المتحدة، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، للعمل مع مجلس IASB من أجل تحقيق هدف التقارب بين مجموعتي المعايير. تم التوصل إلى هذا القرار في 18 سبتمبر 2002 بتوقيع اتفاقية Norwalk. يهدف الغاء الاختلافات الرئيسة بين المعايير، والعمل بشكل مشترك على المشاريع المستقبلية، والتعاون بين هيئات وضع المعايير.

في نوفمبر 2007، تم قبول القوائم المالية للشركات الأجنبية المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية دون إجراء تسوية (Reconciliation) مع معايير المحاسبة الأمريكية، حيث ألغي الشرط الصادر عام 1982 والذي كان يلزم الشركات الأجنبية المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية بإجراء التسوية بين قوائمها المالية المعدة وفق المعايير الأجنبية مع معايير المحاسبة الأمريكية.

في عام 2008، وبعد الضغوط الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، تباطأت جهود التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية. تم تأجيل تاريخ الاعتماد المستهدف إلى عام 2010، ثم إلى عام 2015. تم إصدار العديد من خرائط الطريق والخطط، لكن لم يتم في النهاية إصدار أي قرار بشأن اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة. في حين أن العمل المشترك بين المجلسين IASB و FASB وصل إلى بعض مشاريع التقارب الناجحة نسبياً (على سبيل المثال، عقود الإيجار، الاعتراف بالإيرادات، اندماج الأعمال).³

الفرع الثاني: النموذج البريطاني

في عام 2002 أصدر البرلمان الأوروبي قانون 1606 الذي ينص على استخدام المعايير الدولية ابتداء من عام 2005 في نطاق القوائم المالية الموحدة لكل الشركات الأوروبية التي يتم تداول أوراقها المالية في الأسواق المنظمة الأوروبية (Regulated Markets). ويسمح القانون للشركات الأوروبية بازدواجية التقارير المالية باستخدام المعايير المحلية إلى جانب الدولية. أما في حالة القوائم المالية المنفصلة للشركات المدرجة، أو بالنسبة

¹ FASB (2020), **Comparability in International Accounting Standards—An Overview**, retrieved from <https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1176156245663>, consulted (11/04/2020).

² عماد علي السويح (2015)، مرجع سابق، ص. 18-19.

³ Madeline Trimble (2017), Op. Cit, P.P. 05-06.

للشركات غير المدرجة في الأسواق المنظمة فإن استخدام المعايير الدولية يكون اختياريًا في بعض الدول ومحظورًا في أخرى. بالنسبة للشركات الأجنبية المدرجة في أسواق الاتحاد الأوروبي فهي مطالبة باستخدام المعايير الدولية الكاملة، إلا إذا تم اعتبار معاييرها المحلية مكافئة للمعايير الدولية وفقًا للضوابط التي يقرها قانون الاتحاد الأوروبي رقم 1569 لعام 2007، وينطبق ذلك على دول: الولايات المتحدة، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية. وقد يعود هذا الترخيص في حالة الولايات المتحدة لجودة المعايير الأمريكية، أما بالنسبة للبقية فذلك يرجع لأن معاييرها متقاربة بشكل كبير مع المعايير الدولية.

نسخة المعايير الدولية التي تم اعتمادها في الاتحاد الأوروبي في نوفمبر 2005 مطابقة للنسخة الكاملة مع بعض الاستثناءات،¹ والتي تتعلق أساسًا بمتطلبات محاسبية واردة في معيار IAS 39: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس تم استبعادها وهي متطلبات محاسبة التحوط، لكن لم يتم استبدال أي من هذه المتطلبات الواردة في المعيار، ولم يتم إضافة أي متطلبات أخرى؛ فقط تمت إزالتها أو اقتطاعها وهذا يعني تبني معيار IAS 39 مع "اقتطاعات Carve outs". باعتبار أنها غير مناسبة بعد لاعتمادها وتتطلب مزيدًا من المراجعة.²

أهم نموذج في الاتحاد الأوروبي هو النموذج البريطاني، حيث كانت المملكة المتحدة عضوًا في الاتحاد الأوروبي من 1 جانفي 1973 إلى غاية 31 جانفي 2020. خلال هذه الفترة استمرت الشركات المدرجة في المملكة المتحدة في تطبيق المعايير الدولية كما أقرها الاتحاد الأوروبي. بعدها توقفت المملكة المتحدة عن تطبيق قانون الاتحاد الأوروبي. وتم دمج نسخة المعايير الدولية المعتمدة في الاتحاد الأوروبي في قانون المملكة المتحدة المحلي باعتبارها "معايير المحاسبة الدولية كما أقرتها المملكة المتحدة".³

بشكل عام، تتأثر المتطلبات المحاسبية في بريطانيا بأسواق الأوراق المالية كما في الولايات المتحدة، إلا أن الفرق بينهما يكمن في أن الأسواق المالية لم تكن المسيطرة الوحيدة على عملية تنظيم وتقنين المحاسبة في بريطانيا، فقد كان التأثير فيها أيضًا لقانون الشركات. على الرغم من أن بريطانيا هي المحرك الرئيسي لفكرة صناعة المعايير الدولية وهي من تستضيف مقر مجلس IASB، إلا أنها في البداية لم تضع خطة محددة للتوافق مع المعايير الدولية، وكان مجلس معايير المحاسبة البريطاني (ASB) يصدر المعايير الوطنية حسب احتياجات السوق البريطاني. منذ عام 2002، بدأ المجلس البريطاني في دراسة الاختلافات بين المعايير الوطنية والمعايير الدولية. في ديسمبر 2004، أصدر ستة معايير اعتبرت خطوة مهمة لتقارب معايير المحاسبة البريطانية (FRS)

¹ عماد علي السويح (2015)، مرجع سابق، ص. ص. 10-09.

² EY. (2020), **IFRS adopted by the European Union- IFRS Standards and Amendments issued by the IASB and Endorsed by the EU as at 30 June 2020**, retrieved from: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-ifrs-eu-endorsement-30-june-2020.pdf?download, consulted (12/03/2021), P. 07.

³ Deloitte. (2020), **Financial reporting framework in The United Kingdom**, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/europe/uk>, consulted (22/01/2021).

مع المعايير الدولية، والتي تسمى "مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في المملكة المتحدة الجديدة UK. GAAP".¹ ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. المعيار FRS 100 تطبيق متطلبات إعداد التقارير المالية: يحدد هذا المعيار إطار التقرير المالي المطبق للكيانات في المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا؛
2. المعيار FRS 101 إطار عمل الإفصاح المخفض: يقدم هذا المعيار إطار إفصاح مخفف يمكن معظم الشركات التابعة والشركات الأم من استخدام قواعد الاعتراف والقياس وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القوائم المالية المنفصلة، مع الإعفاء من عدد من الإفصاحات التي تتطلبها المعايير الدولية الكاملة؛
3. المعيار FRS 102 معيار التقارير المالية المطبق في المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا: هو معيار واحد متكامل مشتق من المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
4. المعيار FRS 103 عقود التأمين: يحتوي هذا المعيار على متطلبات محاسبية محددة للمنشآت التي تتعامل مع عقود تأمين؛
5. المعيار FRS 104 التقارير المالية المرحلية: الغرض منه هو استخدامه في إعداد التقارير المالية المرحلية للمنشآت التي تطبق المعيارين FRS 102 و FRS 101. ويستند إلى معيار IAS 34 حول التقارير المالية المرحلية؛
6. المعيار FRS 105 التقارير المالية للكيانات المصغرة: وهو مشتق من المعيار السابق FRS 102، لكن تم تكييف متطلباته المحاسبية للوفاء بالمتطلبات القانونية المطبقة على الكيانات المصغرة.²

الفرع الثالث: النموذج الياباني

لمدة طويلة، كانت الهيئات اليابانية تسمح للشركات اليابانية المدرجة في الأسواق المالية الأمريكية باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية في القوائم المالية الموحدة والمودعة لدى وكالة الخدمات المالية (FSA).³ محلياً تم تطوير مبادئ المحاسبة اليابانية المقبولة عموماً (J-GAAP) من قبل مجلس معايير المحاسبة اليابانية (ASBJ)، الذي تم تأسيسه عام 2001. بموجب اتفاقية طوكيو (Tokyo Agreement) في أوت 2007 بين المجلسين ASBJ وIASB، بدأ مجلس ASBJ بالعمل على تحقيق التقارب بين متطلبات معايير المحاسبة اليابانية والمعايير الدولية، على أن يتم إلغاء الفروق الأساسية عام 2008 وباقي الفروق عام 2011.⁴

¹ عبد القادر رونال (2009)، *التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية*، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص. 100-101.

² Deloitte. (2020), *Financial reporting framework in The United Kingdom*, Op. Cit.

³ Christopher W. Nobes, Stephen A. Zeff (2016), *Have Canada, Japan and Switzerland Adopted IFRS?*, Australian Accounting Review No. 78, 26 (03), CPA Australia, P. 287.

⁴ Deloitte. (2018), *Financial reporting framework in Japan*, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/asia/japan>, consulted (09/08/2018).

نجاح الخطوة السابقة ظهر جليا عام 2008 عندما أقر الاتحاد الأوروبي بأن المعايير اليابانية مكافئة للنسخة الأوروبية لمعايير المحاسبة الدولية، على الرغم من أن مبادئ المحاسبة اليابانية ليست مطابقة تماما للمعايير الدولية. وهذا ما مكّن الشركات اليابانية المدرجة في الأسواق الأوروبية من إعداد تقاريرها المالية دون الحاجة لتطبيق المعايير الدولية الكاملة. بداية من عام 2010، تم السماح للشركات المدرجة المؤهلة في اليابان باستخدام المعايير الدولية على النحو المحدد من قبل وكالة الخدمات المالية اليابانية في قوائمها المالية الموحدة، لكن لا يُسمح باستخدام المعايير الدولية في القوائم المنفصلة.¹

عام 2015، أصدر مجلس ASBJ "المعايير الدولية المعدلة اليابانية (JMIS)" التي تستند إلى المعايير الدولية مع بعض التعديلات. شملت هذه التعديلات مسألتين يعتقد المجلس الياباني أنها خاطئة: اهتلاك الشهرة وإعادة تصنيف عناصر الأرباح والخسائر غير المحققة في قائمة الدخل. جميع الأجزاء الأخرى من معايير JMIS مكافئة للمعايير الدولية الصادرة عن مجلس IASB.² المعايير المعدلة كانت كالتالي:

- المعيار المحاسبي رقم 1 المعدل للمحاسبة عن الشهرة: يحتوي تعديلات على المعيار IFRS 3 حول اندماج الأعمال والمعيار IAS 28 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.
- المعيار المحاسبي رقم 2 المعدل للمحاسبة عن الأرباح والخسائر غير المحققة: يحتوي على تعديلات على المعايير: IFRS 7 الأدوات المالية: الإفصاحات، IFRS 9 الأدوات المالية (الصادر عام 2010)، IAS 1 عرض القوائم المالية و IAS 19 منافع الموظفين.³

أصبحت لمعظم الشركات في اليابان حق الاختيار بين مبادئ المحاسبة اليابانية المقبولة عموماً (J-GAAP) أو المعايير المحاسبية الدولية الكاملة أو المعايير الدولية اليابانية المعدلة (JMIS)، ولا يزال يُسمح لبعض الشركات باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية. إضافة خيار المعايير اليابانية المعدلة زاد من فجوة الاختلاف بين القوائم المالية المحلية، وجعلها غير قابلة للمقارنة بشكل صحيح مع قوائم الشركات اليابانية الأخرى، ناهيك عن الشركات الأجنبية.⁴

الفرع الرابع: النموذج الجزائري

على غرار الكثير من الدول، باشرت الجزائر إصلاح نظامها المحاسبي لمواكبة التطور الاقتصادي بهدف الاستفادة من مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة، وتفادي سلبيات المخطط المحاسبي الوطني السابق من جهة ثانية، ورفع كفاءة الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية لخدمة الأطراف المهتمة والمستفيدة من التقارير المالية. لذا عمد المشرع الجزائري إلى تبني معايير المحاسبة الدولية من خلال القانون

¹ عماد علي السويح (2015)، مرجع سابق، ص. 21.

² Christopher W. Nobes, Stephen A. Zeff (2016), Op.Cit, P. 287.

³ Deloitte. (2018), **Financial reporting framework in Japan**, Op.Cit.

⁴ Christopher W. Nobes, Stephen A. Zeff (2016), Op.Cit, P. 287.

رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي.¹ ويتعين على جميع كيانات الأعمال والمؤسسات العامة وشبه العامة والتعاونيات والكيانات التجارية القائمة الأخرى إعداد قوائم مالية وفقاً لهذا النظام، باستثناء الشركات المصغرة، وهذا اعتباراً من 1 جانفي 2010.²

يهدف النظام المحاسبي المالي بشكل أساسي إلى تقريب الممارسات المحاسبية الجزائرية للممارسات المحاسبية الدولية، ويظهر ذلك من خلال الكثير من المفاهيم المستنبطة من المعايير الدولية كما هي دون تغيير مثل: المبادئ المحاسبية، الخصائص النوعية للقوائم المالية والأهداف المرجو تحقيقها من النظام.³ بالإضافة إلى ذلك، القوائم المالية متوافقة تماماً من حيث الشكل والإطار المفاهيمي بحيث تبنت الجزائر المعايير IAS 1، IAS 7، IAS 12، IFRS 1 بشكل كلي، ونسبياً من حيث قياس وتقييم عناصر القوائم بسبب اعتماد المعايير IAS 16، 2 بشكل جزئي.⁴

أما من ناحية المصطلحات المستعملة، فتوجد اختلافات بين الجانبين، ويرجع ذلك بشكل أساسي لتأثير الجهة الفرنسية التي قامت بالمشاركة في عملية إعداد النظام؛ حيث أن مدونة حسابات النظام المحاسبي المالي مستمدة من النظام المحاسبي الفرنسي، كما أن النظام المحاسبي جاء في شكل نصوص قانونية في حين أن معايير المحاسبة الدولية جاءت في شكل بيانات مرتبة يسهل الرجوع إليها. بالإضافة إلى جموده وعدم مساهمته لتطور المعايير الدولية التي تتميز بالتغير المستمر لتتماشى مع التحولات على الساحة الدولية، فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي على المعايير الصادرة حتى عام 2004، ما يفقد التوافق أهميته وي طرح إشكاليات جديدة. توجد بعض المعايير التي تم إلغاؤها أو تعديلها، مثلاً تمت إعادة النظر في المعايير الخاصة بالأدوات المالية وإصدار معيار IFRS 13 عام 2011 بسبب الانتقادات التي وجهت للقيمة العادلة بعد الأزمة المالية لعام 2008، بالإضافة إلى إصدار المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعديد من التفسيرات.⁵

بالتالي يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي كان في البداية متقارباً مع المعايير الدولية، لكن بسبب عدم تحديثه وتعديله زادت فجوة الاختلاف بينهما. ضف إلى ذلك الجزائر لا تملك بورصة أوراق مالية نشطة ما يطرح العديد من الإشكاليات الأخرى. كما أن الجزائر ليست من بين الدول المعرفة لدى مؤسسة IFRS باعتبارها من الدول المستخدمة للمعايير الدولية أو المتقاربة معها، وهذا راجع لعدم تفاعل الهيئات المحاسبية المحلية مع النشاطات المحاسبية الدولية.

¹ سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر (2018)، مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)-دراسة تحليلية تقييمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (03)، ص. 251.

² Deloitte.(2020), **Financial reporting framework in Algeria**, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/africa/algeria>, consulted (09/08/2020).

³ بن حركو غنية (2017)، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية -دراسة مقارنة-، مجلة دراسات اقتصادية، 01 (04)، ص. 126-127.

⁴ رحيش سعيدة (2015)، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 03 (01)، ص. 219.

⁵ بن حركو غنية (2017)، مرجع سابق، ص. 126-127.

المطلب الثالث: تحديات التقارب الدولي للمعايير المحاسبية

من المتوقع عمومًا أن يكون اعتماد المعايير الدولية في جميع أنحاء العالم مفيدًا للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، من خلال تخفيض تكاليف مقارنة الاستثمارات البديلة وزيادة جودة المعلومات. ومن المتوقع أيضًا استفادة الكيانات خاصة الشركات متعددة الجنسيات، حيث سيكون المستثمرون أكثر استعدادًا لتوفير التمويل، بالإضافة إلى زيادة قابلية المقارنة باستخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية. على الرغم من التوسع في استخدام معايير المحاسبة الدولية عبر العالم والإحصائيات التي تؤكد على ذلك، فهناك بعض الأقاليم والدول التي تواجه فيها عملية التقارب تحديات كبيرة. يعني ذلك أن المعايير الدولية قد لا تصبح مقبولة بشكل كامل وبصورة عالمية، وستظل المبادئ المحاسبية الوطنية المقبولة عمومًا في بعض المناطق هي الآلية الرئيسة لإعداد التقارير المالية.

الفرع الأول: التعاليم الدينية

على الرغم من أن عملية إصدار المعايير الدولية تقوم على استبعاد التحيزات الثقافية والدينية، إلا أن الواقع يشير إلى أن المعايير المحاسبية لم تكن بمنأى عن التأثير الديني، لأن قيم الديانة المسيحية واليهودية كمتغيرات ثقافية لها تأثيرها على هذه المعايير. من جهة أخرى، لا يوجد أي تأثير للتعاليم الدينية الإسلامية في مجلس IASB لعدم وجود أي عضو من أعضاء المجلس من الدول العربية والإسلامية.¹

سابقا، كان التمويل الإسلامي (أو المتوافق مع الشريعة) يعتبر مجالا محدودا ومحليا، لكنه توسع بسرعة على مدى السنوات الأخيرة الماضية، وأصبح في الوقت الحالي عنصراً مهماً بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. أصبحت المنتجات الحديثة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تغطي مجموعة كاملة من الأعمال المصرفية وأسواق رأس المال وإدارة الأصول ومؤخرًا عمليات التأمين (التكافل). وأصبح التحدي الرئيسي يتمثل في تحديد إطار محاسبي ملائم ومفهوم يمكن مقارنته بالتمويل التقليدي دون الإخلال بأحكام الشريعة.² في العديد من الدول الإسلامية تؤثر التعاليم الإسلامية بشكل كبير على التقارير المالية؛ في ظل مذاهب التمويل الإسلامي، على سبيل المثال، لا يتم احتساب الفائدة على القروض بسبب المبدأ الذي يحرم معدل العائد الثابت. ولمسايرة ذلك تم تطوير مجموعة من المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كبداية لمعاملات الرهن العقاري التجارية التقليدية، وطرق جديدة لتمويل المشروعات التجارية بدون فائدة.³ فكان الجدل الأساسي حول

¹ حماده السعيد المعصراني (2014)، دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية، رسالة مقدمه للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص. 67.

² PwC. (2010), **Open to comparison: Islamic finance and IFRS**, retrieved from <https://www.pwc.co.uk/assets/pdf/open-to-comparison-islamic-finance-and-ifrs.pdf>, consulted (19/05/2018), P. 02.

³ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 52.

إمكانية إدخال التمويل الإسلامي في إطار المحاسبة الدولية حيث تبدو مبادئه الأساسية في كثير من الأحيان متعارضة مع التمويل التقليدي، وخاصة ما يتعلق بالخدمات المصرفية.

تعتمد الخدمات المصرفية التقليدية بشكل عام على التزام تعاقدى لاسترداد الأموال المستثمرة كالقروض والودائع، إلى جانب هامش فائدة للمقرض. في المقابل، تتطلب الخدمات المصرفية الإسلامية وجود أصل مادي أساسي أو معاملة تجارية وتكون أقرب إلى مشاركة الأرباح أو عقد وكالة أو إدارة استثمار. كما أن التعارض بين المعايير الدولية ومبادئ الشريعة غالباً ما يكون أكثر وضوحاً في حالة عدم وجود سعر مدرج لتحديد القيمة العادلة للأصل المالي، حيث تتطلب المعايير الدولية استخدام التدفق النقدي المخصوم بناءً على أسعار الفائدة الحالية للمساعدة في تقدير القيمة السوقية البديلة.¹ هذا ما يسبب مشاكل عند تطبيق بعض القواعد وخاصة فيما يتعلق بالالتزامات المالية وتكاليف التمويل، ما يعني أن المعيار IFRS 9 حول الأدوات المالية والمعيار IFRS 15 حول الاعتراف بالإيرادات ستكون صعبة التطبيق في هذه المعاملات. بالمقابل، هناك معاملات للتأمين والإيجارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية يصعب فيها تطبيق معايير المحاسبة الدولية.²

بعض المعلومات الإضافية في القوائم المالية ستكون ضرورية عند إدخال التمويل الإسلامي في نطاق المعايير الدولية، فهي ذات صلة بشكل خاص بالمستخدمين الذين يرغبون في تقييم أداء واتجاه الشركة من منظور إسلامي. يجب أن يتضمن الإفصاح نتائج الأنشطة المسموحة (حلال) أو المحظورة (حرام)، ووصفاً لإطار العمل المطبق لتحقيق التوافق مع الشريعة، وتوضيحات حول كيفية حل التعارضات المحتملة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهي إفصاحات غير منصوص عليها في المعايير الدولية. بالإضافة إلى ذلك، لم تتطرق هذه الأخيرة لمعالجة مفهوم الزكاة؛ حيث يحتاج المستخدمون إلى معلومات إضافية لإجراء حسابات الزكاة.

من وجهة نظر أخرى، المعايير الدولية لا تمنع الكيانات من تقديم إفصاحات اختيارية إضافية، بشرط ألا تكون مضللة وألا تتعارض مع متطلبات المعايير الدولية. في الواقع، يكون الإفصاح الإضافي ضرورياً إذا كان الامتثال للمعايير الدولية وحده غير كافٍ، وذلك لتمكين المستخدمين من فهم تأثير المعاملات والأحداث على الوضعية والأداء المالي للكيان.³ كما أن المعايير الدولية تركز على الجوهر الاقتصادي للمعاملة بدلاً من الشكل القانوني. وذلك يعني أنه بالإمكان تحديد المعالجة المحاسبية المناسبة في نهاية المطاف، ما يسمح بالتعرف على الجوهر الاقتصادي للتمويل الإسلامي وقياسه والإفصاح عنه دون المساس بمبادئ الشريعة الإسلامية. بالتالي، يبقى الجوهر الاقتصادي قابلاً للمقارنة إلى حد كبير، حتى لو اختلف الشكل القانوني. من منظور محاسبي، يمكن حل الاختلاف بين التمويل الإسلامي ونظيره التقليدي.⁴ فهناك بالفعل منظمات وبنوك إسلامية كثيرة

¹ PwC. (2010), Op.Cit, P. P. 03-04.

² ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 52.

³ PwC. (2010), Op.Cit, P. 13.

⁴ Ibid, P. P. 03-04.

تمكنت من تحقيق ذلك بفضل طبيعة المعايير الدولية القائمة على المبادئ التي تسمح بالمرونة في التطبيق، والتي تخفف إلى حد ما من المشاكل المحتملة.¹

ومع ذلك، تكمن الإشكالية الرئيسة في عدم قدرة المعايير الدولية على معالجة وإدراك الجوانب الدقيقة الخاصة بالصيرفة الإسلامية، وذلك نظراً لخصوصية هذا النشاط والدور الذي تقوم به؛ من ناحية قبول الأموال للمتاجرة بها على أساس قاعدتي الخراج بالضمان والغنم بالغرم، بعكس المصارف التقليدية التي تعمل على تأجير النقد للحصول على الفائدة (الربا). وما يزيد الأمور تعقيداً هو عدم وجود تحديد لغوي واصطلاحي دقيق للمفردات المتعلقة بالمعاملات الإسلامية (بيع المرابحة، بيع المساومة، القرض، الهبة، المضاربة، الإجارة، الودعة، الغرر، النجش، بيع العينة... إلخ).²

بالتالي يمكن القول أن إطار الإفصاح الخاص بالمعايير الدولية لا يغطي جميع احتياجات أصحاب المصالح في مؤسسات التمويل الإسلامي. لذلك سيكون من المفيد لو كانت هناك إرشادات إضافية في المعايير الدولية في مجالين محددين: أولاً، إرشادات حول تطبيق المعايير الدولية عند المحاسبة عن أدوات التمويل الإسلامي؛ وثانياً، إرشادات حول الإفصاحات الإضافية لصالح أصحاب المصلحة لتلبية احتياجاتهم من المعلومات حول الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية. ولذلك يجب أن يكون هناك مسارين للمعايير الدولية، أحدهما مختص بالمعاملات التقليدية، وآخر مختص بالمعاملات الإسلامية مع وجود إطار مشترك لا يتعارض مع أي نوع من المعاملات.³

الفرع الثاني: التنوع الثقافي

واجهت الكيانات في الاقتصاديات الانتقالية مثل بولندا صعوبات كثيرة في الامتثال للمعايير الدولية. فقد اعتادت الشركات البولندية على الهيكل القانوني والرسعي للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وهذا ما أوجد تحديات كبيرة في تطبيق المعايير الدولية "الموجهة للمستثمر". كما أن الاختلافات المفاهيمية بين المعايير الدولية، مبادئ المحاسبة المحلية والقواعد المالية شكلت عائقاً رئيساً أمام التقارب المحاسبي في العديد من بلدان أوروبا الشرقية. فقد برزت العديد من القضايا المتعلقة بالتحويل إلى المعايير الدولية في دول شيوعية سابقة أخرى.⁴ في البرازيل، كانت إحدى التحديات التي واجهها المحاسبون قبل اعتماد نظام إعداد التقارير المالية المستندة على المعايير الدولية هي عدم استقلالية المحاسبة المالية عن المحاسبة الضريبية، لذلك لم يكن معدو القوائم المالية معتادين على معالجة الحسابات من وجهة نظر حملة الأسهم، وأدى مستوى التفاصيل

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 53.

² رائد جميل جبر (2017)، الموائمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية-غزة، 25 (04)، ص. 51.

³ PwC. (2010), Op.Cit, P. 17.

⁴ Gabriele Guggiola (2010), IFRS Adoption in The E.U., Accounting Harmonization and Markets Efficiency: A Review, International Business & Economics Research Journal – December 2010, 09 (12), P.P. 104-105

المطلوب في الإفصاحات المتعلقة بالمعايير الدولية إلى خلق منحى تعلم شاق بالنسبة لهم، نظرا لزيادة حجم المعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها، مما اضطر الشركات البرازيلية إلى الاعتماد على شركات تدقيق أجنبية بشكل كبير للمساعدة والتوجيه، وهذا عدا الأخطاء والمشاكل التي ظهرت بعد إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية لأول مرة.

مستوى الإفصاح الذي تقتضيه المعايير الدولية كانت إشكالية في روسيا أيضا، حيث تتطلب معايير المحاسبة الروسية إفصاحات أقل بكثير من المعايير الدولية، وتفاقت هذه المسألة في روسيا بالذات بسبب الاتجاه الثقافي السائد والذي يميل إلى السرية، حيث لا يحظى الإفصاح خاصة في المسائل التجارية بالتأييد بسبب مخاوف كشف المعلومات للمنافسين، وذلك يتنافى تماما مع مبدأ الشفافية المتأصل في المعايير الدولية. كما أن نظام المحاسبة الوطنية يتم لأغراض ضريبية بحتة لكون السلطات الضريبية هي المستخدم الأساسي للقوائم المالية. أما في مصر، يتم منع الكشف عن المعاملات مع الأطراف ذات الصلة باعتباره من المحرمات الثقافية، ما يصعب عملية تطبيق المعيار IAS 24 حول الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة.

بالإضافة إلى التحديات السابقة توجد مشاكل متعلقة باللغة والترجمة، فقد احتوت الترجمات الروسية الأولى على أخطاء جوهرية قبل صدور الترجمة الروسية الرسمية للمعايير الدولية عام 2011. كما أن روسيا تفتقر بشكل كبير إلى محاسبين ذوو خبرة بالمعايير الدولية، وكان التدريب يتركز في المواقع التي تتواجد فيها الشركات الكبرى والمراكز المالية¹ وتوجد الصعوبات حتى في الدول الرأسمالية مثل الولايات المتحدة حيث تشكل ثقافة التقاضي تحديا كبيرا أمام التقارب. فغالبا ما يتم إلقاء اللوم على المحاسبين والمدققين ورفع دعاوى قضائية ضدهم بحجة ارتكاب أخطاء أو ممارسات احتيالية في الإبلاغ. في مثل هذه البيئة يطالب دائما أصحاب المصالح بمجموعة مفصلة من القواعد المحددة بدلاً من المبادئ العامة التي تقوم عليها المعايير الدولية².

الفرع الثالث: التكلفة / العائد

تمثل التكاليف المرتفعة للتحويل عقبة رئيسة أخرى أمام التطبيق الكامل للمعايير الدولية. يعتبر المسح الذي أجراه Jermakowicz (2004) على الاتحاد الأوروبي حول تحليل تكاليف وفوائد اعتماد المعايير الدولية هو الأكثر اكتمالاً، حيث توصل إلى أن الموارد المحدودة والتكاليف المتعلقة بتكييف أنظمة المعلومات من أجل إدارة المعايير الجديدة كانت ضمن أكثر السلبيات ذات الصلة بالانتقال إلى المعايير الدولية. وكانت المعايير الخاصة بالأدوات المالية وتدهور قيمة الأصول وضرائب الدخل ومزايا الموظفين هي الأكثر تعقيداً وتكلفة³.

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 436، 438، 52.

² Alex Bogopolsky (2015), Does IFRS Have a Future in the US? Retrieved from <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/does-ifs-have-future-us> , consulted (23/08/2019).

³ Gabriele Guggiola (2010), Op.Cit, P.P. 104-105

في الولايات المتحدة، هناك جهات تقاوم قرار التحول إلى المعايير الدولية بسبب الاعتقاد السائد أن التكاليف الكبيرة المترتبة عن ذلك تفوق الفوائد. نفس الحالة بالنسبة للهند التي تفتخر بكونها تملك نظام إعداد تقارير مالية ذو جودة عالية ويقوم على معايير محاسبية مفهومة جيداً، وكان هذا سبب التردد في التحول الكامل إلى مجموعة جديدة من المتطلبات، على الرغم من احتمال وجود منافع نظرية يمكن تحقيقها من استخدام المعايير الدولية إلا أنها تفضل التمسك بالقواعد المعتادة بسبب الاعتقاد أن تكلفة التحول تفوق بكثير الفوائد.¹

كما واجهت عدة أطراف في الدول النامية التقارب مع معايير المحاسبة الدولية بالانتقاد للاعتقاد أن المعايير الدولية تم تطويرها من طرف الدول المتقدمة لتناسب الدول المتقدمة، ولن يكون التقارب في صالح اقتصاداتها الناشئة. بالإضافة إلى أن نقص المعرفة فيما يتعلق بالمعايير الدولية والتدريب المناسب لاستخدامها يجعل عملية التقارب مرهقة ومكلفة وطويلة وتؤدي في النهاية إلى مواقف سلبية.²

الفرع الرابع: العديد من الاقتطاعات

أحد الأمثلة الموجودة هو اعتماد الاتحاد الأوروبي للمعايير الدولية مع إجراء اقتطاع جزئي من المعيار IAS 39، وإنشاء نسخة أوروبية من المعايير الدولية. لا يتعلق الأمر هنا بعدد الاقتطاعات (Carve-Outs) بقدر ما يتعلق بعدد البلدان التي قامت بذلك. على الرغم من أنه يبدو استثناءً صغيراً، إلا أنه يؤثر على 28 دولة. كما قامت عدة دول أخرى خارج الاتحاد الأوروبي بمجموعة متنوعة من الاقتطاعات. ومن الأمثلة على ذلك البرازيل، التي لا تسمح بإعادة تقييم الأصول الثابتة، ولا تسمح بالاعتماد المبكر لمعايير جديدة. تشيلي أيضاً، تلزم البنوك بمعالجة الديون المعدومة وفقاً لمبادئ المحاسبة المحلية. كما تقدم أوروغواي استثناءات للبنوك، وباكستان للبنوك وشركات التأمين، والفلبين للبنوك وشركات التأمين. يوجد في الجزائر، من بين اختلافات أخرى، استثناء يتعلق بعدم تحديد مستخدمي المعلومات المالية. لا تسمح تونس باستخدام المعايير الدولية، ولكنها قامت بتصميم مبادئ محاسبية مقبولة اعتماداً على المعايير الدولية الصادرة حتى عام 1995، لذا فإن أغلب المعايير المحلية تختلف عن المعايير الدولية الحالية. تتوافق معايير أستراليا في الغالب مع المعايير الدولية على الرغم من أنها تتطلب بعض الإفصاحات الإضافية، ولديها معايير تعالج مواضيع لم تتطرق لها المعايير الدولية مثل ضريبة تأجير الموارد البترولية.

ربما تمتلك الهند المجموعة الأكثر اتساعاً من الاقتطاعات. النسخة الهندية من معايير المحاسبة الدولية، المشار إليها بمعايير المحاسبة الهندية (Ind AS) والتي تعتبر محاولة للتقارب مع المعايير الدولية، تحتوي على 13 اقتطاعاً، كان الدافع من ورائها هو الاختلافات الشاسعة في ظروف الهند الاقتصادية. أحد هذه

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 442.

² Rehana Ismail (2017), Op.Cit, P. 23.

الاستثناءات هو إدراج فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملة في بند حقوق الملكية، بدلاً من ترحيل هذه المكاسب أو الخسائر مباشرة إلى قائمة الدخل. اقتطاع آخر يتعلق بالامتلاكات الاستثمارية حيث يمكن قياسها فقط بالتكلفة بدلاً من القيمة العادلة. وثالث يتعلق بالمباني العقارية التي تعالجها المعايير الدولية على أنها مبيعات بضاعة عادية، لكن معايير المحاسبة الهندية تتطلب الاعتراف بالإيرادات باستخدام نسبة الإنجاز. بالإضافة إلى كل هذه الاقتطاعات، هناك دول لا تسمح أصلاً باستخدام المعايير الدولية. باعتبار حوالي 196 دولة في العالم، ما يقارب 38 دولة بما فيها الاتحاد الأوروبي وعشر دول أخرى قامت باقتطاعات، والعديد من الدول الأخرى لا تسمح باستخدام المعايير الدولية على الإطلاق، هذا يعني أن ما يقرب من 23% من دول العالم لا تطبق المعايير الدولية كما صدرت عن مجلس IASB، وهي نسبة مهمة تجعل من الصعب الوصول إلى مجموعة موحدة من المعايير العالمية.¹ بشكل عام، هناك مجال كامل من الدراسات فيما يتعلق بسياسات الدول في الحفاظ أو عدم الحفاظ على مجموعة من معايير المحاسبة الوطنية ودرجة التقارب مع المعايير الدولية. على سبيل المثال، توصلت بحوث في كل من فرنسا وألمانيا إلى توصيات بضرورة الحفاظ على مجموعة من المتطلبات الوطنية التي قد تختلف من حيث المبدأ عن المعايير الدولية. وهذا يعني أن علاقات الدول مع مجلس IASB ستعتمد بشكل كبير على وجود التزام يعكس تطور تقارب المعايير الوطنية والمعايير الدولية.²

¹ Diane Satin, Thomas Huffman (2015), **FASB and IASB Convergence: Asymptotic Relationship or Transmogrification?** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 19 (02), P.P. 245-246.

² Kees Camfferman, Stephen A. Zeff (2018) Op.Cit, P. 305.

خلاصة الفصل:

كان التوجه قويا نحو معايير المحاسبة الدولية، وأصبحت في الوقت الحالي هي المجموعة الأكثر استخداما حول العالم. تم اعتماد معايير المحاسبة الدولية من طرف غالبية الدول سواء بشكل مباشر أو في سياق التقارب، والإحصائيات حول نسبة استخدامها تدل ظاهريا على أن هذه المجموعة من المعايير تتقدم نحو تحولها إلى لغة عالمية مشتركة للتعبير عن التقارير المالية في الأسواق المالية العالمية، وتمضي قدما نحو تحقيق الهدف الأساسي لها وهو تحقيق قابلية المقارنة بين القوائم المالية للشركات من مختلف الدول.

على الرغم من كل ذلك، لا يزال اعتماد المعايير الدولية الكاملة محط نقاش طويل في سياق محاور نظرية وتطبيقية عديدة بين الأكاديميين أو المهنيين في مجال المحاسبة، من خلال طرح وجهات نظر متباينة في الأدبيات المحاسبية بين وقت وآخر حول محور مهم يتعلق بالمستوى أو الدرجة المناسبة لاعتماد هذه المعايير في سياق التقارب الدولي. يرجع هذا إلى وجود تحفظات معينة تجاه هذه المعايير في بعض الدول، باعتبار أنها غير ملائمة لكل نظام اقتصادي بشكل مطلق؛ وحتى لو تم اعتماد المعايير الدولية من طرف كل الدول، عملية إعداد التقارير المالية ستظل تتأثر بالاختلافات السياسية والثقافية والتنظيمية التي يمكن أن تؤدي إلى تطبيق غير متسق لمعيار محاسبي من دولة لأخرى. وجود تحديات عديدة بما فيها التعاليم الدينية، الإسلامية نموذجا، التباين الثقافي وانخفاض مستوى التدريب والتعليم... وغيرها أدى احتفاظ العديد من الدول وحتى ذات الاقتصاديات المتقدمة بمبادئها المحاسبية المقبولة الوطنية مدعية أن هذه المبادئ الوطنية "مقاربة مع" المعايير الدولية الكاملة. كمثال عن ذلك موقف اليابان الذي يوحى بأن قبول المعايير كما هي لا يعد الخيار المثالي حتى بالنسبة لها كدولة متقدمة صناعيا وماليا.

من جهة أخرى، مفهوم التقارب الذي كان تضيق نطاق الاختلاف بين معايير ومتطلبات إعداد التقارير المالية بين مختلف البلدان تغير اتجاهه مع مرور الوقت وانحصر في المشروع القائم بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، والذي كان في وقت من الأوقات أولوية بالنسبة لمجلس IASB، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لغاية تاريخ هذا البحث لم تتحول إلى معايير المحاسبة الدولية. فهل الاختلافات الموجودة بين مجموعتي المعايير صعبة الإلغاء وتستدعي كل هذا الوقت والنقاشات؟ وبما أن كل هذه الدول مسموح لها ببعض الاقتطاعات، فلماذا لا تفعل الولايات المتحدة؟

الفصل الثاني:

المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية

المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

تمهيد:

من أصعب القضايا المتعلقة بالتقارب مع معايير المحاسبة الدولية هي اختلاف الثقافات والعادات بين الدول وحتى اختلاف الاعتقادات، في هذا السياق، أوضح الرئيس السابق لمجلس IASB، Sir David Tweedie، سنة 2010 الوضع بهذه الطريقة: "في المملكة المتحدة، كل شيء مباح ما لم يكن محظورًا. في ألمانيا، العكس هو الصحيح. في هولندا، كل شيء محظور حتى لو كان مباحا. وفي فرنسا العكس تماما. إذا أضفنا لها بلدانا مثل الولايات المتحدة أو اليابان أو الصين، يصبح من الصعب للغاية تلبية احتياجات كل هذه البلدان". مع هذا التنوع في التفكير حول العالم، من المفهوم لما كان التقارب الدولي للمعايير المحاسبية صعب التنفيذ، وأهم نموذج على ذلك هو مشروع تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية.

في بداية تسعينات القرن الماضي، كانت معايير المحاسبة الأمريكية الأكثر تفصيلاً والأكثر شهرة من بين جميع مجموعات المعايير الوطنية توصف بأنها "المعايير الذهبية"، لأنها من جهة، تطورت منذ ثلاثينيات القرن الماضي ودعمتها بنية تحتية مؤسسية وخبرة امتدت على عقود زمنية من الإصدارات التي تأثرت بشكل فريد باحتياجات المستثمرين وأسواق رأس المال الأمريكية الأكثر أهمية وانفتاحا. ومن جهة أخرى، أثرت هذه المعايير بشكل كبير على وضع المبادئ المحاسبية الوطنية في العديد من دول العالم.

حتى بعد أن تبنت الكثير من الدول المعايير الدولية (على سبيل المثال، الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، لا تزال المعايير الأمريكية مقبولة في أسواق تلك الدول، مما يعزز أهمية هذه المجموعة من المعايير على المستوى الدولي. بالإضافة إلى ما تقدم فإن الولايات المتحدة كانت شريكا في كل الأنشطة المحاسبية الدولية سواء من حيث العضوية في لجنة IASC السابقة أو مجلس IASB الحالي، وإن كانت لا تلتزم بالمعايير الدولية ولا حتى تقبلها بصورة كاملة حتى الآن.

تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

- ✓ المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الأمريكية
- ✓ المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية مقابل نظيرتها الأمريكية
- ✓ المبحث الثالث: قصور المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

المبحث الأول: مدخل إلى معايير المحاسبة الأمريكية

تعتبر التجربة الأمريكية في صناعة المعايير المحاسبية تجربة فريدة ورائدة، بدأت في التبلور منذ ثلاثينيات القرن الماضي. حيث تملك الولايات المتحدة بنية أساسية محاسبية ضخمة مكونة من مجالس، هيئات وطنية، بورصات، مستثمرين، جامعات، إضافة إلى الموارد البشرية والمالية. فالتاريخ المحاسبي الأمريكي أسفر عن مجموعة كاملة ومفصلة من المعايير المحاسبية والتفسيرات والإرشادات... وغيرها من الإصدارات. جميعها -ما لم يتم سحبها أو إلغاؤها- لا تزال سارية المفعول حتى الوقت الحالي في الولايات المتحدة.

المطلب الأول: تطور الهيئات المحاسبية الأمريكية

إن التنظيم المحاسبي في الولايات المتحدة يعتمد على الأسواق المالية التي تعتبر العامل الأكثر أهمية وتأثيراً، فعملية الإعداد والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية تخضع لسلطة هيئة تداول الأوراق المالية التابعة للقطاع الحكومي، والتي اعترفت ودعمت الإصدارات المحاسبية عن الهيئات التابعة للقطاع الخاص، مع بقاء هذه الهيئة كجهة مشرفة فقط. ثلاث هيئات تابعة للقطاع الخاص كان لها الدور الأساس في تطوير معايير المحاسبة في الولايات المتحدة. وسيتم وصف كل هذه الأطراف في الفقرات التالية:

الفرع الأول: هيئة الأوراق المالية والبورصات

تطورت المحاسبة بالتوازي مع تطور الصناعة وأسواق رأس المال في الولايات المتحدة حيث لا توجد قوانين تفصيلية للكيانات. لكن الشركات المدرجة تخضع للجهة التنظيمية الأكثر نشاطاً في العالم: هيئة الأوراق المالية والبورصات (Securities and Exchange Commission, SEC)، التي تأسست عام 1934 نتيجة انتشار المحاسبة الفوضوية التي ساهمت في دخول الاقتصاد في فترة الكساد الكبير على إثر انهيار Wall Street عام 1929. بعد ذلك، بدأت المطالبات بزيادة التنظيم الحكومي للاقتصاد، خاصة المؤسسات والأسواق المالية، فأنشأت الحكومة الفيدرالية هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC).¹ وهي وكالة حكومية تعمل على حماية المستثمرين والحفاظ على أسواق عادلة ومنظمة وفعالة والمساعدة في توحيد المعلومات المالية، من خلال الإشراف على جميع شركات المساهمة العامة في البورصات الأمريكية وإلزامها باستخدام معايير المحاسبة الأمريكية. على الرغم من أن تطبيق المعايير لا يعتبر إجبارياً بموجب القانون، إلا أنها رسمية لأن الهيئة تستعمل اختصاصها ونفوذها، ككيان حكومي، لدعمها وإنفاذها في الولايات المتحدة.²

تقوم الهيئة بتطوير جزء من محتوى المعايير المحاسبية ولكنها في الغالب تعتمد على القطاع الخاص للقيام بذلك، وعلى الرغم من الاستقلالية الممنوحة له لوضع المعايير، لكن يمكن معارضته ونقض قراراته من

¹ David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 56.

² Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 05.

طرف الهيئة.¹ في بعض الحالات، قد تقوم هذه الأخيرة برفض معيار يقترحه القطاع الخاص، وفي حالات أخرى، قد تحت القطاع الخاص على اتخاذ إجراءات أسرع بشأن بعض المشاكل المحاسبية المهمة أو تقوم بإبلاغه عن المشاكل، وبلاستجابة لمسودات العرض، وأيضا توفير المشورة اللازمة.

يجب على الشركات المدرجة في البورصة تقديم قوائمها المالية لهيئة SEC. إذا وجدت هذه الأخيرة مخالفة محاسبية أو نقص شفافية في الإفصاح فيما يتعلق بشكل أو محتوى القوائم المالية، فإنها ترسل "خطاب قصور Deficiency letter" إلى الشركة التي يجب عليها الاستجابة لهذا الخطاب بسرعة. إذا استمر المخالفة، تصدر هيئة SEC "أمر إيقاف Stop order"، يمنع الشركة المسجلة من إصدار أو تداول الأوراق المالية، وقد يصل الأمر حد توجيه تهم جنائية لانتهاك قوانين معينة. بالتالي، يعمل كل من إشراف هيئة SEC ومبادرات القطاع الخاص والدعاوى المدنية والجنائية على ضبط وضمان نزاهة التقارير المالية للشركات.²

الفرع الثاني: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين

تم إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (American Institute of Certified Public Accountants, AICPA) منذ عام 1887، والذي كان في البداية يطلق عليه المعهد الأمريكي للمحاسبين حتى تم إعادة تسميته عام 1957 إلى المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. يعتبر الهيئة المهنية التي تنظم ممارسة المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPAs)، كما ساهم بشكل فعال في تطوير معايير المحاسبة الأمريكية من خلال العديد من اللجان والمجالس التابعة له.

أولا-لجنة الإجراءات المحاسبية:

قام معهد AICPA -نتيجة الضغوط الخارجية وبناءً على طلب من هيئة SEC- بإنشاء لجنة الإجراءات المحاسبية (Committee on Accounting Procedure, CAP) عام 1938 للتعاون مع بورصة نيويورك للأوراق المالية من أجل تطوير معايير للإجراءات المحاسبية. أوصت لجنة CAP المكونة من محاسبين قانونيين ممارسين بخمس قواعد للبورصة والتي نشرت عام 1938 في نشرة بحوث المحاسبة رقم 01 (Accounting Research Bulletins, ARB 1).³ حيث صدر عن هذه اللجنة 51 نشرة أبحاث محاسبية خلال الأعوام من 1939 إلى 1959.⁴ تناولت هذه النشرات مجموعة متنوعة من المشكلات المحاسبية، بالإضافة إلى محاولة تحقيق التوحيد في المصطلحات المحاسبية. ومع ذلك، موارد اللجنة المحدودة والافتقار إلى الجهود البحثية الجادة كانت موضع انتقاد لها في أواخر الخمسينيات.⁵ كما فشل النهج المتبع من طرفها (طريقة حل مشكلة بمشكلة) في توفير

¹ David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 57.

² Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op. Cit, P. 08-09.

³ طارق عبد العال حماد (2006)، موسوعة معايير المحاسبة الدولية-شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص. 63.

⁴ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 09.

⁵ Barry J. Epstein Nadira M. Saafir (2010), **Wiley GAAP: Practical Implementation Guide and Workbook**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., P. 02.

المجموعة المنظمة المطلوبة من مبادئ المحاسبة. نتيجة ذلك أنشأ معهد AICPA عام 1959 مجلس مبادئ المحاسبة.¹

ثانيا-مجلس مبادئ المحاسبة:

تم إنشاء مجلس مبادئ المحاسبة (Accounting Principles Board, APB) لتسهيل تطوير المبادئ المحاسبية. بالاستناد بشكل أساسي على قسم منفصل للبحوث المحاسبية في معهد AICPA، والمكلف بإجراء بحوث مكثفة ونشر نتائجها، ثم يقوم مجلس APB بأخذ زمام المبادرة في المناقشات الناشئة المتعلقة بمبادئ وممارسات المحاسبة.² كانت الأهداف الرئيسية لمجلس APB هي (1) تعزيز الكتابات في مبادئ المحاسبة، (2) تحديد الممارسات المناسبة، و(3) تضيق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في الممارسة. لتحقيق هذه الأهداف، كانت مهمة هذا المجلس ذات شقين: تطوير إطار مفاهيمي شامل للمساعدة في حل المشكلات عند ظهورها وإجراء بحوث جوهرية حول القضايا الفردية. كان الهدف من الإصدارات الرسمية للمجلس - والتي تسمى آراء مجلس مبادئ المحاسبة (APB Opinions) - الاستناد بشكل أساسي على الدراسات البحثية وأن تكون مدعومة بالتحليل المنطقي. أصدر المجلس 31 رأياً رسمياً خلال فترة نشاطه بين عام 1959 وحله عام 1973،³ بالإضافة إلى 4 بيانات غير رسمية، بما في ذلك تعديلات على نشرات البحوث المحاسبية للجنة السابقة، آراء حول شكل ومحتوى القوائم المالية وعلى مبادئ الاعتراف والإفصاح. على الرغم من ذلك، لم يستفد المجلس من جهود قسم البحوث المحاسبية، الذي نشر 15 دراسة بحثية خلال فترة عمله. فقد عمل كل من المجلس والقسم بشكل منفصل عند اختيار مواضيع جدول أعمالهما.⁴

تعرض مجلس APB لانتقادات منذ البداية بسبب انخفاض الإنتاجية وال فشل في الاستجابة السريعة للمشاكل المحاسبية. في وقت لاحق، عالج المجلس العديد من القضايا المحاسبية الناشئة، فقط لتلبية ضغوط الشركات الصناعية والمحاسبية، كما كان يتعرض لتدخلات حكومية من حين لآخر. لذلك في عام 1971، قام معهد AICPA -تجنباً لمزيد من التدخلات الحكومية- بتعيين لجنة ویت (Wheat Committee) للعمل على فحص الجانب التنظيمي والتشغيلي لمجلس APB وتحديد التغييرات اللازمة لتحقيق نتائج أفضل. في عام 1972، قدمت هذه اللجنة توصيات إلى معهد AICPA تتضمن استبدال مجلس APB بمجلس جديد.

ثالثاً-تقلص دور معهد AICPA:

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 09.

² Barry J. Epstein Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 02.

³ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op. Cit, P. 09.

⁴ Steven M. Bragg (2010), **Wiley GAAP 2011-Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc., P. P. 02-03.

أنشأ معهد AICPA -بعد استبدال مجلس APB- اللجنة التنفيذية لمعايير المحاسبة (Accounting Standards Executive Committee, AcSEC) باعتبارها اللجنة المخولة الممثلة لمعهد AICPA في مجال المحاسبة وإعداد التقارير المالية، من خلال مجموعة من الإصدارات:

✓ إرشادات التدقيق والمحاسبة: تلخص الممارسات المحاسبية لصناعات معينة، وتقدم إرشادات حول مسائل لم يسبق معالجتها، مثل محاسبة شركات الطيران، الجامعات، شركات التأمين...إلخ.

✓ قوائم الآراء: توفر إرشادات حول قضايا إعداد التقارير المالية إلى حين وضع المجلس معايير لمعالجتها. تقوم هذه القوائم بتحديث أو توضيح إرشادات التدقيق والمحاسبة أو إرشادات أخرى.

✓ نشرات الممارسة: لنشر آراء لجنة AcSEC عن قضايا خاصة وناشئة لإعداد التقارير المالية.

خلال السنوات الأخيرة، تضاعف دور معهد AICPA كثيرا في إصدار المعايير، إلى أن توقف تماما عن إصدار أي إرشادات محاسبية رسمية. علاوة على ذلك، في حين أن المعهد كان رائدا في تطوير معايير التدقيق، فإن قانون Sarbanes-Oxley لعام 2002 أوكل إلى مجلس الإشراف على محاسبة الشركات العامة (PCAOB) مهمة تطوير معايير التدقيق، وانحصر دوره الحالي على تطوير وتصنيف امتحان المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA).¹

الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة المالية

نتيجة للمشاكل العملية وخلاصة الدراسة التي توصلت إليها لجنة Wheat، تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board, FASB) عام 1973، في إطار هيكل جديد لوضع المعايير يتألف من ثلاث منظمات: مؤسسة المحاسبة المالية (FAF)، مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والمجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية (FASAC).

مؤسسة FAF هي منظمة مستقلة غير هادفة للربح من القطاع الخاص، وهي مسؤولة عن الإشراف والإدارة والتمويل، تقوم باختيار أعضاء مجلس FASB والمجلس الاستشاري FASAC وكذلك مجلس معايير المحاسبة الحكومية (GASB).² يضع مجلس FASB معايير المحاسبة المالية وإعداد التقارير لشركات المساهمة العامة والخاصة والمنظمات غير الهادفة للربح. بينما يضع مجلس GASB معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية للقطاع الحكومي في الولايات المتحدة.³

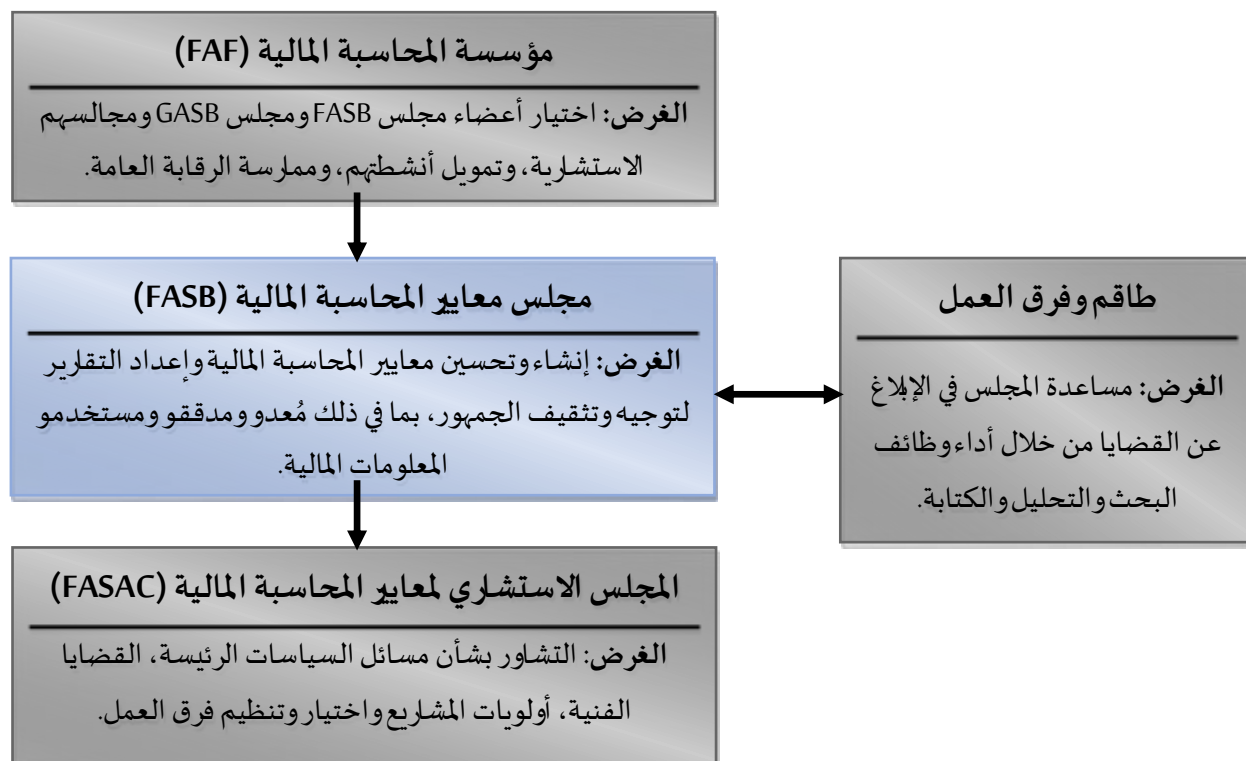
¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op. Cit, P. P. 09- 10.

² طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 71.

³ FAF (2019), About GAAP, retrieved from https://www.accountingfoundation.org/jsp/Foundation/Page/FAFBridgePage%26cid%3D1176164538898#section_2, consulted (17/09/2019)

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لهيئات إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة



Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op. Cit, P. 11.

منظمة التشغيل الرئيسة في هذا الهيكل هي مجلس FASB، والذي يضم سبعة أعضاء دائمين بخلفيات متنوعة. وعلى الرغم من أن هناك بعض الانتقادات وعدم الوفاق بشأن أنشطة المجلس وإصداراته إلا أنه مازال مستمرا في العمل بدعم من هيئة SEC ومختلف أصحاب المصالح.¹ اعتمدت توقعات النجاح والدعم لمجلس FASB الجديد لاختلافه عن المجلس السابق مجلس APB في:

1. عضوية أقل: يتكون مجلس FASB من سبعة أعضاء، بدل العدد الكبير نسبياً لأعضاء مجلس APB المكون من 18 عضواً.

2. عضوية متفرغة مقابل أجر: يتقاضى أعضاء مجلس FASB رواتب جيدة ويعملون بدوام كامل لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، بينما كان أعضاء مجلس APB متطوعين بدوام جزئي.

3. قدر أكبر من الحكم الذاتي: كان مجلس APB تابعاً لمعهد AICPA، بينما لا يخضع مجلس FASB لأي منظمة مهنية معينة. ويتم تعيين أعضائه من طرف مؤسسة FAF لكنه يعمل بشكل مستقل.

4. زيادة الاستقلالية: احتفظ أعضاء مجلس APB بمناصبهم الخاصة مع الشركات أو المكاتب، بينما يجب على أعضاء مجلس FASB ترك وظائفهم السابقة.

¹ طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 65.

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

5. تمثيل أوسع: كان يتم تعيين أعضاء مجلس APB من المحاسبين القانونيين الأعضاء في معهد AICPA. لكن بالنسبة لمجلس FASB، ليس من الضروري أن يكون العضو محاسبًا قانونيًا (CPA).¹ يقوم مجلس FASB بوضع عدة أنواع من الإصدارات، وأهمها بيانات معايير المحاسبة المالية (SFAS) والتفسيرات (FIN) التي تهدف لتوضيح أو تفصيل الإصدارات الحالية أو إصدارات الهيئات السابقة. كما يصدر نشرات فنية (FTB) تتناول عادة القضايا التي لا تغطيها المعايير وتستخدم لتقديم الإرشادات.²

الجدول رقم (1-2): أنواع إصدارات مجلس FASB وفريق عمل القضايا المستجدة

الهيئة المصدرة	اسم الإصدار
مجلس FASB	- بيانات معايير المحاسبة المالية (SFAS). - التفسيرات (FIN)؛ - النشرات الفنية (FTB)؛ - الآراء (SP)؛ - إرشادات التطبيق (Q&A).
فريق عمل القضايا المستجدة (EITF)	- ملخصات عن البحوث المرتبطة بالمعاملات المالية الحديثة وغير العادية أو المواضيع الجدلية؛ - الموضوع D: يحتوي على قضايا فنية أخرى مرتبطة بمحتويات وتطبيقات هذه الملخصات.

Source: Natalie T. Churyk, Thomas C. Pearson, Thomas R. Weirich (2012), **Mastering the FASB**

Codification and eIFRS: A Case Approach, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. P. 01-02.

يقوم طاقم مكون من أكثر من 60 متخصصًا في الاستثمار والمحاسبة والتمويل والأعمال والتعليم المحاسبي والبحث بمساعدة مجلس FASB. تعمل فرق العمل مباشرة مع المجلس ومجموعات موارد المشروع، وتُجري الأبحاث، وتشارك في اجتماعات المائدة المستديرة، وتحلل التعليقات الشفوية والمكتوبة الواردة من الجمهور، وتُعد التوصيات والمسودات لدراستها من طرف المجلس.³ تقوم أيضًا بإصدار إرشادات التطبيق والآراء. تتناول إرشادات التطبيق -على شكل سؤال وجواب (Q & A)- أسئلة محددة تظهر عند إصدار المعيار لأول مرة. الآراء هي ردود على الأسئلة المتعلقة بالتطبيق المناسب لإصدارات مجلس FASB والتي تكون ذات صلة وواسعة النطاق.⁴ من ضمن فرق العمل التابعة لمجلس FASB، تم تشكيل فريق عمل القضايا المستجدة (Emerging Issues Task Force, EITF)، عام 1984 للمساعدة في تحديد القضايا الطارئة أو الناشئة ومشكلات

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op. Cit, P. 10.

² طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 71.

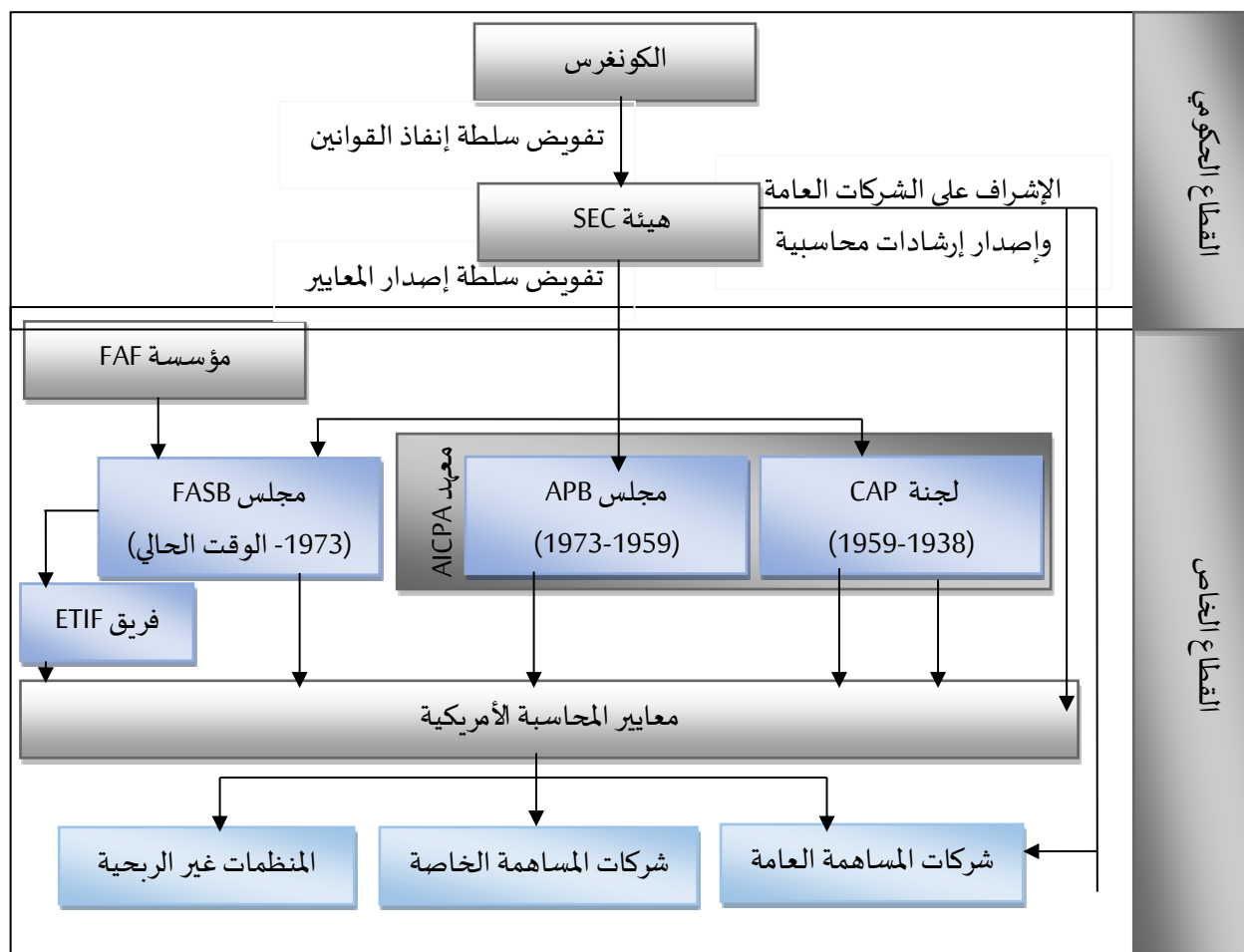
³ FASB (2019), FASB Staff, retrieved from <https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1218220137486>, consulted (23/08/2019).

⁴ Barry J. Epstein, Ralph Nach, Steven M. Bragg (2009), **Wiley GAAP Codification Enhanced**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. 04.

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

التنفيذ قبل ترسخ الممارسات المتناقضة. غالبًا ما تتمحور هذه القضايا حول مواضيع خاصة ليس لها اهتمام واسع النطاق.¹

الشكل رقم (2-2): الصورة الكاملة للهيئات المشاركة في تطوير معايير المحاسبة الأمريكية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثاني: مفهوم معايير المحاسبة الأمريكية

تعود معايير المحاسبة الأمريكية الحالية إلى المبادئ المحاسبية الموجودة في الاتفاقات المبرمة بين معهد المحاسبين القانونيين وبورصة نيويورك في الثلاثينيات. ففي عام 1937 أوصت هيئة SEC بضرورة توضيح المتطلبات المحاسبية ودعم الممارسات المحاسبية بنصوص رسمية. وفي عام 1964 تم الاعتراف بالمبادئ المقبولة عموماً عندما اعتمد معهد AICPA قراراً يلزم فيه المدققين بذكر جميع الانحرافات عن الآراء الصادرة عن الهيئتين السابقتين ARB و APB في تقاريرهم، والتزمت هيئة SEC من جهتها بإنفاذ هذا القرار. حيث تنص

¹ Barry J. Epstein Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 04.

القاعدة رقم 203 من مدونة السلوك المهني على ما يلي: "لا يمكن اعتبار الأساليب المخالفة للمبادئ المحاسبية التي وضعها معهد AICPA مقبولة بشكل عام".¹

الفرع الأول: تعريف معايير المحاسبة الأمريكية

معايير المحاسبة الأمريكية أو ما يعرف في الأصل بمبادئ المحاسبة الأمريكية المقبولة عموماً (Generally Accepted Accounting Principles in the United States, US. GAAP)، هي المعايير المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1930 وإلى غاية الوقت الحالي. وفقاً للأدبيات الأنجلوسكسونية، لا يوجد تعريف دقيق للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً. في البداية كانت تعني ممارسات الشركات الكبيرة والعريقة التي أوصت بها الكتابات الأكاديمية وتم قبولها من طرف المدققين. ثم تشكلت من الاتفاقيات المقبولة ضمناً والتي تحكم المعالجة المحاسبية للصفقات والمطبقة بشكل واسع لإعداد التقارير المالية. لكن بحلول الثلاثينيات من القرن الماضي، تم الشروع في عملية تقييدها وتطويرها بشكل رسمي.²

مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً هي مصطلح فني في المحاسبة المالية يتضمن الاتفاقيات والقواعد والإجراءات الضرورية لتعريف الممارسات المحاسبية المقبولة في وقت من الأوقات. هذه المبادئ لا تشمل فقط التوجيهات واسعة النطاق والعامّة ولكنها تمتد إلى التطبيقات والإجراءات التفصيلية. تصبح المبادئ مقبولة بشكل عام من خلال الاتفاقيات الضمنية أو العرف وليس فقط من خلال النص الرسمي. حيث تطورت هذه المبادئ مع الوقت من خلال الخبرة والاستخدام وأيضاً من خلال الضرورة العملية.³

الفرع الثاني: خصائص معايير المحاسبة الأمريكية

بشكل عام تتميز معايير المحاسبة الأمريكية بما يلي:

- هي معايير قائمة على القواعد (Rules-based standards)، فهي تتميز بهيمنة القواعد التوجيهية والإرشادات التفصيلية والمحددة والصارمة، وغير مسموح مخالفة المعايير بأي شكل من الأشكال؛
- الخاصية السابقة يؤكد لها الحجم الكبير والتشعب وكثرة الوثائق المكونة للمعايير الصادرة عن عدة هيئات وبتقييم مختلف والممتدة إلى ما يقارب 17000 صفحة؛
- التركيز على شكل الأحداث والمعاملات والامتثال المتسق لأحكام المعايير؛
- تعتبر أيضاً أقل مرونة بسبب قلة عدد المعالجات البديلة للمعاملات والأحداث، وعلى الرغم من إمكانية استخدام الأحكام المهنية لمعدّي القوائم المالية، إلا أنها ليست ذات أهمية كبيرة؛

¹ Jacqueline Langot (2006), **Comptabilité anglo-saxonne-Normes US. GAAP et Rapprochements avec les IAS/IFRS**, 5^{ème} édition, Paris : Economica, P. 22.

² David Alexander, Christopher Nobes (2010), Op.Cit, P. 57.

³ طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 67.

- لا يتم الاعتماد بشكل كبير على الإطار المفاهيمي؛ ويعتبر مصدراً غير رسمي في المعايير المحاسبية؛
- توفر قواعد وإجراءات محددة ومقننة لمجموعة كبيرة ومتنوعة من الصناعات على أساس كل حالة على حدة. بحيث يوجد إرشادات خاصة لقطاع معين تختلف عن قطاع آخر على الرغم من إمكانية التشابه الجوهرى لبعض المعاملات والأحداث؛
- بالإضافة إلى ذلك، الإفصاحات الإلزامية في ملاحق القوائم المالية ليست شاملة ولا واسعة النطاق.¹

الفرع الثالث: مكونات معايير المحاسبة الأمريكية

أولاً- الإطار المفاهيمي:

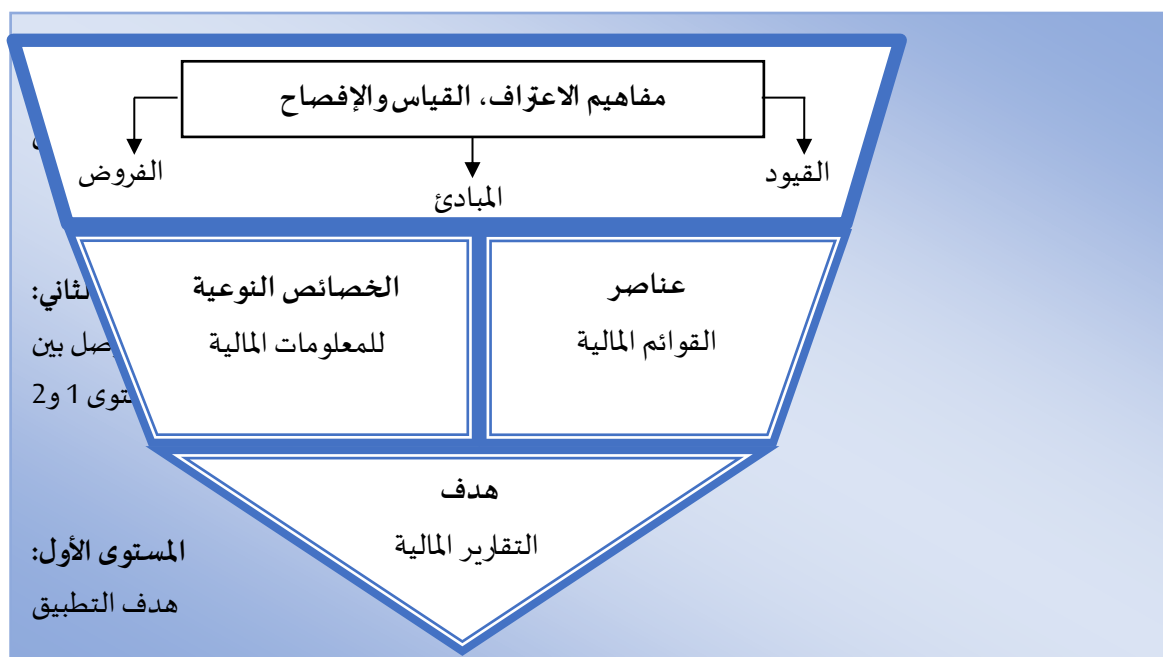
- في إطار الجهود المتواصلة للابتعاد عن نهج حل كل مشكلة على حدة، أصدر مجلس FASB في نوفمبر 1978 أول بيان من سلسلة مفاهيم المحاسبة المالية (SFACs) كجزء من مشروع الإطار المفاهيمي للمحاسبة. يحدد هذا البيان الأهداف والمفاهيم الأساسية التي يستخدمها مجلس FASB في تطوير المعايير المستقبلية للمحاسبة المالية وإعداد التقارير. ثم أصدر عدة بيانات أخرى كان آخرها عام 2010 والتي تهدف المجلس من خلالها إلى تشكيل مجموعة متماسكة من المفاهيم المترابطة لتكون بمثابة أدوات لحل المشاكل الحالية والناشئة بطريقة متسقة.² يتكون الإطار المفاهيمي الحالي من البيانات التالية بعد حذف واستبدال بعضها:
1. بيان SFAC 5 "الاعتراف والقياس في القوائم المالية لشركات الأعمال" (ديسمبر 1984)؛
 2. بيان SFAC 6 "عناصر القوائم المالية": والذي حل محل SFAC 3، لتوسيع نطاقه ويشمل المنظمات غير الهادفة للربح (ديسمبر 1985)؛
 3. بيان SFAC 7 "استخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياسات المحاسبية" (فيفري 2000)؛
 4. بيان SFAC 8: الفصل 1 "الهدف من التقارير المالية للأغراض العامة"، الفصل 3 "الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة"، والذي حل محل البيانيين SFAC 1 و SFAC 2. (سبتمبر 2010).³

¹ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), **The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives**. 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business and management-EBM 2014, Faculty of Economics University of Kragujevac., Kragujevac, P.P. 508-509.

² Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op. Cit, P. 13.

³ FASB (2018), **Concept statements**, retrieved from <https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156317989>, Consulted (19/08/2019).

الشكل رقم (2-3): الإطار المفاهيمي لمجلس FASB



Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op. Cit, P. 44.

تم تصميم الإطار المفاهيمي لتحديد طبيعة ووظيفة وحدود المحاسبة المالية، وأيضاً لاستخدامه للتوجيه بهدف إنشاء إرشادات محاسبية ملائمة، ولكنه لا يؤسس إرشادات أو تطبيقات خاصة بالإفصاح عن بنود معينة على عكس بيانات معايير المحاسبة المالية (SFAS).¹ على الرغم من تطوره عبر عدة عقود، لكن لا يزال الإطار المفاهيمي غير مكتمل، فلم يتناول مسائل العرض، إلغاء الاعتراف من الدفاتر، تعريف الكيان المبلغ. علاوة على ذلك، لا تزال بعض جوانب الإطار مثل الاعتراف والقياس غير مكتملة. لذلك، وبعد إجراء مراجعة شاملة، قرر المجلس إضافة مشروع لجدول أعماله لمعالجة مفاهيم العرض والقياس.²

ثانياً- التسلسل الهرمي لمصادر معايير المحاسبة الأمريكية:

تم تشكيل المعايير الأمريكية على مدى عدة عقود، وتشاركت عدة هيئات وضع إصدارات بتقييم مختلف وبدرجات متفاوتة في أولوية التطبيق الواجب على معدي القوائم المالية مراعاتها. هذا ما جعل من الضروري وضع تسلسل هرمي للمساعدة في الاختيار بين القواعد المتداخلة أو التي تبدو أحياناً متناقضة. فقد تم ترتيب المصادر حسب درجة الأهمية والموثوقية في تسلسل هرمي من أربع مستويات من A إلى D.³

¹ طارق عبد العال حماد (2006)، مرجع سابق، ص. 68.

² FASB (2019), The Conceptual Framework, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/BridgePage&cid=1176168367774#section_4, consulted (29/11/2019).

³ Barry J. Epstein, Ralph Nach, Steven M. Bragg (2009), Op.Cit, P. P. 07-08.

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

الشكل رقم (2-4): التسلسل الهرمي لمكونات معايير المحاسبة الأمريكية قبل التنظيم

FASB	بيانات معايير المحاسبة المالية (SFAS) والتفسيرات (FIN)	المستوى A
FASB	الآراء (SP)	
APB	آراء مجلس مبادئ المحاسبة (APB)	
CAP	نشرات البحوث المحاسبية (ARB)	
FASB	النشرات الفنية (FTB)	المستوى B
AICPA	إرشادات المحاسبة والتدقيق الصناعي (AAG)	
AICPA	قوائم الآراء (SOP)	
AICPA	نشرات الممارسة (PB)	المستوى C
ETIF	الملخصات	
FASB	إرشادات التطبيق (Q&A)	المستوى D
APB	التفسيرات المحاسبية	
/	الممارسات المعترف بها بشكل واسع النطاق والسائدة إما بشكل عام أو في صناعة معينة	

Source: Barry J. Epstein, Ralph Nach, Steven M. Bragg (2009), **Wiley GAAP Codification Enhanced**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. 09.

ثالثا- المصادر غير الرسمية:

لم تنتج كل الإرشادات المحاسبية عن عملية تداول وإصدار من قبل هيئات رسمية. اكتسبت بعض المبادئ والممارسات القبول بدون معايير معتمدة رسميًا. على سبيل المثال، في طرق الاهتلاك، تم اعتماد طريقتي الأسلوب الثابت والمتناقص مع مرور الوقت، نفس الحال بالنسبة للطرق البديلة لتقييم المخزون مثل طريقتي LIFO و FIFO، بحيث لا توجد إصدارات تنص على هذه الطرق بصفة رسمية. كما أن الكثير من قواعد تنظيم محتويات قائمة الميزانية وقائمة الدخل تطورت في ظل غياب معايير معتمدة.¹

المطلب الثالث: تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

على الرغم من ترتيب مصادر معايير المحاسبة الأمريكية وفق أربع مستويات لتحديد الأولوية في التطبيق إلا أن ذلك لم يكن كافيا لحل مشكلة تشعب آلاف الإصدارات وتباين المستندات من حيث الشكل والاكتمال والهيكل. كان العديد من هذه الوثائق غير متسق ويصعب تفسيره. نتيجة لذلك، كان من الصعب على معدي القوائم المالية في بعض الأحيان تحديد ما هو موثوق لعدم تأكدهم من استخدام الإرشادات

¹ Barry J. Epstein, Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 05.

الصحيحة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك ارتفاع كبير في عدد إرشادات التطبيق مما أدى إلى تفاقم الصعوبات. استجابة لذلك، قام مجلس FASB بإنجاز مشروع لمعالجة هذه القضايا من خلال تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية.

الفرع الأول: دوافع تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

في سبتمبر 2004، وافق أمناء مؤسسة FAF على مشروع لتنظيم وتطوير نظام قابل للبحث والاسترجاع لمعايير المحاسبة المالية التي كانت مرتبة حسب هيكل هرمي ومنظمة حسب النوع (المعايير، التفسيرات، نشرات الممارسة، إلخ) وليس حسب الموضوع. وكان الهدف من هذا المشروع هو تبسيط وصول المستخدم للحصول على جميع القواعد المتعلقة بموضوع معين في مكان واحد.¹

أولاً- أهداف تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

ارتكز مشروع مجلس FASB لتنظيم معايير المحاسبة الأمريكية على التدوين والتبسيط والتصنيف، ويهدف إلى:

- أ. تقليل مقدار الوقت والجهد اللازمين لحل مسألة البحث المحاسبي؛
- ب. التخفيف من مخاطر عدم الامتثال للمعايير من خلال تحسين قابلية استخدام الإصدارات؛
- ج. توفير جميع الأدبيات الموثوقة المتعلقة بموضوع معين في مكان واحد؛
- د. توفير معلومات دقيقة مع تحديثات في وقت متزامن عند إصدار معايير جديدة؛
- هـ. مساعدة مجلس FASB في جهود البحث والتقارب وأثناء عملية وضع المعايير؛
- و. اعتماده كمصدر رسمي للأدبيات لتصنيف لغة XBRL؛
- ز. استبعاد بعض الإرشادات واعتبارها غير رسمية.

ثانياً- أسباب تنظيم معايير المحاسبة الأمريكية

اتخذ مجلس FASB مجموعة من الإجراءات بهدف معالجة نقاط الضعف في الأدبيات الرسمية السابقة من خلال تنظيمها، لثلاثة أسباب رئيسية هي:

- 1) هيكل المعايير المحاسبية كان غير عملي، ومن الصعب فهمه واستخدامه. بالإضافة إلى ذلك، نظراً للطبيعة المبعثرة والمتشعبة للإصدارات المحاسبية كان يمكن إهمال أدبيات ملائمة عند إجراء البحث الذي يتم على عدة مستويات. أدى الحجم والتعقيد والافتقار للتكامل إلى صعوبة بقاء المهنيين على اطلاع دائم وتدريب جيد. أدت هذه المشكلات إلى زيادة صعوبات وتكاليف إعداد التقارير المالية.

¹ Margaret R. Garnsey, Sandra L. Zelka, Ingrid E. Fisher (2014), **Codification vs. US GAAP Hierarchy: A Preliminary Study of the Accounting Lexicon Post-Codification**, The International Journal of Digital Accounting Research, 14(01), P. P. 118-119.

(2) تبسيط العديد من جوانب عملية وضع المعايير بالنسبة لمجلس FASB. فدمج جميع الأدبيات ذات

الصلة في مكان واحد يسهل على المجلس ما يلي:

أ. إدماج الإطار المفاهيمي الجديد بعد الانتهاء منه؛

ب. تبني نموذج قائم على المبادئ أو نموذج قائم على الأهداف؛

ج. تحديد الاختلافات وتسهيل التقارب بين معايير المحاسبة الأمريكية والدولية؛

د. تحديد جميع الإرشادات ذات الصلة بالمشاريع الجديدة، بما في ذلك مشروع التقارب؛

هـ. تحديد التناقضات الداخلية بين مختلف الأدبيات التي تتناول المسائل المتشابهة؛

(3) الحالة غير المنظمة لمعايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة نتيجة وجود أكثر من 2000 معيار

مرقمة بتسلسل مختلف وفي وثائق مختلفة. لكن عند توفير نصوص المعايير في قاعدة بيانات

إلكترونية، سيساعد ذلك على تحديد الإرشادات المناسبة بسهولة باستخدام عمليات البحث عن

النص أو عن طريق تصفح مستندات متعددة. كما أن تصميم قاعدة بيانات مع مراعاة سهولة

الاسترجاع يؤدي إلى تبسيط وتحسين كفاءة البحث الإلكتروني بشكل كبير.¹

الفرع الثاني: مفهوم تدوين معايير المحاسبة الأمريكية

تم تنظيم المعايير المحاسبية الأمريكية في نظام بحث يسمى تدوين مجلس معايير المحاسبة المالية

للمعايير المحاسبية (FASB Accounting Standards Codification®, FASB ASC)، أو اختصاراً التدوين

(ASC). ابتداءً من 1 جويلية 2009، أصبح التدوين هو المصدر الرسمي الوحيد لمعايير المحاسبة الأمريكية غير

الحكومية والذي يسمح بالبحث الشامل عن الإصدارات المحاسبية في فهرس رئيسي. وهو يتضمن جميع

المحتويات الضرورية وإرشادات التطبيق الرسمية والمرتبطة وفق التسلسل الهرمي السابق من المستوى A إلى D.

إذن، التدوين يحل محل المعايير وتوجيهات التطبيق الصادرة عن مجلس FASB والهيئات السابقة.² وتجنباً

للمفاهيم الخاطئة المحتملة لمصطلح "المبادئ"، يستخدم مجلس FASB مصطلح معايير المحاسبة في التدوين.³

أولاً-هيكلية التدوين:

لم يتم التدوين بتغيير معايير المحاسبة الأمريكية الموجودة، بل أدخل هيكلًا جديدًا ومنظمًا في نظام

بحث إلكتروني سهل الاستخدام ويمكن الوصول إليه بسهولة. فقد أعاد تنظيم عدد كبير من الإصدارات

¹ FAF (2014), FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10), retrieved from <https://asc.fasb.org/imageRoot/47/49128947.pdf> consulted (31/07/2018); P.P. 35-36.

² Natalie T. Churyk, Thomas C. Pearson, Thomas R. Weirich (2012), **Mastering the FASB Codification and eIFRS: A Case Approach**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. P. 01.

³ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 11.

المحاسبية المنفصلة فيما يقرب من 90 موضوعا محاسبيا، ويعرضها جميعا باستخدام هيكل متماثل ومتسق.¹ تتم صياغة إصدارات المعايير المستقبلية كتعديلات أو بدائل للأجزاء الحالية من هذا التدوين، ولا يتم إصدارها كمعايير أو تفسيرات أو نشرات أو آراء مستقلة قائمة بذاتها.² يغير التدوين طريقة التوثيق والعرض والتحديث، من خلال إنشاء مستوى واحد من المعايير يعتبر موثوقا ورسميا، واستبعاد جميع الأدبيات المحاسبية الأخرى واعتبارها غير رسمية. فتم ضغط التسلسل الهرمي من المستويات السابقة إلى مستويين اثنين:³

1. المصادر الرسمية: تحتوي على المعايير الأساسية وإرشادات التطبيق وغيرها؛
 2. المصادر غير الرسمية: مثل الملخصات الزائدة عن الحاجة للمعايير الموجودة، المحتوى التاريخي، الممارسات المذكورة في الكتب الأكاديمية والمقالات والمحتويات الأخرى المشابهة.⁴
- لزيادة فائدته لشركات المساهمة العامة، يضم التدوين أجزاء ذات صلة من المحتوى الرسمي الصادر عن هيئة SEC كمرجع للعودة إليها في التدوين بهدف تزويد المستخدمين بقاعدة بيانات شاملة. وهذا ما يمثل تحسينا للممارسة السابقة، حيث أنها لم تكن مُدرجة من قبل ضمن معايير المحاسبة الأمريكية. تتميز إصدارات هيئة SEC في التدوين بإضافة حرف S وتخضع لنفس الهيكل والتقسيم المستخدم في التدوين.⁵
- ثانيا- طريقة استخدام التدوين:

تم تصميم التدوين باستخدام نظام تصنيف هجين، وفهم هيكل هذا التصنيف ذو أهمية كبيرة بالنسبة لممارسي المهنة والمهتمين من أجل فهم المعايير والبحث عنها وتطبيقها على الحقائق والظروف المحددة. تم تصميم محتوى التدوين بتقسيمه إلى: مواضيع رئيسية، مواضيع فرعية، أقسام رئيسية وأقسام فرعية.⁶

أولا- المواضيع الرئيسية: وتسمى أيضا معايير، وهي تمثل مجموعة من الإرشادات ذات الصلة مثلا: التقارير القطاعية، القياس بالقيمة العادلة، برمجيات الحاسوب. ويرتبط تقسيم هذه المواضيع ارتباطاً وثيقاً بمعايير المحاسبة الدولية. ويتم تصنيفها إلى خمس مجالات أساسية على النحو التالي:

- المبادئ العامة: مواضيع تتعلق بمسائل مفاهيمية واسعة وتنتمي إلى التقييم من 105-199؛
- العرض: مواضيع تتناول كيفية عرض المعلومات في القوائم المالية؛ ولا تتطرق إلى جوانب أخرى مثل الاعتراف، القياس وإلغاء الاعتراف بعناصر القوائم المالية. ترقيمها من 205-299، مثل: قائمة الدخل، الميزانية والأرباح للسهم الواحد؛

¹ Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P.07.

² FAF (2014), FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10), Op.Cit, P. 07.

³ Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P. 07.

⁴ FAF (2014), FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10), Op.Cit, P. 09.

⁵ Natalie T. Churyk, Thomas C. Pearson, Thomas R. Weirich (2012), Op.Cit, P. 01.

⁶ Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P. 08.

- حسابات القوائم المالية: ينظم التدوين المواضيع بنفس الترتيب الوارد في القوائم المالية، بما في ذلك إرشادات حول حسابات الميزانية: الأصول، الخصوم وحقوق الملكية وترقيمها من 305-399، 405-499، 505-599 على التوالي، مثل الخزينة، الحسابات الدائنة ورأس المال. إرشادات حول حسابات قائمة الدخل: الإيرادات والمصاريف، ترقيمها من 605-699 و 705-799 على التوالي، مثل المبيعات وتعويضات الموظفين؛¹
 - المعاملات واسعة النطاق: تحتوي هذه المواضيع على إرشادات حول حسابات محددة من القوائم المالية والتي تكون مرتبطة بالمعاملات، ترقيمها من 805-899. تشمل هذه المواضيع، على سبيل المثال، اندماج الأعمال، المشتقات والمعاملات غير النقدية؛
 - الصناعات: تتعلق هذه المواضيع بالمحاسبة الخاصة بصناعة معينة أو نوع من النشاط، ترقيمها من 905-999. تشمل مواضيع مثل، شركات الطيران، برامج الحاسوب والعقارات.
- ثانيا- المواضيع الفرعية: تمثل فروعاً من موضوع رئيسي، ويتم تمييزها عادة حسب النوع أو النطاق. مثلاً، عقد الإيجار التشغيلي والتمويلي هما موضوعان فرعيان لموضوع رئيسي هو عقود الإيجار. يحتوي كل موضوع رئيسي على موضوع فرعي عام يمثل الإرشادات العامة، ويتضمن توجيهات تنطبق على جميع المواضيع الفرعية الأخرى. كل موضوع فرعي آخر يحتوي إرشادات خاصة غير واردة في الموضوع الفرعي العام.
- ثالثاً- الأقسام الرئيسية: تُقسم المواضيع الفرعية كلها بنفس النسق إلى أقسام رئيسية حسب طبيعة المحتوى مثلاً: الاعتراف، القياس والإفصاح وغيرها. تتفرع هذه الأقسام حسب محتواها إلى أقسام فرعية، فقرات رئيسية وفقرات فرعية.²

¹ FAF (2014), **FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10)**, Op.Cit, P. 12.

² Steven M. Bragg (2010), Op.Cit, P. 08.

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

الجدول رقم (2-2): هيكلية تدوين معايير المحاسبة الأمريكية

المجالات الرئيسية	المبادئ العامة (المواضيع ذات الترتيم 100)	العرض (المواضيع ذات الترتيم 200)	حسابات القوائم المالية (300-700)	المعاملات واسعة النطاق (المواضيع ذات الترتيم 800)	الصناعات (المواضيع ذات الترتيم 900)
المواضيع الرئيسية	المسائل المفاهيمية العامة مثلا: - الموضوع 105 يؤسس للتدوين كمصدر رسمي للإرشادات	مسائل العرض مثلا: - الموضوع 230: قائمة التدفقات النقدية	300: الأصول 400: الخصوم 500: حقوق الملكية 600: النواتج 700: المصاريف	إرشادات خاصة بالمعاملات، مثلا: - الموضوع 805: اندماج الأعمال	إرشادات خاصة بالصناعات، مثلا: - الموضوع 944: التأمين؛
المواضيع الفرعية	مجموعات فرعية للمواضيع الرئيسية، تتكون من رقمين ويمكن تمييزها بشكل عام حسب النوع أو النطاق. مثلا: عقود الإيجار التشغيلي والإيجار الرأسمالي هما قسمان فرعيان للموضوع الرئيسي عقود الإيجار.				
الأقسام الرئيسية	تقسيم الأقسام الرئيسية يكون معياريا في كل من المواضيع الرئيسية أو الفرعية: XXX-YY-00 الحالة XXX-YY-05 نظرة عامة ومعلومات أساسية XXX-YY-10 الأهداف XXX-YY-25 الاعتراف XXX-YY-15 النطاق واستثناءات النطاق XXX-YY-20 قائمة المصطلحات XXX-YY-30 القياس الأولي XXX-YY-35 القياس اللاحق XXX-YY-S99 محتوى هيئة SEC XXX-YY-40 إلغاء الاعتراف XXX-YY-45 مسائل العرض الأخرى XXX-YY-50 الإفصاح XXX-YY-55 إرشادات التطبيق والتوضيحات XXX-YY-60 العلاقات XXX-YY-65 الانتقال وبداية تاريخ السريان XXX-YY-70 إرشادات الإعفاء XXX-YY-75 عناصر تصنيف XBRL.				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1- Mike Walworth (2016), *Accounting Resources: Timesaving Tricks for the FASB Codification*; Retrieved from <https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2016/03/29/timesaving-tricks-for-accounting-principles-and-the-fasb-codification/>, consulted (03/09/2018).

2- Deloitte. (2018), *FASB Accounting Standards Codification*, retrieved from, <https://dart.deloitte.com/USDART/home/codification#section-11>, consulted (05/06/2019)

نظام الترتيم الكامل يكون بالشكل التالي: XXX-YY-ZZ-PP، حيث: XXX يمثل الموضوع الرئيسي، YY الموضوع الفرعي، ZZ القسم الرئيسي، PP الفقرة. أما بالنسبة لإرشادات هيئة SEC الموجودة في التدوين يسبق ترقيم القسم الرئيسي فيها بحرف "S".¹ للبحث مثلا في التدوين عن فقرة حول متطلبات المحاسبة عن "القروض

¹ Barry J. Epstein, Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 08.

والذمم المدينة التجارية غير المحتفظ بها لغرض البيع ما بعد القياس الأولي" والتي تنتمي إلى الموضوع الرئيسي حول "الذمم المدينة"، يتم اتباع المراحل التالية:

- ✓ البحث عن الموضوع الرئيسي الذمم المدينة ذي الترتيب 310؛
- ✓ ثم الموضوع الفرعي العام الذي يحمل الترتيب 10-310 ضمن الموضوع الرئيسي 310؛
- ✓ ثم البحث عن القسم الرئيسي حول القياس اللاحق (الترتيب 35-10-310) ضمن الموضوع الفرعي 310-10؛

✓ أخيراً، يمكن الاطلاع على الفقرة ذات الترتيب 47-35-10-310 الخاصة بالقروض والذمم المدينة التجارية غير المحتفظ بها لغرض البيع، ضمن القسم الرئيسي 35-10-310¹.

الشكل رقم (2-5): رسم توضيحي لهيكلية جزء من تدوين موضوع الذمم المدينة



Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 15.

الفرع الثالث: الإجراءات الواجبة لإصدار معايير المحاسبة الأمريكية

بعد تدوين المعايير، أصبحت عملية إصدار معيار جديد أو معدل عبارة عن تحديث لمعايير المحاسبة الموجودة (Accounting Standards Update, ASU). يتضمن هذا التحديث خلفية وأساساً للاستنتاجات، جنباً إلى جنب مع ملحق تعليمات حول هذه التحديث، هذه العناصر تندرج ضمن معنى "تحديث معايير المحاسبة رقم XX-YYYY" (ASU XX-YYYY)، حيث YYYY هي سنة الإصدار و XX هو الرقم التسلسلي لكل تحديث صادر في ذلك العام. كما يتم أيضاً إصدار تحديثات على محتوى هيئة SEC في التدوين.²

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 15.

² FAF (2014), **FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10)**, Op.Cit, P. 29.

يطبق مجلس FASB خطوات محددة لتطوير معيار نموذجي، من خلال نظام "الإجراءات الواجبة Due Process"، الذي يعتمد على مبادئ أساسين، أولاً، ضرورة الاستجابة لاحتياجات ووجهات نظر المجتمع الاقتصادي ككل، وليس فقط مهنة المحاسبة. ثانياً، ضرورة العمل على مرأى ومسمع من الجمهور ومنح المهتمين فرصة للتعبير عن آرائهم.¹ يأخذ مجلس FASB بعين الاعتبار المدخلات من جميع المصادر قبل أي اتخاذ قرار. وتضمن هذه الإجراءات فعالية إنتاج معايير محاسبية بسبب الشفافية وتقييم احتياجات أصحاب المصالح بشكل ملائم. ويشمل أصحاب المصالح مجموعات معدي القوائم المالية، مدراء الشركات، المستثمرين، الدائنين، شركات المحاسبة والمجتمع الأكاديمي.²

تتم الإجراءات الواجبة بكامل خطواتها في المشاريع الكبرى، لكن في حالة المشاريع الأقل أهمية لا تكون كل الخطوات ضرورية. في حالات أخرى، قد يقوم مجلس FASB بإدراج خطوات إضافية ضمن الإجراءات الواجبة الخاصة بمشروع معين. وتكون الإجراءات الواجبة بشكل عام كالآتي:

1. يحدد المجلس قضية متعلقة بالتقارير المالية (أو إعادة النظر في معيار قائم)، تجب معالجتها بناءً على طلبات من أصحاب المصالح أو توصيات بحوث طاقم العمل أو اهتمامات أعضاء المجلس...؛
2. يقوم المجلس بالتصويت حول إضافة هذا المشروع إلى جدول الأعمال؛
3. يتداول المجلس في اجتماع عام واحد أو أكثر القضايا المختلفة التي تم تحديدها وتحليلها من طرف فريق العمل؛
4. يقوم المجلس بصياغة وإصدار اقتراح في شكل مسودة عرض (Exposure draft, ED) للتعليق العام. (اعتماداً على مدى تعقيد الموضوع، يمكن للمجلس إصدار ورقة مناقشة Discussion Paper, DP)، أو دعوة للتعليق أو وثيقة آراء أولية في مرحلة مبكرة قبل مسودة العرض).
5. يحصل المجلس على مدخلات أصحاب المصالح بشأن المسودة من خلال التعليقات، والموائد المستديرة، الاجتماعات، جلسات الاستماع العامة، وما إلى ذلك.³
6. يحلل طاقم العمل رسائل التعليقات ومناقشات المائدة المستديرة وأي معلومات أخرى. يعيد المجلس مناقشة الأحكام المقترحة في الاجتماعات العامة بناءً على مدخلات أصحاب المصالح.⁴
7. أخيراً، يصدر المجلس تحديثاً لمعايير المحاسبة (ASU) يصف التعديلات التي تم إجراؤها على تدوين معايير المحاسبة. يقوم التحديث بحذف أو إضافة أو مراجعة فقرات محددة في التدوين، وقد

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 11.

² Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 06.

³ FAF (2019), **About GAAP**, Op.Cit.

⁴ FASB (2019), **Due Process**, retrieved from https://www.fasb.org/facts/due_process.shtml , consulted (12/09/2020).

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

يقوم بتغيير مجموعة متنوعة من المواضيع الفرعية حسب الحاجة. وبالتالي، فإن التحديث لا يقوم بالضرورة على إصدار معيار جديد كامل كما كانت الممارسة السابقة.¹

الشكل رقم (2-6): مراحل إصدار معايير المحاسبة الأمريكية



Source: FAF (2019), **About GAAP**, retrieved from

<https://www.accountingfoundation.org/jsp/Foundation/Page/FAFBridgePage%26cid%3D1176164538898>

consulted (17/09/2019).

¹ Barry J. Epstein, Nadira M. Saafir (2010), Op.Cit, P. 06.

المبحث الثاني: معايير المحاسبة الدولية مقابل نظيرتها الأمريكية

على الرغم من وجود بعض أوجه التشابه بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، إلا أن الاختلافات توجد في الكثير من الجوانب والأسس والمتطلبات، والتي يمكن تصنيفها إلى اختلافات شكلية وأخرى جوهرية. ترتبط الاختلافات الشكلية بمظهر أو موقع المعلومات في التقارير المالية، بينما تؤدي الاختلافات الجوهرية إلى فروق كبيرة في قيمة العنصر أو إن كان العنصر موجودا أصلا. وعلى هذا الأساس، سيتم تقديم ملخص موجز للمقارنة بين المتطلبات الرئيسية للمعايير الدولية والمتطلبات الموازية للمعايير الأمريكية فيها يخص الاعتراف والقياس والعرض، ولن يتم مناقشة الاختلافات في الإفصاح إلا في بعض المجالات، مثل التقارير القطاعية. الهدف هو إبراز الاختلافات العامة والأساسية والموجودة قبل مشروع التقارب سنة 2002؛ ويمكن بعد هذه النقطة الزمنية أن تختفي عدة اختلافات بسبب التقارب.

المطلب الأول: المبادئ مقابل القواعد

تعد إشكالية الأساس الملائم لبناء المعايير المحاسبية من المواضيع التي كانت ولا تزال محل جدل كبير، حيث أصبحت المعايير التي تستند على المبادئ وتلك التي تستند على القواعد إحدى التناقضات التي شهدتها البيئة المحاسبية الحالية. هل يجب أن تكون المعايير المحاسبية قائمة على المبادئ أم قائمة على القواعد؟ المعيار بشكل عام هو مجموعة متكاملة من المبادئ والقواعد التي تعالج موضوعا محاسبيا معيناً. تشير المبادئ المحاسبية إلى ما ورد في الإطار المفاهيمي من خصائص نوعية، تعريف العناصر، معايير القياس والاعتراف. في حين أن القواعد تتضمن متطلبات محددة، إرشادات، توجيهات، أمثلة، استثناءات، قيود... إلخ. المعايير التي يغلب عليها تركيبها القواعد تعتبر معايير قائمة على القواعد، وبالمقابل النوع الآخر يعتبر معايير قائمة على المبادئ.

الفرع الأول: مقارنة مدخلي القواعد والمبادئ

بشكل عام، تعتبر معايير المحاسبة الأمريكية نظام محاسبة قائم على القواعد، حيث تكون المعايير صارمة ومحددة بدقة، بالمقارنة مع المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر نظاماً مستنداً على المبادئ، حيث تتميز بالمرونة وتوفر الخيارات. وهذا ما يمثل نقطة الاختلاف الأهم بين النظامين، بالإضافة إلى اختلافات أخرى عديدة. وفيما يلي سيتم سرد أهم الخصائص التي تميز كل أساس لإعداد المعايير المحاسبية:

أولاً- الحجم وسهولة الاستخدام:

تحتوي معايير المحاسبة الأمريكية على كم هائل من القواعد بسبب هيمنة المبادئ التوجيهية التفصيلية والصارمة. والمتوفرة في حوالي 17.000 صفحة من المتطلبات والإرشادات. وهي بذلك تعتبر أوسع بكثير من المعايير الدولية والموجودة فيما يقرب من 3000 صفحة، أي ما يعادل تقريبا 15% من حجم المعايير

الأمريكية.¹ تتسم المعايير المستندة على المبادئ بكونها أكثر بساطة وأقل تعقيدا، وبالتالي تكون أسهل في الفهم والتطبيق على مجموعة واسعة من المعاملات.² كما أن المعايير الأمريكية لا تتوفر على نظير للمعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs).³

ثانيا- الحكم المهني:

عند تطبيق نظام قائم على المبادئ، لا يقوم المحاسب بمجرد اتباع مجموعة المبادئ بشكل آلي، ولكن من الواجب عليه تطبيق حكمه الخاص بشأن تنفيذ المتطلبات المحاسبية، ما يعني وجود حاجة أكبر للاعتماد على الحكم المهني في هذه المعايير. يحدد النظام القائم على القواعد مجموعة من القواعد والإرشادات الواجب الالتزام بها في كل موقف، والتي تقيد المحاسبين في تطبيق أحكامهم المهنية.⁴ على سبيل المثال، تتوفر المعايير الأمريكية على أكثر من 100 قاعدة تعالج معاملات ذات صلة بموضوع الاعتراف بالإيرادات الخاصة بمجموعة واسعة ومتنوعة من المعاملات على أساس كل حالة على حدة، ولا تسمح بالحكم المهني. بينما هناك معيارين يعالجان موضوع الاعتراف بالإيرادات في المعايير الدولية بشكل أساسي وعام.⁵

ثالثا- الإلزام مقابل التقدير:

يقوم نظام المحاسبة القائم على القواعد على نهج "خانة الاختيار Checkbox". هذا يعني عدم وجود مجال لأي انحراف، ويجب فقط اتباع القواعد واللوائح بدقة. هذا ما يؤدي عادة إلى التذرع بالقواعد في حال رفع دعاوي قضائية ضد المحاسبين بسبب وقوع أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.⁶ بينما تعتمد المعايير القائمة على المبادئ سياسة "الامتثال أو التفسير". وهذا يعني وجوب الامتثال للمبادئ المحددة من طرف المحاسبين، وفي حالة الفشل في ذلك، فيجب عليهم تقديم تفسير معقول للانحراف عن المبادئ. في المعايير الدولية، يتعين على المحاسبين والمدققين تطبيق معارفهم الخاصة بالحسابات لاتباع أفضل خيار بين تطبيق أو عدم تطبيق المعايير الدولية في موقف معين.

رابعا- حجم الإرشادات والشروط والحدود:

من خصائص المعايير المستندة على القواعد أنها تتضمن إرشادات وشروط تفصيلية تتيح اكتشاف مدى مخالفة معدي التقرير المالي للمعيار، بحيث يتضمن المعيار أيا من المصطلحات التالية: مقياس، شرط،

¹ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 508.

² وائل محمد عبد الوهاب (2013)، العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية – "دراسة تطبيقية"، متوفرة على الرابط، https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/1_20.pdf تاريخ الاطلاع (2019/11/23)، ص. 07.

³ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 421.

⁴ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, 509.

⁵ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Financial Accounting-IFRS Edition**, 2nd edition, New Jersey, Hoboken: John Wiley & Sons, Inc P. 153.

⁶ ليزا ويفر، (2016)، مرجع سابق، ص. 421.

حكم، متطلب، استثناء، نسبة مئوية...¹ تعتمد هذه المعايير على ما يسمى باختبارات "الخط الواضح"² Bright-line وهي مقاييس محددة -غالبًا ما تكون كمية- لتحديد الفرق بين طرق المعالجة المحاسبية الممكنة للمعاملة. مثلاً، يحتوي المعيار الأمريكي حول محاسبة عقود الإيجار، على أربع متطلبات تؤدي إلى معالجة عقد الإيجار كعقد إيجار رأسمالي بدلاً من عقد إيجار تشغيلي لدى المستأجر. تتمثل المعايير الأربعة في وجود خيار الشراء، انتقال الملكية إلى المستأجر، الفترة الزمنية لعقد الإيجار تساوي 75% أو أكثر من العمر الإنتاجي للأصل، وأخيراً قيمة عقد الإيجار تساوي 90% أو أكثر من صافي القيمة السوقية العادلة للأصل.³ في حالة الإخلال بهذه الشروط، يعني أن هناك انحراف عن المعيار ويجب تقديم الدليل الموضوعي لنفي ذلك أو التعرض لفرض عقوبات. أما المعايير على أساس المبادئ فتختلف في درجة وجود مثل هذه الإرشادات والشروط وهو ما يمثل صعوبة في فرض تنفيذها وإثبات مخالفتها وفرض عقوبات عن تلك المخالفات.

خامساً-الاستثناءات:

تتسم المعايير على أساس القواعد باحتوائها على قدر كبير من الاستثناءات التي تمثل أحد أهم الانتقادات لهذه المعايير، ومن تلك الاستثناءات: استثناءات النطاق (Scope exceptions) استثناءات التحول (Transition exceptions) استثناءات التطبيق (Application exceptions) وغيرها من أنواع الاستثناءات.⁴

سادساً-الإرشادات الخاصة بالصناعات:

من فوائد المعايير الأمريكية أنها تحتوي على كم كبير من إرشادات التطبيق الخاصة بصناعات أو مجالات بعينها. تتوفر مثل هذه التوجيهات في المعايير الدولية ولكن ليس بشكل كبير (مثل: الزراعة، التأمين والصناعات الاستخراجية).⁵ قد تساهم الإرشادات المحددة المصممة لمعاملة أو صناعة معينة في الاتساق داخل الصناعة الواحدة ولكنها تقلل من إمكانية المقارنة بين الصناعات. في المقابل، تقوم المعايير الدولية على مبادئ عامة لمحاسبة المعاملات عبر مختلف الصناعات تهدف إلى تعزيز قابلية المقارنة بينها.⁶

سابعاً-تمثيل الواقع الاقتصادي

¹ وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 07.

² مصطلح "اختبار الخط الواضح" مصطلح قانوني في القانون الدستوري للولايات المتحدة. يعني "قاعدة أو معيار محدد بوضوح يستخدم حدوداً موضوعية لتجنب الغموض". من خلال جعل القاعدة واضحة ولا لبس فيها، يهدف هذا الاختبار إلى الحصول على نتائج متسقة عند تطبيقه.

³ Jodi E. Ferring (2004), "Rules-based vs. principles-based accounting standards: Analyzing the impact of amending APB No. 18 to a principles-based standard". **Presidential Scholars Theses (1990 –2006)**. N°68. P. 02.

⁴ وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 07.

⁵ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 422.

⁶ Ambily Joseph (2013), **An Analysis on the Advantages and Disadvantages of US. Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) Converging to International Financial Reporting Standards (IFRS)**, Honor thesis, Muma College of business, University of South Florida, P. 09

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

من أهم صفات المعايير المحاسبية أنها تعكس في المقام الأول الواقع الاقتصادي وجوهر المعاملات والأحداث وليس فقط العرض الشكلي للصفقة، مما يترتب عليه تحسين الشفافية في التقرير المالي ويسهل على معدي التقرير ومدققي الحسابات رؤية الصورة الكاملة.¹ أما المعايير المبنية على القواعد، فهي تركز على شكل المعاملة وامثالها المتسق لأحكام المعايير، هذا يسمح بتطبيق وإنفاذ أكثر وضوحًا، لكن يمكن تجاهل المقصد الحقيقي من المعاملة.²

الجدول رقم (2-3): ملخص الاختلافات المفاهيمية بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

الخاصية	معايير المحاسبة الدولية	معايير المحاسبة الأمريكية
الإطار العام	على أساس المبادئ؛	على أساس القواعد؛
إرشادات التطبيق	إرشادات عامة؛	إرشادات مفصلة واسعة النطاق؛
الحكم المهني	الاعتماد بشكل كبير على الأحكام المهنية؛	يمكن استخدام الحكم المهني، إلا أنه أقل أهمية مقارنة بالمعايير الدولية؛
الإرشادات الخاصة بالصناعات	إرشادات عامة ومشتركة للصناعات حيث يتم معالجة المعاملات والأحداث في مختلف الصناعات بشكل متماثل؛	إرشادات خاصة لبعض الصناعات، وهذا يعني وجود اختلاف في معالجات المعاملات والأحداث بين الصناعات؛
المرونة	توفر المعالجات البديلة؛	قلة المعالجات البديلة؛
الانحراف أو تجاوز المعايير	مسموح به، بشرط تحقيق هدف التقارير المالية بشكل أفضل.	غير مسموح.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

إذن، الاختلاف بين أساس القواعد وأساس المبادئ يكمن في المدى والحجم الذي يمتلكه كل منهما من الخصائص السابقة، فقد يكون حجم الإرشادات أكبر في ظل القواعد ولكن هذا لا يعني أن أساس المبادئ لا يتوفر على أي إرشادات، كما أن أساس المبادئ يعتمد بصورة أساسية على الحكم المهني الذي هو موجود في ظل أساس القواعد ولكن بشكل محدود. وما يؤكد ما سبق أن هناك عدة معايير محاسبية تنتهي إلى مجموعة المعايير المستندة على المبادئ تتضمن قواعد أكبر من معايير تنتهي إلى مجموعة المعايير المستندة على القواعد والعكس صحيح.³

¹ وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 07.

² Jodi E. Ferring (2004), Op.Cit, P. 02.

³ وائل محمد عبد الوهاب (2013)، مرجع سابق، ص. 08.

الفرع الثاني: حجج اعتماد أساس للمعايير المحاسبية

يعتمد مؤيدو كل من أساسي القواعد والمبادئ على العديد من الحجج لتفضيل أساس على آخر واعتباره الأساس الملائم لصياغة المعايير المحاسبية وتحسين جودة المعلومات المالية، ومن أهم هذه الحجج ما يلي:

أولاً- حجج التوجه للمعايير المحاسبية المبنية على المبادئ:

1- الانتقادات الموجهة لأساس القواعد: تم توجيه العديد من الانتقادات للمعايير القائمة على القواعد باعتبار أن عملية وضعها مرهقة جداً وبطيئة؛ كما أن الكثير من التوجيهات تقوم على ما يصطلح عليه بخانة الاختيار والتي يمكن أن تتناقض مع الشفافية.

2- أسبقية الجوهر الاقتصادي: المعايير القائمة على المبادئ تهدف إلى التقرير عن المضمون الحقيقي للمعاملات المالية دون التقيد بقواعد جامدة أو شكل المعاملة، مما يؤدي إلى تحسين الشفافية، زيادة القدرة على الاستجابة للقضايا المحاسبية، تحسين جودة التقرير المالي، تقليل فجوة التوقعات وتجنب شروط النسب المئوية التي تسمح بالتوافق الفني مع المعيار وليس مع المقصد.¹

3- أهمية الحكم المهني: المعايير المحاسبية المستندة على المبادئ تهدف إلى تقليص ممارسات المحاسبة الإبداعية، من خلال تركيز الحكم المهني على الجوهر الاقتصادي بدل تفاصيل التطبيق، فالمبادئ ترسم خارطة طريق للامتثال لروح القاعدة وليس لتفاصيلها. هذا ما يؤدي إلى قوائم مالية تعكس الأداء الحقيقي للشركات وتقلل من الغش والتلاعب. فالمبدأ ينص بوضوح على هدف المعيار المحاسبي ويؤدي إلى قرارات أكثر مهنية. مثلاً وفق المنهج القائم على القواعد، يتم رسملة عقد إيجار بتسجيله في الميزانية إذا استخدم المستأجر الأصل لفترة توافق نسبة 75% من العمر الإنتاجي للأصل. وإذا كانت النسبة 74 % من العمر الإنتاجي لن يظهر الأصل في الميزانية. اختلاف بسيط بين المعاملتين أدى إلى اختلاف كبير في المعالجة المحاسبية، وهذا يعزز أهمية الحكم المهني في مثل هذه الحالات.

4- تعزيز شفافية القوائم المالية: المبادئ عادة تؤدي إلى تقييد الكيانات من تصميم المعاملات للالتفاف على القواعد. تتطلب المعايير المستندة على المبادئ تقديم جوهر المعاملة والتركيز على المعلومات الاقتصادية بالدرجة الأولى. كما أن الاستناد على المبادئ ينشئ معايير بسيطة وسهلة الاستعمال واستيعاب كل ما يتضمنه المعيار ومواكبته، وعدم ترك مجال للتلاعب أو هيكلة الصفقات التي يجب أن تكون مطابقة ظاهرياً وجوهرياً للمبدأ وبالتالي تعزيز جودة القوائم المالية.

¹ Mike Ng (2004), The Future of Standards Setting, The CPA Journal, retrieved from <http://archives.cpajournal.com/2004/104/perspectives/nv9.htm>, consulted (31/01/2019).

5- الكفاءة في معالجة القضايا: المعايير القائمة على المبادئ تستغرق وقتاً قصيراً في عملية الإصدار، وهذا ما يجعلها أكثر كفاءة في معالجة القضايا الناشئة. يؤدي هذا أيضاً إلى معايير أبسط يسهل فهمها وتنفيذها. كما يمكن تحليل المعاملات أو الأحداث الجديدة من خلال هذه المعايير على ضوء المبادئ دون الحاجة إلى تعديل أو إنشاء قواعد جديدة.¹

ثانياً- حجج التوجه للمعايير المحاسبية القائمة على القواعد

1- مخاطر التقاضي: التفسير الأكثر شيوعاً لاستناد معايير المحاسبة الأمريكية على القواعد هي تهديد التقاضي بشأن الأوراق المالية ودعاوى الإنفاذ من قبل هيئة SEC والتي تشكل العديد من القرارات المتعلقة بالأعمال. تتعرض العديد من شركات التدقيق وعملائها لمخاطر قانونية كبيرة بشأن القضايا المحاسبية. المعايير المستندة إلى القواعد ترسم خطأ واضحاً بين السلوك الممنوع والسلوك المسموح، مما يمكن الأشخاص الخاضعين للقاعدة بتحديد ما إذا كان سلوكهم الفعلي أو المتصور يقع على الجانب الأول من الخط أم في الجانب الآخر. الإرشادات الواضحة والمفصلة توفر "ملاذاً آمناً Safe harbor" من التقاضي والإنفاذ، بتقليل النزاعات مع هيئات الإنفاذ بشأن معالجة محاسبية معينة من جهة، ومن جهة أخرى، تقليل حالات التقاضي بشأن مخالفة القواعد المحاسبية، حيث يكون المدققون في حال أفضل عند الاستشهاد بقاعدة صارمة من مجرد مبدأ تم تفسيره. بسبب ذلك، يتم الضغط على واضعي معايير المحاسبة لإصدار قواعد تفصيلية لتجنب مخاطر التقاضي والإنفاذ.

2- تقييد الانتهازية: بالإضافة إلى الضغط المتعلق بوضع القواعد التفصيلية، يملك واضعو المعايير والمنظمين دوافع لإنشاء معايير قائمة على القواعد لأنها تؤدي إلى تسهيل مراقبة تطبيق المعايير المحاسبية. على سبيل المثال، إذا تم تأجير أصل لمدة تعادل 75% أو أكثر من عمره الإنتاجي وتم معالجته كعقد إيجار تشغيلي، فسيكون من السهل تحديد المخالفة بمجرد الرجوع إلى القاعدة. ومن السهل فرض مثل هذه القاعدة لأنها توفر حدوداً واضحة لتمييز السلوك المقبول من غير المقبول.

3- تعقد وتكرار المعاملات: يؤدي التعقيد المتزايد للمعاملات الاقتصادية إلى تطوير معايير محاسبية أكثر تعقيداً وتحديداً. وكلما كانت المعاملة الأساسية معقدة، كلما زاد الطلب على مزيد من التوجيهات من أصحاب المصالح؛ ما يؤدي إلى إصدار مزيد من التفاصيل والتفسيرات والخطوط الواضحة وتوضيحات النطاق. وفقاً لنظرية تكرار المعاملة، يزداد الطلب على التوجيهات المستندة إلى القواعد مع زيادة وتيرة نوع معين من المعاملات. بالنسبة للمعاملات التي تحدث بشكل متكرر، أكثر الحلول

¹ Mike Ng (2004), Op.Cit.

كفاءة عند وضع المعايير هو التوجيهات الواضحة، حيث لا يضطر المحاسبون والمدققون إلى "إعادة اختراع العجلة" لمعالجة المعاملات المتكررة. كما يكون من غير الفعال قيام واضعي المعايير بتكرار المداولات والبحث عن أفضل الطرق المحاسبية لحل المشكلة مرة واحدة وتوفير قواعد مفصلة.

4- خفض التكاليف: تهدف المعايير المستندة على القواعد إلى تخفيض تكاليف إعداد التقارير المالية، بسبب الممارسة الموحدة التي تعزز جودة التقارير المالية مثل زيادة قابلية المقارنة. فعند تطبيق المعايير المحاسبية على معاملات تتطلب استخدام التقديرات، يتعين على المحاسبين تقدير تفاصيل التطبيق بالعودة إلى مقصد المعيار؛ وهذا ما يكونا شاقا ومكلفا خاصة مع تعدد التقديرات والأحكام. وعندما يكون حجم الاختلافات في مجال معين كبيرا، يكون تطبيق المعايير التي تتطلب حكماً مهنياً مكلفاً. ولذا من الأفضل أن يكون هناك إرشادات وقواعد واضحة في مثل هذه المواقف.

5- الوقت: غالباً ما تصبح القواعد أكثر تفصيلاً بمرور الوقت بسبب زيادة المعرفة حول قضية أو معاملة، مما يؤدي إلى زيادة فهم المشكلة. التوجيهات الواضحة والمفصلة تلخص بكفاءة ما تم تعلمه بمرور الوقت حيث يتم اكتساب المزيد من الخبرة المتراكمة. لهذه النظرية تأثير مباشر في مقارنة المعايير الدولية بالمعايير الأمريكية، حيث أن أحد أسباب ظهور المعايير الأصغر نسبياً مثل المعايير الدولية هو عدم أخذها الوقت الكافي لتشكيل قواعد تراكمية، وبالتالي ستميل معايير المحاسبة الجديدة إلى استنادها أكثر على القواعد التفصيلية مع تقدم الزمن.¹

على ضوء المقارنة والتحليل السابقين بين المعايير القائمة على المبادئ ونظيرتها القائمة على القواعد، تتوضح عدة أمور:

(1) تبلور نقاط الخلاف بين كل من أساسي القواعد والمبادئ في مدى وجود قواعد أو إرشادات تفصيلية، درجة الحكم المهني، البساطة مقابل التعقيد، التنفيذ الإجباري، تمثيل الحقيقة الاقتصادية للصفقات، وكل هذه النقاط هي محاور خلاف بين الباحثين فهناك من يعتبرها ميزة لأساس ما وهناك من يعتبرها قصورا؛

(2) تصنيف المعايير إلى معايير مستندة على المبادئ بشكل كامل وأخرى مستندة على القواعد بشكل كامل هو تصنيف يشوبه العديد من القصور لعدة أسباب:

¹ Dain C. Donelson, John McInnis, Richard D. Mergenthaler (2016), **Explaining Rules-Based Characteristics in U.S. GAAP: Theories and Evidence**, Journal of Accounting Research, Forthcoming, 54 (03), P.P. 834 -838.

✓ أي مجموعة من المعايير تنطلق من المبادئ، فكل من المعايير الأمريكية والدولية تقوم على إطار مفاهيمي، تلك الأطر تتضمن مبادئ ذات صلة بالقوائم المالية، خصائصها، تعريفات عناصرها، قواعد الاعتراف والقياس؛

✓ أغلبية المعايير تتضمن قدرا من القواعد والإرشادات سواء في شكل قواعد وإرشادات تفصيلية صارمة مثل المعايير الأمريكية، أو في شكل أمثلة إرشادية مثل المعايير الدولية؛

✓ محور الاختلاف هو درجة اعتماد المعيار على قواعد تفصيلية، أحكام مهنية، استثناءات وغيرها، وبناء على تلك الدرجة يتم التصنيف لمعيار قائم على القواعد أو على المبادئ.

(3) لا يوجد اتفاق بين الباحثين على أسبقية أساس معين، ويتضح أن كلا الأساسين له إيجابيات في حالات معينة وسلبيات في حالات أخرى. لكن هناك العديد من الفوائد الواضحة لاعتماد نهج قائم على المبادئ لوضع المعايير. وقد تكون الفائدة الرئيسية هي تقليل الامتثال الفني للمعايير والتركيز على العرض العادل. على الرغم من أن الامتثال الفني ضروري، لكن العرض العادل للنتائج المالية يوفر معلومات مفيدة أكثر لاتخاذ القرار، وهو الأكثر أهمية لتطور مهنة المحاسبة ومواكبة بيئة الأعمال.

المطلب الثاني: أنواع الاختلافات بين المعايير الدولية والأمريكية

جميع الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية تنقسم بطبيعتها إلى مجموعتين: الاختلافات العامة بما فيها الاختلافات المرتبطة بأساس إعداد المعايير الذي تمت مناقشته سابقا والاختلافات التفصيلية. لا يتضمن هذا القسم قائمة بأوجه الشبه بين المجموعتين لأنها غير مهمة في التحليل، ولا على قائمة شاملة بالتناقضات والاختلافات، إنما يهدف إلى تسليط الضوء أولا على الاختلافات العامة ثم التطرق إلى أهم الاختلافات التفصيلية.

الفرع الأول: الاختلافات العامة

يمكن تصنيف الاختلافات العامة ضمن المجموعات التالية:

أولا- مكانة الإطار المفاهيمي:

من الاختلافات الأساسية في هذا الجانب هو الأهمية الممنوحة للإطار المفاهيمي. يستخدم مجلس IASB الإطار المفاهيمي كمساعد لصياغة معايير جديدة أو معدلة، ويعتبر إرشادات رسمية، حيث يتم تطبيق المفاهيم عند عدم توفر أي معيار أو تفسير يعالج بشكل خاص معاملة أو حدثا معينًا. مثل المعايير الدولية، يحدد الإطار المفاهيمي للمعايير الأمريكية الأهداف والمفاهيم التي يستخدمها مجلس FASB في تطوير المعايير،

لكن محتوياته تعتبر إرشادات غير رسمية، ولا يتم الإشارة إليها بشكل روتيني.¹ لذلك الإطار المفاهيمي في المعايير الأمريكية أقل منزلة وسلطة بالمقارنة مع المعايير الدولية.² كما أن العديد من الاختلافات على المستوى المفاهيمي تساهم بلا شك في الاختلافات بين المعايير خاصة على مستوى إرشادات الاعتراف والقياس.³

ثانيا- أهمية الملاحق:

غالبًا ما تعتبر المعايير الدولية أكثر شفافية من المعايير الأمريكية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى المعلومات الإلزامية الأكثر شمولاً وتفصيلاً في ملاحق القوائم المالية. حيث يجب الإفصاح عن السياسات والتقديرات المحاسبية الرئيسة، والالتزام بإفصاحات إضافية حول المعالجات المحاسبية، والآثار على الأنظمة المحاسبية والضوابط الرقابية عندما يؤدي ذلك إلى وضوح أكثر. في حين أن الإفصاحات في المعايير الأمريكية مطلوبة، لكنها ليست واسعة النطاق.⁴

ثالثا- بنود قائمة المركز المالي:

تتطلب المعايير الدولية الإبلاغ عن بنود محددة في قائمة المركز المالي، في حين لا يوجد مثل هذا المطلب في المعايير الأمريكية. لكن بموجب هذه الأخيرة، يجب على شركات المساهمة العامة اتباع لوائح هيئة SEC التي تتطلب بنودًا محددة.⁵ وتعتبر هذه اللوائح أكثر تفصيلاً من المعايير الدولية وأكثر إلزاماً فيما يتعلق بعناوين البنود الرئيسة والفرعية والمجاميع الفرعية في قوائم الشركات المدرجة. تشترط المعايير الدولية فصل المكونات الهامة للأصول، في حين المعايير الأمريكية لا تلزم بعملية الفصل بين مكونات بعض عناصر الأصول (مثلاً فصل الأراضي عن المباني المقامة عليها).⁶

رابعا- شكل قائمة الدخل:

وفق المعايير الأمريكية، تقوم الكيانات بتصنيف بنود قائمة الدخل حسب الوظيفة. وهذا ما يؤدي إلى وجود بنود مثل مصاريف الإدارة، التوزيع، التصنيع. بموجب المعايير الدولية، تختار الشركات تصنيف المصاريف حسب الطبيعة أو الوظيفة. يؤدي التصنيف حسب الطبيعة إلى وجود بنود مثل: الأجور، مصاريف الاستهلاك، الخدمات الخارجية. إذا تم استخدام الطريقة الثانية، فإن الإفصاح الإضافي مطلوب في الملاحق. أيضاً يتبع عرض قائمة الدخل وفقاً للمعايير الأمريكية نهجاً من خطوة واحدة أو عدة خطوات، بينما لا تنص المعايير الدولية على نهج محدد.⁷

¹ KPMG (2008), **IFRS compared to U.S. GAAP: An overview**; Retrieved from https://www.contractualcfo.com/documents/KPMG_Comparison.US.GAAP.IFRS.pdf, consulted (08/02/2019); P.P. 10-11.

² ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 423

³ Ambily Joseph (2013), Op.Cit, P. 08.

⁴ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 509.

⁵ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 207.

⁶ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 425.

⁷ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 259.

خامسا-تصنيف البنود في قائمة التدفقات النقدية:

يوجد أيضا اختلافات تخص كيفية تصنيف بعض التدفقات النقدية، فمثلا، وفق المعايير الأمريكية، الفوائد المدفوعة، الفوائد المحصلة والأرباح الموزعة المحصلة تصنف كتدفقات تشغيلية أما الأرباح الموزعة المدفوعة تصنف ضمن التدفقات التمويلية، أما وفق المعايير الدولية هناك خياران، إما تصنيف كل الأرباح والفوائد المدفوعة والفوائد والأرباح المحصلة كتدفقات تشغيلية، وإما الفوائد والأرباح المدفوعة ضمن التدفقات التمويلية والفوائد والأرباح المحصلة في التدفقات الاستثمارية.¹

سادسا-التقييم وإعادة التقييم:

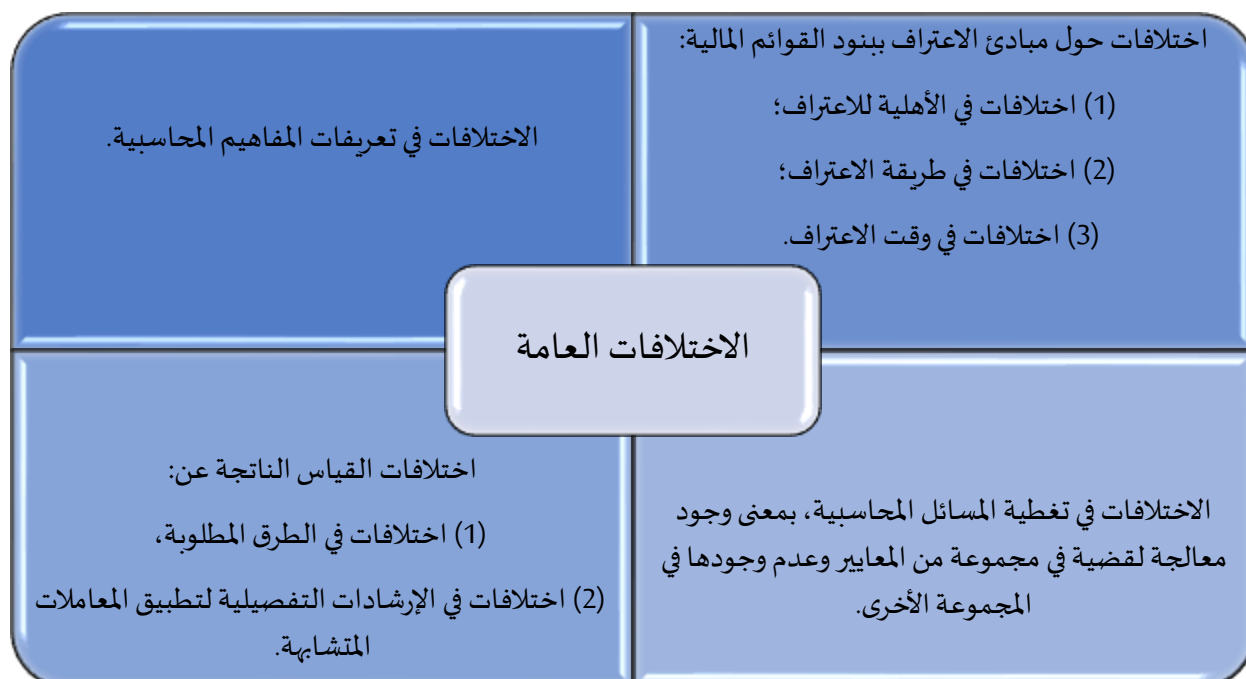
إحدى الاختلافات الرئيسة في التقييم تتمثل في إمكانية قيام الكيان بقياس الممتلكات والمنشآت والمعدات بالتكلفة أو بالقيمة العادلة وفق المعايير الدولية، بينما بموجب المعايير الأمريكية يكون التقييم بالتكلفة فقط.² كما أنه بموجب المعايير الدولية، يُسمح بإعادة تقييم الأراضي والمباني والأصول غير الملموسة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل المكاسب أو الخسائر الأولية الناتجة في حقوق الملكية، وغالبًا ما يشار إليها باسم الدخل الشامل الآخر (Other comprehensive income). بالمقابل إعادة التقييم غير مسموح بها وفق المعايير الأمريكية. يؤدي هذا الاختلاف إلى وجود معاملات أكثر تؤثر على حقوق الملكية وفق المعايير الدولية.³

¹ William W. Bratton, Lawrence A. Cunningham (2009), **Treatment Differences and Political Realities in the GAAP-IFRS Debate**, Virginia Law Review 95(4), P. 1011.

² Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 207.

³ Ibid, P. 259.

الشكل رقم (2-7): تصنيف الاختلافات العامة بين المعايير



Source: Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), *The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives*. 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business and management-EBM 2014, Faculty of Economics University of Kragujevac,, Kragujevac, P.P. 508-509.

الفرع الثاني: الاختلافات التفصيلية

أدت الاختلافات في المبادئ العامة إلى العديد من الاختلافات التفصيلية بين المعايير الدولية ونظيرتها الأمريكية. هناك وثائق متاحة لدى شركات التدقيق الكبرى توفر مقارنة شاملة بينهما، بالإضافة إلى ذلك فإنه لدى أغلب شركات التدقيق ومكاتب المحاسبة أدوات تفاعلية يمكن استخدامها بطريقة تشخيصية في إجراء تقييم مفصل للاختلافات في ظل معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالمعايير الأمريكية.¹ من خلال الفقرات التالية سيتم التحليل والتعليق على الآثار العامة لاختلافات تخص المواضيع الأكثر أهمية. (المزيد من تفاصيل المقارنة بين المجموعتين موجودة ضمن الملحق رقم 03).

أولاً- الاعتراف بالإيرادات:

يعتبر موضوع الاعتراف بالإيرادات من المواضيع التي أثارت جدلاً واسعاً، بسبب خصوصيته وتأثيره المباشر على قائمة الدخل والنتيجة، وأيضاً بسبب الاختلافات الجوهرية الموجودة. تحتوي المعايير الدولية على مبادئ عامة للاعتراف بالإيرادات من السلع والخدمات، بينما تتميز المعايير الأمريكية بوجود معايير عامة للاعتراف ولكن يتم دعمها بقواعد وإرشادات تطبيق مفصلة وحسب الصناعات المختلفة. من خلال المقارنة

¹ ليزا ويفر، (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 423-424.

يتضح أن المعايير الأمريكية في هذا الموضوع تقوم على مبدأ مقابلة الإيرادات والتحفيز، والذي يعني التعامل مع عدم اليقين من خلال الاعتراف بالخسائر المحتملة فقط دون المكاسب المحتملة. مثلاً من خلال النظر لعقد الخدمة طويل الأجل الذي يتم إبرامه على مدار فترات مالية متعددة، تسمح المعايير الدولية للشركة بالاعتراف بجميع الإيرادات مقدماً في حالة الأداء الجزئي. بينما تطبق المعايير الأمريكية مبدأ مقابلة الإيرادات مع المصاريف بشكل أكثر توافقاً، وتهلك هذه العقود على مدى فترة الخدمة دون الاعتراف المسبق.

ثانياً- الأصول العينية طويلة الأجل:

تتطلب كلا المجموعتين من المعايير تخفيض قيمة الأصول غير المتداولة عند وجود مؤشرات على حدوث تدهور في القيمة، لكن الاختلاف يكمن في طرق القياس الأولي واللاحق. بموجب المعايير الأمريكية يتم تسجيل الأصول مبدئياً على أساس التكلفة. إذا انخفضت قيمة الأصل، يعني ذلك تغيير في قائمة الدخل للدورة الجارية. أما بموجب المعايير الدولية، فيمكن إثبات الأصل بالتكلفة أو بالقيمة العادلة. وفي حال انخفاض قيمة الأصل، تتم معالجة الخسارة من خلال تعديل في الميزانية. علاوة على ذلك، إذا استعاد الأصل قيمته بعد الانخفاض، يتم عكس التعديل في الميزانية. يلاحظ هنا أيضاً أن المعايير الأمريكية تستند في هذه الحالة على خاصية التحفظ، فعندما يتم تخفيض قيمة أحد الأصول العينية في فترة معينة، يكون التخفيض بشكل نهائي، كما يتم الاعتماد على الأرقام الممكن التحقق منها، لتحكي في ذلك محاسبة التكاليف؛ وتهدف من خلال كل ذلك إلى تقييد انتهائية الإدارة فيما يخص عرض الميزانية. أما المعايير الدولية فتعتبر أكثر تساهلاً وذلك لأنها تسمح بتوسيع نطاق تقديرات الإدارة فيما يخص إعادة تقييم الأصول، وتتضمن نطاقاً أوسع من المعالجات بالقيمة العادلة، مما يترتب عن ذلك نقص في موضوعية تحديد مبالغ الميزانية، فيمكن أن ترتفع قيم الأصول العينية أو تنخفض بسبب المؤثرات الخارجية ووفق رؤية الإدارة.

تظهر آثار الاختلافات في هذا الجانب على تحليل الميزانية بسبب اختلاف أساس حساب المؤشرات والنسب المالية مثل حسابات العائد على رأس المال المستخدم، والتي تؤثر بدورها على إجراء المقارنات بين القوائم المالية. كما أنه بسبب الفرق في طرق القياس المحاسبي (منهج الخطوة الواحدة في المعايير الدولية مقابل الخطوتين في المعايير الأمريكية) سوف تعترف الكيانات بخسائر انخفاض أكبر وأبكر بموجب المعايير الدولية، والتي سيكون لها تأثير مباشر على الاختلاف في النتيجة. كما أن الاختلافات في طريقة تجميع الأصول يؤثر أيضاً على نتيجة تحليل انخفاض القيمة.

ثالثاً- الأصول المعنوية طويلة الأجل:

بموجب المعايير الأمريكية، يتم تسجيل مصاريف البحث والتطوير كمصاريف جارية في قائمة الدخل نفس فترة حدوثها، ويتم تصنيفها في قائمة التدفقات النقدية ضمن قسم التدفقات التشغيلية. بموجب المعايير الدولية، تتم رسملة تكاليف التطوير؛ أي أن الشركة تسجل التكاليف كأصل في الميزانية، كما تصنفها

ضمن التدفقات الاستثمارية. تؤثر رسملة تكاليف التطوير على توقيت المصاريف المسجلة ضمن قائمة الدخل، والذي يكون له آثار ضريبية. وهنا يظهر الاختلاف الأساسي في المبادئ مرة أخرى؛ في ظل المعايير الأمريكية، يتم الاعتماد بشكل كبير على التحفظ، وإشكالية عدم اليقين يتم حلها عن طريق تسجيل تخفيض في قائمة الدخل الجارية. في حين تتيح المعايير الدولية حرية ودعماً أكبر للإدارة، لأن مصاريف التطوير تكسب قيمة اقتصادية ملموسة للكيان وتأخر الاعتراف بالتكاليف لوقت أطول.

رابعاً- الأدوات المالية:

تعتبر الأدوات المالية مجالاً واسعاً ومتشعباً من الاختلافات بين مجموعتي المعايير بسبب تعقيدها وتنوعها. بشكل عام تؤثر الفروق على قيم الأصول المالية المسجلة وتوقيت الاعتراف بالإيرادات والخسائر. وينبثق عن ذلك فروقات في طريقة القياس والاعتراف وعرض الأصول المالية والخصوم المالية وحقوق الملكية في الميزانية والمعلومات الواجب الإفصاح عنها، كذلك الاختلاف بالنسبة لحساب الفوائد والأرباح والخسائر في قائمة الدخل وتصنيفها في التدفقات النقدية. مثلاً بالنسبة للمعايير الدولية، يركز تصنيف بعض الأدوات المالية على معايير معينة، ويتم قياس جميع الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. وتختلف تماماً معايير التصنيف في المعايير الأمريكية تماماً، حيث يتم قياس بعض الأدوات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة وأخرى بالتكلفة. بموجب المعايير الدولية، تؤدي معالجة مكاسب وخسائر صرف العملات المرتبطة ببعض الأصول المالية إلى تقلبات أكثر في قائمة الدخل. كما يوجد اختلافات فيما يخص خسارة الانخفاض من حيث توقيت الاعتراف والقيمة وكيفية العرض. كما يُسمح بعكس بعض خسائر انخفاض القيمة بموجب المعايير الدولية التي لا يُسمح باسترجاعها بموجب المعايير الأمريكية.

خامساً- المخزون:

هو المجال الذي تكون فيه المعايير الأمريكية أكثر مرونة بين النظامين. يتعلق الاختلاف الأبرز هنا بأساليب تقييم المخزون. من أجل حساب التكاليف، يجب افتراض طريقة ترتيب خروج البضائع والمنتجات من المخزن بهدف البيع. تتم معالجة سعر التكلفة إما بنفس ترتيب دخول المخزن عند الشراء أو الإنتاج (الوارد أولاً-الصادر أولاً، FIFO) أو بالترتيب العكسي (الوارد أخيراً-الصادر أولاً، LIFO). بافتراض ارتفاع الأسعار، تعكس طريقة FIFO بشكل أفضل الواقع الاقتصادي من خلال الميزانية، حيث تكون قيمة المخزون المسجل في الميزانية قريبة من القيم الحالية، بينما تعكس طريقة LIFO الواقع الاقتصادي من خلال قائمة الدخل بسبب أن قيمة تكلفة البضائع أو المنتجات المباعة تعكس الأسعار الحالية. تسمح المعايير الأمريكية للشركات بالاختيار بين الطريقتين؛ بينما تمنع المعايير الدولية طريقة LIFO، وهذا ما يتوافق مع أحد خصائصها وهو أسبقية الميزانية على قائمة الدخل. الاختلاف بين الطريقتين يؤثر بشكل مباشر على النتيجة وتترتب عليه آثار ضريبية

مهمة على الكيانات التي تحتفظ بأرصدة مخزون كبيرة. وقد أثارت مسألة التحول من طريقة LIFO إلى FIFO الكثير من الجدل والنقاشات التي وردت في الصحافة المالية الأمريكية.

سادسا- اندماج الأعمال وتوحيد القوائم المالية:

وهو على الأرجح أكثر المواضيع الذي يعكس بشكل كبير اعتماد المعايير الأمريكية على القواعد والمعايير الدولية على المبادئ. بموجب كلا المجموعتين، عندما "تسيطر" شركة ما على شركة أخرى، فإن كلاهما يقدم القوائم المالية على أساس موحد. تزيل المعايير الأمريكية الغموض حول السيطرة من خلال اختبار بالأرقام: يتم التوحيد انطلاقاً من ملكية أكثر من 50% من أسهم الشركة التابعة. تبدأ المعايير الدولية بشرط أكثر من 50% أيضاً، ولكنها تعزز مفهوم السيطرة بشروط أخرى ذات منظور مختلف، من خلال الأخذ بعين الاعتبار لحصص التصويت والترتيبات التعاقدية والمسائل التنظيمية. يمكن أن يؤدي تطبيق هذه الشروط إلى عدم تطبيق شرط ملكية أكثر من 50%، وهذا يعني إمكانية وجود حصة أقل من 50% من الملكية مع وجود سيطرة أو العكس.

سابعا- عقود الإيجار:

هذا مثال جيد على اختلاف المداخل الأساسية بين المعايير الدولية والأمريكية، والتأكيد على أن المعايير الدولية هي بالفعل أكثر مرونة. تعترف كلا المجموعتين من المعايير بوجود اختلاف بين الإيجارات الرأسمالية (التمويلية) والإيجارات التشغيلية، لكن يتم تطبيق معايير مختلفة للتمييز بينها. حيث تستند المعايير الدولية على مبادئ لتحديد مضمون المعاملة، بينما تتخذ الثانية نهجا كمياً يستند على القواعد. بالنسبة لعقود الإيجار التمويلية هي عقود إيجار طويلة الأجل يجب تسجيلها في ميزانية المستأجر. تطبق المعايير الأمريكية أربعة معايير محددة، بما في ذلك اختبارين بالأرقام، وهما اختبار مرتبط بالعمر الإنتاجي للأصل المؤجر وآخر مرتبط بقيمة مدفوعات الإيجار. تتطلب المعايير الدولية من الكيان المبلغ النظر في اقتصاديات المعاملة، مع وجود ثمانية عوامل للمساعدة في تحديدها دون النص على النتائج التالية من تطبيقها.

ثامنا- المعاشات ومنافع ما بعد التقاعد:

يكمن الاختلاف الرئيسي في هذا الموضوع في مفهوم مزايا ما بعد التقاعد، حيث أن المعايير الدولية تحتسب جميع المزايا المقدمة بعد التوقف عن العمل -أي قبل التقاعد وأثناءه- بموجب مجموعة واحدة من المتطلبات ويشار إليها باسم مزايا ما بعد التوظيف. في المعايير الأمريكية، يتم تقسيم مزايا ما بعد انتهاء الخدمة إلى مزايا ما بعد التقاعد (تُقدم أثناء التقاعد) ومزايا أخرى بعد انتهاء الخدمة (تُقدم بعد التوقف عن العمل ولكن قبل التقاعد)، ويتم معالجتها محاسبياً حسب نوع المزايا المقدمة. بالإضافة إلى وجود اختلاف مهم آخر يتعلق بوجوب إظهار التزامات منافع التقاعد غير الممولة كخصوم في الميزانية بموجب المعايير الأمريكية، بينما لا تتطلب المعايير الدولية الإفصاح عنها الميزانية. مرة أخرى، تظهر خاصية التحفظ في المعايير الأمريكية، بينما تستفيد الإدارة من عدم اليقين بموجب المعايير الدولية.

تؤكد المقارنات أعلاه، الوصف القائل: بأنه حيثما تكون معايير المحاسبة الأمريكية صارمة ومحددة تكون المعايير الدولية أكثر مرونة. فمجموعة المعايير الدولية يجب تصميمها بمقاس واحد يناسب الجميع، ليتمكن استيعاب مجموعة من الممارسات الوطنية المختلفة والسماح بإضفاء بعض اللمسات الإضافية على هذه المعايير. للحفاظ على هذه المرونة تم -في بعض الحالات- تجاهل بعض المبادئ والخصائص، أهمها التحفظ (الحيطة والحذر)، قابلية التحقق ومقابلة الإيرادات. عادة هذه المبادئ ليست مفضلة لدى الإدارة، كما أنها لا تتمتع بجاذبية كبيرة عندما تزدهر أسواق الأوراق المالية. لكن في أعقاب انهيار مالي، يعود النفور من المخاطرة إلى الواجهة ليس فقط بالنسبة للإدارة، ولكن أيضاً للهيئات المحاسبية وصانعي السياسات.

الفرع الثالث: تحليل الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

تعكس المبالغ المحاسبية تفاعل ميزات نظام التقارير المالية، والتي تشمل المعايير المحاسبية وتفسيرها ومراجعتها وإنفاذها والتقاضي، وكلها يمكن أن تؤثر على قابلية المقارنة. بسبب المرونة المتأصلة في المعايير المستندة إلى المبادئ والضعف المحتمل في الميزات الأخرى لأنظمة إعداد التقارير المالية خارج الولايات المتحدة، لا يمكن أن تكون المبالغ المحاسبية المستندة إلى المعايير الدولية والمعايير الأمريكية قابلة للمقارنة.¹

يعتبر تطبيق كلا المجموعتين من المعايير على نفس البنود الأساسية للقوائم المالية أهم طرق تحديد أثر الاختلافات. قد يقوم مستخدمو التقارير المالية المعدة وفق المعايير الأمريكية بذلك بغرض اشتقاق النتائج وفق المعايير الدولية ومقارنة وتقييم الاستثمارات المحتملة. هناك طريقة أخرى لتحديد الفروق الجوهرية بين المجموعتين من المعايير من خلال ملفات تسوية حقوق الملكية والنتيجة من المعايير الدولية إلى المعايير الأمريكية في استمارات 20-F (Form 20-F) التي تطلبها هيئة SEC بشكل سنوي من الشركات الأجنبية المدرجة في البورصات الأمريكية. يجب الإشارة بوضوح في هذه الاستمارة إلى مكان حدوث الاختلافات وتفسير أسبابها لكل البنود التي تمت تسويتها، مما يسمح للمستخدمين بتحديد ما إذا كانت الاختلافات دائمة تتكرر على أساس سنوي أم أنها مؤقتة.²

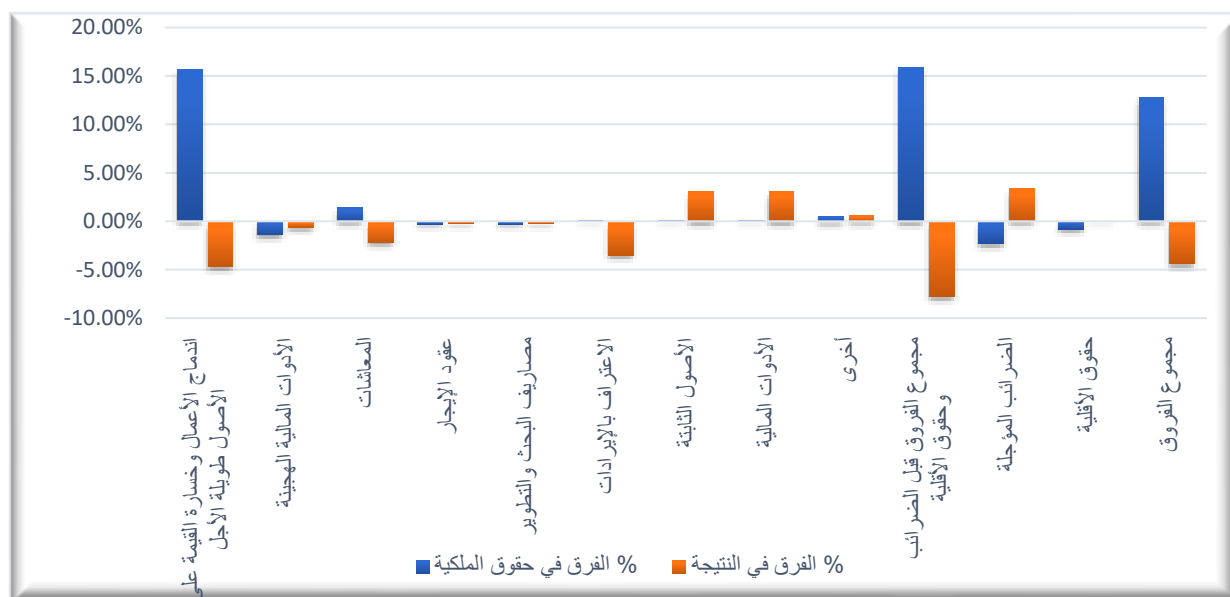
لتوضيح مدى الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية بشكل عددي، تم الاعتماد على عينة من 21 شركة من الاتحاد الأوروبي مدرجة في بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) وتقدم نموذج 20-F وفقاً للمعايير الدولية عام 2005. يظهر الشكل الموالي نسب الاختلاف حسب المواضيع المهمة التي تسببت في الفروق الموجبة والسالبة لكل من حقوق الملكية والنتيجة. النسب الموجبة معناها أن المبالغ وفق المعايير الأمريكية تفوق الأرقام وفق المعايير الدولية والعكس صحيح.

¹ Mary E. Barth, Wayne R. Landsman, Mark Lang, Christopher Williams (2012), **Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?** Journal of Accounting and Economics, 54 (01), P.P. 12-14.

² Susan B. Hughes, James F. Sander, (2007), **A U.S. Manager's Guide to Differences Between IFRS and U.S. GAAP**, Management Accounting Quarterly, 08 (04), P. P. 04-05.

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

الشكل رقم (2-8): نسب الفرق حسب الموضوع لـ 21 شركة أوروبية عام 2005 (حقوق الملكية والنتيجة)

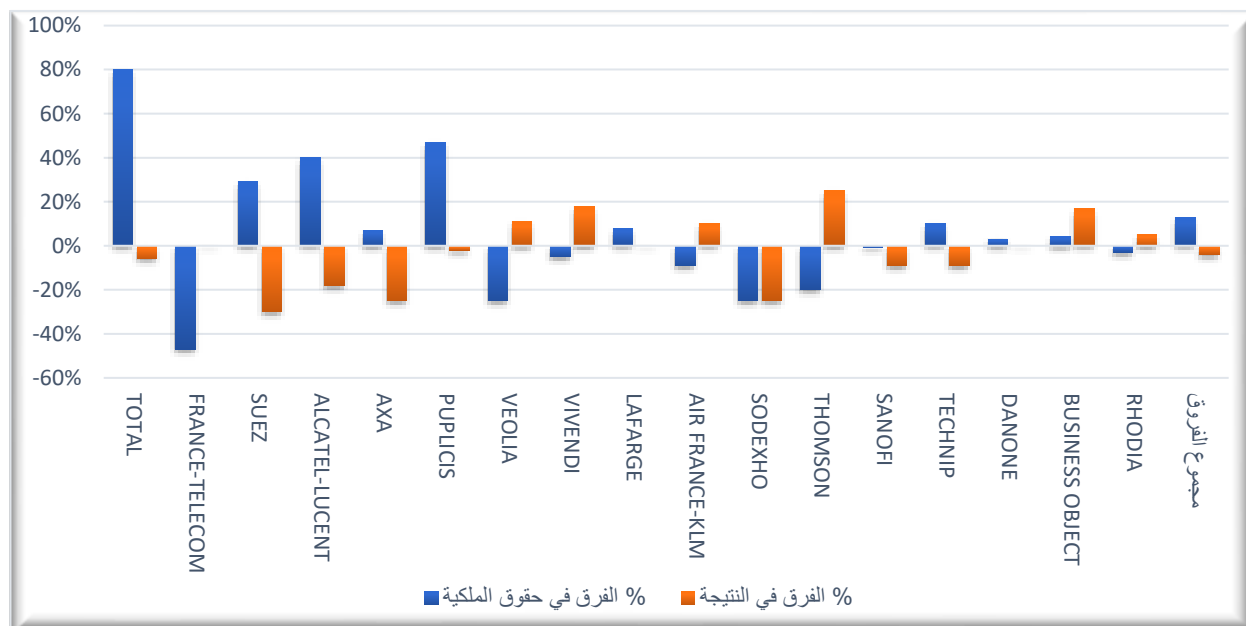


Source : Gérard Emard, William Nahum (2007), **Convergence IFRS-US GAAP-Enjeux identifiées à partir de la pratique des groupes français cotés aux USA**, l'Académie Sciences Techniques Comptables Financiers, (09), P. 13.

التسوية إلى المعايير الأمريكية تؤدي بشكل إجمالي إلى ارتفاع في حقوق الملكية، حيث قدرت الزيادة بنسبة 13 % من مجموع حقوق الملكية وفق المعايير الدولية بالنسبة لإجمالي العينة. هذه الزيادة تسببت فيها ثلاثة عناصر رئيسية: اندماج الأعمال، خسارة قيمة الأصول طويلة الأجل والمعاشات؛ مع أهمية أكبر لاندماج الأعمال وخسارة القيمة بزيادة بنسبة 16 %. يعود سبب ذلك إلى أن المعايير الأمريكية تعتمد على شرط نسبة أكثر من 50 % للسيطرة دون شروط أخرى، كما أن انخفاض قيمة الأصول يسجل في قائمة الدخل وليس في الميزانية كما في المعايير الدولية، لذلك حقوق الملكية تكون عادة أكبر وفق المعايير الأمريكية. أما فيما يخص النتيجة، فكان تأثير التسوية عليها بشكل عام هو الانخفاض والذي قدر بنسبة 4.5 %. ساهمت في ذلك الفروق الأكثر أهمية المتعلقة باندماج الأعمال وخسارة القيمة وأيضا الاعتراف بالإيرادات والمعاشات وهذا بسبب أن المعايير الأمريكية أكثر تحفظا وتعتمد على مبدأ قابلية التحقق ما أدى إلى اعتراف أقل بالإيرادات وتحميل أكثر للمصاريف في قائمة الدخل وبالتالي انخفاض النتيجة مقارنة مع المعايير الدولية.

لكن بما أن هذه التأثيرات إجمالية سيكون من الصعب توقع ما إذا كان وجود هذه العناصر سيؤثر بالزيادة أو النقصان على البنود على مستوى كل شركة. لأنه حتى في حالة وجود فروق صغيرة في المجموع، من الممكن أن تخفي هذه الفروقات الصغيرة تبايناً كبيراً بين الشركات. لذلك، يجب تحليل آثار الاختلافات على أساس خاص بكل شركة على حدة.

الشكل رقم (2-9): تحليل نسب الفروق حسب الشركة عام 2005 (حقوق الملكية والنتيجة)



Source : Gérard Emard, William Nahum (2007), Op.Cit, P. 15.

يلاحظ أن هناك تذبذباً فيما يخص تأثير التسوية على حقوق الملكية على مستوى الشركات من انخفاض نسبته 47% إلى زيادة نسبتها 80%، وهذا يعتبر تأثيراً مهماً على هذا البند الذي تسببت فيه عدة مواضيع. تراوح التغيير في النتيجة من انخفاض قدره 30% إلى زيادة قدرها 17%، وهذا ما يبين أن الاختلاف بين مجموعتي المعايير على المستوى الفردي يؤثر إما بالزيادة أو النقصان دون وجود قاعدة محددة، لكن يؤدي بشكل عام إلى انخفاض في النتيجة. التفاصيل توضح أن مجموعة من المبادئ المحاسبية تؤدي إلى اختلاف كبير في النتيجة وحقوق الملكية على مستوى الشركات حيث تكون الاختلافات أكثر أهمية عند النظر إلى شركة تلو الأخرى. فليس المهم هو المبالغ الإجمالية لمجموعة من الشركات بقدر أهمية قابلية للمقارنة على مستوى الشركة الواحدة، وهذا هو الهدف من التقارب. لأن هذه الاختلافات لها تأثيرات كبيرة على مؤشرات الأداء والمركز المالي مثل العائد على حقوق الملكية ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وغيرها.

المبحث الثالث: قصور المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

من الطبيعي أن تلي المعايير المحاسبية المتطلبات المتزايدة والمتطورة للاقتصاد الأمريكي، لذلك فهي أكثر المعايير الموجودة تفصيلاً وتعقيداً بالإضافة إلى حرصها على الامتثال الصارم للقواعد. وقد تميزت الولايات المتحدة بكونها مهد العديد من الفضائح المالية التي يرجع سببها إلى قصور مهنة المحاسبة واستغلال ثغرات في المعايير المحاسبية سمحت بالاحتيال والتلاعب المحاسبي، كان هذا من بين أسباب أخرى هو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتخاذ قرار التقارب مع معايير المحاسبة الدولية بداية من عام 2002.

المطلب الأول: فضائح محاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية

شهد الاقتصاد الأمريكي عدة انهيارات مالية في بداية الألفية الثالثة نتيجة التلاعب المالي والفساد الإداري في كبرى الشركات الأمريكية، أهمها شركات Enron ، World com ، Merck ، Tyco ، Health ، South... وغيرها. الأمر الذي أدى ببعض هذه الشركات إلى الإفلاس وتكبد خسائر جسيمة لأصحاب المصالح والاقتصاد، وما تبع ذلك من فقدان ثقة المجتمع المالي في تقارير هذه الشركات والمعدة وفق معايير المحاسبة الأمريكية، وفي هذا السياق، تعتبر شركة Enron أبرز نموذج انهيار في الولايات المتحدة.

الفرع الأول: شركة Enron نموذجاً

أولاً- قصة الانهيار:

كانت شركة Enron أكبر شركة أمريكية في تجارة الغاز الطبيعي. أرباحها المعلنة عام 2000 بلغت 01 مليار دولار واحتلت المرتبة السابعة في قائمة 500 لأكبر الشركات العالمية، كما حقق سعر السهم ذروته عند 90 دولاراً في منتصف نفس السنة.¹ وحتى مطلع صيف 2001 خضع أداء الشركة للتدقيق من طرف 19 شركة بحوث استثمارية، حيث منحها الأغلبية توصية عالية للشراء.² كانت مهمة تدقيق الصفقات موكلة إلى شركة Anderson Arthur لتدقيق الحسابات، وهي في ذات الوقت تمثل لجنة فرعية داخل شركة Enron.³ أشار تقرير التدقيق لعام 2000 إلى عدم اكتشاف أي انحرافات محاسبية جوهرية.

في أكتوبر 2001، أفصحت الشركة عن خسائر الربع الثالث من العام، وظهرت مشكلات مع الكيانات ذات الأغراض الخاصة، التي استخدمتها شركة Enron بهدف الوصول إلى أسواق رأس المال. كما تم الكشف عن تورط بعض موظفي الشركة بصورة مباشرة مع هذه الكيانات، وأن العديد من المعاملات كانت تهدف إلى

¹ يونس الزين، عبد الحميد حسياني (2016)، خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة - حالة فضيحة شركة إنرون-، مجلة العلوم الإنسانية، (06)، ص. 385.

² رمضان عارف رمضان محروس (2016)، الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية- دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (06)، ص. 30.

³ ريمة مناع، لعراية مولود (2014)، أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي، مجلة دراسات اقتصادية، (01)، ص. 236.

تحقيق نتائج مرغوبة في القوائم المالية، ولا تقوم على تحقيق أهداف اقتصادية حقيقية أو تحويل للمخاطرة. على إثر ذلك تعرضت قيمة أسهم الشركة لانحيار تام، وأعلنت الشركة في نوفمبر 2001 عن النتائج الحقيقية خلال الفترة 1997 - 2000.¹ إثر ذلك فقد سعر السهم قيمته ليصل إلى 60 سنتاً نهاية عام 2001، حيث انخفضت قيمته بنسبة 99% مقارنة بأعلى سعر عام 2000. كما خسر المستثمرون عشرات المليارات المستثمرة في أسهم شركة Enron. وفي 2 ديسمبر، تقدمت الشركة بإجراءات إفلاسها، التي تم اعتبارها أكبر حالة إفلاس في التاريخ لشركة أمريكية.²

ثانياً- أسباب الانهيار:

كانت العديد من المعاملات التي قامت بها شركة Enron تهدف إلى إظهار قوائم مالية ونتائج إيجابية وليس بغرض تحقيق أهداف اقتصادية حقيقية أو إلى تحويل للمخاطر. أبقت شركة Enron بعض الأصول والخصوم (خصوصاً الديون) خارج الميزانية، مع العلم أن هذه المعاملات تندرج تحت هيكل محاسبية تعرف باسم كيان لأغراض خاصة أو كيان ذو أهداف محددة (Special Purpose Entity, SPE). في وقت سابق، تم أخذ موافقة هيئة SEC على شكل محاسبي جديد، حيث كانت الشركة تقوم بتقدير جزافي للأرباح المتوقعة وإضافتها إلى القوائم المالية قبل أن يولد ذلك الأصل أي أرباح. لاحقاً إذا حقق المشروع إيرادات أقل من المتوقع -وبدلاً من إدراج الفارق كخسائر- يتم نقل الأصل إلى شركة أخرى هي الكيان ذو الأغراض الخاصة الذي يملك دفاتر مالية مستقلة، وهذا ما مكّن شركة Enron من شطب الخسائر دون تأثير صافي الدخل. ساعدت هذه الممارسة الشركة على إخفاء خسائرها، وجعلتها تبدو أكثر ربحية مما كانت عليه في الحقيقة وبمركز مالي قوي، على الرغم من أن العديد من الكيانات التابعة لها كانت تتكبد الخسائر.

كما ساهم الفساد المحاسبي في تفاقم الوضع، بسبب تأكيد المدققين على شفافية القوائم المالية وتعبيرها عن الوضعية المالية والنشاط الحقيقيين. تم إثبات تورط مكتب تدقيق الحسابات Arthur Anderson في انهيار شركة Enron وخروجه على إثر ذلك من النشاط بعد أن كان من بين المكاتب الخمسة الكبار في العالم.³ كان المكتب متورطاً مع مديري شركة Enron من خلال عدم بذل العناية الواجبة لفحص وتدقيق القوائم المالية وتغاضيه عن التلاعب بها، والمصادقة على المعالجات المحاسبية لمعاملات الشركة بكل أخطائها بمشاركة منه وبالتشاور معه وتحت إشرافه، وكان الاهتمام فقط بالأتعاب والمكاسب الشخصية. بالإضافة إلى ممارسته عدة مهام، فهو من جهة المدقق الخارجي لشركة Enron ومستشارها المالي من جهة أخرى. والغريب هو تمثيله لجهاز الرقابة الداخلي للشركة، أي يراقب نفسه بنفسه ويتلقى مبالغ كبيرة جداً تجاوزت الأجور المتعارف عليها.⁴

¹ رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. 31.

² يونس الزين، عبد الحميد حسيني (2016)، مرجع سابق، ص. 385.

³ رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. 31.

⁴ ريمة مناع، لعراة مولود (2014)، مرجع سابق، ص. 237.

الفرع الثاني: الانعكاسات المحاسبية لأزمة السوق المالية الأمريكية

- كشف انهيار مجموعة من الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية عن الحاجة إلى تحسين ممارسات الإفصاح والشفافية. وتعود أسباب انهيار هذه الشركات إلى قصور في القواعد المحاسبية المعمول بها، ضعف أنظمة الرقابة الداخلية وزيادة الفساد الإداري والمحاسبي. ومن أهم الانعكاسات على ذلك ما يلي:
- أثرت أزمة السوق الأمريكي على ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، كما كشفت عن جوانب قصور في نزاهة مجالس الإدارة والإفصاح والشفافية؛
 - كان تواطؤ المدققين أحد أسباب ظهور هذه الأزمة، ونتج عن ذلك خروج أحد مكاتب التدقيق الكبرى من مزاوله مهنة التدقيق وهو مكتب Arthur Anderson؛
 - شكلت حوكمة الشركات السمة البارزة لردود الفعل عن هذه الأزمة، حيث أصبح التوجه نحو إحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال السلطة وحثها على حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحسين الممارسات المحاسبية؛
 - ترتب على هذه الأزمة صدور تشريعات قانونية مثل قانون Sarbanes–Oxley Act، إضافة إلى تعديل في قواعد الإدراج في الأسواق المالية الأمريكية؛
 - قيام مجلس FASB بإصدار بعض المعايير والتفسيرات، ودفعت به هذه الأزمة إلى التخطيط للتوجه نحو المعايير القائمة على المبادئ والتقارب مع المجلس الدولي IASB.¹

الفرع الثالث: ثغرات في معايير المحاسبة الأمريكية

- أدت الفضائح المحاسبية مثلما حدثت في شركة Enron إلى الكشف عن عدة ثغرات في القواعد المحاسبية المعتمدة، وبروز الحاجة إلى الاعتماد على إطار مفاهيمي وضرورة التوجه نحو المعايير المستندة إلى المبادئ لاستعادة الثقة العامة في عملية إعداد التقارير المالية. وكانت أهم هذه الثغرات:
- تم السماح في وقت سابق بتسجيل جميع الإيرادات من عقود الطاقة طويلة الأجل مقدماً (على غرار معالجة الاعتراف بالإيرادات من عقود الخدمات في معايير المحاسبة الدولية).² وبسبب ذلك عمل المهندسون الماليون في Enron على تنظيم المعاملات لتحقيق المعالجة المحاسبية المرغوبة، حتى لو لم تعكس الطبيعة الحقيقية للمعاملة. على سبيل المثال، لم تفصح العديد من الكيانات ذات الغرض

¹ رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. 32-33.

² William W. Bratton, Lawrence A. Cunningham (2009), Op.Cit, P.P. 996-997

الخاص لشركة Enron بشكل شفاف لأنها حققت نسبا معينة تتوافق مع اختبارات الخطوط الواضحة (Bright-Line Tests) التي تنص عليها متطلبات المحاسبة الأمريكية.¹

- في بعض الحالات، قد لا تتحصل الشركات على النقد مقابل إصدار الأسهم، وبدلاً من ذلك، تسجل الشركة في حساباتها ذمماً مدينة (يوجد خيارات حول عرض هذا المبلغ المستحق في الميزانية. بحيث يمكن تسجيل المبلغ المستحق كأصل ضمن الذمم المدينة، أو تسجيله مخفضاً من حقوق الملكية، على غرار معالجة إعادة شراء الأسهم Treasury stock). قامت شركة Enron عام 2000 ببيع حصة من الأسهم العادية لأربعة من الكيانات ذات الأغراض الخاصة في مقابل استلامها كمبيالات مستحقة القبض. وبالتالي زادت أصول الشركة (من خلال تسجيل ذمم مدينة) وأيضاً حقوق الملكية. نتيجة لهذه المعالجة المحاسبية، ضخمت الشركة الميزانية بمقدار 172 مليون دولار في قوائمها المالية المدققة لعام 2000 وبمقدار 828 مليون دولار في قوائمها غير المدققة عام 2001. قدرت هذه المبالغ بما يعادل 8.5 % من حقوق الملكية المعلنة في ذلك الوقت.²

- جسدت شركة Enron للعالم الفكرة القائلة بأنه "إذا لم يتمكن المستثمرون من رؤيتها، فلن يتمكنوا من السؤال عنها...إنها الأصول والخصوم". ماذا فعلت الشركة بالضبط؟ لم تكن تفصح عن مخاطر ومزايا بعض الاستثمارات والترتيبات المالية الأخرى في القوائم المالية الموحدة. أنشأت أولاً عدداً من الكيانات التي كان هدفها إخفاء الديون وتجنب الضرائب. كانت هذه الكيانات ذات الأغراض الخاصة (SPEs) تظهر على أنها كيانات منفصلة تملك فيها شركة Enron مساهمات محدودة، لكن شركة Enron احتفظت بمخاطر ومزايا الملكية الخاصة بهذه الكيانات، لأنها في الحقيقة كانت تملك فيها أغلبية الحصص (Economic interest). باختصار، كانت شركة Enron ملزمة بالسداد للمستثمرين في هذه الشركات ذات الأغراض الخاصة حتى في حال تحقيق الخسائر.³

السؤال المعقول الواجب طرحه فيما يتعلق بالكيانات ذات الأغراض الخاصة: لما لم تحظر المعايير المحاسبية على الشركات إخفاء ديون الكيانات الخاصة والمخاطر الأخرى، وإلزام الشركات على الإفصاح عن هذه الالتزامات في القوائم المالية الموحدة؟ لفهم السبب، يجب النظر إلى القواعد الأساسية للتوحيد. تشير هذه القواعد إلى أن القوائم المالية الموحدة "تكون ضرورية للعرض العادل عندما تملك إحدى الشركات المجموعة السيطرة المالية بشكل مباشر أو غير مباشر على شركات أخرى"؛ وأن "الشرط المعتاد للسيطرة المالية

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 43.

² Ibid, P. 829.

³ Ibid, P. 996.

هو ملكية حصة بأغلبية الأصوات". بعبارة أخرى، وجود ملكية أكثر من 50% من الأسهم المصوتة في الشركة التابعة.

عندما تستخدم معايير المحاسبة الأمريكية خطأً واضحاً، مثل "أكثر من 50%"، تستغل الشركات أحياناً هذا الشرط. على سبيل المثال، يمكن لشركات تكوين مشاريع مشتركة يمتلك فيها كل طرف 50% بالضبط. في هذه الحالة، لا يتم توحيد القوائم المالية لكلا الطرفين، لكن في الواقع يمكن أن تكون إحدى الشركة مسيطرة فعلياً من خلال علاقات مجلس الإدارة أو علاقات التوريد أو من خلال نوع آخر من الترتيبات المالية. على إثر ذلك أدرك مجلس FASB هذه الثغرة وقام بإجراء تغييرات على متطلبات عمليات التوحيد، وأصدر إرشادات موسعة تحدد متى يجب على الشركة استخدام عوامل أخرى غير حصص التصويت لتحديد السيطرة المالية.¹

المطلب الثاني: الإجراءات المتخذة على إثر انهيار شركات أمريكية

تدفع الأزمات المالية السلطات إلى اتخاذ إجراءات فعالة للحد من الاحتيال والتلاعب في التقارير المالية من خلال سن القوانين والقيام بتغييرات جذرية في قواعد إعداد التقرير المالي. ونتيجة لما تعرض له السوق المالي الأمريكي إثر تداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي Enron و WorldCom تم المطالبة بوجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في المعلومات المالية. ولعل أهم إجراء تم اتخاذه هو إصدار قانون Sarbanes–Oxley.

الفرع الأول: قانون Sarbanes–Oxley

قانون (Sarbanes–Oxley Act, SOX) الصادر عام 2002، هو الإصلاح التشريعي الأمريكي طويل المدى الذي تم تصميمه لإصلاح أوجه القصور في التدقيق وحوكمة الشركات. تكمل الإصلاحات المنصوص عليها في هذا القانون عددًا من القواعد المحاسبية والمبادئ التوجيهية والتفسيرات المصممة للحد من الاحتيال المحاسبي، خاصة الذي ارتكبه شركة Enron من خلال استخدامها (أو بتعبير أكثر دقة إساءة الاستخدام) للكيانات ذات الغرض الخاص (SPEs).² يتضمن قانون SOX جملة من الأهداف الداعية إلى النهوض ببيئة المحاسبة والتدقيق واكتساب ثقة المستثمرين ومنها الآتي:

- تحقيق الشفافية من خلال التأكد من القوائم المالية السنوية والمرحلية قبل اعتمادها ونشرها بغرض ضمان عدم احتوائها على أي معلومات خاطئة، والتأكد من عدم حذف أي معلومات أو مبالغ من شأنها جعل هذه القوائم مضللة؛

¹ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 997.

² Neal F. Newman (2007), **Enron and the Special Purpose Entities - Use or Abuse - The Real Problem - The Real Focus**, Law and Business Review of the Americas, 13 (01), P. 97.

- التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة ومدى فاعليته في الحد من عمليات الاحتيال والأخطاء واكتشافها فور وقوعها؛
 - دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة وأي تغيير فيها والأخذ بعين الاعتبار مدى أهميتها وملاءمتها لطبيعة عمل الشركة وأثرها على المركز والوضع المالية؛
 - دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المحاسب القانوني والأخذ بالآراء الواردة فيها؛¹
 - اتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة إحدى الشركات للقوانين والقواعد والأنظمة؛²
 - التحقق من استقلالية مدققي الحسابات الداخليين ورفع كفاءتهم ووضع نظام للتدقيق الداخلي في الشركة، وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تأكيد تلك الاستقلالية.³
- منح قانون SOX هيئة SEC موارد أكثر لمكافحة الاحتيال والحد من الممارسات المحاسبية المضللة. حيث وافقت الهيئة على قواعد جديدة حول استقلال المدقق وإرشادات الأهمية النسبية للتقارير المالية. بالإضافة إلى ذلك، قدم قانون SOX تغييرات شاملة في الهيكل المؤسسي لمهنة المحاسبة.⁴ ركز القانون على ثلاثة محاور أساسية هي التدقيق والتقرير المالي وحوكمة الشركات وذلك كما يلي:
- أ. تدقيق الحسابات: تم تشكيل مجلس للإشراف على محاسبة الشركات العامة (PCAOB) يتمتع بسلطة إشراف وإنفاذ معايير وقواعد التدقيق ومراقبة الجودة والاستقلالية، بالإضافة إلى تدعيم استقلال لجنة التدقيق والإفصاح عن أتعاب التدقيق، والحد من قيام المدققين بكل من خدمات التدقيق والخدمات الاستشارية لنفس الشركة؛
- ب. التقرير المالي: ألزم القانون على المصادقة الشخصية من طرف الرئيس التنفيذي والمدير المالي على دقة التقارير المالية للشركات، وطالب القانون من هيئة SEC أن تقوم بمراجعة القوائم المالية كل 3 سنوات، بالإضافة إلى ذلك فقد طالب بزيادة الإفصاح عن بنود الميزانية والالتزامات التعاقدية؛
- ج. حوكمة الشركات: يتطلب القانون أن تقوم الشركات بالإفصاح عن المدونات الأخلاقية إلى جانب قيامها بتقييم فعالية التدقيق الداخلي ورقابة وإدارة المخاطر. وأشار القانون إلى وجوب حرمان كل من الرئيس التنفيذي والمدير المالي من مكافآتهم إذا احتاجت الشركة إلى إعادة إعداد قوائمها المالية، كما

¹ عبد الرحمن زهير عبد القادر (2018)، انعكاسات قانون ساربنز اوكسلي على دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف ومنع الاحتيال، مجلة الإدارة والاقتصاد، (117)، ص. 281.

² محمد حلو داود الخرسان، عبد الرضا حسن سعود (2016)، تقويم فاعلية الرقابة على أداء الحكومات المحلية في ضوء بعض متطلبات قانون SOX - دراسة تطبيقية في عينة من المحافظات العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18 (03)، ص. ص. 221-222.

³ محمد حلو داود الخرسان، عبد الرضا حسن سعود (2016)، مرجع سابق، ص. 223.

⁴ Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. P. 17-18.

يتعرض رئيس مجلس الإدارة العليا إلى عقوبات جنائية إضافة إلى العقوبات المدنية في حالة تعرض حملة الأسهم للغش والاحتيال.¹

الفرع الثاني: التوصيات المقدمة من طرف هيئة SEC

استجابة لتلك الأزمات المالية، طالبت المادة 108 من قانون SOX المتعلقة بالمعايير المحاسبية، هيئة SEC بإعداد دراسة حول مزايا المعايير القائمة على المبادئ وإمكانية اعتمادها، وتقديم التقرير في موعد لا يتجاوز عاما واحدا بعد تاريخ سن هذا القانون.²

في 25 جويلية 2003، أتمت هيئة SEC دراستها التي أوصت بضرورة تطوير معايير محاسبية باستخدام نهج قائم على المبادئ وأن هذه المعايير يجب أن تتمتع بالخصائص التالية:

- ✓ الاستناد إلى إطار مفاهيمي مُحسَّن ويتم استخدامه بشكل روتيني؛
- ✓ تحديد الهدف المحاسبي لكل معيار بوضوح؛
- ✓ توفير هيكل وتفاصيل كافية تُمكن من تفعيل المعيار وتطبيقه على أساس ثابت؛
- ✓ التقليل من استخدام الاستثناءات في المعايير؛
- ✓ تجنب استخدام اختبارات النسبة المئوية (الخطوط الواضحة) التي تسمح للمهندسين الماليين بتحقيق الامتثال الفني للمعيار والتهرب من مقصده.

لتمييز النهج المستند على المبادئ، يصطلح على هذا النهج بأنه "موجه نحو الأهداف". ومن الأمور الأساسية الواجب مراعاتها أن تحدد المعايير بوضوح الأهداف والنموذج المحاسبي لأنواع المعاملات، مع تزويد الإدارة والمدققين بإطار عمل مفصل بشكل كافٍ. وخلصت الدراسة إلى أن النهج الموجه نحو الأهداف يجب أن يؤدي في النهاية إلى تقديم تقارير مالية أكثر وضوحا وشفافية للمستثمرين، كما يجب تحميل الإدارة والمدققين المسؤولية عن ضمان امتثال التقارير المالية لأهداف المعايير. وجاءت توصيات الهيئة من أجل تفعيل هذا النهج بتطبيق الخطوات الرئيسية التالية مع مرور الوقت:

- ✓ التأكد من أن المعايير المطورة حديثاً توضح الأهداف المحاسبية وتتجنب استثناءات النطاق والخطوط الواضحة والتفاصيل المفرطة؛
- ✓ معالجة أوجه القصور وعدم الاتساق ضمن الإطار المفاهيمي؛
- ✓ عند تطوير معايير جديدة، يجب التأكد من توافقها مع الإطار المفاهيمي المحسَّن؛

¹ رمضان عارف رمضان محروس (2016)، مرجع سابق، ص. 32.

² Congress (2002), **SARBANES-OXLEY ACT OF 2002**, Public Law 107-204, Approved July 30, 2002, 116 Stat. 745-As Amended Through P.L. 116-222, Enacted December 18, 2020, Sec. 108, retrieved at <https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-bill/3763> consulted (09/02/2021). P.P. 29-30.

- ✓ تحسين المعايير الحالية التي تستند إلى القواعد بشكل كبير؛
- ✓ إعادة هيكلة التسلسل الهرمي لمعايير المحاسبة الأمريكية؛
- ✓ مواصلة الجهود بشأن تقارب معايير المحاسبة الأمريكية والدولية والأجنبية.¹

المطلب الثالث: المعايير المحاسبية والأزمات المالية

- "إنها المحاسبة"، هذا يقوله عادة المستثمرون في حال وجود تلاعبات أو فضائح مالية. حتى أدنى تلميح بوجود مخالفات محاسبية في الشركة ينتج عنها تدهور في أسعار أسهمها. على سبيل المثال، نشرت صحيفة Wall Street Journal العناوين الرئيسية التالية المتعلقة بالمحاسبة وتأثيراتها على الاقتصاد:
- ✓ تعرض الأسهم للتدهور مع انتشار المشاكل المحاسبية على أعقاب إفلاس Enron؛
 - ✓ التقارير المالية ربع السنوية لشركتي IBM و Goldman Sachs تؤدي إلى تراجع الأسهم؛
 - ✓ ظهور مشاكل محاسبية في شركة VeriFone، النتيجة هي انخفاض سعر السهم إلى النصف؛
 - ✓ بنك Bank of America يعترف بإخفاء الديون؛
 - ✓ Facebook و Zynga و Groupon: انخفاض الاكتتاب العام بسبب المحاسبة.²

الفرع الأول: مسؤولية المعايير المحاسبية في الأزمات المالية

فتح تعقد المعاملات الاقتصادية مجالات واسعة أمام الإدارة للاحتيال وإساءة الاستخدام وممارسة أعمال من شأنها حجب القيمة الحقيقية للشركة وإظهار أداؤها بصورة أفضل أو بصورة مخالفة للواقع الاقتصادي بغرض تعظيم المنافع الذاتية، دون النظر إلى ما قد يلحق من أضرار بمصالح الأطراف الأخرى.³ كما ظهرت بعض أنواع الممارسات الاحتيالية عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود في بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وكان هناك ضغوط لتحقيق أرباح أكبر كان من الصعب تحقيقها. استمر الركود الأخير مدة طويلة وتعرضت الكثير من الكيانات الاقتصادية المبلغة عن أرباح صورية للتصفية.⁴ قد يوجد الاحتيال على الرغم من سلامة المضمون من خلال اختيار الإدارة للقواعد والأساليب المحاسبية التي تؤدي إلى التأثير على جودة الأرباح، وقد يكون متعلقا بالناحية الشكلية من خلال التلاعب بعرض عناصر القوائم المالية والتي تؤثر على قدرة المستخدم في إدراك حقيقة الأداء المالي للكيان، أو قد يكون التلاعب باستخدام بنود خارج الميزانية (Off Balance Sheet). ويطلق على هذه الأساليب عدة مسميات في الأدبيات

¹ SEC (2003), SEC Study on Adoption by the U.S. Financial Reporting System of a Principles-Based Accounting System, retrieved from <https://www.sec.gov/news/press/2003-86.htm> consulted (07/09/2019)

² Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), Op.Cit, P. 05

³ عماد محمد رياض أحمد (2020)، مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، 24 (03)، ص. 03.

⁴ عادل نقموش (2019)، الأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبية الإبداعية والحد منها في الجزائر- دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (02)، جامعة المسيلة، ص. 03.

المحاسبية مثل المحاسبة الاحتياطية (Aggressive Accounting)، إدارة الأرباح (Earning Management)، المحاسبة الإبداعية (Creative Accounting)، تمهيد الدخل (Income Smoothing) أو المحاسبة التجميلية (Cosmetic Accounting). وتقوم على استغلال ثغرات في معايير المحاسبة لإظهار المركز المالي بصورة غير صادقة.¹ لحدوث الاحتيال يجب أن تكون هناك فرصة وحافز وضغط؛ وهو ما يُعرف باسم "مثلث الاحتيال".²

الشكل رقم (2-10): مثلث شروط الاحتيال



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي (2014)، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ص. 114.

غالباً ما توجه الانتقادات إلى المحاسبة في العديد من الأزمات المالية، بسبب عجز التقارير المالية عن تقديم المعلومات الملائمة والموثوقة التي تساعد في التنبؤ بهذه الأزمات أو معالجة آثارها، أو بعبارة أخرى حمّل الكثيرون مناهج إعداد معايير المحاسبة المسؤولية بسبب قصورها في مواجهة المتغيرات البيئية المتمثلة في الأزمات المالية.³ وأكثر الانتقادات تم توجيهها للمدخل القائم على القواعد وتحمله القدر الأكبر من المسؤولية بسبب عدم تقييده لدوافع الإدارة لتحريف القوائم المالية، وقيامها باستغلال الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية أو هيكلية المعاملات وتكييفها مع القواعد المحاسبية دون تجاوزها.⁴

بالنسبة للمدخل المستند على المبادئ، يسمح الحكم المهني للمحاسبين بتحديد المعالجة المناسبة بناءً على الخبرة والتدريب. ويمكن استخدام عنصر المرونة في الاختيار بين السياسات والبدائل المحاسبية بغرض

¹ عماد محمد رياض أحمد (2020)، مرجع سابق، ص. 03.

² Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 07.

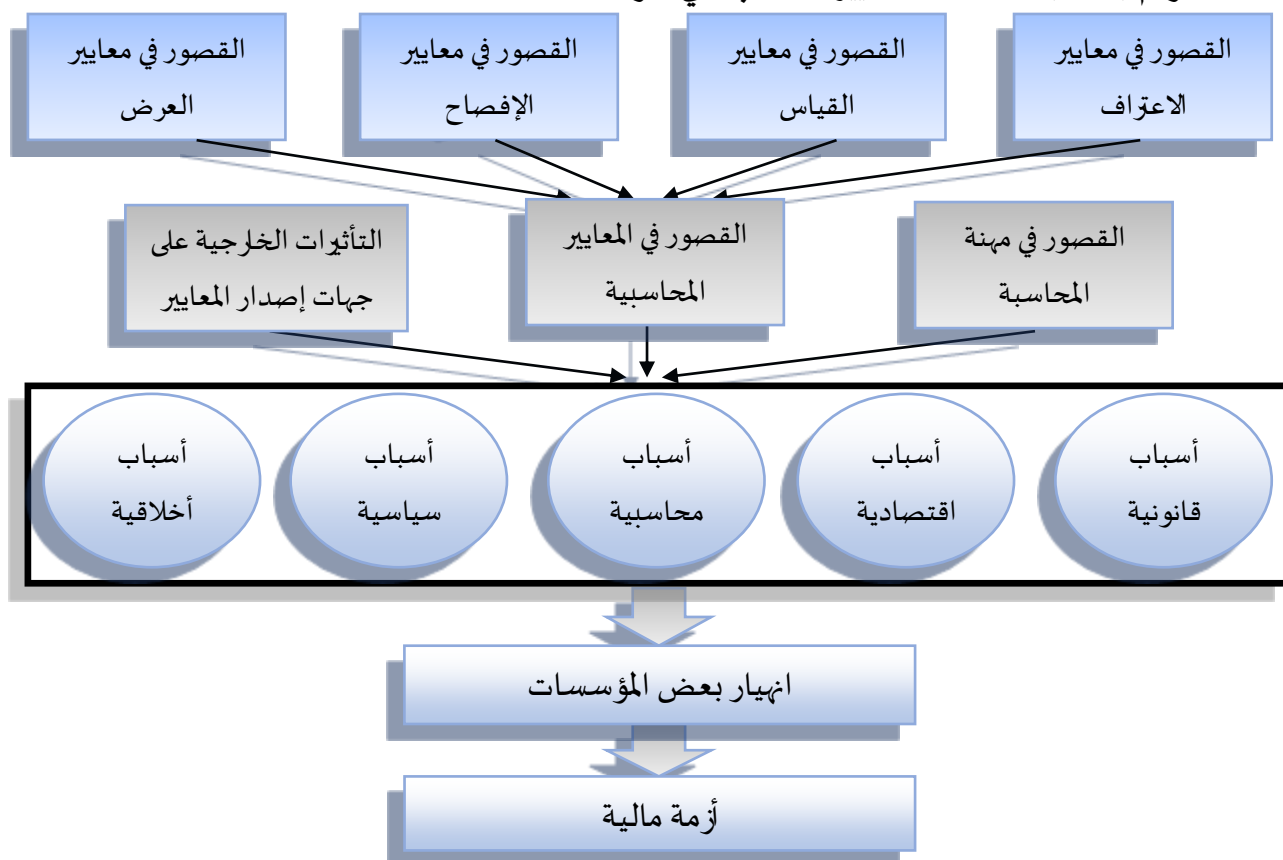
³ حماده السعيد المعصراني (2014)، مرجع سابق، ص. 02.

⁴ عماد محمد رياض أحمد (2020)، مرجع سابق، ص. 04.

الفصل الثاني _____ المبادئ مقابل القواعد-مسؤولية المعايير المحاسبية وفجوة التوقعات

هيكلية المعاملات وتكييفها من دون مخالفتها من أجل الاحتيال والتلاعب. وقد سُجلت عدة حالات كانت نتيجة استفادة الإدارة من فرص الحكم المني وتفسير المعاملات وفقًا لما كان أكثر فائدة للمركز المالي للشركة. ومع أن معايير المحاسبة الأمريكية توفر إرشادات قواعد محددة كوسيلة للحد من فرص الحكم المني، إلا أنه في تاريخ الاحتيال المحاسبي لم تشهد الاقتصادات الأخرى نفس المستوى من الاحتيال كما في الولايات المتحدة.¹

الشكل رقم (2-11): مساهمة المعايير المحاسبية في الأزمات المالية



المصدر: حماده السعيد المعصراوي (2014)، دراسة مقارنة لآثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ص. 19.

تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن المحاسبة القائمة على المبادئ قد تحد بشكل أفضل من سلوك الإدارة ودوافعها تجاه تحريف القوائم المالية، وتزيد من جودة المعلومات المالية، ووجدت أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية مقارنة بالأمريكية يؤدي إلى جودة محاسبية أعلى (لأنها أقل إدارة للأرباح). وذلك بسبب تجنب الحدود العددية "الملاذات الآمنة"، وبالتالي تقليل أو منع تكييف المعاملات وفقا لهذه الحدود بما يتفق مع الدوافع، وهو ما سيكون له انعكاس إيجابي على جودة المعلومات المالية. أوصى تقرير هيئة SEC السالف ذكره

¹ Vincent L. LoCascio (2017), Op.Cit, P. 08.

باعتماد مدخل مستند على المبادئ لتأثيره الإيجابي على جودة التقرير المالي، ونتيجة لذلك تم توقيع مذكرة تفاهم في عام 2002 بين مجلسي FASB و IASB للعمل على تحقيق التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية على أساس أن الاتفاق على المبادئ يكون أسهل بكثير من الاتفاق على القواعد.

في حين يرى البعض الآخر أن المعايير في حد ذاتها لا تؤدي إلى زيادة جودة وشفافية المعلومات المالية، وإنما يتوقف ذلك على حوافر الإدارة وقت تطبيق هذه المعايير. فالمعايير القائمة على المبادئ فيها من المرونة ما يجعلها غير فعالة في تقييد إدارة الأرباح، حيث أن المعايير الدولية في حد ذاتها غير كافية لتقييد إدارة الأرباح وزيادة جودة المعلومات، غير أن الاعتماد الطوعي لها هو ما يؤثر على جودة المعلومات مقارنة بالتطبيق الإلزامي بصرف النظر عن نوع المعايير المستخدمة، نتيجة عدم وجود دوافع لتحريف القوائم المالية في ظل التطبيق الطوعي. ويمكن القول أن جودة المعلومات في ظل المعايير المستندة على المبادئ ليست بالضرورة أعلى عن المعايير القائمة على القواعد، باعتبار أن العوامل الاقتصادية والمؤسسية الداخلية يمكن أن تكون أكثر تأثيراً من طبيعة المعايير المطبقة.¹

الفرع الثاني: أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية

في كل الأحوال تعتبر الأزمات المالية ناقوس خطر ينذر بوجود الاهتمام بالعديد من الجوانب التي لم يركز عليها القائمون في عملية إصدار المعايير المحاسبية، فعلى سبيل المثال، أدى إفلاس إحدى الشركات الأمريكية الكبرى -شركة W.T. Grant- عام 1976 إلى تغيير في طرق تحليل القوائم المالية وأهميتها، وكذلك طريقة الإفصاح عن المعلومات المالية. في الوقت الذي كانت تفصح فيه هذه الشركة عن أرباح متزايدة، كانت في نفس الوقت تتجه نحو الإفلاس. لذلك بدأ البحث عن أسباب ذلك، وكانت الإجابة بعد الفحص والتحليل هي أن نقص الإفصاح وعرض المعلومات المتعلقة بالتدفقات النقدية من العمليات التشغيلية هو الذي يفسر الأمر إلى حد كبير. ولذلك اتجهت هيئات إصدار المعايير إلى إصدار معايير ملزمة للكيانات بإعداد قائمة التدفقات النقدية وأصبحت إحدى القوائم المالية الأساسية منذ ذلك الوقت.²

¹ عماد محمد رياض أحمد (2020)، مرجع سابق، ص. ص. 04-05.

² حماده السعيد المعصراني (2014)، مرجع سابق، ص. ص. 02.

الشكل رقم (2-12): أثر الأزمات المالية على المعايير المحاسبية



المصدر: حماده السعيد المعصراوي (2014)، مرجع سابق، ص. 24.

على الرغم من الحجج العديدة لتبني نهج قائم على المبادئ، لا ينبغي تجاهل المعايير القائمة على القواعد دون فحص دقيق. توجد بالفعل إرشادات تتطلب من الشركات تقديم قوائم مالية في شكل غير مضلل سواء تم التقيد بتفاصيل القواعد أم لا. في بعض حالات فشل الشركات الأخيرة، تم تجاهل هذا الجانب من القواعد. فمثلاً قضية شركة WorldCom، أن المشكلة لم تكن في تطبيق معايير غير فعالة ولكن مع تجاهل واضح للمعايير الموجودة. فقد قامت هذه الشركة برسمة بعض النفقات بشكل غير صحيح، وهذا من أجل تخفيض النفقات التشغيلية، وبالتالي زيادة نتيجة الشركة. كانت هذه العملية تخالف بوضوح المعايير المحاسبية ومدفوعة برغبة الإدارة في زيادة الأرباح.

وحتى في قضية Enron، يرى البعض أن استخدام المعايير المستندة إلى القواعد لم يكن يسمح لهذه المعاملات أن تظل خارج الميزانية، فالجوهر الاقتصادي ينص على أن الشركة كانت مسؤولة عن الديون. القاعدة 203 من قانون السلوك المهني لمعهد AICPA تنص على أنه "إذا أدى اتباع معيار محاسبي إلى تضليل القوائم المالية، فإن المعالجة المحاسبية المناسبة هي تسجيل المعاملة بطريقة لا تجعل القوائم المالية مضللة". وبالتالي، بغض النظر عما إذا كان يتم استخدام المعايير المستندة إلى المبادئ أو القواعد، يجب على الشركات إصدار قوائم مالية تظهر الواقع الاقتصادي للمعاملات. المشكلة الحقيقية تكمن في تجاهل معدي ومدققي القوائم المالية للمبادئ المحاسبية. من الناحية النظرية، يبدو أن اعتماد المعايير المستندة إلى المبادئ يحمل

الكثير من الإيجابيات، لكن من الناحية العملية، ستفقد هذه المعايير إيجابياتها إذا كان هناك من يخالفها أو يسيء استخدامها.¹

يتضح مما سبق أن أسباب ظاهرة التلاعب في التقرير المالي هي نتيجة مشتركة لدوافع الإدارة ونوع المعايير المحاسبية المستخدمة من خلال معرفة طبيعتها ومداخل إعدادها وإساءة استغلالها. حيث أن اختلاف البيئة المحاسبية التي يطبق فيها المعيار سواء من حيث التعليم المحاسبي، خبرة معدي التقرير، أخلاقيات المهنة، الحالة الاقتصادية، البيئة الرقابية الداخلية والخارجية وغيرها يمكن أن تكون ذات تأثير على مدى تحقيق المعيار لأهدافه وتحسين ملاءمة وموثوقية المعلومات المالية. دفعت الأزمات المالية هيئات إصدار المعايير إلى إحداث تطوير مستمر وتعديل لبعض المعايير المحاسبية في محاولة للتغلب على الثغرات في القواعد والمبادئ المحاسبية وسن القوانين لحماية احتياجات المستثمرين بشكل صارم.

هل ستكون هذه التغييرات كافية؟ من الصعب سد فجوة التوقعات بين ما يعتقد المستخدمون أنه واجب على الهيئات المحاسبية فعله وما تعتقد الهيئات أنه بالإمكان فعله. في أوائل السبعينيات، كما هو الحال اليوم، أثارت المشاكل المحاسبية العديد من الاختلالات والأزمات. لتسوية ذلك، تم إنشاء العديد من الهيئات المحاسبية وإصدار الكثير من المعايير التي تحل هذه المشاكل، بالإضافة إلى الأطر المفاهيمية التي تحكم هذه المعايير وتوفر المبادئ المحاسبية العامة اللازمة لإعداد القوائم المالية. بدا أن المهنة قد اكتملت، لكن نظرًا لعدد حالات الإبلاغ الاحتيالي، يتساءل البعض عما إذا كانت الهيئات تقوم بما يكفي. على الرغم من أن الهيئات المحاسبية يمكنها المجادلة بحق بأن المعايير المحاسبية لا يمكن أن تكون مسؤولة عن كل كارثة مالية، لكن بالمقابل، يجب عليها الاستمرار في السعي لتلبية احتياجات المجتمع وبذل الجهود لتطوير نظام يتسم بالشفافية والوضوح والموثوقية.

¹ Mike Ng (2004), Op.Cit.

خلاصة الفصل:

على مدار العقود الثلاثة الماضية، ابتعدت هيئات وضع المعايير الأمريكية عن المبادئ المحاسبية العامة. وبدلاً من ذلك، اتجهت نحو صياغة الكثير من القواعد، التي عادة ما يتم اتباعها بشكل فني لتفادي مخاطر التقاضي بالنسبة للمدققين والمحاسبين. وقد أدى ذلك إلى قيام الشركات بإنشاء هياكل رأسمالية معقدة تتوافق مع المعايير ولكنها تخفي مبالغ ضخمة من الديون والالتزامات الأخرى. والمفارقة هي أنه يمكن للشركة ممارسة الاحتيال المحاسبي وفي نفس الوقت الامتثال لمعايير المحاسبة الأمريكية. كان للعديد من الأحداث الهامة في الآونة الأخيرة تأثير على صناعة المعايير المحاسبية: أهمها اكتشاف ممارسات المحاسبة الاحتيالية لشركة Enron وتورط مكتب من أشهر مكاتب التدقيق في ذلك، بالإضافة إلى اكتشاف العديد من الممارسات الاحتيالية في الشركات الكبيرة الأخرى. أدى كل ذلك إلى انخفاض ثقة المستثمر وقلة الاستثمار وحدوث أزمة هزت العالم المالي.

أثيرت العديد من النقاشات حول أسباب هذا الاحتيال وما الإجراءات الممكنة لمنعه في المستقبل. ومن بين المناقشات تلك المتعلقة بأن المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة "قائمة على القواعد" بشكل مفرط وإن كان النظام "المستند على المبادئ" أكثر فعالية. من بين الإجراءات المتخذة هي إصدار قانون Sarbanes-Oxley عام 2002 ودراسة قامت بها هيئة SEC حول تأثير التحول المحتمل إلى نظام قائم على المبادئ. في حين أن كلا من المعايير المستندة على القواعد أو على المبادئ لها مزاياها وعيوبها، لكن الانتقادات الكبيرة الموجهة للنوع الأول من المعايير كانت السبب وراء التوجه بقوة إلى النوع الثاني الذي يمتلك إيجابيات أكثر بما في ذلك قلة التعقيد، وقت أقل للإصدار، وتغطية نطاق أوسع من المعاملات. لكن الفائدة الرئيسية المرجوة لاعتماد نهج قائم على المبادئ هي إنتاج قوائم مالية أكثر جودة.

بالإضافة إلى الاختلافات في الأسس، توجد اختلافات جوهرية في المعالجات المحاسبية للعديد من المعاملات بين المعايير الأمريكية والمعايير الدولية. فكيف ستسير عملية التقارب في ظل كل الاختلافات الموجودة بين المجموعتين سألته الذكر؟ سيكون أقل تعقيداً وتكلفة بالنسبة للولايات المتحدة الانتقال إلى نظام محاسبة أبسط وأكثر مرونة، وسيكون من السهل عليها أيضاً تطبيق المعايير الدولية لأن لديها بالفعل نظاماً محاسبياً عالي الجودة. إذا كان من الممكن تطوير معايير عالمية، فيجب التقارب مع المعايير الدولية القائمة على منهج أقل صرامة، وقد يساعد اعتماد هذا النهج الولايات المتحدة على سد النقص في هذه المعايير من أجل استعادة نقطة القوة الأكبر لأسواق رأس المال – الموثوقية.

الفصل الثالث:

الطريق نحو معايير محاسبية عالمية عالية

الجودة

تمهيد

"إذا كان أحدهم يكتب تاريخًا للأسواق المالية الأمريكية، فإنه رهان عادل على أن الابتكار الأكثر أهمية في تشكيل تلك الأسواق كان فكرة مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا. نحن بحاجة إلى مرجع مشابه دوليًا". (Larry Summers، وزير الخزانة الأمريكي السابق، 1998)

تاريخياً، اهتمت أسواق رأس المال بتطوير معايير محاسبية متوافقة عالية الجودة ومقبولة عالمياً وتضمن إمكانية مقارنة المعلومات المالية عبر أسواق رأس المال. لكن بدت التحديات التي تواجه تحقيق مثل هذا الهدف "المثالي" مستعصية على الحل لوقت طويل. على الرغم من أن المعايير الدولية كانت متاحة منذ منتصف السبعينيات، لكن لم تكن واسعة الاستخدام في أسواق رأس المال الرئيسية. علاوة على ذلك، كان يُنظر إلى هذه المعايير على أنها أقل جودة عند مقارنتها بمعايير المحاسبة الأخرى الأكثر شيوعاً، وتحديداً معايير المحاسبة الأمريكية. لكن بحلول أواخر التسعينيات، أكدت العولمة على ضرورة وجود معايير محاسبية دولية، كما أن إنشاء مجلس IASB فتح الباب أمام المزيد من التطورات الدولية، والتي كان أهمها هو تحقيق تقدم كبير في الاتحاد الأوروبي.

في الوقت نفسه هزت الفضائح المحاسبية ثقة المستثمرين في معايير المحاسبة الأمريكية. وكان واضحاً أن التغييرات المحاسبية ستكون عنصراً ضرورياً في بيئة ما بعد Enron. حيث توقع المتخصصون في إعداد التقارير المالية أن تنشر هيئة SEC قانوناً يفرض - أو يسمح على الأقل - على شركات المساهمة العامة الأمريكية التحول نحو المعايير الدولية. لكن ذلك لم يحدث، فقد اتسم موقف هيئة SEC ومجلس FASB بالتردد في التخلي عن السيطرة على القواعد المحاسبية لصالح نظام قائم على المبادئ. بدلاً من ذلك طلبت هيئة SEC من المجلسين FASB وIASB محاولة الوصول إلى تقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية والذي بدأ رسمياً باتفاقية عام 2002. كانت هذه الاتفاقية علامة فارقة في الطريق نحو لغة محاسبة مشتركة لإعداد التقارير المالية.

سيتم في هذا الفصل التطرق للعناصر التالية:

✓ المبحث الأول: تطورات مشروع تقارب المعايير الدولية والمعايير الأمريكية؛

✓ المبحث الثاني: وضعية التقارب في المشاريع المدرجة؛

✓ المبحث الثالث: هدف المجموعة الواحدة بين المثالية والواقعية.

المبحث الأول: تطورات مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية

اتفق المجلسان FASB وIASB على العمل معا بشكل مشترك على تقريب وتحسين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية. كانت طبيعة المعايير المحاسبية، وتحديد السعي وراء تقارب مجموعتي المعايير بالاستناد على المبادئ هدفًا نهائيًا ضمنيًا ثم صريحًا في وثيقتين أساسيتين، أولاً مذكرة التفاهم من خلال اتفاق Norwalk الموقعة عام 2002، والتي وصف فيها المجلسان ما يعنيه التقارب وأساليب تحقيقه. ثم تحديد الأهداف بشكل أكثر دقة في مذكرة تفاهم أخرى صدرت عام 2006، ثم تحديثها عام 2008 بتقديم خارطة طريق واضحة. وكأي مشروع آخر، يمكن تقسيم التطورات التاريخية لهذا المشروع إلى ثلاث مراحل أساسية: الانطلاق ثم الذروة وأخيرا التراجع.

المطلب الأول: انطلاق المشروع والالتزام بالتقارب

بدأ المجلسان IASB وFASB جهودًا غير رسمية لجعل مجموعتي المعايير أكثر توافقًا في أواخر التسعينيات، لكن مذكرة التفاهم كانت الاتفاقية الرسمية لبداية المشروع والالتزام بتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تطوير معايير محاسبية متوافقة عالمية وعالية الجودة من خلال الاستفادة من أفضل المعايير المحاسبية الدولية أو الأمريكية أو حتى من المعايير الأخرى الوطنية. كما أنشأت هذه الاتفاقية أيضًا تكتيكات واسعة لتحقيق هذا الهدف: تطوير المعايير بشكل مشترك، الغاء الاختلافات كلما أمكن ذلك، والمحافظة على التقارب بمجرد الوصول إليه.

الفرع الأول: مذكرة التفاهم الأولى "اتفاقية Norwalk"

تم الاتفاق على التقارب بعد إعادة هيكلة واضح المعايير الدولية، وتحويل لجنة IASB إلى مجلس IASB عام 2001. على عكس اللجنة السابقة التي غالبًا ما تم انتقادها بسبب الافتقار إلى الاستقلالية وقلة المصادر الكافية للتمويل والخبرة؛ تمكن مجلس IASB من تكوين صورة إيجابية واستقرار مالي وقدرة على تطوير مجموعة شاملة ومتسقة من المعايير المعترف بها دوليًا، مما أدى إلى تحسين سمعته خاصة في الولايات المتحدة. وقّع المجلسان الدولي والأمريكي اتفاقية تقارب طويل الأجل بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية في أكتوبر 2002، والمعروفة باسم "اتفاقية Norwalk" (نسبة إلى المدينة الأمريكية، مقر مجلس FASB، حيث تم التوقيع). تعبر هذه الاتفاقية عن التزام المجلسين ببذل أقصى الجهود من أجل تطوير معايير عالية الجودة ومتوافقة في أقرب وقت ممكن وتنسيق برامج العمل المستقبلية لضمان الحفاظ على التوافق بمجرد تحقيقه.¹ تتمتع معايير المحاسبة الأمريكية بتاريخ طويل ووجود الكثير من القواعد التي عالجت قضايا معقدة من شأنها أن تكون مفيدة في تطوير المعايير الدولية. من جهته، يقدم مجلس IASB إطارًا قائمًا على

¹ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 511.

المبادئ والذي سيكون مفيداً لمجلس FASB في جهوده لجعل المعايير الأمريكية أكثر استناداً إلى المبادئ. كلتا المجموعتين من المعايير سوف تتقارب في إطار نظام قائم على المبادئ المتوافقة. بمجرد تحقيق درجة مقبولة من التقارب، تأتي الخطوة المنتظرة وهي اعتماد الولايات المتحدة للمعايير الدولية. ما يجعل الهدف الذي طال انتظاره والمتمثل في مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية في متناول اليد.¹ من أجل ذلك، وافق المجلسان على ما يلي:

- أ. تنفيذ مشاريع فرعية قصيرة الأجل، بهدف إزالة مجموعة متنوعة من الفروق الفردية بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية؛
- ب. إزالة الاختلافات المتبقية بين مجموعتي المعايير انطلافاً من تاريخ 1 جانفي 2005، من خلال تنسيق برامج العمل المستقبلية في إطار مشاريع رئيسة منفصلة ومتزامنة؛
- ج. مواصلة التقدم في المشاريع التي تم الالتزام بها؛
- د. تشجيع الهيئات التفسيرية التابعة لكل منهما على تنسيق الأنشطة.²

الفرع الثاني: الالتزام المبدئي بالمشروع

وافق المجلسان على تخصيص الموارد اللازمة لإكمال مثل هذا الالتزام الكبير. واتفقا أيضاً على إصدار مسودة عرض للتعديلات المقترحة على كلا المجموعتين من المعايير، التي تعكس الحلول المشتركة للاختلافات المحددة ليتم إدراجها ضمن المشاريع قصيرة المدى خلال عام 2003. وسيتم تنفيذ عملية التقارب على المستويين التاليين:³

أولاً- مستوى الإطار المفاهيمي:

الأهداف الرئيسية لتطوير الإطار المفاهيمي المشترك هي: (أ) معالجة بعض القضايا المفاهيمية التي تُركت دون حل في الأطر الحالية بما في ذلك القضايا المتعلقة بالقياس والملاءمة مقابل الموثوقية، (ب) تعديل التوجيهات الحالية بناءً على تجارب المجلسين في تطبيق المفاهيم الحالية، (ج) تحديث التوجيهات الحالية لتعكس التطورات في بيئة الأعمال التجارية والتمويل.⁴ هذا المشروع المشترك لمراجعة وتقارب الإطارين المفاهيميين له أهمية حاسمة لنجاح العملية الكاملة للتقارب والتي تنبع من الغرض من الإطار المفاهيمي بشكل

¹ Assma M. Sawani (2016), **Essays on the U.S. GAAP-IFRS Convergence Project, the Nature of Accounting Standards, and Financial Reporting Quality**, A dissertation of Doctor of Philosophy in Business Administration, Florida International University, P. 19.

² IASB/FASB (2002), **Memorandum of Understanding "The Norwalk Agreement"**, retrieved from https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Document_C&cid=1218220086560&d=&pagename=FASB%2FDocument_C%2FDocumentPage, consulted (05/12/2017), P. 01.

³ Ibid, P. 02.

⁴ FASB/IASB (2004), **FASB and IASB hold joint meeting**, retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_joint_mtg_tfr_nov2004.pdf, consulted (09/03/2018).

عام، وهو في توفير أساس متين لكل المعايير، واستجابة للانتقادات السائدة بأن الأطر الحالية بحاجة إلى تحسين، بالإضافة إلى أن الاختلافات في الإطارين قد تعيق تطوير معايير في المشاريع المشتركة الحالية والمستقبلية ولن يكون بالإمكان إكمال تقارب المعايير.¹

ثانيا- مستوى المعايير:

يتم إجراء التقارب على مستوى المعايير من خلال نوعين من المشاريع: (أ) المشاريع المشتركة، التي يقوم فيها كلا المجلسين بتقاسم الموارد في وقت واحد، و (ب) المشاريع قصيرة الأجل، والتي تقوم على الاستفادة والاختيار بين أفضل الحلول الحالية المتوفرة في مجموعتي المعايير للمشاكل المحاسبية. وتعتبر هذه المشاريع قصيرة الأجل نموذجية للسنوات الأولى من عملية التقارب.²

المطلب الثاني: ذروة التقارب من عام 2006 إلى 2016

في السنوات الثلاث التي تلت الاتفاقية الأولى، لم يتم إحراز أي تقدم يذكر ولم يقدم المجلسين مزيداً من التفاصيل حول ما تعنيه عملية التقارب من حيث الأهداف القابلة للتنفيذ. في ذلك الوقت كان الاعتقاد السائد هو أن التقارب سيستغرق بضع سنوات من المناقشة والحلول الوسط التي تؤدي إلى اتفاق. وقد حدثت خلال نفس الفترة تغيرات سريعة وكثيرة، أهمها الاعتماد المتزايد للمعايير الدولية خاصة الاتحاد الأوروبي ودول أخرى والتي أدت إلى توسيع نطاق الاهتمام الدولي وإضفاء الطابع الرسمي على معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: مذكرة التفاهم الثانية عام 2006

في أواخر عام 2006، أصدر المجلسان مذكرة تفاهم (Memorandum of Understanding, MoU) قدمت لأول مرة خارطة طريق محددة. بدلاً من توجه المعايير الدولية نحو المعايير الأمريكية أو العكس، رسمت مذكرة التفاهم اتجاهاً لمجموعتي المعايير المحاسبية المتقاربة نحو نقطة واحدة وهي معايير متوافقة وذات جودة عالية.³ كما تم التأكيد على الهدف المشترك وهو أن "مجموعة مشتركة من المعايير العالمية عالية الجودة تظل الأولوية الاستراتيجية طويلة الأجل"، واتفق المجلسان على المبادئ التالية:

✓ يمكن تحقيق التقارب على أفضل وجه من خلال تطوير معايير مشتركة عالية الجودة مع مرور الوقت؛

✓ لا تعتبر محاولة إزالة الاختلافات بين معيارين يحتاجان أصلاً إلى تحسين أفضل استخدام للموارد، بدلاً من ذلك، يجب تطوير معيار مشترك جديد يعمل على تحسين المعلومات المالية؛

¹ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 512.

² FASB (2004), FASB and IASB Discuss Plans for the Future; retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_future_plans_tfr_may2004.pdf ; consulted (23/09/2017).

³ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 20.

✓ إن تلبية احتياجات المستثمرين تعني وجوب السعي إلى التقارب من خلال استبدال المعايير الأقل جودة بمعايير أفضل.¹

توضح هذه المبادئ بوضوح أن المجلسين لا يعتبران التقارب مجرد عملية لإزالة الاختلافات القائمة ومنع ظهور اختلافات جديدة بين المعايير، ولكنها عملية لتحسين جودة المعلومات المالية. كان الهدف بحلول عام 2008، هو إلغاء الاختلافات الرئيسية في المواضيع التي تم إدراجها من خلال مشاريع قصيرة الأجل.

الجدول رقم (1-3): مشاريع التقارب قصيرة الأجل

مدرجة ضمن جدول أعمال مجلس FASB	مدرجة ضمن جدول أعمال مجلس IASB
5. خيار القيمة العادلة	1. تكاليف الاقتراض
6. الممتلكات الاستثمارية	2. المنح الحكومية
7. مصاريف البحث والتطوير	3. الترتيبات المشتركة
8. الأحداث اللاحقة	4. التقارير القطاعية
9. انخفاض القيمة (مشروع مشترك)	
10. ضرائب الدخل (مشروع مشترك)	

Source: IASB/FASB (2006), A Roadmap for Convergence between IFRSs and US GAAP 2006-2008: Memorandum of Understanding between the FASB and the IASB, retrieved from <https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum.html>, consulted (28/02/2018), P. 01.

إن الحد من عدد مشاريع التقارب قصيرة المدى يمكن المجلسين من التركيز على المجالات الرئيسية (المشاريع المشتركة الأخرى) التي تتضمن ممارسات محاسبية بحاجة إلى تحسين لكلا المجموعتين من المعايير. الهدف بحلول عام 2008 هو إحراز تقدم جزئي فيها، لأنه من غير المنطقي، عند مراعاة مراحل البحث والتداول والتشاور والإجراءات الواجبة، إكمال هذه المشاريع في تلك السنة. وخلال هذا الإطار الزمني يمكن قياس التقدم المحرز في هذه المشاريع. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية المتعلقة بهذه المشاريع يجب أن تكون متسقة مع أحد أهداف مجلس IASB، المتمثل في الحرص على توفير استقرار للمعايير للمستخدمين والمُعَدِّين على المدى القريب.² حدد المجلسان المواضيع الموجودة في جداول الأعمال النشطة ومواضيع أخرى مدرجة على قائمة برامج البحث (وليس ضمن جدول الأعمال النشط).

¹ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 511.

² IASB/FASB (2006), A Roadmap for Convergence between IFRSs and US GAAP 2006-2008: Memorandum of Understanding between the FASB and the IASB, retrieved from <https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum.html>, consulted (28/02/2018), P. P. 01-02.

الجدول رقم (2-3): مشاريع التقارب الرئيسة طويلة الأجل

المواضيع المشتركة ضمن جدول الأعمال النشط	المواضيع المشتركة قيد البحث
1. اندماج الأعمال	8. إلغاء الاعتراف
2. توحيد القوائم المالية	9. الأدوات المالية
3. قياس القيمة العادلة	10. الأصول غير الملموسة
4. التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية	11. عقود الإيجار
5. التقرير عن الأداء (عرض القوائم المالية)	
6. منافع ما بعد التقاعد (بما فيها المعاشات)	
7. الاعتراف بالإيرادات	

Source: IASB/FASB (2006), Op.Cit, P. 03.

الهدف من المشاريع أعلاه هو إزالة الحاجة إلى متطلبات تسوية المعايير الدولية إلى المعايير الأمريكية بحلول عام 2009، والتقدم في جداول أعمال المجلسين. حيث يقوم المجلسان باتباع نفس الإجراءات الواجبة المعتادة عند إضافة بنود إلى جدول الأعمال.¹

الفرع الثاني: قرار إلغاء شرط التسوية

بناءً على التقدم الذي أحرزه المجلسان خلال عام 2007 وعوامل أخرى، قررت هيئة SEC إعفاء الشركات الأجنبية المدرجة في الأسواق الأمريكية (والتي تطبق المعايير الدولية) من تقديم تسوية النتيجة الصافية وحقوق الملكية وفق المعايير الأمريكية (ضمن نموذج F-20).² لكي يكون الكيان مؤهلاً للإلغاء التسوية يجب استيفاء الشروط التالية:

- أ. يجب إعداد القوائم المالية وفقاً لإصدار المعايير الدولية باللغة الإنجليزية وكما صدرت عن مجلس IASB (دون تعديلها من قبل السلطات الوطنية)؛
- ب. يجب أن يذكر الكيان في الملاحق أن القوائم المالية تتوافق مع المعايير الدولية الصادرة عن مجلس IASB؛
- ج. يجب تقديم تقرير تدقيق حسابات يوضح أن القوائم المالية متوافقة مع المعايير الدولية الصادرة عن مجلس IASB.³

استمر مطلب التسوية بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية للشركات الأجنبية المدرجة في البورصات الأمريكية لسنوات عديدة. لكن مع ضخامة العدد الكبير من البلدان التي تطبق المعايير الدولية، لا يمكن

¹ IASB/FASB (2006), Op.Cit, P. 03.

² IASB/FASB (2008), **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion**, retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum_0911.html, consulted (29/08/2018), P. 01.

³ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 21.

للولايات المتحدة -على الرغم من دورها الكبير في النشاط التجاري العالمي- أن تظل معزولة في اتباع المعايير المحلية، ولا يمكنها أن تتوقع من بقية الدول التسوية مع معاييرها. على الرغم من ظهور صعوبات بالنسبة للمستثمرين تتعلق بمقارنة القوائم المالية للشركات بسبب الاختلافات الموجودة بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية. ما يستوجب استشارة المحللين الماليين أو وكالات التصنيف الائتماني للتحقق من الشركة الملائمة للاستثمار.

ومن آثار هذا القرار هو أن بعض الشركات الأجنبية التي تستخدم المعايير الدولية دون تسويتها للمعايير الأمريكية سجلت إيرادات أعلى من الشركات الأمريكية. لأن هذه الشركات التي تستخدم المعايير الدولية أصبحت لها ميزة واضحة في السوق على بقية الشركات لأنها تعرض إيرادات أعلى (بسبب مبدأ الحيطة والحذر الذي تعتمد عليه المعايير الأمريكية بشكل أساسي عند الاعتراف بالإيرادات). وهذا ما جعل الاهتمام بالاختلافات حول الاعتراف بالإيرادات عاملاً مهماً ومساهماً في مشروع التقارب ككل.¹

إن هذه الخطوة التي اتخذتها هيئة SEC قد أوجدت في النهاية تفويضاً وعلامة بارزة لمشروع التقارب للمعايير الدولية والمعايير الأمريكية.² كان هذا القرار معلماً رئيسياً وإنجازاً هاماً، وبدأ أن تحول الولايات المتحدة إلى استخدام المعايير الدولية بحلول عام 2014 كان محتملاً للغاية، وهي مسألة وقت ليس أكثر. في هذا الوقت، كانت عملية التقارب تسير على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها النهائي.³

الفرع الثالث: تحديث مذكرة التفاهم الثانية عام 2008

في اجتماعهما المشترك سنة 2008، أكد المجلسان مرة أخرى التزامهما بتطوير معايير مشتركة عالية الجودة، واتفقا على مسار لاستكمال مشاريع مذكرة التفاهم، بما في ذلك مواعيد الإنجاز المتوقعة.⁴ وعلى أساس ذلك تم إصدار تحديث لمذكرة التفاهم الموقعة عام 2006 للتقرير عن التقدم المحرز ولتحديد أهداف التقارب حتى عام 2011.⁵ قدمت هذه المذكرة إطاراً عملياً لتحقيق مشاريع التقارب قصيرة الأجل وطويلة الأجل (الرئيسية) بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي المشترك.⁶

أولاً- مشاريع التقارب قصيرة المدى:

¹ Anne B. Fosbre, Ellen M. Kraft, Paul B. Fosbre (2009), **The Globalization of Accounting Standards: IFRS Versus US. GAAP**, Global Journal of Business Research, 3(01), P.P. 66-68.

² Ibid, P. 61.

³ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 21.

⁴ IASB/FASB (2008), Op.Cit, P. 01.

⁵ FASB (2013), **Comparability in International Accounting Standards—A Brief History**, retrieved from

https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Page&cid=1176156304264&d=&pagename=FASB%2FPage%2FSectionPage#The_2000s , consulted (17/09/2018).

⁶ IASB/FASB (2008), Op.Cit, P. 01.

حددت هذه المشاريع المواضيع التي تتميز بوجود اختلافات محددة يمكن الغاؤها بسهولة. مع مرور الوقت بدا التقدم إلى الأمام كان يتم بوتيرة بطيئة على طريق التقارب. أشار تحديث مذكرة التفاهم إلى أنه من بين عشرة مشاريع قصيرة الأجل تم تحديدها عام 2006، تم الانتهاء من أربعة منها فقط، ولا تزال ثلاثة جارية من المتوقع الانتهاء منها بحلول عام 2009. وقد تم تأجيل المشاريع المتبقية إلى أن يتم الانتهاء من بقية المشاريع.

الجدول رقم (3-3): حالة المشاريع قصيرة المدى سنة 2008

المشاريع المنجزة	المشاريع في طور الانجاز	المشاريع المؤجلة
1. تكاليف الاقتراض	5. الترتيبات المشتركة	8. الممتلكات الاستثمارية
2. خيار القيمة العادلة	6. ضرائب الدخل	9. المنح الحكومية
3. التقارير القطاعية	7. الأحداث اللاحقة	10. انخفاض القيمة
4. مصاريف البحث والتطوير (منجز جزئياً)		

Source: IASB/FASB (2008), Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion, retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum_0911.html, consulted (29/08/2018), P. 02.

ثانيا- المشاريع المشتركة الرئيسية

بالنسبة لتلك المعايير التي تحتاج إلى تحسينات كبيرة وتلك الحالات التي لم يتم معالجتها سابقا في كلا المجموعتين من المعايير، عمل المجلسان معاً لتطوير معايير مشتركة جديدة قائمة على المبادئ تهدف إلى تحسين فائدة المعلومات المالية. وقد تم تحديد هذه المشاريع على أنها "المشاريع المشتركة الرئيسية" مع عدم تحديد في سابق لتواريخ نهائية لإنجازها. نص تحديث مذكرة التفاهم سنة 2008 على تاريخ إنجاز طموح قبل عام 2011 لجميع المشاريع المدرجة¹.

في المواضيع الرئيسية المحددة، أنجز المجلسان مشروعاً واحداً فقط يتعلق بموضوع اندماج الأعمال وأصدرا معايير متقاربة سنة 2008، كما توصلا إلى استنتاجات مماثلة حول بعض المواضيع وتم تأجيل مشاريع أخرى مثل موضوع الأصول غير الملموسة. وفي مجالات أخرى، تابع كلا المجلسين تقدم بعضهما البعض لتقليل الاختلافات على المدى القريب من أجل تسهيل تطوير معايير مشتركة على المدى البعيد. فيما يتعلق بالعمل المشترك حول الإطار المفاهيمي، سلط المجلسان الضوء على جهودهما المستمرة لمعالجة القضايا المتعلقة بطرق القياس (بما في ذلك التكلفة والقيمة العادلة) المستخدمة في المعايير المحاسبية².

قبل الأزمة المالية في الفترة 2007-2008، كان لدى مؤيدي التقارب في الولايات المتحدة صورة أكثر تفاؤلاً. في هذا المناخ، وضعت خارطة الطريق المقترحة من طرف هيئة SEC تاريخاً مبدئياً لتحول الشركات الأمريكية إلى

¹ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 20.

² IASB/FASB (2008), Op.Cit, P.P.02-04.

المعايير الدولية بحلول عام 2014.¹ في الواقع، كان التقدم في عملية التقارب أبطأ مما كان متوقعا، كما عبّر العديد من أصحاب المصالح في الولايات المتحدة عن مخاوفهم المتعلقة بالإطار الزمني المقترح لعملية التحول من جهة، ومن جهة أخرى بسبب اعتقادهم بقصور المعايير الدولية فيما يتعلق ببعض القضايا المحاسبية الهامة.² كما أثّرت الأزمة المالية على الرغبة في أحداث تغيير كبير في مرجعية اعداد القوائم المالية في الولايات المتحدة.³ قرر المجلسان IASB و FASB في أعقاب هذه الأزمة تركيز جهودهما على تحسين المعايير في مجالات ثلاثة رئيسة كانت مدرجة وهي: الاعتراف بالإيرادات، الأدوات المالية، عقود الايجار وإضافة مشروع حول عقود التأمين. تم تحديد عام 2011 كموعّد متوقع لانتهاء من هذه المشاريع.⁴

الفرع الرابع: التطورات اللاحقة بعد عام 2008

بعد أكثر من عامين من الأزمة المالية، وفي بيئة تحرص بشدة على تخفيض التكاليف وتخفيف عدم اليقين في السوق، كانت قضية تبني معايير المحاسبة الدولية في الولايات المتحدة قد اتخذت منحى مختلفاً. وظهرت بدائل أخرى وسط حالة عدم اليقين والتأخيرات المستمرة. إذا كانت غالبية البلدان تتبع إما نهج التقارب أو الاعتماد المباشر للمعايير الدولية، فلماذا لا يكون النهج الصحيح لتحول الولايات المتحدة إلى المعايير الدولية مزيجاً بين المنهجين؟ شبّه الكثيرون هذا النهج بالخطّة ب -ليس التقارب التام- وإنما يكون حلاً وسطاً يسمى نهج الاعتماد التقاربي "Condonement".⁵ تم اقتراح هذا المدخل الهجين أول مرة عام 2010؛ وهو تركيب من كلمتي التقارب «Convergence» والاعتماد «Endorsement». يقوم على مواصلة المجلسين العمل على مشاريع التقارب المقررة مع الاحتفاظ بالمعايير الأمريكية ولكن بصورة أكثر توافقاً وتقارباً مع المعايير الدولية من خلال تنفيذ تدريجي للتقارب يتبعه الاعتماد.⁶ من شأن ذلك أن يساعد في ضمان أن المعايير الحالية تكون مناسبة للشركات الأمريكية لأنه سيتم اعتماد كل معيار على حدة. عندما يصدر مجلس IASB معايير جديدة، يقرر مجلس FASB إما اعتمادها أو التقارب معها.⁷

عام 2011، أصدرت هيئة SEC خطة عمل، وكان الغرض منها تحديد مجموعة من المسائل التي ينبغي أخذها في الحسبان عند دمج المعايير الدولية في نظام التقارير المالية للولايات المتحدة. شملت تلك المسائل الآثار المحتملة لتطبيق المعايير الدولية على الشركات الأمريكية، العمل على تعزيز ثقافة المستثمرين بخصوص هذه المعايير ودراسة تأثير التغييرات المحاسبية على البيئة التنظيمية في الولايات المتحدة بما في ذلك حوكمة

¹ Ayoub Sunna (2011), "Condonement" – New Path to IFRS, Marcum Accountants Advisors, retrieved from <https://www.marcumllp.com/insights/condonement-new-path-to-ifrs> consulted (28/11/2019).

² Xiaoli Ortega (2017), A Review of IFRS and U.S. GAAP Convergence History and Relevant Studies, International Business Research; 10 (9), Published by Canadian Center of Science and Education, P. 34.

³ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 418.

⁴ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 22.

⁵ Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

⁶ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 419.

⁷ Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

الشركات والمسائل القانونية.¹ في نفس السنة، قدم المجلسان تقريراً عن التقدم المحرز في برنامج عمل التقارب مع تمديد الجدول الزمني للمشاريع ذات الأولوية إلى ما بعد جوان 2011 للسماح بمزيد من العمل والتشاور مع أصحاب المصالح بطريقة تتسق مع الإجراءات الواجبة المفتوحة والشاملة.²

يرجع هذا التأخير إلى بداية ظهور الشقوق في عملية التقارب والمتعلقة بشد الحبل بين أساس القواعد وأساس المبادئ. من بين المجالات الأربعة ذات الأهمية الكبرى التي تم تحديدها عام 2008 لاستكمالها بحلول عام 2011، تم إحراز تقدم ملحوظ فقط في معيار الاعتراف بالإيرادات المستند على المبادئ وتم تأجيل إصدار المعيار حتى عام 2016. اختلف المجلسان فيما يتعلق بعقود الإيجار والأدوات المالية وعقود التأمين. في هذه المجالات الثلاثة، كان الخلاف الرئيسي بسبب تركيز مجلس IASB على اتباع نهج أوسع قائم على مبادئ، في حين اعتبر مجلس FASB أن هذه المجالات المعقدة تحتاج إلى توجيهات وهيكل أكثر تفصيلاً لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة الأمريكيين.³

ابتداءً من عام 2012 بدأت الأمور بالتغير. أدت تداعيات معالجة الأزمة المالية وتغيير تشكيلة هيئة SEC إلى دفع مسألة اعتماد الولايات المتحدة للمعايير الدولية إلى الخلف. بعد تأخير مدته ثلاث سنوات، أصدرت الهيئة أخيراً تقريرها الشامل للنظر في القضايا ذات الصلة بقرار الهيئة بشأن أين ومتى وكيف ينبغي تحويل نظام التقارير المالية الحالي للكيانات في الولايات المتحدة إلى المعايير الدولية، والذي كان المرحلة الأخيرة من خطة العمل التي بدأت سنة 2010.⁴ نص هذا التقرير على أن التحديات الماثلة على طريق اعتماد المعايير الدولية كانت أكبر مما كان متوقعاً في البداية.⁵ ولم تقم الهيئة بإصدار أي قرار بشأن تبني المعايير الدولية، أو التقارب معها أو إقرارها أو حتى المدخل الهجين «Condorsement».⁶

وردت عدة بنود في التقرير، بداية من الإقرار بالتحسن في جودة المعايير الدولية وتعدد نقاط قوتها، كما تم تسليط الضوء على إنجازات عملية التقارب. ومع ذلك، ظل التقرير صامتاً فيما يتعلق بالاعتماد النهائي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة ولم يقترح أي جدول زمني أو خارطة طريق أخرى للتقارب بعد عام 2012. علاوة على ذلك، أشار التقرير صراحةً بأن المعايير الأمريكية أكثر جودة لاحتوائها الحجم الملائم من إرشادات الصناعة والاستثناءات اللازمة لإعداد تقارير مالية سليمة ومناسبة للبيئة الأمريكية لتعمل على النحو الأمثل. وهو ما تفتقره المعايير الدولية التي تقوم على مبادئ عامة للصناعات وتوجيهات أقل واستثناءات محدودة.⁷

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 419.

² FASB (2013), *Comparability in International Accounting Standards—A Brief History*, Op.Cit.

³ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P.P. 22-23.

⁴ FASB (2013), *Comparability in International Accounting Standards—A Brief History*, Op.Cit.

⁵ Xiaoli Ortega (2017), Op.Cit, P. 35.

⁶ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 419.

⁷ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P.P. 23-24.

المطلب الثالث: تراجع مشروع التقارب من عام 2016-2018

بدأ برنامج التقارب بين المجلسين طموحا جدا لكنه لم يستمر بنفس الوتيرة، فقد بدأ يتباطأ منذ سنة 2013، ولم يتم إصدار أي معايير متقاربة بعد سنة 2016. اقتصرَت الأنشطة الحالية والخطط المستقبلية للمجلسين على الاجتماعات والنقاشات بدون اتخاذ أي قرارات بشأن المشاريع المتبقية أو إنهاء التقارب بشكل رسمي. حيث أدرك مجلس FASB التحديات التي يجب مواجهتها من جانبه، وتحديدًا كيفية تحسين التقارير المالية واتساقها بنجاح في أسواق رأس المال الأمريكية.

الفرع الأول: الوضعية الحالية لمشروع التقارب

بحلول نهاية عام 2016، حققت المعايير الدولية اعتمادًا دوليًا متزايدًا من أكثر من مائة دولة، وأكمل المجلسين IASB و FASB معظم المشاريع المشتركة المبرمجة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تقم بعد بالسماح لشركاتها المحلية باعتماد المعايير الدولية على غرار الدول الأخرى. في البداية كانت هيئة SEC تدعم علنًا في خطتها الاستراتيجية مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة لتلبية احتياجات المستثمرين في جميع أنحاء العالم، إلا أنها لم تتخذ أي قرار رسمي لذلك وليس متوقعًا أن تفعل في المستقبل القريب. من جهته وضع مجلس FASB جدول أعمال خاص به من دون مشاركة مجلس IASB وأخذ يصدر في كثير من الأحيان إرشادات فنية للكيانات المحلية. ولذلك، فإن الواقع يقول أن الاختلاف، بدلاً من التقارب، هو ما يحدث في هذا الوقت.¹ بقيت بعض الأنشطة المشتركة البسيطة بين المجلسين خلال سنة 2018 كانت على النحو التالي:

أ. عقد المجلسان عدة مؤتمرات دورية لمناقشة الأمور ذات الاهتمام المشترك؛

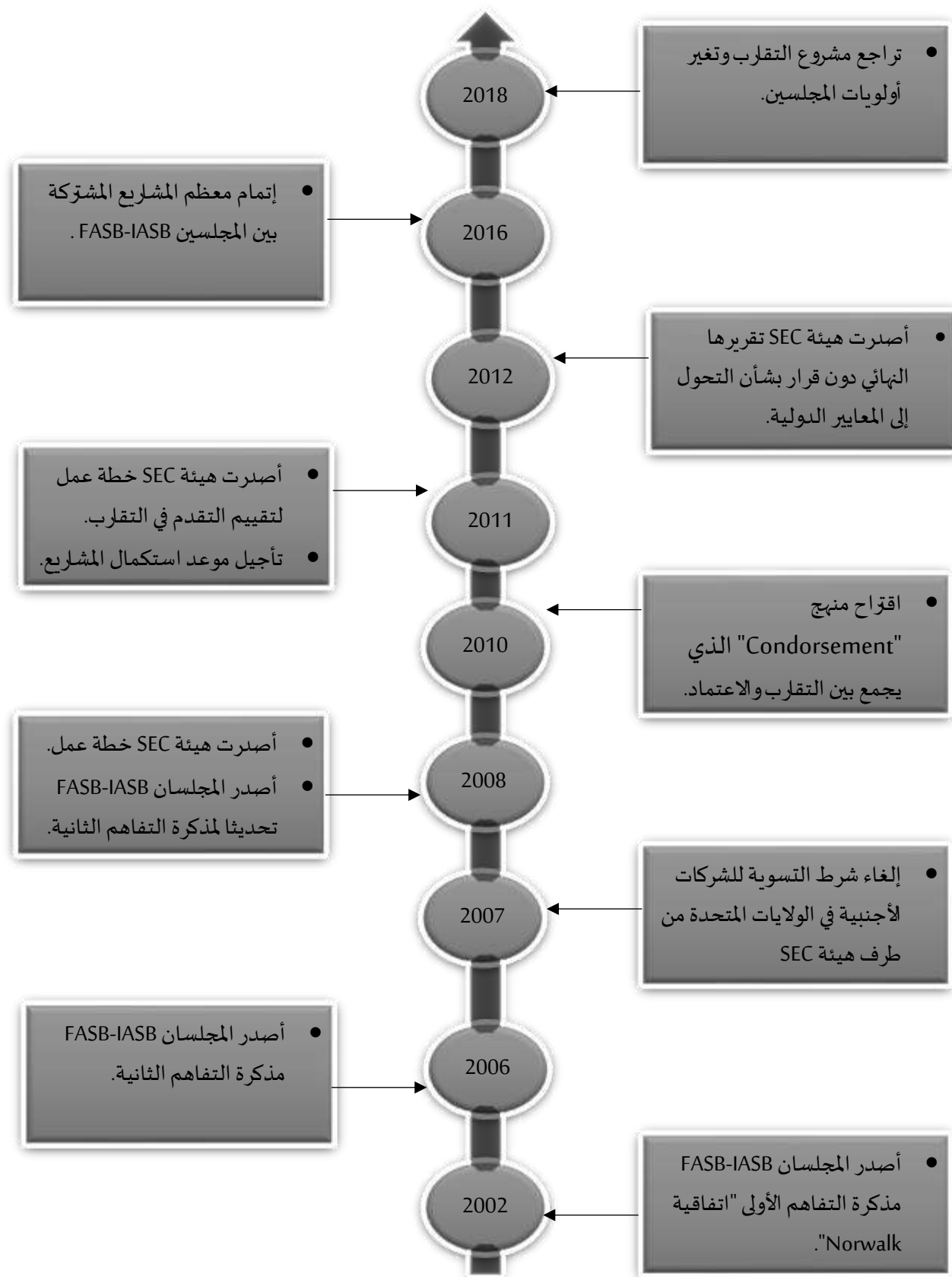
ب. عقد المجلسان اجتماعاً مشتركاً في مقر مجلس IASB في لندن كما تم تحديث خطة عمله، بالإضافة إلى مناقشة مواضيع: التقارير القطاعية، تقارير الأداء المالي، القوائم المالية الأولية، إطار الإفصاح، الإفصاحات عن قياس القيمة العادلة ومراجعتها بعد التنفيذ، الشهرة وانخفاض القيمة، تنفيذ معياري الاعتراف بالإيرادات وعقود الإيجار، الإطار المفاهيمي، التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية، تحسين المعالجة المحاسبية لاقتناء الأصول واندماج الأعمال.

ج. مشاركة المجلسين أيضاً في المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة (Accounting Standards Advisory Forum, ASAF) في لندن التابع لمجلس IASB. (تم إنشاء هذا المنتدى عام 2014، والغرض منه هو تقديم المشورة لمجلس IASB أثناء تطويره للمعايير الدولية).²

¹ Xiaoli Ortega (2017), Op.Cit, P. 35.

² FASB (2018), **Report of the FASB Chairman April 1, 2018 through June 30, 2018**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage&cid=1176171125955 ; consulted (13/09/2019), P.P. 06-07.

الشكل رقم (1-3): أهم محطات مشروع التقارب بين 2002-2018



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

الفرع الثاني: الخطط المستقبلية لمشروع التقارب

تغيرت أولويات المجلسين وخاصة مجلس FASB الذي أخذ هدفا أساسيا له وهو تطوير وتحسين المعايير الأمريكية لمستخدميها داخل وخارج الولايات المتحدة، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار النظر في فرص التوافق مع المعايير الدولية عندما يكون ذلك ممكناً، مع ابقاء خطوط الاتصال مفتوحة مع مجلس IASB حول البحث في مشاريع كلا المجلسين، وتشارك الأنشطة البحثية لمعرفة ما إذا كان بالإمكان مواصلة التقدم نحو حلول محسنة ومتوافقة.

يخطط المجلسان عقد اجتماعات مشتركة أخرى في لندن لمناقشة المشاريع المشتركة، بما في ذلك تقارير الأداء، تقارير الإفصاح، الخصوم وحقوق الملكية. على مدار السنوات الخمس الماضية، تم أيضاً تحسين المعايير الدولية من خلال العضوية في المنتدى الاستشاري لمعايير المحاسبة (ASAF). في اجتماعات هذا المنتدى، بقي مجلس FASB يشارك الأفكار ووجهات النظر حول مشاريع مجلس IASB. تعتبر مشاركة مجلس FASB فرصة مهمة لتمثيل مصالح الولايات المتحدة في عملية وضع المعايير في مجلس IASB. كما أنها فرصة ثمينة أخرى للعمل مع واضعي المعايير الآخرين بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتساعد الجميع على مواصلة عملية تحسين المعايير الدولية والأمريكية وغيرها من المعايير الوطنية.¹

لماذا إذن لا تزال المعايير الدولية مهمة في الولايات المتحدة على الرغم من عدم وجود نية في اعتمادها في المستقبل القريب؟ وفقاً لهيئة SEC، كان هناك حوالي 525 شركة أجنبية في الولايات المتحدة عام 2016 تقوم بتقديم تقاريرها المالية وفق المعايير الدولية دون تسوية مع المعايير الأمريكية. كما أن الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، لها أيضاً مصلحة في فهم المعايير الدولية لأن القوائم المالية المنفصلة لفروعها في الدول الأخرى يتم إعدادها وفق هذه المعايير.² ما الذي بقي على المجلسان القيام به على صعيد التقارب؟ ليس الكثير، لكن يخطط كلا المجلسين باعتبارهما أقوى واضعي المعايير للاستمرار في التواصل مع أصحاب المصالح وإشراكهم بنشاط لجعل معايير المحاسبة الدولية والأمريكية أفضل وتحسين التقارير المالية. كذلك الاستمرار في مشاركة الأبحاث والحلول المحتملة لمشاكل وضع المعايير وتبادل الخبرات مع واضعي المعايير الوطنية بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.³

¹ Russell Golden (2019), **Opening Remarks: The Road to Better Financial Reporting -Reflections on Comparability and Convergence**, The CPA Journal, retrieved from <https://www.cpajournal.com/2019/08/26/the-road-to-better-financial-reporting/> , consulted (12/02/2020).

² Xiaoli Ortega (2017), Op.Cit, P. 35.

³ Russell Golden (2019), Op.Cit.

المبحث الثاني: وضعية التقارب في المشاريع المدرجة

شهد الجدول الزمني للمشاريع المشتركة تأخيراً كبيراً، حيث تم في البداية تحديد سنة 2011 كموعداً لانتهاء من هذه المشاريع ليتراجع التاريخ المستهدف إلى ما بعد 2012 والذي تلاه المزيد من التأجيلات. لكن على العموم، يمكن القول أنه تم قطع أشواط مهمة من خلال مشروع التقارب، خاصة بين عامي 2008 و2013، فقد تم الانتهاء من بعض مواضيع التقارب بنجاح كبير، مواضيع أخرى بنجاح جزئي مع استمرار وجود بعض الاختلافات، وبعض المشاريع إما توقفت أو أدت إلى تطوير معايير مختلفة، لأنه في نهاية المطاف لم يتوصل المجلسان إلى توافق في وجهات النظر حولها، بالإضافة إلى وجود مواضيع أخرى تم تأجيلها من أجل التركيز أكثر على المواضيع ذات الأولوية العالية.

المطلب الأول: المواضيع المتقاربة

بحلول عام 2016، تم تحقيق التقارب بشكل أساسي في العديد من المجالات التي صنفت على أنها رئيسية في جدول أعمال المجلسين، مثل الإيرادات (حيث تم تنفيذ المعايير الصادرة مؤخراً)، اندماج الأعمال، قياس القيمة العادلة. بالإضافة إلى مواضيع أخرى صنفت ضمن المشاريع قصيرة الأجل لتعالج اختلافات أقل أهمية. لكن توصل المجلسان إلى استنتاجات مختلفة في بعض التفاصيل أثناء المداولات. لذلك، حتى بعد اكتمال هذه المشاريع، سيستمر وجود بعض الاختلافات مجموعتي المعايير في هذه المواضيع.

الفرع الأول: المواضيع الرئيسية المتقاربة

أولاً- اندماج الأعمال:

أصدر المجلسين FASB وIASB معايير متقاربة إلى حد كبير في موضوع اندماج الأعمال في ديسمبر 2007 وجانفي 2008 على التوالي. أكمل كلا المجلسين مراجعات ما بعد التطبيق (Post-Implementation Reviews, PIRs) للمعايير وتم حل عدة مسائل ضيقة النطاق بشكل منفصل.¹ تمثل الإرشادات المتقاربة لاندماج الأعمال في المعايير الأمريكية (المعيار ASC 805) والمعايير الدولية (المعيار IFRS 3) تنويجاً كأول مشروع تقارب رئيسي. وفقاً للمعيارين ASC 805 وIFRS 3، يتم احتساب جميع عمليات اندماج الأعمال باستخدام طريقة الشراء. عند الحصول على السيطرة على كيان آخر، يتم قياس المعاملة الأساسية بالقيمة العادلة. على الرغم من أن المعايير الجديدة متقاربة بشكل كبير، إلا أن بعض الاختلافات لا تزال موجودة،² بما في ذلك:

¹ Ernst & Young (2016), US GAAP versus IFRS The basics, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifs--the-basics---october-2016 consulted (23/09/2018), P.18

² Ibid, P. 15

✓ قياس الشهرة (يسمح مجلس IASB بطريقة الشهرة الكاملة أو الحصة النسبية. مجلس FASB يسمح بطريقة الشهرة الكاملة فقط)؛

✓ المستوى الذي يتم عنده فرض اختبار انخفاض قيمة الشهرة.¹

في جانفي 2017، أصدر مجلس FASB التحديث ASU 2017-01 لتوضيح بعض جوانب تعريف الأعمال التجارية من أجل مواءمة التفسيرات بشكل أفضل. على الرغم من أن تعريف الأعمال التجارية متقارب، إلا أن تطبيق التعريف من قبل معدي القوائم المالية وفق مجموعتي المعايير كان مختلفا. أصدر مجلس IASB أيضاً مسودة عرض حول تعريف الأعمال التجارية نتيجة للنقاشات التي أثارها مراجعات ما بعد التطبيق. على الرغم من أن هذه التعديلات ليست ضمن مشروع مشترك، إلا أن مقترحات المجلسين كانت متقاربة إلى حد كبير.²

ثانيا-قياس القيمة العادلة:

الهدف من هذا المشروع هو تقديم إرشادات للكيانات حول كيفية قياس القيمة العادلة للأصول والخصوم عندما تتطلب معايير أخرى ذلك. تم إضافته إلى جدول الأعمال النشط في سبتمبر 2005. عام 2006 أصدر مجلس FASB البيان SFAS 157 قياس القيمة العادلة.³ وفي 2011، أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 13 بنفس العنوان وبنفس المتطلبات، وتم اعتباره مكافئاً فعلياً لمعيار SFAS 157 (الذي تم تدوينه لاحقا في المعيار ASC 820).⁴

ثالثا-الاعتراف بالإيرادات:

قام المجلسان بإدراج مشروع رئيسي مشترك لتطوير معيار واحد للاعتراف بالإيرادات لجميع العقود مع العملاء. تم إصدار مسودة عرض عام 2010 تتضمن صياغة متطابقة تقريبا. ثم أعاد المجلسان عرض الاقتراح في مسودة عرض مشتركة معدلة في نوفمبر 2011 مع بعض الاختلافات في الصياغة، ولكن بنفس المبادئ والمعالجات المحاسبية الجوهرية.⁵

أصدر المجلسان معايير الاعتراف بالإيرادات المتقاربة في ماي 2014 والتي تحل محل جميع توجيهات الإيرادات تقريبا، بما في ذلك التوجيهات الخاصة بالصناعات والمعاملات في كلا المجموعتين من المعايير. في الآونة الأخيرة، قام المجلسان بتعديلات إضافية لمعالجة العديد من قضايا التطبيق التي أثارها أصحاب المصالح. لم

¹ Paul Pacter (2013). **What have IASB and FASB convergence efforts achieved?** Retrieved from <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2013/feb/20126984.html> , consulted (06/03/2017), P. 01.

² Ernst & Young (2018), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---february-2018, consulted (12/11/2019), P. 17.

³ Deloitte. (2012), **Fair value measurement**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/fvm> , consulted (19/08/2018).

⁴ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.

⁵ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 04.

يتفق المجلسان على طبيعة واتساع جميع التغييرات على معايير الإيرادات؛ ومع ذلك، يُتوقع أن تسفر هذه التعديلات عن نتائج مماثلة في العديد من الظروف.¹

الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة

أولا- تكاليف الاقتراض:

في جانفي 2009، عدل مجلس IASB معيار IAS 23 حول تكاليف الاقتراض ليتطلب الرسملة (مثل المعايير الأمريكية).² وبالتالي تقارب الموضوع الفرعي في المعايير الأمريكية ASC 835-20 الفائدة - رسملة الفائدة، مع المعيار الدولي IAS 23 المعدل، وأصبح كلاهما يتطلب رسملة تكاليف الاقتراض (على سبيل المثال، مصاريف الفائدة) الممكن ربطها مباشرة باقتناء أو إنشاء أصل مؤهل. بشكل عام، يتم تعريف الأصول المؤهلة بالمثل في كلا النموذجين المحاسبين. ومع ذلك، هناك اختلافات بينهما في كيفية تحديد وقياس تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.³

ثانيا- تصحيح الأخطاء:

كل من المعيار ASC 250 حول التغييرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء، ومعيار IAS 8 حول السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء، يعالجان التغييرات في القيمة المتبقية والعمر الاقتصادي النافع باعتبارها تغييرا في التقديرات المحاسبية يتطلب معالجة مستقبلية.⁴ من أجل التقارب أكثر، عدل مجلس IASB معيار IAS 8 ليتطلب إعادة صياغة القوائم المالية، لكنه أضاف استثناء عدم قابلية التطبيق (Impracticability exception) وهو غير موجود ضمن المعايير الأمريكية. ومع ذلك يعتبر المعياران متقاربين على نطاق واسع.⁵

ثالثا- ربحية السهم:

في أوت 2008، أصدر مجلس IASB تعديلات مقترحة على معيار IAS 33 حول ربحية السهم، وفي مارس 2016، أصدر مجلس FASB التحديث ASU 2016-09 بعنوان تحسينات على محاسبة المدفوعات على أساس السهم للموظفين، والذي يغير محاسبة الآثار الضريبية للمدفوعات على أساس السهم يكون لها تأثير مستقبلي على حساب ربحية السهم بعد التعديل. بموجب المعيارين ASC 260 و IAS 33، تقوم الكيانات التي يتم تداول أسهمها العادية علناً في الأسواق العامة، بالإفصاح الكافي عن نفس معلومات ربحية السهم. يتطلب كلا المعيارين عرض ربحية السهم الأساسية والمخفضة في قائمة الدخل، ويتم استخدام طريقة إعادة شراء الأسهم لتحديد تأثيرات خيارات الأسهم والضمانات في حساب ربحية السهم المخفضة. وعلى الرغم من استخدام

¹ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 47.

² Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 01.

³ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 21.

⁴ Ibid, P. 21.

⁵ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P.01.

أساليب مماثلة لحساب ربحية الأسهم، إلا أن هناك بعض اختلافات التطبيق التفصيلية. لم يتم التخطيط لمزيد من التقارب في هذا الموضوع لكن بشكل عام يمكن القول أن معايير ربحية السهم وصلت درجة كبيرة من التقارب.¹

رابعاً- خيار القيمة العادلة للأصول المالية:

أضاف مجلس FASB خيار القيمة العادلة إلى معاييرهِ حول الأدوات المالية على غرار متطلبات مجلس IASB، وبذلك تم تحقيق التقارب بشكل كبير في هذا الموضوع. لكنه يبقى موضوعاً ثانوياً مرتبطاً بالمشروع المشترك الرئيسي الأوسع حول تصنيف وقياس الأدوات المالية.²

خامساً- التقارير القطاعية:

اعتمد مجلس IASB على النموذج الأمريكي لإعداد المعيار IFRS 8 حول التقارير القطاعية مع بعض التغييرات الطفيفة.³ بحيث تطبق متطلبات إعداد التقارير القطاعية بموجب كل من المعيار ASC 280 والمعيار IFRS 8 على الكيانات الملزمة بتقديم التقارير العامة والمستندة على "نهج الإدارة" في تحديد القطاعات التي يجب الإبلاغ عنها. بذلك المعياران متقاربان إلى حد كبير، ولا يوجد سوى اختلافات محدودة.⁴

سادساً- المدفوعات على أساس السهم:

في جوان 2016، أصدر مجلس IASB ثلاث تعديلات على المعيار IFRS 2 المدفوعات على أساس السهم تخص (1) آثار شروط الاستحقاق على قياس المدفوعات على أساس السهم التي تمت تسويتها نقداً، (2) تصنيف المدفوعات على أساس السهم التي تمت تسويتها بعد خصم الالتزامات الضريبية المقتطعة، (3) والمعالجة المحاسبية لتعديل المدفوعات على أساس السهم الذي يغير التصنيف من تسوية نقدية إلى تسوية بأدوات حقوق الملكية. تعديلين اثنين من هذه التعديلات تقارب بشكل وثيق مع توجهات المعايير الأمريكية. بالتالي أصبحت المعايير الأمريكية (المعيار ASC 718، التعويضات - تعويض الأسهم، والموضوع الفرعي ASC 505-50 حقوق الملكية - المدفوعات على أساس حقوق الملكية لغير الموظفين) تتوافق إلى حد كبير مع الإرشادات الواردة في المعيار IFRS 2.⁵

سابعاً- الترتيبات المشتركة:

بدأ هذا المشروع في الأصل كمشروع بحثي بالشراكة مع مجلس معايير المحاسبة الأسترالية (AASB). أجرى هذا الأخير بحثاً أولياً لإعادة فحص المعيار IAS 31 حول الحصص في المشاريع المشتركة، وإمكانية استبعاد طريقة التوحيد التناسبي. وركز على قضيتين رئيسيتين:

¹ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P.P. 53-54.

² Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.

³ Ibid, P. 04.

⁴ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 55.

⁵ Ibid, P.P. 48,50.

✓ تعريفات الترتيبات المشتركة والمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة؛

✓ طريقة (طرق) المحاسبة من قبل المستثمرين في هذه الكيانات.

في سبتمبر 2002 تقرر النظر في مراجعة المعيار IAS 31 وإدراجه كجزء من مشاريع التقارب قصيرة الأجل بين المجلسين IASB و FASB، وتحديدًا للاتفاق على اعتبار أن شكل الترتيب هو المحدد الأساسي للمعالجة المحاسبية وأن يسمح للكيان اختيار المعالجة المحاسبية للحصص في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة (محاسبة حقوق الملكية أو التوحيد التناسبي).¹ من سبتمبر 2002 إلى جويلية 2004، تمت مناقشة مشروع الترتيبات المشتركة عدة مرات خلال اجتماعات مجلس IASB، وأعرب الأعضاء عن وجهات نظر معارضة لطريقة حقوق الملكية. حيث أنه وفق هذه الطريقة، فإن الميزانية وقائمة الدخل ستتقلص بشكل كبير بسبب المقاصة في البيانات التي تحدث عند تطبيق هذه الطريقة ويتم فقدان جزء من المعلومات المعروضة. على الرغم من هذه الانتقادات، وافق المجلس في ديسمبر 2005 على إزالة طريقة التوحيد التناسبي، بهدف التقارب مع المعايير الأمريكية التي تتطلب استخدام طريقة حقوق الملكية.² لكن التقارب لم يتحقق بشكل كامل بسبب الاختلاف الذي بقي بين الشركات في بعض الصناعات، حيث أن المعايير الأمريكية لا تزال تنص على استخدام طريقة التوحيد التناسبي في قطاعات العقارات والصناعات الاستخراجية.

أكمل مجلس IASB المعيار IFRS 11 الترتيبات المشتركة والذي حل محل المعيار IAS 31 في ماي 2011.³ في مارس 2016، أصدر مجلس FASB تحديثًا للمعيار ASC 323 حول الاستثمارات - طريقة حقوق الملكية والترتيبات المشتركة. يلغي هذا التحديث شرط تطبيق المحاسبة بطريقة حقوق الملكية بأثر رجعي وفق شروط معينة. من خلال هذا التحديث تقاربت المعايير الأمريكية أكثر مع المعايير الدولية في هذا الموضوع. ومع ذلك، لا تزال هناك اختلافات في القياس.⁴

المطلب الثاني: المواضيع المتقاربة جزئيًا

وهي المواضيع التي تم التقدم فيها نسبيًا، ثم وجد المجلسان صعوبة في إتمامها أو تم التوصل إلى استنتاجات مختلفة أو تم تأجيل العمل المتبقي عليها إلى فترة أخرى. وتتمثل أساسًا في الإطار المفاهيمي، عقود الإيجار، إلغاء الاعتراف، بالإضافة إلى مواضيع ثانوية أخرى.

¹ Deloitte. (2012), **Joint arrangements**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/consol/joint-arrangements>, consulted (13/09/2017).

² David Alexander & Al. (2011), **Reporting methods for Joint Ventures: which consequences for European listed companies?** Retrieved from https://hal.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/935843/filename/443_Alexander_Delville_Demerens_Le_Manh_Saccon.docx consulted (28/07/2018), P. P. 04-05.

³ Paul Pacter (2013). Op.Cit. P. 03.

⁴ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 14.

الفرع الأول: المواضيع الرئيسة المتقاربة جزئياً

أولاً- الإطار المفاهيمي:

بدأ المشروع رسمياً عام 2004 ويتكون من سبع أو ثماني مراحل (المرحلة الأخيرة مشروطة ويتم تنفيذها حسب الاحتياجات).¹ والهدف هو الوصول إلى تطوير إطار مفاهيمي مشترك، يستخدم كأساس لمعايير المحاسبة الدولية والأمريكية بشكل متماثل. توصل المجلسان إلى القرارات الأولية التالية حول نهج المشروع:

✓ يجب أن يركز المشروع في البداية على المفاهيم الخاصة بكيانات الأعمال في القطاع الخاص. في وقت لاحق، يجب على المجلسين النظر في إمكانية تطبيق هذه المفاهيم على القطاعات الأخرى، بداية من المنظمات غير الهادفة للربح في القطاع الخاص؛

✓ يجب تقسيم المشروع إلى مراحل، مع التركيز الأولي على تقارب وتحسين الجوانب التي تتناول الأهداف، الخصائص النوعية، العناصر، الاعتراف والقياس. بالتوازي مع ذلك، ينبغي منح الأولوية لمعالجة القضايا التي من المحتمل أن تعود بفوائد على المجلسين على المدى القصير، أي القضايا الشاملة التي تؤثر على مشاريع المعايير الجديدة أو المعدلة؛

✓ يجب أن يكون الإطار المتقارب في شكل وثيقة واحدة. ويجب أن يتضمن ملخصاً وأساساً للاستنتاجات.²

في سبتمبر 2010، نشر المجلسان فصلاً متطابقاً تقريباً حول "الأهداف والخصائص النوعية" ضمن الإطار المفاهيمي الجديد.³ وفقاً للخطة الأولية، كان من المفروض أن يتم الانتهاء من هذا المشروع بالكامل عام 2010. ومع ذلك، تم التقدم في هذا المشروع بشكل أبطأ بكثير مما كان متوقعاً، بحيث اكتملت مرحلة واحدة فقط (من أصل سبعة على الأقل). على الرغم من هذا الإنجاز المتواضع، يمكن اعتبار هذه المرحلة المكتملة بالغة الأهمية، لأن الأهداف المحددة والخصائص النوعية هي الأساس لتقييم الطرق البديلة لحل أهم مشاكل الاعتراف والقياس، والمتضمنة في المراحل التالية من هذا المشروع.

في نهاية عام 2010، قرر المجلسان تأجيل الأنشطة المشتركة الأخرى بشأن مشروع مراجعة وتقارب الأطر المفاهيمية حتى الانتهاء من المشاريع الأخرى التي كانت تعتبر أكثر إلحاحاً. في سبتمبر 2012، أعاد مجلس IASB تنشيط المشروع بشكل مستقل، من أجل إتمام المراحل المتبقية.⁴ يلخص الجدول أدناه التقدم المحرز في كل مرحلة، والخطط المستقبلية لمجلس IASB لكل مرحلة:

¹ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 512.

² Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/framework/framework-joint>, consulted (03/12/2019).

³ Paul Pacter (2013). Op.Cit. P. 01.

⁴ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 513.

الفصل الثالث _____ الطريق نحو معايير محاسبية عالمية عالية الجودة

الجدول رقم (3-4): التقدم المنجز في تقارب الأطر المفاهيمية حتى عام 2012 والخطط المستقبلية

المرحلة	الحالة
المرحلة أ: الأهداف والخصائص النوعية	مكتملة، وتم إصدار الإطار المفاهيمي المعدل والمشارك لإعداد التقارير المالية في 28 سبتمبر 2010.
المرحلة ب: العناصر والاعتراف	يجب النظر فيها بشكل أكبر في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة ج: القياس	يجب النظر فيها بشكل أكبر في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة د: الكيان المبلغ (المعدّ للتقرير المالي)	مسودة عرض (ED/2010/2) الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية- الكيان المبلغ والتي نُشرت في مارس 2010. وسيُنظر فيه أكثر في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة هـ: العرض والإفصاح	يجب النظر فيها بشكل أكبر في إطار مشروع IASB المنفصل.
المرحلة و: الغرض والحالة	تم إيقاف العمل في هذه المرحلة مع استمرارها بالنسبة لمجلس IASB فقط. كان أحد أهداف هذه المرحلة هو الوصول إلى آراء متقاربة بشأن الهدف الثانوي للإطار وهو المساعدة في إعداد القوائم المالية (وهو غير موجود في المعايير الأمريكية).
المرحلة ز: التطبيق على الكيانات غير الهادفة للربح	تم إيقاف العمل في هذه المرحلة لأن التركيز الحالي لمجلس IASB ينصبّ على كيانات الأعمال في القطاع الخاص.
المرحلة ح: القضايا المتبقية	لن تكون هناك حاجة لهذه المرحلة لأن المراحل المتبقية التي سيتم النظر فيها كجزء من مشروع IASB من المقرر تطويرها وإصدارها معاً.

Source: Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/framework/framework-joint>, consulted (03/12/2019).

تم الانتهاء من هذا المشروع حول تعديل الإطار المفاهيمي بشكل منفصل، وصدرت النسخة المعدلة الثانية

الخاصة بمجلس IASB في 29 مارس 2018.¹

ثانياً- عقود الإيجار

من البداية كان من الصعب التنبؤ حول إمكانية تقارب المعايير النهائية على الرغم من أن معيار IAS 17 والبيان SFAS 13 حول عقود الإيجار كانا متقاربين إلى حد ما قبل بداية المشروع المشترك. وفي عام 2016، أصدر كل من المجلسين معياراً جديداً لمحاسبة عقود الإيجار، وهما المعياران IFRS 16، وASC 842. في حين أن المعايير متشابهة في بعض النواحي، مثلاً يتطلب كلا المعيارين من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار في الميزانية باعتبارها عقود إيجار تمويلية، إلا أن هناك اختلافات مهمة استمرت بين المعايير (على سبيل المثال،

¹ Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, Op.Cit.

يصنف المستأجرون عقود الإيجار بشكل عام وفق المعايير الدولية على أنها تمويلية إلا في حالات استثنائية قليلة تخص المحاسبة عن عقود الإيجار وفق نموذج مشابه لعقود الإيجار التشغيلية).¹

ثالثاً- إلغاء الاعتراف بالأصول والخصوم المالية

على الرغم من إصدار مسودة عرض مشتركة، إلا أن المجلسين لم يتمكنوا في النهاية من الاتفاق على مبادئ إلغاء الاعتراف وإزالة الأصول المالية من الميزانية ولم ينجحوا في تقارب مبادئ إلغاء الاعتراف من الدفاتر. لكن نجح المجلسان جزئياً من خلال الاتفاق على إفصاحات متسقة على نطاق واسع في أكتوبر 2010.²

الفرع الثاني: المواضيع الثانوية المتقاربة جزئياً

أولاً- العمليات المتوقفة:

أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 5 حول الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة، في حين أصدر مجلس FASB البيان SFAS 144. وهما متقاربان في توقيت تصنيف العملية على أنها متوقفة. لكن لم يتم التقارب في تعريف العمليات المتوقفة أو ما إذا كان سيتم عرضها في قائمة الدخل.³ وقد أصر المجلسان العمل في جهودهما لتقريب عرض العمليات المتوقفة. وقررا مبدئياً أن تعريف العمليات المتوقفة سيكون متسقاً مع التعريف الحالي في المعيار IFRS 5، وسيتم إلغاء بعض المتطلبات في المعايير الأمريكية لتصنيف العمليات المتوقفة، بالإضافة إلى الإلزام بالإفصاح عن هذه العناصر وعناصر إضافية، لكن لم تكن هناك تطورات أخرى حول هذا الموضوع.⁴

ثانياً- ضرائب الدخل:

في مارس 2009، أصدر مجلس IASB مسودة عرض بمفرده لاقتراح تعديلات أساسية على معيار IAS 12 حول ضرائب الدخل لإزالة الإعفاءات من الاعتراف بالضرائب المؤجلة. كانت الردود بشكل عام غير مشجعة. حتى قبل بداية التقارب، كانت المعايير الدولية والمعايير الأمريكية متقاربة على مبدأ طريقة الفروق المؤقتة، على الرغم من الاختلاف حول كيفية تنفيذ هذه الطريقة.⁵

تخلى المجلسان عن خطط تنفيذ هذا المشروع المشترك. ومع ذلك، قام كل مجلس بتنفيذ مشروع منفصل نتج عنهما درجة مقبولة من المواءمة في مجالات مختلفة من محاسبة ضرائب الدخل. في أكتوبر 2015، أصدرت لجنة تفسيرات المعايير IFRIC تفسيراً مقترحاً لتقديم إرشادات حول المحاسبة عن الأصول والخصوم الضريبية الحالية والمؤجلة في ظروف عدم اليقين. في نوفمبر 2015، أصدر مجلس FASB التحديث ASU 2015-17 حول

¹ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 39.

² Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 01.

³ Ibid, P. 01.

⁴ Ernst & Young (2012), US GAAP versus IFRS The basics, retrieved from <https://www.coursehero.com/file/14248393/US-GAAP-vs-IFRS/> consulted (12/10/2018), P. 05.

⁵ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.

تصنيف الضرائب المؤجلة في الميزانية. يتطلب هذا التحديث من الكيانات تصنيف جميع الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة على أنها غير متداولة في الميزانية بدلاً من فصل الضرائب المؤجلة إلى مبالغ متداولة وغير متداولة. بموجب هذه التعديلات أصبح كل من ASC 740 ضرائب الدخل، ومعييار IAS 12 متقارباً في العديد من الجوانب، خاصة وجوب حساب الكيانات لكل من الآثار الضريبية الحالية والمستقبلية المتوقعة للأحداث التي تم الاعتراف بها (أي الضرائب المؤجلة) باستخدام نهج الأصول والخصوم.¹

ثالثاً-الأحداث اللاحقة:

اعتمد مجلس FASB في تطوير إرشادات الأحداث اللاحقة على معايير التدقيق الأمريكية، وبعض من هذه الإرشادات كان متسقاً مع المعايير الدولية. لكن مجلس FASB لم يعدل إرشاداته لتتوافق مع المعايير الدولية في (أ) تصنيف الخصوم المعاد تمويلها بعد تاريخ الميزانية و(ب) التاريخ الذي يجب من خلاله تقييم الأحداث اللاحقة.² على الرغم من الاختلافات في المصطلحات، فإن المتطلبات المحاسبية وفق المعيار ASC 855 الأحداث اللاحقة، ومعييار IAS 10 الأحداث بعد تاريخ الميزانية، متشابهة إلى حد متوسط. فقد تم الاتفاق على أن الحدث الذي يقع خلال الفترة اللاحقة والذي يقدم دليلاً إضافياً حول الظروف القائمة حتى تاريخ الميزانية يؤدي إلى تعديل على القوائم المالية. لكن إذا كان الحدث الذي وقع بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية يتعلق بظروف نشأت بعد تاريخ الميزانية، لا يتم تعديل القوائم المالية، ولكن الإفصاح يكون ضرورياً للحفاظ على القوائم المالية من التضليل. لم يتم التخطيط لمزيد من التقارب في هذا الموضوع.³

المطلب الثالث: المواضيع غير المتقاربة

وهي المواضيع التي تم إدراجها في مشروع التقارب لكن تم التوصل إلى تقارب بسيط فيها مقارنة بحجم الاختلافات الموجودة، أو لم يتم التوصل إلى أي تقارب، إما بسبب الاختلاف في وجهات النظر بين المجلسين أو بسبب تأجيلها للنظر في مشاريع أخرى أكثر أهمية. وتتمثل أساساً في الأدوات المالية، عقود التأمين، منافع ما بعد التقاعد، بالإضافة إلى العديد من المواضيع الثانوية.

الفرع الأول: المواضيع الرئيسة غير المتقاربة

أولاً- الأدوات المالية:

على مدى السنوات القليلة الماضية، عمل مجلس IASB على استبدال معيار IAS 39 حول الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، بمعييار مبسط ومحسن. حيث قام المجلس ببناء مشروعه البديل على ثلاث مراحل أساسية. أضاف مجلس FASB مشروعاً مشابهاً، لكنه لم يتبع نفس النهج المرحلي الذي اتبعه مجلس IASB.⁴

¹ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 40-42

² Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 05.

³ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P.56

⁴ Angela Taylor (2013), IFRS convergence: does anybody care, and should they? Retrieved from

• المرحلة الأولى: التصنيف والقياس

أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 9 حول الأدوات المالية في نوفمبر 2009 (الجزء الخاص بالأصول) وأكتوبر 2010 (الجزء الخاص بالخصوم).¹ في أوائل عام 2012، عمل المجلسان معًا بنجاح على جوانب معينة من نماذج التصنيف والقياس. اقترح مجلس IASB بعض التعديلات على المعيار IFRS 9 والتي وافق عليها المجلسين. لكن لا تزال هناك اختلافات جوهرية بين المعيار IFRS 9 المعدل والتوجيهات المقترحة من مجلس FASB. بموجب التعديلات المقترحة من قبل المجلسين، ستقوم الشركة بتصنيف وقياس أصولها المالية على أساس خصائص التدفق النقدي بالإضافة إلى نموذج الأعمال. في ظل ظروف معينة، تطبيق نموذج الأعمال في اقتراح مجلس FASB سيؤدي إلى نتائج تصنيف مختلفة عند مقارنتها بالتعديلات المقترحة على المعيار IFRS 9.² أصدر مجلس IASB النسخة النهائية من المعيار IFRS 9 في جويلية 2014 والذي أدخل تغييرات جوهرية على التوجيهات بشأن الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها.

في البداية اقترح مجلس FASB نموذجًا كاملاً بالقيمة العادلة، ولكنه انتقل إلى نموذج قياس مختلط يختلف عن نموذج المعايير الدولية. في جانفي 2016، أصدر تحديثًا للموضوع الفرعي ASC 10-825 الأدوات المالية - عموميات، حيث يتطلب من الكيانات قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة والاعتراف بأي تغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل. كما قام بإجراء تعديلات أخرى مستهدفة على متطلبات إفصاح معينة وجوانب أخرى من المعايير الأمريكية، والتي أدت إلى زيادة فجوة الاختلاف بين مجموعتي المعايير.³

• المرحلة الثانية: منهجية انخفاض القيمة

تضمنت المرحلة الثانية من مشروع الأدوات المالية تحديد منهجية انخفاض القيمة. تركز أكبر قدر من المناقشة في هذا الموضوع على انخفاض جودة ائتمان الأصول المالية. تستخدم المعايير الدولية والمعايير الأمريكية نموذج خسارة انخفاض الائتمان المتكبد الحالية بعد الاعتراف الأولي. حاول المجلسان معالجة نقاط الضعف الملحوظة في التوجيهات المتعلقة بالتأخر في الاعتراف بخسائر الائتمان.⁴ حيث عملا في البداية معا لتطوير إرشادات جديدة ووافق كلاهما على اعتماد نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبد الحالية.⁵ في الآونة الأخيرة، طور المجلسان بشكل مشترك نهج الخسارة المتوقعة باستخدام نموذج انخفاض

<https://www.bermudareinsurancemagazine.com/article/ifrs-convergence-does-anybody-care-and-should-they>, consulted (13/11/2018).

¹ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02

² Angela Taylor (2013), Op.Cit.

³ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. P. 33-34.

⁴ James R. Bond & Al. (2012), **Update on the Convergence of GAAP and IFRS**, retrieved from http://www.bondpecaro.com/images/FASB_IASB_Convergence_Article.pdf consulted (05/09/2018), P. 03.

⁵ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02

القيمة الثلاثي. لكن في النهاية لم يتمكننا من الوصول إلى حل متقارب فقد اتجه كل مجلس نحو طرق مختلفة لتنفيذ هذا النهج.

في جويلية 2012، واصل المجلس IASB تطوير منهجه الثلاثي لانخفاض القيمة.¹ في جوان 2016، أصدر مجلس FASB تحديثا حول قياس خسائر الائتمان الذي يعدل الموضوع ASC 326 حول الأدوات المالية - خسائر الائتمان، بنموذج واحد مختلف تماما عن نموذج الانخفاض المعتمد في المعايير الدولية.²

• المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط

قام مجلس IASB بتقسيم مرحلة محاسبة التحوط إلى جزأين: التحوط العام والتحوط الكلي. حيث قدم مقترحات لنهج قائم أكثر على المبادئ، بحيث ينسق بشكل وثيق محاسبة التحوط مع إدارة المخاطر. سيتعين على الكيانات التأكد من أن عمليات إدارة المخاطر ومحاسبة التحوط مترابطة بما يكفي لتمكينها من الاستفادة من الفرص الجديدة لتطبيق محاسبة التحوط.

عمل المجلسان أيضا بشكل منفصل على هذا الجزء من المشروع.³ كان معيار IAS 39 السابق متقاربا إلى حد كبير مع المعايير الأمريكية حول محاسبة التحوط (بخلاف التحوط الكلي). لكن عندما أصدر مجلس IASB الجزء الخاص بمحاسبة التحوط في معياره الجديد IFRS 9 زاد الاختلاف بشكل كبير عن المعايير الأمريكية.⁴ ثانيا- عقود التأمين:

في مارس 2004، أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 4 حول عقود التأمين والذي كان معيارا مؤقتا من المفترض أن يظل ساريا حتى ينتهي المجلس من مشروععه بشأن عقود التأمين.⁵ في حين أن مشروع عقود التأمين لم يكن في البداية جزء رسميا من مشروع التقارب، فقد تم إدراجه فيما بعد، من أجل أن يتعاون المجلسان معا لمحاولة تقليل اتساع الاختلافات بين المعايير المتعلقة بهذا الموضوع. ولم يكن الهدف بالضرورة إنشاء معايير متقاربة تماما، بل لإجراء مراجعة شاملة وتطوير معيار مشترك عالي الجودة يتناول متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح لعقود التأمين. بالإضافة إلى قضايا هامة حول مدى ضرورة استخدام الدخل الشامل الآخر لقياس عقود التأمين والأصول المالية، وكيفية الإبلاغ عن التقلبات في قائمة الدخل بموجب النماذج المقترحة.⁶ في فيفري 2014، قرر مجلس FASB التخلي عن جهود التقارب مع مجلس IASB بشأن عقود التأمين، وبدلاً من ذلك ركز جهوده على إجراء تحسينات مستهدفة على نموذج محاسبة التأمين الخاص به.⁷ بالتالي انتهى

¹ Angela Taylor (2013), Op.Cit.

² Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 34.

³ Angela Taylor (2013), Op.Cit.

⁴ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02

⁵ IASB (2018), **IFRS 17 Insurance Contracts**, retrieved from <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-17-insurance-contracts/>, consulted (17/10/2019).

⁶ James R. Bond & Al. (2012), Op.Cit, P.P. 03-04.

⁷ Deloitte. (2017), **Insurance Contracts-Comprehensive Project**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/insurance>, consulted (09/09/2018).

هذا المشروع المشترك بالفشل وذلك بسبب وجهات النظر المتباينة التي تمسك بهما المجلسان بشأن بعض القضايا المحاسبية الأساسية.¹ في ماي 2017، أكمل مجلس IASB مشروعه المتعلق بعقود التأمين بإصدار المعيار IFRS 17 الذي يحل محل المعيار السابق IFRS 4 ويحدد مبادئ الاعتراف بعقود التأمين وقياسها وعرضها والإفصاح عنها ضمن نطاق هذا المعيار.²

ثالثا- منافع ما بعد التقاعد:

المصدر الرئيسي للإرشادات الخاصة بالمعايير الدولية على منافع ما بعد التقاعد باستثناء المدفوعات القائمة على السهم هو معيار IAS 19 بعنوان منافع الموظفين. بالنسبة للمعايير الأمريكية، يتم توزيع إرشادات المحاسبة الحالية لمزايا ما بعد التقاعد عبر خمسة معايير أهمها المعيار ASC 715 التعويضات - استحقاقات التقاعد.³ أصدر مجلس IASB في أبريل 2010 مسودة عرض بشأن التعديلات المقترحة على خطط المزايا المحددة في معيار IAS 19. في حين أن مسودة العرض هذه ليست نتيجة مشروع مشترك، فإن هدف المجلسين FASB و IASB هو الحصول في النهاية على معيار متقارب في هذا المجال.⁴ قام كلا المجلسين ببعض التغييرات، لكنهما لم يتوصلا إلى معايير متقاربة. حيث تعتبر الفروق الناتجة عن المعدلات المستخدمة لحساب العائد على أصول الخطة جوهرية.⁵

رابعا- التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية

وتسمى أيضًا الأدوات المالية بخصائص حقوق الملكية (Financial Instruments with Characteristics of Equity, FICE). في نوفمبر 2010، قرر المجلسان تأجيل العمل في هذا المشروع من دون أي تقارب. وقد كانت نقطة الاختلاف الرئيسية حول مبدأ المعيار IAS 32 (الأدوات المالية: الإفصاح والعرض) الذي يقضي بأن الأداة هي خصم إذا لم يكن للمصدر الحق من جانب واحد في تجنب الدفع النقدي، كما لم يتم التوصل إلى تقارب بشأن "المحاسبة المجزأة" لمكون حقوق الملكية ضمن الديون الصادرة القابلة للتحويل.⁶

خامسا- عرض القوائم المالية (تقارير الأداء)

¹ Qing L.Burke (2019), **Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project**, Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(02) 2019, P. 131

² IASB (2018), **IFRS 17 Insurance Contracts**, Op.Cit.

³ Geoffrey Tickell, Monsurur Rahman, Romain Alexandre (2013), **You Say IFRS, I Say FASB...Let's Call The Whole Thing Off**, American Journal Of Business Education, 06(05), P. 509.

⁴ Emily K. Baculik (2010), **How IFRS Convergence Will Affect Accounting for Defined Benefit Plans**, The CPA Journal, New York, 80(09), P. 22.

⁵ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 04.

⁶ Ibid, P. 03.

في نوفمبر 2010، قرر المجلسان تأجيل العمل في هذا المشروع، حيث تم تعليق جهود التقارب في هذا المجال للتركيز على مشاريع التقارب ذات الأولوية، وليس من المتوقع اتخاذ مزيد من الإجراءات في المستقبل القريب.¹

الفرع الثاني: المواضيع الثانوية غير المتقاربة

هذه المواضيع مدرجة ضمن المشاريع قصيرة الأجل والتي كان يتعين على أحد المجلسين القيام بتعديلات عليها من أجل الوصول إلى التقارب، لكن لم يتم القيام بأي تعديلات عليها، وتم تأجيلها للنظر في مواضيع صُنفت على أنها الأكثر أهمية بسبب حاجتها الملحة للتحسين من وجهة نظر المجلسين. ويمكن تلخيص هذه المواضيع في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-5): المواضيع الثانوية غير المتقاربة بين المعايير الدولية والأمريكية

الموضوع	الوضعية	ملاحظات
الصناعات الاستخراجية	في أبريل 2010، نشر مجلس IASB ورقة مناقشة. لم يتم اتخاذ أي إجراء منذ ذلك الحين.	غير متقاربة، مجلس FASB لديه مسبقاً معيار حول النفط والغاز.
المنح الحكومية	لا إجراءات	غير متقاربة
انخفاض قيمة الأصول غير المالية	في عام 2008، قرر المجلسان إرجاءها إلى غاية استكمال المشاريع الأخرى.	غير متقاربة ولا يوجد لدى المجلسين أي خطط حالية لتقارب الإرشادات بشأن انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل
الممتلكات الاستثمارية	يملك مجلس IASB معياراً في هذا الموضوع وهو معيار IAS 40. عمل مجلس FASB على معيار متقارب، لكن تم تأجيل العمل.	غير متقاربة، والآفاق ليست جيدة على المدى القريب.
البحث والتطوير	أضاف مجلس IASB الأصول غير الملموسة إلى جدول أعماله البحثي، لكنه لم يصبح مشروعاً نشطاً.	غير متقارب. مازالت جميع أنشطة البحث والتطوير تسجل كمصاريف بموجب المعايير الأمريكية. بينما تكاليف التطوير ترسم بموجب معيار IAS 38.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Paul Pacter (2013). **What have IASB and FASB convergence efforts achieved?** Retrieved from <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2013/feb/20126984.html> , consulted (06/03/2017), P.P.01-05.

¹ Ibid, P. 04.

2. Ernst & Young (2016), US GAAP versus IFRS The basics, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---october-2016 consulted (23/09/2018), P. 04.
3. Ernst & Young (2012), US GAAP versus IFRS The basics, retrieved from <https://www.coursehero.com/file/14248393/US-GAAP-vs-IFRS/> consulted (12/10/2018), P. 05.

فيما يخص موضوع انخفاض القيمة، في ماي 2016، اقترح مجلس FASB تبسيط المحاسبة عن انخفاض قيمة الشهرة لتقليل تكلفة وتعقيد اختبار الانخفاض. تداول مجلس FASB بشأن مشروع منفصل لتخفيض تكلفة وتعقيد المحاسبة اللاحقة للشهرة (على سبيل المثال، النظر في منهج الاهتلاك)، كما تداول أيضاً مشروعاً للمحاسبة عن الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد في اندماج الأعمال بهدف تقييم ما إذا كان ينبغي تصنيف بعض الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد والمكتسبة في اندماج الأعمال في الشهرة. أدرج مجلس IASB مشروع مشابه في جدول أعماله البحثي للنظر في تحسينات متطلبات انخفاض قيمة الشهرة، والتي تم إضافته استجابة للنتائج الواردة في مراجعات ما بعد التطبيق للمعيار IFRS 3. حالياً، هذه ليست مشاريع مشتركة ولا يُتوقع عمومًا أن تؤدي إلى تقارب مع إرشادات المحاسبة عن انخفاض قيمة الشهرة.¹

¹ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. 27.

المبحث الثالث: هدف المجموعة الواحدة بين المثالية والواقعية

وفقاً لرئيس مجلس IASB الحالي Hans Hoogervorst عام 2011 "الزخم وراء المعايير الدولية قوي جداً لدرجة أن اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة لا يمكن إلا أن يتأخر ولكن لا يمكن إيقافه". بدأ مشروع التقارب بين المجلسين IASB-FASB بالالتزام والعمل على تحقيق هدف إنتاج معايير عالية الجودة لإعداد التقارير في جميع أسواق رأس المال العالمية. من خلال تقسيم العمل إلى مشاريع تقارب قصيرة وطويلة الأجل لضمان تحسين فرص النجاح بشكل كبير. كانت الاتفاقية توفر مساراً واضحاً للمضي قدماً للعمل معاً لتحقيق الهدف المشترك على الرغم من الإدراك بوجود العديد من التحديات المنتظرة. هكذا بدأ مشروع التقارب طموحاً ومتفائلاً فما الأسباب الكامنة وراء أفوله وتراجعته؟

المطلب الأول: إيجابيات التقارب

لم يكن منتظراً من التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية أن يؤدي فقط إلى تقليل الفروق بين مجموعتي المعايير، ولكن أيضاً أن يساهم بشكل كبير في تحسين جودة التقارير المالية وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية. لهذا السبب، فإن التقارب بين مجموعتي المعايير لم يعتمد فقط على اختيار أفضل الحلول الموجودة للمشاكل المحاسبية ضمن المعايير القائمة، ولكن أيضاً على محاولات لتطوير إجراءات جديدة تلي احتياجات مستخدمي القوائم المالية بأفضل طريقة. يستند تقييم الأنشطة المتعلقة بعملية التقارب الذي تم إجراؤه حتى الآن إلى تقديم إجابات على السؤالين التاليين: إلى أي مدى أصبحت المعايير الدولية والمعايير الأمريكية متقاربة؟ وهل أدت عملية التقارب إلى تحسينات في المعايير الدولية؟ في محاولة للإجابة على الأسئلة أعلاه، سيتم مناقشة الإيجابيات على مستوى الغاء الاختلافات بين مجموعتي المعايير ومستوى تحسن المعايير الدولية.

الفرع الأول: التوافق في العديد من المعايير المحاسبية

تم احراز تقدم معتبر على مدار السنوات القليلة الماضية، حيث أصدر كلا المجلسين معايير جديدة بالإضافة إلى تعديل المعايير القائمة، لتحقيق التوافق بين المتطلبات المحاسبية فيما يتعلق ببعض القضايا المحاسبية. عند القيام بعملية التقارب، يكون للمجلسين ثلاث خيارات، إما اختيار متطلبات معيار أمريكي، أو معيار دولي، أو إذا كان كلاهما غير ملائم، يطوران متطلبات جديدة تماماً، وغالباً ما يعتمد قرار المعايير المراد تقاربها الحل الوسط أو القائم على المبادئ:

- في إحدى الحالات، قرر المجلسان مقارنة معيار دولي مع معيار أمريكي (العمليات المتوقفة). بعد مراجعة البيان SFAS 144 حول المحاسبة عن الانخفاض أو التخلص من الأصول طويلة الأجل ومعيار IAS 35 العمليات المتوقفة، اتفق المجلسان أن المعيار SFAS 144 هو الأفضل. نتيجة

لذلك، أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 5 الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة والذي تقارب بشكل عام مع المعيار الأمريكي.

- في حالات أخرى، تقاربت المعايير الأمريكية نحو المعايير الدولية. قرر المجلس أن المعيار IAS 8 حول السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية كان متفوقاً على المعيار السابق APB 20. في جوان 2005 أصدر مجلس FASB المعيار SFAS 154 التغيرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء ليتوافق مع أحكام المعيار IAS 8.

- في حالة ثالثة، يقوم المجلس بتطوير نهج جديد أو حل وسط والعمل بشكل مشترك لتطوير معايير جديدة أو تعديلها على الأقل. على سبيل المثال، لم يتمكن المجلس من التقارب في التعامل مع البنود غير العادية، كجزء من حساب ربحية السهم. وعدل كل منهما المعايير الخاصة بربحية السهم (ASC 260 و IAS 33).¹

عمل المجلس على مشاريع قصيرة الأجل وأخرى مشتركة في العديد من المجالات نتج عنها العديد من المعايير الجديدة أو المعدلة والتي ساهمت في موائمة أكثر للمعايير، منها ما حقق فيها نجاحاً كبيراً في الغاء الاختلافات ومنها ما هو نجاح جزئي:

- ✓ أصدر مجلس FASB معايير جديدة ومعدلة، قدمت خيار القيمة العادلة (ASC 825-10-25) واعتمدت نهج المعايير الدولية للمحاسبة بشأن تكاليف البحث والتطوير التي يتم اكتسابها عند اندماج الأعمال (المعيار ASC 805)؛
- ✓ نشر مجلس IASB معايير معدلة وجديدة بشأن تكاليف الاقتراض (معيار IAS 23 المعدل) وإعداد التقارير القطاعية (IFRS 8) والتي تتوافق إلى حد كبير مع المعايير الأمريكية؛²
- ✓ أسفرت المشاريع الأولية عن انجاز المجلسين مشروعاً مهماً فيما يخص المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال حيث كانت النتيجة هي المعايير IFRS 3، ASC 805 و ASC 810-10؛³
- ✓ التقدم المحقق في المحاسبة عن الشهرة، أين قام مجلس IASB باستبدال معيار المحاسبة IAS 22 بالمعيار IAS 36 والذي لا يسمح بإهلاك الشهرة؛⁴

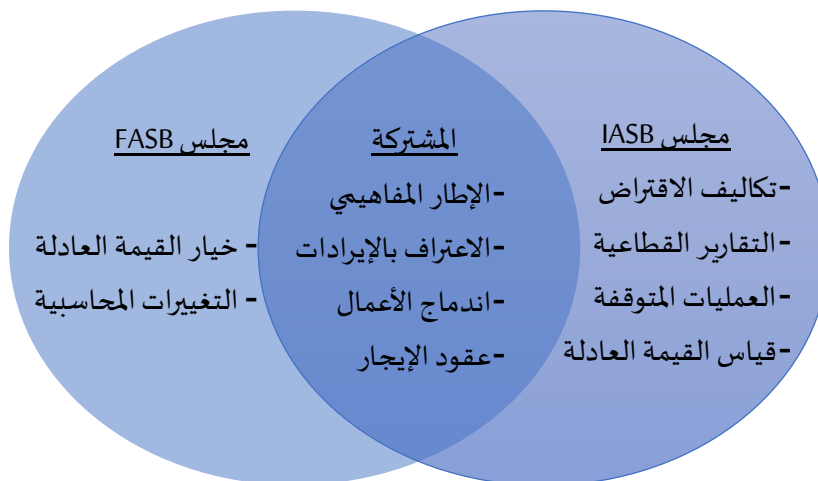
¹ Anne B. Fosbre, Ellen M. Kraft, Paul B. Fosbre (2009), Op.Cit, P. 65-66.

² IASB/FASB (2008), **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion**, Op.Cit, P. 02.

³ Jennifer Kartychak (2020), **IFRS 3: Is the road to convergence- really paved with good intentions?** retrieved from <https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2020/01/28/ifrs-3-is-the-road-to-convergence-really-paved-with-good-intentions/>, consulted (01/07/2020).

⁴ جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. 617-618.

- ✓ التقدم الملموس في المحاسبة عن العمليات المتوقفة من خلال استبدال المعيار IAS 35 بالمعيار IFRS 5 -الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات المتوقفة؛¹
- ✓ التقارب المحقق في موضوع التغييرات المحاسبية، حيث قام مجلس FASB بتعويض الرأي 20 APB وأصدر معياراً جديداً SFAS 154 متقارباً مع المعيار IAS 8 السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء؛
- ✓ التقدم المنجز في المرحلة الأولى الخاصة بالأهداف والخصائص النوعية من مشروع الإطار المفاهيمي المشترك؛²
- ✓ أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 13 قياس القيمة العادلة وهو متقارب بشكل كبير مع المعيار ASC 820؛³
- ✓ أهم قصص نجاح التقارب هي معايير الإيرادات من العقود مع العملاء، المعيارين ASC 606 وIFRS 15.
- ✓ المشروع المشترك للمحاسبة عن عقود الإيجار كان أقل نجاحاً، على الرغم من أنه قلص بعض الفروق ونتج عنه إصدار المعيارين ASC 842 وIFRS 16.⁴
- الشكل رقم (2-3): المعايير الصادرة عن المجلسين في ظل مشروع التقارب



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق

¹ ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. 416.

² جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. 617-618.

³ Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. 02.

⁴ Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), **Global Convergence Project: U.S. GAAP Is Alive and Well**, retrieved from

<https://weaver.com/blog/global-convergence-project-us-gaap-alive-and-well> , consulted (05/12/2019).

من خلال الشكل أعلاه، يلاحظ أن عدد التعديلات كبير نوعاً ما بالنظر إلى أنه ناتج عن مشروع تقارب، وهذا بالإضافة إلى المشاريع المدرجة للتقارب والتي نتج عنها إصدار معايير جديدة لم يتم ذكرها بسبب عدم تحقيق التقارب، خاصة موضوعي الأدوات المالية وعقود التأمين. كما يلاحظ أيضاً أن عدد التعديلات التي مست المعايير الدولية كانت أكثر وأكبر من التعديلات على المعايير الأمريكية، وهذا يدل على اتجاه التقارب وعلى قوة تأثير مجلس FASB على توجيه المجلس الدولي لتعديل معاييرهم، بالإضافة إلى كون المعايير الأمريكية هي الأقدم والأشمل، وهذا ما جعلها تحتوي على الكثير من الحلول للمشاكل المحاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في صياغة وتحسين المتطلبات المحاسبية الدولية.

الفرع الثاني: تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية

منذ بداية مشروع التقارب، اتفق المجلسان على تركيز مواردهما على مجالات المعايير الدولية والأمريكية التي كانت في أمس الحاجة إلى التحسين. لقد كان جدول أعمال طموحاً، وكانت وتيرة الإنجازات في البداية سريعة، وإن كانت متقطعة. تم الاجماع على أن اندماج الأعمال، حقوق الأقلية، قياس القيمة العادلة، تكاليف الاقتراض، إعداد التقارير القطاعية، المدفوعات على أساس السهم، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار، خسائر الائتمان، هي مجالات تم فيها تحسين المعايير بغض النظر عن درجة تقاربها.¹

لقد كان أبرز الإنجازات سنة 2014، عندما تم إصدار المعيار المشترك حول الاعتراف بالإيرادات وهو بمثابة التتويج الأكبر للتقارب.² خلال هذا المشروع أصدر المجلسان مسودات عرض متعددة، وعقدتا مئات الاجتماعات في جميع أنحاء العالم. تم العمل بشكل كبير لضمان أن يكون المعيار مفيداً وقابلاً للتنفيذ قدر الإمكان. بعد إصدار المعيار، تم انشاء مجموعة موارد انتقالية مشتركة (Transition Resource Group, TRG) لرصد ومعالجة مشاكل التطبيق في هذا المجال المهم. في النهاية، تم اعتبار أن معيار الاعتراف بالإيرادات حقق أهدافه. لقد بسط المعايير الأمريكية، واستبدل العديد من الأجزاء المتباينة من الإرشادات الخاصة بالصناعات بإطار أكثر اتساقاً يضمن قدرًا أكبر من المقارنة في إعداد التقارير المالية عبر مختلف الصناعات. وتم أيضاً تحسين المعايير الدولية من خلال استبدال معيارين عامين حول الإيرادات كان لهما توجيهات تطبيق محدودة وصعبة الفهم والتطبيق. بالإضافة إلى ذلك، تحسنت كلتا المجموعتين من المعايير من خلال الالتزام بتحسين الإفصاحات التي سمحت للمستخدمين بفهم أفضل للاقتصاديات الكامنة وراء الأرقام. سارت عملية الانتقال بسلاسة، وكانت التكاليف أقل من التوقعات، لكن تم مواصلة مراقبة التطبيق لمعالجة أي مشكلات ناشئة.

¹ Russell Golden (2019), Op.Cit.

² David Katz (2014), **The Split Over Convergence-FASB and the IASB back away from the goal of a single global accounting language**, retrieved from <https://www.cfo.com/gaap-ifs/2014/10/split-convergence/>, consulted (15/09/2019).

بعد ذلك بعامين، عام 2016، أصدر المجلسان المعايير الخاصة بعقود الإيجار. خلال هذا المشروع، اتفق المجلسان على أن أغلب عقود الإيجار تنتمي إلى الميزانية. وتم الاتفاق على تعريف عقود الإيجار والتوصل إلى استنتاجات متسقة في مجالات مهمة أخرى، لكن اختار المجلسان أساليب مختلفة للاعتراف بالمصاريف. احتفظ مجلس FASB بنهج النفقات الحالي لسببين، أولاً، لاعتقاده أنه سيعكس بشكل ملائم أكثر اقتصاديات معاملات الإيجار، وثانياً، لمراعاة أصحاب المصلحة الأمريكيين لأنه سيكون سهل التشغيل والتطبيق. من ناحية أخرى، عاد مجلس IASB إلى النهج الموجود في مسودة العرض المشتركة الأصلية. على الرغم من الاختلافات، تحسن المعياران إلى حد كبير، وأدى كلاهما إلى تمثيل أكثر صدقاً لأنشطة الإيجار، وكلاهما يتطلب المزيد من الإفصاحات لمنح المستثمرين معلومات أفضل حول هذه المعاملات.¹

يوضح الجدول الموالي أهم المواضيع في مشروع التقارب التي تم فيها تحقيق تقارب كبير أو جزئي، وتأثير ذلك على جودة المعايير الدولية.

الجدول رقم (3-6): أثر التقارب على تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية

الموضوع	تقارب كبير	تقارب جزئي	مدى تحسين المعايير الدولية
الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية		X	كانت الردود ايجابية حول استكمال المرحلة الأولى وتوقع تغييرات إيجابية في إطار مجلس IASB من حيث سهولة قراءته، لكن، حذف مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ) من قائمة الخصائص النوعية لصالح مبدأ الحياد لم يلق القبول العام.
السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء	X		تحسن بسبب إعادة صياغة القوائم، على الرغم من الانتقادات حول الحاجة إلى إدراج عدم قابلية التطبيق.
الغاء الاعتراف بالأدوات المالية		X	إفصاحات محسنة، ولكن لم يتم تحسين مبادئ الاستبعاد من الدفاتر.
محاسبة ضرائب الدخل		X	على الرغم من عدم وجود تقارب كبير، إلا أن العملية أدت إلى بعض التعديلات المحسنة على المعيار IFRS 12.
منافع ما بعد التقاعد	X		كانت هناك تحسينات كبيرة على المعيار.
تكاليف الاقتراض	X		تم تحسين المعيار بسبب إزالة الخيارات المتعددة. لكن سواء كانت الرسملة أو تسجيل المصاريف هي الأفضل يبقى محل نقاش.

¹ Russell Golden (2019), Op.Cit.

الفصل الثالث _____ الطريق نحو معايير محاسبية عالمية عالية الجودة

تحسن كبير للمعيار IFRS 2.		X	المدفوعات على أساس السهم
تحسن خاصة في إلغاء محاسبة تجميع المصالح. رغم الجدل حول إمكانية تحسين المعيار IFRS 3 تحسين أكثر إذا تم فرض مقياس واحد للشهرة، بدلاً من مقياسين. بالإضافة إلى انتقادات حول نهج الشهرة الكاملة.		X	اندماج الأعمال
تم تحسين المعيار بشكل كبير.	X		العمليات المتوقفة
هناك خلاف حول تحسن هذا المعيار بسبب الانتقادات الخاصة باعتماد النهج الأمريكي والشكوك حول أفضليته.		X	التقارير القطاعية
هناك مبادئ أكثر وضوحًا، وإرشادات أوضح لتوحيد الكيانات ذات الأغراض الخاصة، وتحسن في متطلبات الإفصاح.		X	القوائم المالية الموحدة
كان التمييز بين الأنواع المختلفة من الترتيبات المشتركة تحسناً مهماً. ومع ذلك، سيفتقد العديد من المحللين المعلومات التي يوفرها التوحيد التناسبي، والتي تظل متاحة في الولايات المتحدة للعقارات والصناعات الاستخراجية.		X	الترتيبات المشتركة
تم تحسين الإرشادات المتعلقة بالقيمة العادلة في المعايير الدولية بشكل كبير وجعلها متسقة عبر المعايير، بالإضافة إلى تحسين الإفصاح بشكل كبير.		X	قياس القيمة العادلة
تحسن كبير في متطلبات معيار الإيرادات من ناحية وضوحها واتساقها والالتزام بافصاحات أكثر.		X	الإيرادات من العقود مع الزبائن
يعتبر ادراج معظم عقود الإيجار في الميزانية بمثابة تحسن للمعايير الدولية.	X		عقود الإيجار

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

1. Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P.P. 513-515.
2. Paul Pacter (2013). Op.Cit, P. P. 01-05.
3. Russell Golden (2019), **Opening Remarks: The Road to Better Financial Reporting-Reflections on Comparability and Convergence**, The CPA Journal, retrieved from <https://www.cpajournal.com/2019/08/26/the-road-to-better-financial-reporting/> , consulted (12/02/2020).

بعد مرور أكثر من 15 سنة من التقارب، نجحت بعض أجزاء مشروع التقارب، حيث تم الانتهاء من بعضها نسبياً، لكن تم تأخير بعض الأنشطة. مع الأخذ في الاعتبار (أ) المجالات التي لا تزال توجد فيها الاختلافات بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، ولم يتم تنفيذ أي إجراءات تقريباً حتى الآن (مثل محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات) (ب) المجالات التي تم فيها تنفيذ أنشطة التقارب، ولكن دون نجاح أو نجاح جزئي فقط، و (ج) المجالات التي لا يوجد فيها اتفاق حول تأثير التغييرات على تحسين جودة المعايير الدولية، من الواضح أن مشروع التقارب لا يزال بعيداً عن الاكتمال. من غير المحتمل الغاء جميع الاختلافات المدرجة في المستقبل القريب خاصة بعد تراجع مشروع التقارب وتغير الأولويات بالنسبة للمجلسين. لكن على الرغم من العديد من المشاكل التي لا تزال دون حل وحقيقة أن بعض التغييرات في المعايير الدولية تعرضت للانتقاد، فإن الانطباع العام هو أن المعايير الدولية والأمريكية تقاربت إلى حد معقول، وأن تقاربهما له آثار إيجابية عامة على جودة المعايير الدولية.

المطلب الثاني: تحديات وصعوبات التقارب

العديد من الأطراف تدعم مبادرات التقارب وتربطها بالعمولة، وتمجد فوائد التقارب. خاصة أن مجموعة عالمية واحدة من معايير إعداد التقارير تحقق مكاسب نهائية عديدة وتؤدي إلى وفورات في التكاليف. ولكن، كما هو الحال في كثير من الأحيان عند الحديث عن العمولة، يتم تجاهل الكثير من الأمور والتي سيتم مناقشة العديد منها في هذا المطلب.

الفرع الأول: تحديات التقارب

أولاً- اتجاه التقارب:

غالباً ما طُرح سؤال يتعلق بجهود التقارب بين المجلسين IASB وFASB: هل كان التقارب طريقاً أحادي الاتجاه، اتجه من خلاله مجلس IASB نحو معايير المحاسبة الأمريكية؟ في الواقع كانت العملية أكثر تعقيداً بكثير من قيام مجلس واحد بفرض وجهات نظره على الآخر، ومعنى التقارب اختلف كثيراً بمرور الوقت ومن موضوع إلى آخر. وكمثال على ذلك، تم اصدار كل من المعيار IFRS 8 حول التقارير القطاعية والمعيار IFRS 13 حول قياس القيمة العادلة، حيث لم يخفي مجلس IASB حقيقة أنه اعتمد بشكل كبير في تكوين متطلبات هذين المعيارين على معايير موجودة في المحاسبة الأمريكية، وقد تعرض لانتقادات شديدة للقيام بذلك. لكن متطلبات هذه المعايير لم تكن موجودة من قبل في المعايير الدولية، ولم يكن الغرض منها تغيير الاعتراف بأي بنود في القوائم المالية أو أساس القياس الذي سيتم تطبيقه. وقد كان في العديد من الحالات، يؤدي التقارب إلى تغيير المتطلبات المحاسبية، اكتشف المجلسين IASB وFASB مدى صعوبة نقل عناصر معيار من المعايير الدولية إلى المعايير الأمريكية أو العكس، دون التأثير على مجموعة أخرى من المسائل ذات الصلة. على الرغم من أن المجلسين شرعا في العديد من مشاريع التقارب قصيرة المدى التي تهدف إلى إزالة الاختلافات الصغيرة

عن طريق إصلاحات سريعة، إلا أن القليل منها قد اكتمل بنجاح. إن إعادة بناء جدول أعمال عالي المرونة بالنسبة لمجلس IASB بشأن هذه النقطة ليس بالأمر السهل، ولم يكن واضحًا في جميع الحالات أن المشاريع التي تبهر تحت راية التقارب كانت في الواقع مشاريع تقارب. تدريجيًا، تحول جهد التقارب إلى عدد محدود من المشاريع الكبرى حيث حاول المجلسان تطوير معايير جديدة تمامًا في وقت واحد.¹

ثانيا-الجدول الزمني

تم الإعلان عدة مرات على جانبي المحيط الأطلسي أن ال الأساسي لواضعي المعايير هو تحقيق مجموعة واحدة من المعايير المقبولة عالميًا. لذلك، من الغريب حقًا أنه بعد 15 عامًا على الأقل من العمل المتواصل من طرف أفضل الهيئات المحاسبية في العالم، لا يوجد حتى الآن ما يشير إلى موعد محدد ورسمي لإنهاء مشروع التقارب.² عام 2010، أعلن المجلسان عن تعديلات على الجدول الزمني للمعايير الدولية، بالإضافة إلى تحديد أولويات للمعايير التي سيتم تطويرها في إطار جدول الأعمال المشترك. نص التعديل على تاريخ الإنجاز المستهدف في جوان 2011 للعديد من المشاريع المحددة في الخطة الأصلية. في نهاية 2010، امتدت تواريخ الإنجاز المستهدفة لعدد من المشاريع إلى النصف الثاني من عام 2011. كان المجلسان يعملان على تقارب قواعد الأدوات المالية المتباينة، لكن فشلًا في إيجاد أرضية مشتركة حول المفاهيم الرئيسية. وقد أثرت هذه التغييرات في الجدول الزمني الأصلي على خطط الاعتماد في الولايات المتحدة.³ ومنذ تلك الفترة، تطورت المناقشات من الاعتماد الكامل للمعايير الدولية من قبل جميع الشركات الأمريكية، إلى الاعتماد الاختياري لبعض الشركات، ثم نهج الاعتماد التقاربي (Conformance). على مر السنوات، كان هناك العديد من التأخيرات والتغييرات في النطاق في الجدول الزمني للمجلسين.⁴ إذا كان بالإمكان ملاحظة علامات الاهتمام بالمعايير الدولية وحتى التشجيع العام والحماس الأولي في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2008 بشأن استخدامهما في الولايات المتحدة، فإن عام 2009 يمثل النقطة التي بدأت فيها المعايير الدولية تفقد الدعم العام والمؤسسي في الولايات المتحدة:

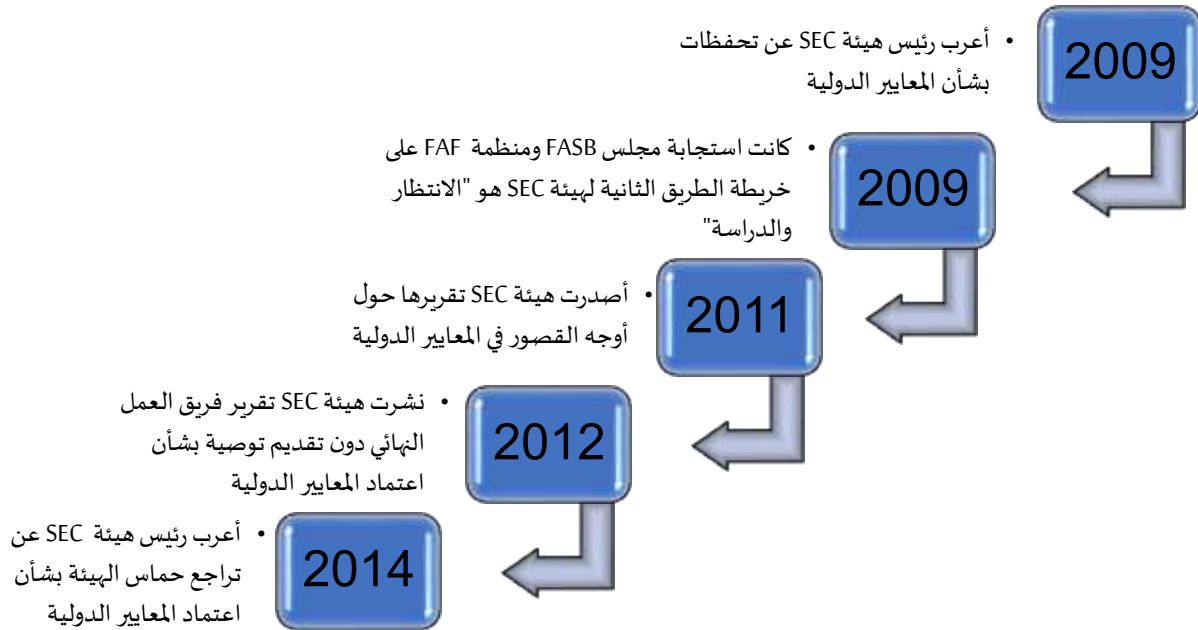
¹ Kees Camfferman, Stephen A. Zeff (2018) Op.Cit, P. 305.

² Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

³ Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

⁴ Angela Taylor (2013), Op.Cit.

الشكل رقم (3-3): التحول في موقف الولايات المتحدة من المعايير الدولية



Source: Alex Bogopolsky (2015), Does IFRS Have a Future in the US? Retrieved from <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/does-ifs-have-future-us>, consulted (23/08/2019).

في عام 2007، بدأت هيئة SEC في السماح للشركات الأجنبية بتقديم التقارير بموجب المعايير الدولية دون تسوية مع المعايير الأمريكية. بعد مرور عام، طرحت هيئة SEC فكرة اعتماد المعايير الدولية كنظام أساسي لإعداد التقارير المالية للشركات الأمريكية. بعد حدوث الأزمة المالية، كان من الواضح أن اهتمام الولايات المتحدة بالمعايير الدولية قد تضاعف.¹ وقد كان منهج Condorsement بشكل عام تحولاً كبيراً في موقف هيئة SEC، والتي كانت من أول المشجعين والداعمين للتقارب. بعد عام 2012، بدا جلياً أن مسار احتمال استخدام المعايير الدولية في الولايات المتحدة قد تغير.² عندما أصدرت هيئة SEC تقريراً طال انتظاره تصف فيه تحديات اعتماد المعايير الدولية، بدلاً من تقديم توصيات بشأن موعد اعتمادها.³ وكانت المبررات في ذلك هو المخاوف بشأن تركيز الجهود على الوفاء بالمواعيد النهائية بدلاً من إنتاج معايير محاسبية عالية الجودة تلي احتياجات المستثمرين الأمريكيين وتكون ذات فائدة للأسواق المالية الأمريكية.⁴

بالإضافة إلى أسباب أخرى لتغيير المسار، كان أهمها تماطل وتردد هيئة SEC في اتخاذ القرار الحاسم، بما أنها هي التي تملك السلطة النهائية والتأثير فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية المستخدمة، فقد أعرضت عن منح هيئة المعايير الدولية سلطة دون تقديم التزامات ملموسة، تاركَةً واضعي المعايير الأمريكية والدولية بدون

¹ Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), Op.Cit.

² David Katz (2014), Op.Cit.

³ Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), Op.Cit.

⁴ Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

خطة ثابتة توضح كيف ومتى سيتم تبني المعايير الدولية في الولايات المتحدة. بالتالي يمكن القول أن الهيئات الرسمية في الولايات المتحدة ساهمت من جهتها في التأخيرات المستمرة في الجدول الزمني بسبب عدم وضوح موقفها بشأن الاعتماد الرسمي للمعايير الدولية.

ثالثا-الاختلاف في وجهات النظر

كان الاختلاف بين المجلسين "خلافًا فلسفيًا"، ما حال دون تحقيق التقارب في العديد من المعايير. فالخطأ الهيكلي في التقارب الذي كان بسبب أن مجلسين مستقلين لهما ضرورات وأولويات مختلفة سيصلان بالتأكيد إلى استنتاجات مختلفة.¹ كما أن الإشكالية ليست مجرد مسألة اختيار إطار عمل لوضع المعايير، فالمعالجات المحاسبية نفسها كانت موضع الخلاف، وبالنسبة للمجلس الأمريكي تغيير المعالجات ستؤثر على الشركات والمستخدمين المحليين بالدرجة الأولى، كما أن تغيير وضع المعايير يعني معايير مختلفة وأيضا التغيير سيؤثر على الشركات المحلية والمستخدمين.²

حتى المشاريع الفنية المشتركة بين المجلسين أسفرت في النهاية عن توجهات متباينة إلى حد ما. ومن الأمثلة على هذا الاختلاف القرارات المختلفة التي تم التوصل إليها مؤخرًا من قبل المجلسين بشأن التوضيحات والتوجيهات التفسيرية لمعايير الاعتراف بالإيرادات.³ ولعل أوضح مثال على الكيفية التي أدت بها هذه الاختلافات إلى تراجع التقارب هو الإخفاق في التوصل إلى توافق بشأن معايير مشتركة لموضوعين رئيسيين هما عقود الإيجار والأدوات المالية حيث بدأ الانقسام رسميًا في جويلية عندما أصدر مجلس IASB معياره الخاص IFRS 9. كما أن المجلسين أيضًا يسيرون في طريقيهما المنفصل بشأن محاسبة عقود التأمين ويعود السبب في ذلك إلى الاختلافات في المجالات الثقافية، التجارية، القانونية والبيئات التنظيمية والتي ستؤدي حتما إلى بعض التعارض حول تلك المعايير.⁴

إن طبيعة الاختلاف الجوهرية بين القواعد والمبادئ يبقى السبب الأول في صعوبة التوصل إلى حلول للعديد من الاختلافات ويعود في كل مرة ليظهر في واجهة العقبات الرئيسة للتقارب، بالإضافة إلى هذا الاختلاف الأساسي هناك زيادة في استخدام التقييم بالقيمة العادلة للإبلاغ عن الأدوات المالية، الأصول الملموسة والأصول غير الملموسة من جانب المعايير الدولية -والتي حسب وجهة النظر الأمريكية- تضخ المزيد من الذاتية إلى الأرقام الواردة في التقارير المالية. لكن بالمقابل يرى المجلس الدولي أن أرقام القيمة العادلة هي الأكثر ملائمة لهذا الغرض لأنها أكثر موافقة للجوهر الاقتصادي للأحداث المبلغ عنها. بالنسبة للمجلس الأمريكي التقييم

¹ David Katz (2014), Op.Cit.

² William W. Bratton, Lawrence A. Cunningham (2009), Op.Cit, P. 991.

³ Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

⁴ David Katz (2014), Op.Cit.

بالقيمة التاريخية يحقق الهدف النهائي للإبلاغ وهو تمكين المستثمرين والدائنين من التنبؤ بتوقيت وكمية واحتمال التدفقات النقدية المستقبلية من الأحداث التاريخية والمعاملات الواردة في القوائم المالية.¹ بالإضافة إلى ذلك، زادت المخاوف والخلافات بسبب طول فترة مشروع التقارب بدون اتخاذ قرار رسمي وحقيقة الدور الذي لعبه مجلس FASB في تطوير المعايير الدولية وقوة تأثيره في توجيه مجلس IASB، ومع ذلك ظلت هيئة SEC مترددة في اعتماد المعايير الدولية. وقد أشار رئيس مجلس IASB في ذات السياق عان 2012، إلى أن "دور الولايات المتحدة وتأثيرها المستمر في وضع معايير مجلس IASB يجب أن يتناسب مع التزامها بالمعايير الدولية".²

رابعا- خصوصية وتعقد بعض المواضيع

شكلت المشاريع التي صنفت ذات أولوية كعقود التأمين وعقود الإيجار والأدوات المالية تحديات كبيرة بالنسبة للمجلسين وفشلا في الوصول إلى توافق في الآراء بسبب تعقدها وصعوبتها:

1- عقود التأمين: بحلول عام 2013، أصبح من الواضح أن المجلسين اختلفا بشأن العديد من القضايا الأساسية في هذا المجال. كانت أكبر عقبة هي نقاط الانطلاق المختلفة. عندما شرعا في هذا المشروع المشترك لإصلاح المحاسبة لجميع عقود التأمين، لم يكن لدى مجلس IASB معيار للتأمين. من ناحية أخرى، كان لدى FASB إرشادات شاملة في هذا المجال. ولكن عند إصدار التعديلات المقترحة، واجه مجلس FASB معارضة أصحاب المصلحة الأمريكيين، وخاصة المستثمرين، بحجة أنه لا توجد حاجة كبيرة لإجراء تغييرات جوهرية على إرشادات عقود التأمين قصيرة الأجل، لذلك قرر المجلس الأمريكي تغيير المسار والتركيز على إجراء تحسينات مستهدفة على متطلبات الإفصاح في المعيار القائم.³

2- الأدوات المالية: في البداية، كان المجلسان يعتمان وضع معايير لتصنيف وقياس الأصول المالية والخصوم المالية، لكن استخدم المجلسان في معالجة هذا الجانب طرقا مختلفة. أصدر مجلس IASB النسخة النهائية من المعيار 9 IFRS الأدوات المالية في جويلية 2014 والذي أدخل تغييرات جوهرية على التوجيهات بشأن الاعتراف بالأدوات المالية وقياسها. من جانبه، اقترح مجلس FASB نموذجا كاملاً بالقيمة العادلة، ولكنه انتقل إلى نموذج قياس مختلف تماما من خلال إجراء تعديلات مستهدفة فقط استجابةً للتعليقات التي تلقاها بشأن مقترحاته السابقة، مما أدى إلى خروجه عن النموذج المشترك الذي طوره مع مجلس IASB والنسخة النهائية من المعيار 9 IFRS.

¹ Russell Golden (2019), Op.Cit.

² Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 23.

³ Russell Golden (2019), Op.Cit.

ونتيجة لذلك، فإن الكيانات التي تقدم تقارير بموجب المعايير الأمريكية ستستخدم نموذجًا مختلفًا تمامًا لتصنيف وقياس الأدوات المالية عن المعايير الدولية.¹ بالإضافة إلى ذلك، ساهمت صعوبة هذا الموضوع في مزيد من الاختلاف وتعقيدات الامتثال من خلال فرض وجود تاريخي سريان مختلفين لبداية تطبيق المعايير الجديدة في حالة أن الشركة الأم تستخدم مجموعة معايير لإعداد قوائمها المالية تختلف عن المجموعة المستخدمة في الشركات التابعة. بينما دخل معيار IASB الجديد حيز التنفيذ في 1 جانفي 2018، لا يوجد في الوقت الحالي تاريخ ساري لمعيار FASB الذي لم يكتمل بعد. بموجب المعيار IFRS 9، على سبيل المثال، يتعين على الشركات إجراء اختبار خصائص التدفق النقدي لأدواتها المالية لقياس ما إذا كانت التدفقات النقدية الناتجة عن محافظها الاستثمارية تتكون فقط من رأس المال والفائدة. كما أن حجم بيانات الأدوات المالية التي يتم جمعها وفق المعايير الدولية أكبر بكثير من المعايير الأمريكية. ستستلزم مثل هذه المهام جهودًا ضخمة لجمع البيانات كان من الممكن تفاديها لو استطاع المجلسان الاتفاق على معيار واحد أقل صعوبة.

3- عقود الإيجار: بعد نصف عقد من المداولات، بعد أن توصل المجلسان إلى اتفاق أساسي يقضي بضرورة الإبلاغ عن عقود الإيجار التي تزيد مدتها عن 12 شهرًا في ميزانية المستأجر، أصدر المجلسان قرارات متباينة في اجتماع مشترك في 2014 حول معالجة عقود الإيجار. ظهر خلاف حول ما إذا كانت محاسبة المستأجر يجب أن تتبع نهجًا مزدوجًا أم نهجًا واحدًا. من جانبه، قرر FASB الاعتماد على النهج المزدوج. بموجب هذه الطريقة، سيكون هناك نوعان من عقود الإيجار: النوع أ، عقود إيجار تمويلية؛ والنوع ب، عقود إيجار تشغيلية. بالنسبة لكلا النوعين من عقود الإيجار، سيُطلب من الشركات الاعتراف بها في الميزانية. يظهر الفرق المحاسبي بين نوعي عقود الإيجار في قائمة الدخل. بالنسبة لعقود الإيجار من النوع "أ"، يتعين على الشركات الإبلاغ عن المدفوعات المهتلفة مقابل الحق في الاستخدام بشكل منفصل عن دفعات الإيجار والتزامات الفائدة. بالنسبة لعقود الإيجار من النوع ب سيُطلب من الشركات فقط الاعتراف بمصروف الإيجار الإجمالي. على النقيض من ذلك، قرر مجلس IASB نهجًا واحدًا يتطلب من المستأجرين محاسبة جميع عقود الإيجار أكثر من 12 شهر وفقًا لطريقة النوع أ.²

¹ Ernst & Young (2016), Op.Cit, P. P. 33-34.

² David Katz (2014), Op.Cit.

كما يوجد هناك العديد من التحديات في مواضيع أخرى، بحيث وجد المجلسان صعوبة في التوصل إلى اتفاق حولها أو كيفية إتمامها وتمثل فيما يلي:

✓ الإطار المفاهيمي؛

✓ طريقة LIFO لتقييم المخزون؛

✓ الأصول طويلة الأجل؛

✓ عرض القوائم المالية.¹

إضافة إلى ذلك، إن فكرة التحول من النظام القائم على القواعد إلى نظام قائم على المبادئ في حد ذاته يعتبر غاية في الصعوبة، وهي ليست عملية سهلة على المدى القريب، بل تتطلب وقتاً وجهداً كبيراً من أجل الوصول إلى التقارب المطلوب حول المبادئ المعنية.

الفرع الثاني: عراقيل اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة

لم تحسم هيئة SEC في تقريرها سنة 2012 مسألة الاعتماد ولكنها أكدت أنه في بيئة الأعمال الأمريكية، لم يعد هناك اهتمام كبير بالاعتماد الإلزامي للمعايير الدولية. أوضح التقرير بشكل ضمني أن هيئة SEC كانت تباعد عن فكرة الاعتماد. وأشار التقرير أيضاً إلى أنه على الرغم من أن عملية التقارب قد قطعت أشواطاً كبيرة، فإن مدى الاختلافات بين المعايير الدولية والأمريكية الموجودة كانت أكبر مما كان متوقعاً. والأهم من ذلك أن التقرير أشار ضمناً إلى نهاية عملية التقارب.² في الواقع بالإضافة إلى التحديات السالفة الذكر، هناك العديد من العوامل ذات الصلة بالولايات المتحدة الأمريكية التي تمنع المعايير الدولية من أن تصبح إطاراً لإعداد التقارير المالية لشركاتها المحلية.

أولاً- تكلفة التحول:

كان الهدف غير المعلن في الأيام الأولى هو "اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في الولايات المتحدة بطريقة ما" ثم تم تخفيف الهدف في نهاية المطاف إلى اعتماد عدد محدود من المعايير المتقاربة. كان الهدف طموحاً غير واقعي بسبب تكلفة التحويل الضخمة المتوقعة لاعتماد المعايير الدولية بالجملة. حيث إن النفقات كانت ستشمل تلك الخاصة بالشركات ومدققي الحسابات الذين عليهم تغيير الأنظمة المحاسبية وتعديل عدد كبير من العقود.

إن فوائد الانتقال واسع النطاق إلى المعايير الدولية تظل متركزة بشكل ضيق بين الشركات متعددة الجنسيات. الشركات الأمريكية الكبيرة والعالمية فقط هي التي تفضل استخدام المعايير الدولية، لأن ذلك سيوفر عليها تكاليف مكررة، فشركاتها التابعة تستخدمها بالفعل. من الناحية الأخرى، كان التحويل دائماً

¹ جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. 618-619.

² Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 24.

مرادفًا للوقت والجهد الضائع وتكاليف الامتثال في العديد من الشركات الأصغر التي تتمركز في الداخل. كل تقارب جديد كان يعني الاضطرار إلى تعلم المزيد من المعايير والمزيد من القواعد التي يجب التأقلم معها.¹ عند فرض جدول زمني مماثل لكل الشركات لاعتماد معيار جديد، فإن معيارًا واحدًا سيكون مكلفًا للشركات الصغيرة بسبب عدم مراعاة الاختلافات في الحجم والموقع والتعقيد فيما بينها عند فرض إجراءات الاعتماد والمواعيد النهائية.²

كما أن تكاليف وفوائد تقارب المعايير المحاسبية تختلف حسب الصناعات، مثلًا تشير ردود الفعل السلبية لشركات التأمين الأمريكية على مشروع التأمين المشترك إلى أن المستثمرين الأمريكيين يرون أن صافي التكاليف سيفوق صافي الفوائد الخاصة بالتغييرات في محاسبة عقود التأمين.³ كما ساهمت شركات المحاسبة الأمريكية في ترسيخ فكرة أن التكاليف تفوق الفوائد بكثير من خلال "تكتيكات التخويف"، التي تتضمن إعلانات للمساعدة ومرافقة الكيانات في الانتقال إلى المعايير الدولية، مما أعطى انطباعًا بأن العملية ستكون صعبة ومكلفة.⁴ بالإضافة إلى ما سبق هناك تكاليف أخرى يجب أخذها في الحسبان فيما يتعلق بالتقارب والتحويل، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ الوقت اللازم لتحويل السجلات الموجودة من قبل إدارات الشركات وإدارات الضرائب؛
- ✓ الآثار المتوقعة للضريبة على دخل الشركات؛
- ✓ التأثير على الامتحانات الموحدة للمحاسبين القانونيين الأمريكيين؛
- ✓ كفاية التدريب للمستثمرين الأمريكيين وكذا مكاتب التدقيق.⁵

ثانيا-بيئة الأعمال القانونية

تتمتع الولايات المتحدة ببيئة أعمال شديدة التقاضي حيث، إذا حدث خطأ ما حتى لو كان غير مقصود، فغالبًا ما يتم إلقاء اللوم على المحاسبين والمدققين (ثم رفع دعوى قضائية ضدهم أو جنبًا إلى جنب مع إدارة الشركة). سواء كان ذلك خطأ ضمن القواعد المحاسبية، أو ممارسات الإدارة الاحتياطية في الإبلاغ، أو أي سبب آخر).

في بيئة المسؤولية المهنية العالية، من المفهوم ومن المبرر أن المحاسبين في الولايات المتحدة يطالبون بمجموعة معقدة للغاية من القواعد المحددة بدلاً من المبادئ العامة التي تقوم على مجرد الحياد والتمثيل الصادق، مما يترك الكثير من الحكم المهني لمعدي القوائم المالية. ليس هناك شك في أن الحكم المهني مهم بل

¹ David Katz (2014), Op.Cit.

² Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

³ Qing L.Burke (2019), **Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project**, Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(02), P. 131.

⁴ Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

⁵ جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. 619.

وحاسم لعملية إعداد تقارير عالية الجودة، ولكن في الوقت نفسه، من الصعب إنكار أنه في الحياة الواقعية، عند الاعتماد على الحكم تكون الآراء مختلفة ومتضاربة، ويتسع نطاق التقديرات، وغيرها من الاعتبارات التي قد تخدم مصالح أخرى.¹ فالتوجهات الدقيقة تعتبر ضرورية في الولايات المتحدة، التي تتمتع بثقافة كبيرة في التقاضي، والتي تتطلب وجود معايير واضحة لا لبس للهيئات المحاسبية والمعددين ومستخدمي المعلومات المالية. بالتالي، لا يمكن أن يعمل نظامها المحاسبي بمعايير محاسبية لا توفر سوى المبادئ.²

وفي الوقت نفسه، تواصل هيئة SEC دعمها للمعايير الأمريكية باعتبارها إطار عمل راسخ ومقبول للوصول إلى التفاصيل الدقيقة للتقارير المالية، ودعمها مجلس FASB باعتباره أفضل هيئة لوضع المعايير عندما يتعلق الأمر بحماية المستثمرين.³ كما أن وجهة النظر العامة للمستثمرين تدعم الاستمرار في استخدام المعايير الأمريكية لإعداد التقارير المالية، وعدم المساس بمعايير ذات جودة عالية فقط من أجل التقارب، الذي لن يتم إلى أن توفر المعايير الدولية -في نظر هيئة SEC وأصحاب المصالح الأمريكيين- الجودة والحماية للمستثمرين التي توفرها المعايير الأمريكية.⁴

ثالثاً- أولويات مجلس FASB الخاصة

حوّل مجلس FASB تركيزه من مجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة إلى الحفاظ على معايير وطنية مرنة بهدف الاستجابة للأولويات والمخاوف المحلية. للاعتقاد أن أفضل خدمة للمستثمرين الأمريكيين هي الحصول على معلومات عالية الجودة أولاً ثم قابلة للمقارنة عالمياً ثانياً.⁵

يواصل مجلس FASB العمل بشأن العديد من المشكلات الفنية بمفرده، ويصدر في كثير من الأحيان إرشادات فنية جديدة - على أساس أسبوعي تقريباً - والتي في بعض الأحيان تختلف عن المعايير الدولية. تظهر قائمة المشاريع المنجزة مؤخراً على موقع FASB على الويب أن جميعها تقريباً تعالج مشاكل محددة ودقيقة نسبياً دون إدخال تغييرات مقابلة من قبل مجلس IASB. ومن بين أحدث متطلبات المعايير الأمريكية الحديثة والتي لا يوجد مكافئ لها في المعايير الدولية:⁶

✓ تطبيق استثناءات نطاق المبيعات والمشتريات العادية على عقود الكهرباء في أسواق الطاقة؛

✓ تبسيط خطة استحقاقات الموظفين؛

✓ الإفصاح عن الاستثمارات في كيانات معينة تقوم بحساب صافي قيمة الأصول لكل سهم؛

¹ Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

² Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 22.

³ Stephen Michael (2020), **IFRS and GAAP Convergence: Why the US Resists International Reporting Standards**, retrieved from <https://toughnickel.com/industries/IFRS-and-GAAP-Convergence-Why-the-US-Resists-International-Reporting-Standards> , consulted (09/08/2020)

⁴ Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

⁵ David Katz (2014), Op.Cit.

⁶ Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

✓ التأثيرات على الأرباح التاريخية لكل وحدة من معاملات الشراكة المحدودة.

الاختلافات الفنية الجديدة وإن كانت صغيرة، جنباً إلى جنب مع الاختلافات القديمة، وتلك التي لم يتم الغاؤها في سياق مشاريع التقارب السابقة، تستمر في بناء وتوسيع مجموعة من الإرشادات المتباينة، والتي من الواضح أنها لن تسهل عملية التقارب أو حتى تناسق المعايير الأمريكية والمعايير الدولية من الناحية الفنية.¹

رابعاً- السياسة

يكمن السبب الرابع -وربما الرئيسي- لعدم اعتماد المعايير الدولية من طرف الولايات المتحدة في الدافع السياسي. حيث تلعب السياسة أيضاً دوراً أساسياً في المعايير المحاسبية.² كان هناك دائماً مخاوف في الولايات المتحدة بشأن منح سلطة وضع المعايير لهيئة أجنبية، حتى وإن كانت دولية. كان هناك اعتقاد بأن مجلس IASB كان متحيزاً للاتحاد الأوروبي، وعلى هذا النحو قد لا يأخذ في الاعتبار اهتمامات واحتياجات الولايات المتحدة كما هو الحال مع واضع المعايير المحلية.³ هذا الأخير سيحرص أكثر على حماية مصالح المستثمرين الأمريكيين الذين أظهروا مقاومة للتغيير، بسبب الاعتقاد أن المعايير الدولية غير متسقة وغير متطورة بخصوص المسائل التفصيلية في إعداد التقارير.⁴ كما زعمت هيئة SEC أن المعايير الدولية تفتقر إلى تفاصيل المعايير الأمريكية، وتترك الكثير من الأحكام للتفسير، وتتطلب تكاليف انتقال عالية، وتحرم هيئة SEC من إشرافها على المعايير المحاسبية.⁵ إلى أن تصل معايير مجلس IASB - في نظر هيئة SEC وافترض المستثمر الأمريكي - إلى المستوى المطلوب، فليس من المرجح أن تتنازل هيئة SEC ومجلس FASB عن سلطتهما في وضع المعايير إلى مجلس الدولي. هذا يعني أنه حتى في المستقبل البعيد نسبياً، إذا تم اعتماد المعايير الدولية أخيراً للشركات الأمريكية، فستظل هذه المعايير قيد المراجعة (وربما يتم تعديلها) في سياق المصادقة عليها من طرف مجلس FASB.⁶

كما يتضح من الاعتبارات السابقة، أنه على الرغم من اعتقاد الكثير بحتمية القبول العالمي لمعايير المحاسبة الدولية، من جهتهم، لا زال يعتقد أصحاب المصالح الأمريكيين أن المعايير الأمريكية هي "المعايير الذهبية"، وأن مستوى معيناً من الجودة سينخفض مع القبول الكامل للمعايير الدولية. علاوة على ذلك، قاومت الشركات الأمريكية التي ليس لديها عملاء مهمون أو عمليات خارج الولايات المتحدة المعايير الدولية لأنه ليس لديها حافز سوقي لإعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية. إذن، عملية التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، عملية كبيرة ومعقدة للغاية، وأيضاً مثقلة بعدد من العقبات والتحديات. تنشأ أهم التحديات من: (أ) تكلفة التحويل مقابل عدم وجود فائدة حقيقية قابلة للقياس، (ب) الأنماط المختلفة

¹ جلابة علي، لرباع الهادي (2017)، مرجع سابق، ص. 621.

² Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

³ Assma M. Sawani (2016), Op.Cit, P. 21.

⁴ Stephen Michael (2020), Op.Cit.

⁵ Ayoub Sunna (2011), Op.Cit.

⁶ Alex Bogopolsky (2015), Op.Cit.

لمجموعتي المعايير، مع وجود اختلافات مهمة بشكل خاص في مستوى التفاصيل (ج) الضغوط السياسية المختلفة التي يتعرض لها المجلسان، وخاصة المخاوف بشأن فقدان تأثير الولايات المتحدة على وضع المعايير وبشأن استقلالية مجلس IASB (د) الاختلافات المحتملة في أولويات المجلسين والاتجاهات المحتملة للحفاظ على الاستمرارية مع معاييرهما الحالية.

المطلب الثالث: آفاق التقارب

على الرغم من فقدان فائدة قابلية المقارنة بسبب الاختلافات الموجودة بين المعايير الأمريكية والدولية، إلا أن الولايات المتحدة فضلت الحفاظ على معاييرها المحلية، باسم محدد وهو تلبية احتياجات المستثمر الأمريكي أولاً. وقد أكدت التجربة الأمريكية على أن بعض الاختلافات التي لا يمكن تجنبها بين الدول قد أدت إلى استنتاج واسع النطاق مفاده أنه لا توجد طريقة واحدة صحيحة لمعالجة الأحداث المحاسبية.

الفرع الأول: مستقبل المعايير الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية

مع الانتهاء من المواضيع الرئيسة للتقارب - الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار، الأدوات المالية وعقود التأمين - وفر ذلك بعض المساحة للتفكير في مشاريع جديدة غير مطروحة على الطاولة في الوقت الحالي. يقضي موظفو مجلس FASB حوالي 40% من وقتهم في مراقبة التقدم المحرز في تطبيق المعايير الرئيسة. 60% الباقية مكرسة لتحسين الإطار المفاهيمي أكثر. بسبب عدم وجود فصل حول القياس في الإطار الأمريكي، وهذا أحد أسباب وجود فلسفات إدارية مختلفة في جميع أنحاء المعايير الأمريكية، والتي تزيد التكلفة والتعقيد. يتم التركيز أيضاً على كيفية تحسين التقارير القطاعية، بالإضافة إلى تقارير الأداء المالي وتبسيط التمييز بين الخصوم وحقوق الملكية. وهذا لضمان أن التعديلات التي تمت على المعايير الأمريكية في ظل التقارب تم تنفيذها بشكل جيد وتعود بالفائدة على التقارير المالية.¹

هيئة SEC هي صاحبة الدور الأساسي في حل الشكوك المتعلقة بمسار عملية التقارب. لكنها لم تقرر متى وكيف سيتعين على الشركات في الولايات المتحدة الامتثال للمعايير الدولية. فقد كانت الهيئة تستكشف مجموعة متنوعة من الخيارات. وسيستمر تأجيل قرار الاعتماد إلى وقت ما في المستقبل. لا يزال الجدل حول كيفية اعتماد المعايير الدولية داخل الولايات المتحدة. الموعد النهائي لإكمال عملية التقارب ككل غير معروف. في الواقع، لا يوجد توافق في الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي مواصلة عملية التقارب أو يجب إنهاؤها في وقت سابق. هناك اقتراح بالإلغاء الفوري للتقارب، لأن استمراره ليس الطريقة الأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق مجموعة واحدة من المعايير العالمية، واعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة بالكامل. ومع ذلك، فإن التاريخ المحدد

¹ Russell Golden (2019), Op.Cit.

لانتقال الشركات الأمريكية المدرجة إلى المعايير الدولية ذو أهمية ثانوية مقارنة بالواقع الحالي، وهي أنه لا يوجد أي نية جادة لاعتماد المعايير الدولية على الأقل في المستقبل القريب.¹

الفرع الثاني: مثالية المجموعة الواحدة من المعايير المحاسبية

هل حان الوقت للاعتراف بأن هدف المجموعة الواحدة غير عملي وغير قابل للتحقيق في المستقبل المنظور؟ لسوء الحظ، يبدو أن الإجابة الأكثر احتمالاً هي "نعم". في الواقع، هناك قدر كبير من الأسباب المهمة لهذه المقاومة لاعتماد المعايير الدولية، والتي تتعلق أساساً بالأسباب القانونية، دقة متطلبات هيئة SEC لإعداد التقارير المالية، وبالتالي، حماية المستثمر الأمريكي، بالإضافة إلى التكاليف التي ينطوي عليها إصلاح نظام المحاسبة الأمريكي بالكامل لصالح المعايير الدولية، والتي ستؤدي أيضاً إلى تحمل العديد من النفقات المتعلقة بالتدريب والخطأ. نتيجة لكل هذه العوامل، يبدو أن التطبيق الكامل للمعايير الدولية من قبل الولايات المتحدة أمر غير محتمل للغاية، والتقارب بين مجموعتي المعايير، والذي تراجع في الفترة الأخيرة، لن يتحقق لفترة طويلة جداً.² قد لا يكون هناك كتاب واحد لقواعد المحاسبة يناسب الجميع في أي وقت تقريباً. ولكن، يدرك المجلس أن الشركات تعمل في سوق عالمية ويجب عليهما الاستمرار في العمل معاً لجعل إرشادات إعداد التقارير المالية، إن لم تكن متقاربة بشكل كامل، قابلة للمقارنة قدر الإمكان على الأقل. إن تعظيم أوجه التشابه وتقليل الاختلافات بين مجموعتي المعايير أمر ذو أهمية مركزية للمستثمرين والشركات في جميع أنحاء العالم.³

"لقد أدركنا أن النموذج المثالي لمعايير المحاسبة العالمية ذات المجموعة الواحدة والجودة العالية هو مجرد: مثالية". كان هذا تصريح Russell Golden رئيس مجلس FASB في نهاية سنة 2019 مبرراً عدم التوصل إلى التقارب الكامل بين مجموعتي المعايير وعدم اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة.⁴ ويمكن الإضافة على ذلك، أنه حتى لو اعتمدت جميع الشركات المدرجة في جميع أنحاء العالم نفس مجموعة المعايير، لا يزال هناك مجال كافٍ فيما يتعلق بالتقديرات والافتراضات ولن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة تماماً. لذلك، من غير المحتمل أن تحقق مجموعة واحدة من معايير المحاسبة العالمية عالية الجودة هذا الهدف المنشود. لكن من الواضح أنه من المنطقي جداً بالنسبة للاقتصاد المترابط عالمياً أن يكون لديه مجموعة واحدة من المبادئ المحاسبية على الأقل للتعبير عن الاقتصاديات الأساسية للمعاملات بغض النظر عن المكان. إن مقدار الوقت الذي سيستغرقه قبول المعايير الدولية في الولايات المتحدة، من المحتمل أن يتم قياسه بعقود وليس سنوات. بالتالي، إن التطلع إلى وجود معايير عالمية يعتمد إلى حد كبير على اعتماد المعايير الدولية في الولايات المتحدة وهو أمر غير مؤكد إلى حد كبير ...

¹ Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), Op.Cit, P. 516.

² Stephen Michael (2020), Op.Cit.

³ Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), Op.Cit.

⁴ Russell Golden (2019), Op.Cit.

خلاصة الفصل:

يعد التقارب مع المعايير الدولية النموذج السائد في العالم في الوقت الحاضر، ويعد النموذج الأمريكي هو الجزء الأكثر أهمية في هذا التقارب الدولي لمعايير التقارير المالية. منذ البداية أعطت الولايات المتحدة مكانة متميزة في التقارب مقارنة بالدول الأخرى، ليس فقط بسبب قوتها الاقتصادية وأهمية أسواقها المالية، ولكن أيضاً بسبب جودة معاييرها المحاسبية. واستكمال هذا التقارب بنجاح، تم اعتباره خطوة حاسمة في تحويل المعايير الدولية إلى مجموعة واحدة من المعايير العالمية.

في الواقع، بعد ما يقرب من عقدين من الزمان، وبعدما انطلق بكثير من الأهمية والطاقة، مازال مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية جارياً لكن مع ضجة أقل بكثير. يمكن وصف هذا المشروع بأنه مسعى طويل ومعقد، على الرغم من التقدم الملموس حتى الآن والآثار الإيجابية، إلا أنه لا يزال بعيداً عن الاكتمال بسبب العديد من التحديات التي حالت دون ذلك. ولا تزال العديد من الاختلافات قائمة، بسبب الفشل في الاتفاق حولها، كما أن الغاء بعض الاختلافات الأخرى لم يبدأ بعد. أدت الأنشطة السابقة في هذا المسعى إلى تحسين عام في جودة المعايير الدولية، على الرغم من أن بعض التغييرات عليها لم يتم تقييمها على أنها إيجابية في الدوائر العلمية والمهنية.

وعلى الرغم من الاعتقاد بأن معايير المحاسبة العالمية القابلة للمقارنة تساعد في تقليل التعقيد والتكاليف في إعداد التقارير المالية، وهي التكاليف ذات الصلة فقط بالشركات الأمريكية متعددة الجنسيات، أدرك مجلس FASB أن النموذج المثالي لمعايير المحاسبة العالمية ذات المجموعة الواحدة والجودة العالية هو مجرد مثالية. لأن نقاط البداية المختلفة والثقافات المختلفة والأنظمة القانونية المختلفة جعلت من المستحيل تحقيق التقارب الثنائي. بشكل عام، يمكن اعتبار التقارب مثله مثل أي مشروع، فقد حقق نجاحات، مثل المعيار المتقارب بشأن الاعتراف بالإيرادات واندماج الأعمال. وحقق إخفاقات لا سيما عدم القدرة على التوصل إلى اتفاق حول الأدوات المالية وعقود التأمين. لكن لا يزال هناك مجال كبير لمزيد من التقدم والمزيد من التحسين في جودة المعايير الدولية من خلال التعاون المشترك

الفصل الرابع:

دور التقارب في تحسين جودة المعلومة
المالية

تمهيد

أشار James Quigley إلى أن "عملية التقارب تحتاج إلى التقدير لتقدمها في التقريب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، بدلاً من انتقاد الاختلافات التي لا تزال قائمة" (أحد أمناء مؤسسة IFRS 2012). في هذا السياق، يمكن مبدئياً الاتفاق مع هذا القول، لأنه لا يمكن إنكار الجهود المبذولة من طرف المجلسين في العديد من المشاريع والتي أثمرت عن معايير متقاربة بشكل كبير، على الرغم من بقاء أو حتى اتساع الفروق في مواضيع أخرى. إلا أن المسألة الأهم التي يجب الاهتمام بها هي مدى مساهمة مشروع التقارب في تحسين جودة المعلومة المالية، أو بعبارة أخرى مدى إيجابية التقارب على جودة المعلومات المالية المعدة في ظل المعايير الدولية؟

اكتسب موضوع جودة المعلومات المالية أهمية كبيرة في الأدبيات المحاسبية، فقد حظي بالعديد من الدراسات التي تناولت مختلف الجوانب المتعلقة به. حاولت العديد من الدراسات تحديد أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المالية لتكون على درجة عالية من الجودة ومن ثم العمل على تحقيقها. كما اجتهدت العديد من المنظمات والهيئات المحاسبية الدولية والإقليمية لتحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المالية. ولعل أهم المبادرات كانت إصدار الإطار المفاهيمي المشترك بين المجلسين FASB-IASB سنة 2010 الذي قدم مفهوماً موحداً لجودة المعلومة المالية من خلال توحيد الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بعدما ساد الاختلاف في تحديدها بين المجلسين لزمان طويل.

بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي المشترك أنتج مشروع التقارب العديد من التغييرات التي كانت في شكل معايير دولية جديدة أو معدلة، بما في ذلك معيار الاعتراف بالإيرادات الذي تم اعتباره أهم المعايير الصادرة في ظل التقارب؛ بالإضافة إلى معايير الأدوات المالية، عقود الإيجار وعقود التأمين بغض النظر عن درجة التقارب المحققة فيها، باعتبار أنها كانت مبرمجة ضمن المشاريع الرئيسية وبالتالي تعتبر من مخرجات التقارب. يمكن اعتبار أن حجم هذه التعديلات مهم بالنظر إلى أنها نتجت عن مشروع تقارب، لكن الأهم هو النوعية والقيمة المضافة التي ساهمت بها في جودة المعلومات المالية والتي وجب تحليلها وتقييمها؛ للحكم على مدى نجاح التقارب في الوصول إلى أحد أهدافه الرئيسية.

من خلال ما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مباحث ثلاث:

✓ المبحث الأول: دراسة تحليلية للخصائص النوعية للمعلومات المالية؛

✓ المبحث الثاني: أهم التعديلات على المعايير الدولية في ظل التقارب؛

✓ المبحث الثالث: أثر التعديلات على جودة المعلومات المالية.

المبحث الأول: دراسة تحليلية للخصائص النوعية للمعلومات المالية

قبل التقارب، كان لكلا المجلسين FASB-IASB نفس الهدف الأساسي لإعداد التقارير المالية، وهو توفير معلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات. لكن، على الرغم من وجود نفس الهدف، فقد تم تجسيده بطرق مختلفة. تبنى مجلس FASB نهجًا قائمًا على القواعد مع معايير محددة وإرشادات تطبيق مفصلة، في حين يمكن وصف إطار مجلس IASB بأنه يستند أكثر إلى المبادئ مع إرشادات تطبيق محدودة. يعتمد كل مجلس في قراراته المحاسبية على إطار مفاهيمي يعتبر بمثابة نظام محدد وشامل ويقوم على أساسيات مترابطة ومتسقة ومجموعة من الأهداف المتعلقة بإعداد التقارير المالية. الأساسيات هي المفاهيم (الخصائص النوعية، التعاريف، معايير الاعتراف، القياس، العرض والإفصاح) التي تساعد على تحقيق تلك الأهداف.

المطلب الأول: الخصائص النوعية وفق الإطار المفاهيمي الأمريكي (1980)

يقصد بجودة المعلومات المحاسبية بأنها تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة، وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار المفاهيمي المحاسبي. ويمكن القول أن الهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.¹ حقق مجلس FASB نشاطا علميا وإنتاجا مميزا بالنسبة للإطار المفاهيمي للمحاسبة، بحيث كللت جهوده بإصدار سبع دراسات تم تقديمها في شكل بيانات في الفترة بين عامي 1973 و2000. من بينها بيان المفاهيم رقم 02 (SFAC 2) الصادر سنة 1980، بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية"، الذي يوضح الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لتكون مفيدة.² كما حدد من خلال هذا البيان المستثمرين والدائنين الحاليين والمحتملين باعتبارهم المستخدمين الأساسيين.³

الفرع الأول: الخصائص النوعية الأساسية وفق الإطار الأمريكي

تعتبر القيمة الإعلامية للمعلومات المالية من وجهة نظر مستخدميها معيارا أساسيا لتمييز المعلومات المالية الجيدة عن المعلومات المالية الأقل جودة. وقد صنف الإطار الأمريكي الخصائص النوعية إلى خصائص أساسية وأخرى أقل أهمية، وفيما يلي عرض مفصل للخصائص الأساسية:

¹ وردة بلعيد (2020)، مرجع سابق، ص. 58.

² هواري سويس، بدر الزمان خمقاني (2011)، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر - ص. 03.

³ FASB (1980), Statement of Financial Accounting Concepts No. 2- Qualitative Characteristics of Accounting Information, retrieved from <https://www.fasb.org>, consulted (22/08/2019). P. 10.

أولاً-الملائمة: تتسم المعلومات بخاصية الملاءمة عندما تكون "قادرة على إحداث فرق في القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم في تقييم تأثير الأحداث الماضية والحالية على التدفقات النقدية الصافية المستقبلية (القيمة التنبؤية) أو تأكيد أو تصحيح التقييمات السابقة (القيمة التأكيدية أو التقييمية)".¹ ويكون ذلك عن طريق مساعدة مستخدمي هذه التقارير على تكوين توقعات حول النتائج التي سوف تترتب عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.² وترتبط خاصية الملائمة ارتباطاً وثيقاً مع الإفصاح الشامل والأهمية النسبية، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب اتصافها بثلاثة صفات فرعية هي:

✓ **التوقيت المناسب:** يقصد بخاصية التوقيت الملائم أو التزام توفير المعلومات في حينها قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.³

✓ **القيمة التنبؤية:** أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية حول التدفقات النقدية للمؤسسة أو قوتها الإيرادية.⁴

✓ **القيمة التقييمية:** أن تكون للمعلومات المالية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية.⁵ وذلك من خلال تصحيح التوقعات السابقة لمتخذي القرارات، ومن ثم يكون هناك اتساق بين المعلومة المستخدمة في التنبؤ والمعلومة المستخدمة في التقييم.⁶

ثانياً-الموثوقية: يقصد بهذه الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية توفير حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة. وتشكل مع خاصية الملائمة المعيار المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة التي يمكن جنمها من المعلومات المالية.⁷ تقوم هذه الخاصية على التأكد من خلو المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الحدث الذي تعبر عنه.⁸ تمثل موثوقية المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم.⁹ وتتحقق هذه الخاصية من خلال ما يلي:

¹ FASB (1980), Op.Cit, P. 13.

² عباس مهدي الشيرازي (1990)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، ص. 199.
³ رضوان حلوة حنان (2006)، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، ص. 201.

⁴ محمد مطر، موسى السويطي (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر، ص. 333.

⁵ هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 10.

⁶ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم (2004)، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ص. 273.

⁷ هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 13.

⁸ FASB (1980), Op.Cit, P. 18.

⁹ دونالد كيسو، جيرى ويجانت (2005)، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر، ص. 70.

✓ التمثيل الصادق: يعني عرض المضمون الذي تهدف المعلومات لتقديمه عرضاً دقيقاً. ويتحقق الصدق إذا كان هناك تطابق أو اتفاق بين المقاييس أو الأوصاف المحاسبية في التقارير المالية والظواهر الاقتصادية التي يفترض أنها تمثلها.¹

✓ قابلية التحقق: يعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر، مستقل عن الأول، بتطبيق نفس الأساليب، ومن ثم فإن المعلومات الجيدة التي يمكن الاعتماد عليها يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها.

✓ الحيادية: وهي عدم التحيز من خلال توجيه المعلومات التي تتصف بالحياد نحو الوفاء بالاحتياجات المشتركة لكل المستخدمين دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية فئة بالتحديد.²

الفرع الثاني: الخصائص الداعمة وفق الإطار الأمريكي

أولاً- قابلية الفهم: نص بيان SFAC 2 أن المعلومات المقدمة في التقارير المالية "لا يمكن أن تكون مفيدة لشخص لا يستطيع فهمها"،³ و"تكون المعلومات المبلغ عنها مفهومة بما فيه الكفاية حسب من يستخدمها".⁴ أي تكون مفهومة للمستخدمين الذين لديهم فهم معقول حول الأعمال والأنشطة الاقتصادية ولديهم الاستعداد لدراسة المعلومات بقدر ملائم من العناية. يجب ألا يستبعد معدو التقارير المالية المعلومات الملائمة لمجرد أنه يصعب على البعض فهمها أو أن بعض المستثمرين أو الدائنين يختارون عدم استخدامها.⁵ كما أن خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط، بل يجب عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة ممكنة.⁶

ثانياً- قابلية المقارنة: تكتسب المعلومات المتعلقة بكيان ما فائدة كبيرة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن كيانات أخرى، من أجل تقييم أدائها ومركزها المالي، ومع معلومات مماثلة في نفس الكيان من فترة إلى أخرى، من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء. تتضمن قرارات الاستثمار والإقراض بشكل أساسي تقييمات للفرص البديلة، ولا يمكن إجراؤها بشكل منطقي إذا لم تكن المعلومات المقارنة متاحة.⁷

¹ FASB (1980), Op.Cit, P. 18.

² هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. ص. 14-15.

³ FASB (1980), Op.Cit, P. 14.

⁴ Ferdy van Beest, Geert Braam (2006), **Convergence through divergence- An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB**, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, P. 04

⁵ FASB (1980), Op.Cit, P. 14.

⁶ هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 06.

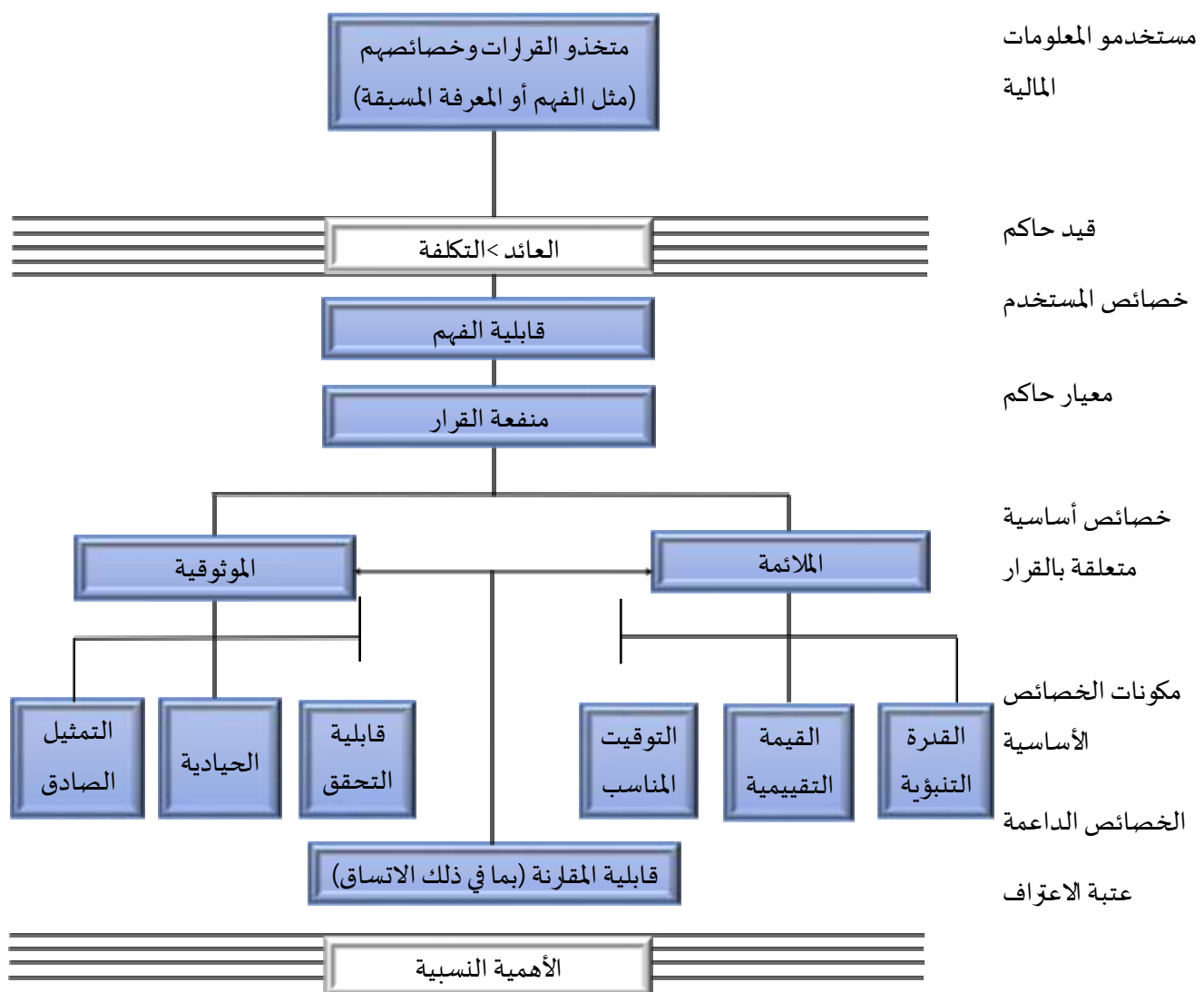
⁷ FASB (1980), Op.Cit, P. 03.

لتحقيق قابلية المقارنة يجب الاتساق أو الثبات في تطبيق المبادئ والطرق والسياسات المحاسبية، لأن الاتساق يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية، حيث أن تغيير تلك الأسس من عام إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد تكون مضللة للفئة التي تستخدمها، ومن هنا فقد ألزمت معايير التدقيق المتعارف عليها مدقق الحسابات أن يشير في تقريره إلى مدى الاتساق في استخدام المبادئ والطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى.¹

الفرع الثالث: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار الأمريكي

يمكن توضيح التسلسل الترتيبي للخصائص سالفة الذكر مع عناصر أخرى في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-4): التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المالية في الإطار الأمريكي



Source: FASB (1980), Statement of Financial Accounting Concepts No. 2- Qualitative Characteristics of Accounting Information, retrieved from <https://www.fasb.org>, consulted (22/08/2019), P. 13.

¹ صادق الحسني (1994)، التحليل المالي والمحاسبي، عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية، ص. 33.

أولاً-الصفات الخاصة بالمستخدم

انطلقت هذه الدراسة من فرضية أن مستخدم المعلومات المالية هو مستخدم حصيف أي متمكن ويتمتع بمستوى جيد من الفهم والاستيعاب، وهذا انطلاقاً من أن المعلومات المالية لا يمكن الاستفادة منها إذا كان المستخدم له مستوى متدني من الفهم والاستيعاب.¹ يقوم كل متخذ قرار بالحكم على المعلومات المفيدة، ويتأثر هذا الحكم بعوامل مثل القرارات التي يتعين اتخاذها، طرق اتخاذ القرار التي يتعين استخدامها، المعلومات التي تم الحصول عليها وقدرته على معالجة المعلومات التي لا تكون مهمة بنفس القدر للجميع.

يفصل التسلسل الهرمي الصفات الخاصة بالمستخدم عن الصفات المتأصلة في المعلومة، وهذا هو سبب احتلال قابلية الفهم موقعاً في التسلسل الهرمي للصفات كحلقة وصل بين خصائص المستخدمين (متخذو القرار) والصفات المرتبطة بالقرار. لأن فهم المعلومات يخضع لمجموعة من الخصائص المرتبطة بالمستخدم والخصائص المتأصلة في المعلومات. وبالتالي، لا يمكن تقييم قابلية الفهم بشكل مجرد، ولكن يجب الحكم عليها بالنسبة لفئة معينة من متخذي القرار.²

ثانياً-الصفات الخاصة بالقرار

المعيار الحاكم هو منفعة القرار، ويعتبر من أهم المعايير الواجب توفرها. ويستدعي استخدام المعلومات المالية إذا كانت ستجلب منفعة معينة، وتتحدد هذه المنفعة من خلال الخاصيتين الرئيسيتين، الملائمة والموثوقية.³ القابلية للمقارنة، بما في ذلك الاتساق، هي صفة معززة تتفاعل مع الملاءمة والموثوقية لتمكين مستخدمي المعلومات من إجراء مقارنات بين مختلف الأحداث والوضعيات.⁴

ثالثاً-القيود على المعلومات المالية:

- **العائد / التكلفة:** يعتبر القيد الأول في التسلسل الهرمي ويتطلب هذا القيد أن تكون الفائدة المحصلة من استخدام المعلومات المالية أكبر من تكلفة الحصول عليها.⁵
- **الأهمية النسبية:** تم عرض القيد الثاني في التسلسل الهرمي، وهو خاصية الأهمية النسبية كمحدد للمعلومات المالية (عامل تصفية للمعلومات تخضع له جميع الخصائص النوعية) الواجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، وتقضي بالإفصاح عن كافة المعلومات التي يؤدي حذفها أو تحريفها أو عدم عرضها بشكل منفصل إلى اتخاذ قرارات مضللة. وتعتبر مؤشراً هاماً يتم اللجوء إليه عند القيام بعملية الاندماج. ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عاملين

¹ هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 04.

² FASB (1980), Op.Cit, P. P. 01-02.

³ هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 05.

⁴ FASB (1980), Op.Cit, P. 02.

⁵ هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 05.

أساسيين هما طبيعة البند وقيمه¹. مثلاً، يمكن اعتبار العناصر الصغيرة غير جوهرية إذا كانت ناتجة عن معاملات روتينية، لكن تعتبر جوهرية إذا نشأت في ظروف غير طبيعية. من المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معاً، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة². يعتبر كل من التكلفة/العائد والأهمية النسبية قيوداً كمية في المقام الأول وليست نوعية، ومع مراعاة هذه القيود، فإن الملاءمة المتزايدة والموثوقية المتزايدة هي الخصائص التي تجعل المعلومات ذات جودة أكبر ومفيدة أكثر في اتخاذ القرارات. على الرغم من أن اختيار بديل محاسبي مثالي يجب أن ينتج عنه معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملاءمة، لكن قد يكون من الضروري التوضيحية بجزء من صفة معينة لتحقيق مكاسب في أخرى³.

المطلب الثاني: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي الدولي (1989)

يركز مجلس IASB على احتياجات المعلومات لمجموعة واسعة من المستخدمين من دون التفضيل بينهم، بما في ذلك المستثمرين (الحاليين والمحتملين)، الموظفين، المقرضين، الموردين، الدائنين الآخرين، العملاء، الدولة ووكالاتها والجمهور بشكل عام⁴. تهدف الخصائص النوعية إلى توفير معلومات مالية مفيدة حول الكيان الذي يعد التقرير للمستخدمين بغرض اتخاذ القرارات. تتضمن هذه القرارات مثلاً، شراء أو بيع أو حيازة أدوات حقوق الملكية والديون، تقديم أو تسوية القروض وأشكال الائتمان الأخرى. يشكل هذا الهدف من التقارير المالية ذات الأغراض العامة أساس الإطار المفاهيمي الدولي الذي يقوم على فرضين أساسيين: أساس الاستحقاق واستمرارية الاستغلال⁵.

الفرع الأول: الخصائص النوعية وفق الإطار الدولي

أولاً-قابلية الفهم: يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية مفهومة بسهولة من قبل المستخدمين الذين يُفترض أن لديهم معرفة متوسطة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والمحاسبة والاستعداد لدراسة المعلومات بجهد معقول⁶. لا ينبغي استبعاد المعلومات المتعلقة بالأمور المعقدة التي يجب توفيرها في القوائم المالية نظراً لأهميتها لاحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرار لمجرد أنه قد يكون من الصعب على بعض المستخدمين فهمها⁷.

¹ هوارى سويسى، بدر الزمان خمقاني (2011)، مرجع سابق، ص. 05.

² FASB (1980), Op.Cit, P. 28.

³ Ibid, P. 02

⁴ IASB (1989), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements**, retrieved from <https://www.ifrs.org/>, consulted (09/11/2019); P. 06.

⁵ Amy Brits (2018), **Conceptual Framework 1989 and 2010**, retrieved from <https://www.amybrits.com/conceptual-framework-1989-and-2010/>, consulted (30/07/2019).

⁶ David Cairns (2001), **The Conceptual Framework- the International Experience**, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2379002> consulted (19/09/2019), P. 21.

⁷ Amy Brits (2018), Op.Cit.

ثانيا- الملاءمة: تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين من خلال مساعدتهم على تقييم الأحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم السابقة.¹ المعلومات الملائمة تعتمد على صفتين ثانويتين وهما التأثير في القرارات الاقتصادية والأهمية النسبية. بحيث تعتبر "المعلومات مهمة إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على المستخدمين عند اتخاذ قرارات اقتصادية بناء على القوائم المالية".

ثالثا- الموثوقية: في إطار مجلس IASB، تكون المعلومات موثوقة عندما "تكون خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين لتمثل بأمانة ما تهدف لتمثيله أو يمكن توقع تمثيله بشكل معقول".² وتتكون من العناصر التالية:

✓ التمثيل الصادق: القوائم المالية معرضة لأن تكون أقل صدقا في تمثيل ما يفترض تمثيله. لا يرجع هذا إلى التحيز، بل إلى صعوبات تحديد المعاملات والأحداث المراد قياسها أو في ابتكار وتطبيق تقنيات القياس والعرض التي تتوافق مع تلك المعاملات والأحداث.

✓ أسبقية الجوهر على الشكل: المعلومات المرتبطة بالمعاملات يتم تقديمها وفقاً لمضمونها وواقعها الاقتصادي وليس مجرد شكلها القانوني.

✓ الحيادية: يجب أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز. أي عدم اختيار وعرض معلومات تؤثر على اتخاذ القرار أو الحكم من أجل تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

✓ الحيطة والحذر (التحفظ): التحفظ هو إدراج درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة عند القيام بالتقديرات المطلوبة في ظل ظروف عدم اليقين، بحيث لا يتم المبالغة في قيمة الأصول أو الإيرادات ولا يتم التقليل من قيمة الخصوم أو المصاريف.

✓ الاكتمال: لكي تكون موثوقة، يجب أن تكون المعلومات الواردة في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة.³

رابعا- قابلية المقارنة: يجب قياس وعرض التأثير المالي للمعاملات المتشابهة والأحداث الأخرى بطريقة متسقة، وذلك:

✓ على مستوى الكيان ككل؛

✓ مع مرور الوقت في نفس الكيان؛

¹ David Cairns (2001), Op.Cit, P. 21.

² IASB (1989), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements**, Op.Cit, P. 08.

³ Amy Brits (2018), Op.Cit

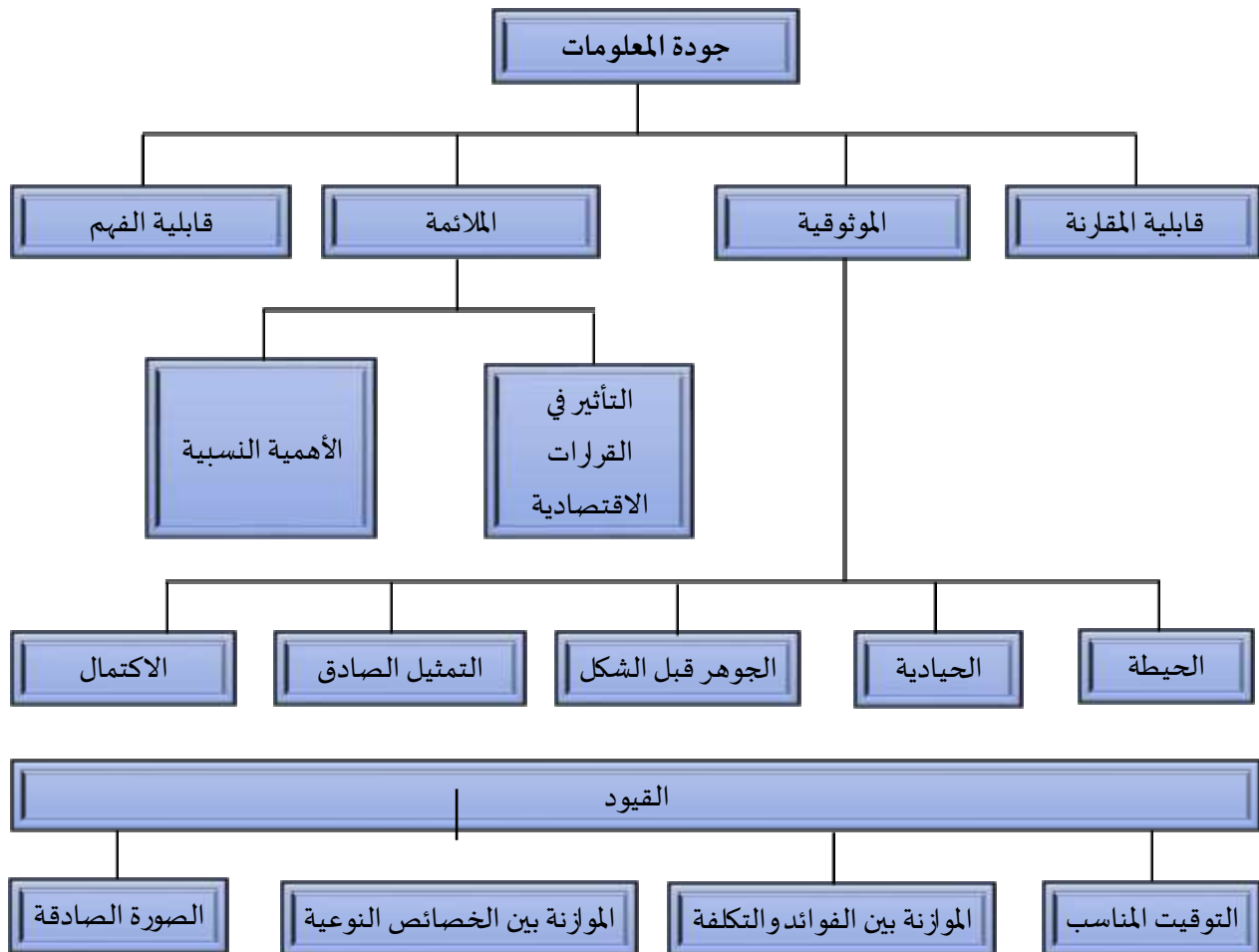
✓ من قبل الكيانات المختلفة.¹

يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم المالية للكيان عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي والأداء، ويمكنهم مقارنة القوائم المالية للكيان مع منافسيه.²

الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية وفق الإطار الدولي

حدد مجلس IASB أربع خصائص نوعية رئيسة - قابلية الفهم والملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة - وصنفها بالتساوي، ويتفرع من هذه الخصائص الرئيسية سبعة من الخصائص الفرعية. بالإضافة إلى أربعة قيود على المعلومات المالية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-2): الخصائص النوعية في الإطار الدولي (1989)



Source: Ferdy van Beest, Geert Braam (2006), **Convergence through divergence-An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB**, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen, P. 12.

¹ David Cairns (2001), Op.Cit, P. 21.

² Amy Brits (2018), Op.Cit

قيود على المعلومات المفيدة:

✓ التوقيت المناسب: قد يتم في كثير من الأحيان الإبلاغ قبل معرفة جميع جوانب المعاملة أو الأحداث الأخرى، مما يضعف الموثوقية. وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي التأخير إلى غاية معرفة جميع الجوانب إلى موثوقية أكثر للمعلومات، ولكن هذه الأخيرة تفقد ملاءمتها للمستخدمين الذين اضطروا إلى اتخاذ قرارات في غضون ذلك. هناك حاجة إلى التوازن بين الموثوقية والملاءمة، بالتالي فإن الاعتبار الرئيسي هو إيجاد أفضل توقيت لتلبية احتياجات اتخاذ القرار للمستخدمين.

✓ التوازن بين الفائدة والتكلفة: يجب أن تتجاوز الفوائد المرتبطة بالمعلومات تكلفة توفيرها. هذا التقييم يرتبط إلى حد كبير بعملية الحكم المهني.

✓ التوازن بين الخصائص النوعية: الهدف هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف القوائم المالية.¹

✓ الصورة الصادقة والعادلة / العرض العادل: تهدف القوائم المالية لإظهار صورة صادقة وعادلة، أو عرض بشكل عادل للمركز المالي والأداء والتغيرات في وضعية المؤسسة. على الرغم من أن هذا الإطار لا يتعامل بشكل مباشر مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الرئيسية والمعايير المحاسبية المناسبة يفترض أن يؤدي عادةً إلى قوائم مالية تنقل ما يُعرف عمومًا بأنه رؤية صادقة وعادلة.²

من خلال التطرق إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية في كلا الإطارين المفاهيميين، يمكن الملاحظة أن كلا المجلسين قد حددا قابلية الفهم والملاءمة والموثوقية وقابلية المقارنة كصفات للمعلومات المحاسبية التي تجعل المعلومات مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتم تعريف هذه الخصائص بشكل متشابه إلى حد كبير، لكن الاختلاف يكمن في الخصائص الثانوية المكونة للصفات الأساسية. كما يتضح الاختلاف بين الإطارين في تطبيق تسلسل هرمي بين الخصائص النوعية، حيث يتضح من خلال الشكلين (1-4) و(2-4) أنهما قاما بترتيبها بطريقة مختلفة قليلاً. الهيكل الهرمي لإطار مجلس FASB يرتب هذه الخصائص النوعية، في حين أن إطار مجلس IASB يصنفها على قدم المساواة. يعتبر الفصل الخاص بالخصائص النوعية أكثر اكتمالا في الإطار الأمريكي منه في الإطار الدولي، ولعل ذلك يرجع إلى خبرة مجلس FASB وتخصيص وقت كاف لإصداره، وقد تعرض الإطار الدولي إلى الكثير من الانتقادات بسبب قصوره وعدم فائدته في حل العديد من المشاكل المحاسبية.

¹ Amy Brits (2018), Op.Cit

² IASB (1989), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements**, Op.Cit, P. 08.P. 09-10.

المطلب الثالث: تحليل الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك (2010)

بدأ المجلسان FASB وIASB مشروعاً لإعادة النظر في الأطر المفاهيمية، وتحويلها إلى إطار مفاهيمي مشترك ومركب لاستخدامه كأساس متسق ومتناسك في تطوير معايير محاسبية جديدة ومعدّلة. يهدف هذا الإطار إلى مساعدة المستخدمين على فهم المعلومات المعروضة في القوائم المالية بشكل أفضل، ومساعدة المعدّين على تطبيق المعايير، وتمكين المدققين من تكوين آرائهم. يساعد الإطار المرجعي على تقليل الضغط السياسي وتقليل تأثير التحيزات الشخصية على قرارات وضع المعايير. كان مخططاً تطوير هذا الإطار على أساس متواتر. في ظل التقارب تم الانتهاء من فصلين فقط بما في ذلك الفصل الخاص بالخصائص النوعية الذي حل محل الأقسام القديمة من الإطارين الدولي والأمريكي.

الفرع الأول: الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك

تحدد الخصائص النوعية الواردة في الفصل الثاني من الإطار المفاهيمي المشترك أنواع المعلومات التي من المرجح أن تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين لاتخاذ قرارات على أساس المعلومات الواردة في التقرير المالي. توفر التقارير المالية معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة المبلغة، والالتزامات وأثار المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تغير تلك الموارد والالتزامات. (يشار إلى هذه المعلومات في الإطار المفاهيمي على أنها معلومات حول الظواهر الاقتصادية). تتضمن بعض التقارير المالية أيضاً معلومات تفسيرية حول توقعات الإدارة واستراتيجيات الكيان المبلّغ، وأنواع أخرى من المعلومات التقديرية.¹ في ظل الإطار المفاهيمي المشترك، تم الاتفاق على مجموعة موحدة من الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة الأساسية والداعمة، فلكي تكون المعلومات المالية ذات جودة وفائدة، يجب أن تكون ملائمة وتمثل بأمانة ما تهدف إلى تمثيله. كما يمكن زيادة فائدة المعلومات إذا كانت قابلة للمقارنة والتحقق والفهم وفي الوقت المناسب.

أولاً-الملاءمة: المعلومة المالية الملائمة هي تلك المعلومة التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.² إذن، المعلومات المالية الملائمة قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، حتى إذا اختار بعضهم عدم الاستفادة منها أو كانوا على دراية بها من مصادر أخرى،³ وحتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تمتلك:

✓ قيمة تأكيدية: توفر معلومات حول الأحداث الماضية؛

¹ Amy Brits (2018), Op.Cit

² أمينة حفاصة، عباس فرحات (2018)، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS - دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11 (02)، جامعة المسيلة، ص. 89.

³ IFRS Foundation (2010), **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, retrieved from: <https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2010/conceptual-framework-2010/>, consulted (12/09/2019), P. 13.

✓ قيمة تنبؤية: تسمح بالتنبؤ فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية المحتملة؛¹

✓ أهمية نسبية: تعتبر المعلومات جوهرية إذا كان حذفها أو وجود خطأ فيها من الممكن أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون. بعبارة أخرى، الأهمية النسبية هي جانب محدد من جوانب الملائمة يعتمد على طبيعة أو حجم البنود أو كليهما.

القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية للمعلومات المالية مترابطتان. غالبًا ما يكون للمعلومات التي لها قيمة تنبؤية أيضًا قيمة تأكيدية. على سبيل المثال، يمكن مقارنة معلومات الإيرادات للسنة الحالية مع توقعات الإيرادات لنفس السنة التي تم إجراؤها في السنوات الماضية، واستخدامها كأساس للتنبؤ بالإيرادات في السنوات المقبلة. يمكن أن تساعد نتائج هذه المقارنات المستخدم على تصحيح وتحسين العمليات التي تم استخدامها للقيام بتلك التنبؤات السابقة.

ثانيا- التمثيل الصادق: تمثل التقارير المالية الظواهر الاقتصادية بالكلمات والأرقام. لكي تكون المعلومات المالية مفيدة، يجب ألا تمثل فقط الظواهر الملائمة، ولكن يجب أيضًا أن تمثل بأمانة الظواهر التي يفترض أنها تمثلها.² لكي تمتلك المعلومات المحاسبية التمثيل الصادق، يجب أن تكون:

✓ مكتملة: يجب ألا تستبعد القوائم المالية أي معاملة؛ لكن نادرا ما يكون الاكتمال قابلا للتحقيق.³ يتضمن العرض الكامل جميع المعلومات اللازمة لفهم الظاهرة التي يتم تمثيلها، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة.⁴ مثلا، يتضمن العرض الكامل لمجموعة من الأصول، كحد أدنى، وصفاً لطبيعة هذه الأصول، عرضاً رقمياً لها ووصفاً لطريقة العرض العددي (على سبيل المثال، التكلفة الأصلية أو التكلفة المعدلة أو القيمة العادلة). بالنسبة لبعض العناصر، قد يلزم أيضاً عرض تفسيرات حول جودة وطبيعة العناصر والظروف المؤثرة، والعمليّة المستخدمة لتحديد العرض العددي.

✓ محايدة: العرض المحايد لا يتحيز في اختيار أو عرض المعلومات المالية. أيضا لا يكون مائلاً أو مرجحاً أو يتم التلاعب به بطريقة محددة لزيادة احتمالية تلقي المستخدمين للمعلومات بشكل إيجابي أو غير موات. المعلومات المحايدة لا تعني بالضرورة أن المعلومات ليس لها غرض أو بدون تأثير على السلوك. على العكس من ذلك، فالمعلومات المالية الملائمة، بحكم تعريفها، قادرة على إحداث فرق في قرارات المستخدمين.

¹ CFI Education (2019), **Qualitative Characteristics of Accounting Information-The fundamental (primary) and enhancing (secondary) qualitative characteristics**, retrieved from <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/accounting/qualitative-characteristics-of-accounting-information/> , consulted (27/11/2019).

² IFRS foundation (2010), **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, Op. Cit, P. 14.

³ CFI Education (2019), Op.Cit.

⁴ Amy Brits (2018), Op.Cit.

✓ خالية من الأخطاء: يعني عدم وجود أخطاء أو سهو في وصف الظاهرة، والعملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها قد تم اختيارها وتطبيقها بدون أخطاء. الخلو من الخطأ لا يعني الدقة الكاملة من جميع النواحي. مثلاً، لا يمكن اعتبار عملية تقدير سعر غير قابل للتحديد على أنها دقيقة. لكن يمكن أن يكون تمثيل هذا التقدير صادقاً إذا تم وصف المبلغ بوضوح ودقة على أنه مقدر، وشرح طبيعة وقيود عملية التقدير، وعدم ارتكاب أخطاء في اختيار وتطبيق العملية المناسبة لهذا التقدير.¹

التمثيل الصادق لا بد أن يتأثر بمستوى معين من عدم اليقين في التقييم. حقيقة أن هناك عدم تأكد في التقييم لا يمنع المعلومات من أن تكون مفيدة.² كما أن التمثيل الصادق بحد ذاته لا ينتج بالضرورة معلومات مفيدة. على سبيل المثال، قد يتلقى الكيان ممتلكات وآلات ومعدات من خلال منحة حكومية. من الواضح أن الإبلاغ عن حصول الكيان على أصل بدون تكلفة من شأنه أن يمثل تكلفتها بأمانة، ولكن هذه المعلومة لا يمكن أن تكون مفيدة بهذا الشكل للمستخدمين.³

ثالثاً-قابلية المقارنة: هي الدرجة التي يتم بها تطبيق نفس المعايير والسياسات المحاسبية باستمرار من فترة إلى أخرى. القوائم المالية القابلة للمقارنة تمكن المستخدمين من استخلاص استنتاجات ثابتة حول اتجاهات وأداء الكيان بمرور الوقت. تشير إمكانية المقارنة أيضاً إلى القدرة على مقارنة القوائم المالية للكيان بسهولة مع قوائم الكيانات الأخرى.⁴ على عكس الخصائص النوعية الأخرى، لا تتعلق قابلية المقارنة ببند واحد بل تتطلب المقارنة عنصرين على الأقل لتحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف. على الرغم من أن الاتساق مرتبط بإمكانية المقارنة، إلا أنهما لا يمثلان نفس المفهوم. يشير الاتساق إلى تطبيق نفس الأساليب على نفس العناصر بينما تمثل قابلية المقارنة الهدف الذي يساعد الاتساق على تحقيقه.⁵

رابعاً-إمكانية التحقق: تعني إمكانية التحقق أنه يمكن لمختلف المراقبين المطلعين والمستقلين الوصول إلى إجماع، وإن لم يكن بالضرورة اتفاقاً كاملاً، على أن عرضاً معيناً هو صورة صادقة. لا يلزم أن تكون المعلومات الكمية دقيقة حتى يمكن التحقق منها، بل يمكن أيضاً التحقق من مجموعة من المبالغ المحتملة والاحتمالات الملائمة. وسيكون من الضروري عادةً الكشف عن الافتراضات الأساسية وطرق تجميع المعلومات والعوامل والظروف الأخرى التي تدعم هذه المعلومات.

يمكن أن يكون التحقق مباشراً أو غير مباشر. التحقق المباشر هو التأكد من مبلغ أو عرض آخر من خلال الملاحظة المباشرة، مثلاً، عن طريق حساب المبلغ. التحقق غير المباشر يعني التأكد من مدخلات نموذج

¹ IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 14.

² CNCC (2020), **Cadre conceptuel révisé 2018**, récupéré sur http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/cadre_conceptuel_revise_2018, consulté (09/12/2020)

³ IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 15.

⁴ CFI Education (2019), Op.Cit.

⁵ IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 15.

أو صيغة أو تقنية معينة وإعادة حساب المخرجات باستخدام نفس المنهجية؛ أي إمكانية استنساخ المعلومات في ضوء نفس البيانات والافتراضات.¹ مثلاً، إذا كانت الشركة تمتلك معدات بقيمة 1000 دولار، وتم اعلام محاسب بتكلفة الشراء والقيمة المتبقية وطريقة الإهلاك والعمر الإنتاجي، فيجب أن يكون أي محاسب قادراً على الوصول إلى نفس النتيجة. إذا لم يتمكن من ذلك، تعتبر المعلومات غير قابلة للتحقق.²

خامساً-التوقيت المناسب: حسن التوقيت أو التزامن هو إتاحة المعلومات لصانعي القرارات قبل أن تفقد قدرتها في التأثير على القرارات.³ بشكل عام، كلما كانت المعلومات أقدم كلما كانت أقل فائدة لصنع القرار. ومع ذلك، قد تظل بعض المعلومات ذات فائدة لفترة زمنية طويلة بعد نهاية فترة التقرير، لأنه قد يحتاج بعض المستخدمين إلى تحديد اتجاهات الأداء وتقييمها على المدى الطويل.

سادساً-قابلية الفهم: إن تصنيف المعلومات وتوصيفها وتقديمها بوضوح ودقة يجعلها مفهومة. قد يؤدي استبعاد معلومات حول بعض الظواهر المعقدة إلى تسهيل فهم المعلومات. لكن هذه التقارير ستكون غير كاملة وبالتالي ستكون مضللة. يتم إعداد التقارير المالية للمستخدمين الذين لديهم معرفة معقولة بالأنشطة التجارية والاقتصادية والذين يمكنهم مراجعة وتحليل المعلومات. في بعض الأحيان، حتى المستخدمين المطلعين قد يحتاجون إلى طلب المساعدة من مستشارين لفهم المعلومات حول الظواهر الاقتصادية المعقدة.⁴ في الوقت الحالي، تتجاوز التقارير السنوية للشركات 100 صفحة من المعلومات الكمية والنوعية. حيث تسعى الكيانات قدر الإمكان إلى توفير المعلومات المفهومة للمستخدم العادي لأنها مرغوبة أكثر. لكن بالنسبة للكيانات ذات الأداء الضعيف عادة ما تستخدم المصطلحات والصياغة الصعبة في تقريرها المالي في محاولة لإخفاء ضعف الأداء.⁵

الفرع الثاني: التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المشترك

إن الطلب على المعلومات المالية من طرف المستخدمين يؤدي إلى وجود خصائص نوعية أساسية مرغوبة. هناك اثنان من الخصائص النوعية الست أساسيتان (من الضروري تحقيقها)، هي الملاءمة والتمثيل الصادق. في حين أن الخصائص النوعية الأربع المتبقية داعمة (من المحبذ تحقيقها)، هي قابلية المقارنة، وإمكانية التحقق، وحسن التوقيت وقابلية الفهم. قد تساعد الخصائص النوعية الداعمة أيضاً في الاختيار بين الطرق المحاسبية التي يجب استخدامها لتصوير ظاهرة ما إذا تم اعتبار هذه الطرق ملائمة وممثلة بصدق بنفس القدر.⁶

¹ IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 16

² CFI Education (2019), Op.Cit.

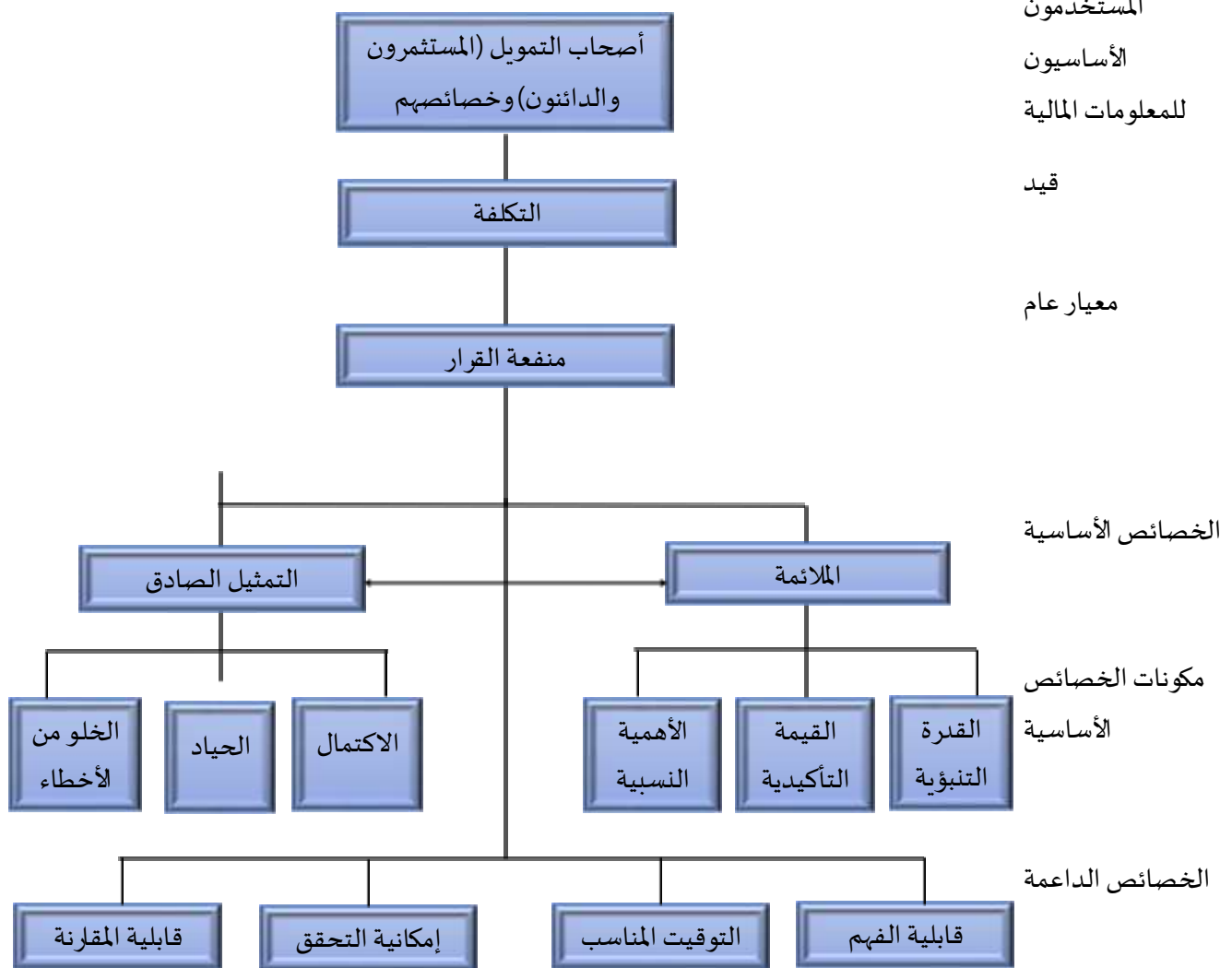
³ وليد سمير عبد العظيم الجبلى (2019)، دراسة تحليلية للإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية، مجلة آفاق العلوم، 05(18)، ص. 12.

⁴ IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 16

⁵ CFI Education (2019), Op.Cit.

⁶ CNCC (2020), Op.Cit.

الشكل رقم (4-3): التسلسل الهرمي للخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك



Source: Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), *Intermediate Accounting*,

Op.Cit, P. 46.

أولاً- تطبيق الخصائص النوعية الأساسية

تكون عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية أكثر كفاءة وفعالية على النحو التالي (مع مراعاة

تأثيرات الخصائص المعززة وقيود التكلفة، والتي لم يتم أخذها في الاعتبار في هذه المثال):

✓ أولاً، تحديد ظاهرة اقتصادية من المحتمل أن تكون مفيدة لمستخدمي المعلومات المالية للكيان المبلّغ؛

✓ ثانياً، تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة التي ستكون أكثر ملائمة ويمكن تمثيلها بصدق؛

✓ ثالثاً، تحديد ما إذا كانت هذه المعلومات متوفرة ويمكن تمثيلها بصدق.

✓ إذا كان الأمر كذلك، فإن عملية تلبية الخصائص النوعية الأساسية تنتهي عند تلك النقطة. إذا لم يكن الأمر كذلك، يتم تكرار العملية مع النوع التالي من المعلومات.¹

ثانيا- تطبيق الخصائص النوعية الداعمة

يجب السعي لتعظيم الخصائص النوعية إلى أقصى حد ممكن. ومع ذلك، فإن هذه الخصائص، سواء بشكل فردي أو كمجموعة، لا يمكن أن تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق. إن تطبيق الخصائص النوعية الداعمة هو عملية تكرارية لا تتبع ترتيباً محدداً. في بعض الأحيان، قد يتعين تقليص خاصية واحدة داعمة لتعظيم خاصية أخرى. على سبيل المثال، قد يكون التخفيض المؤقت في قابلية المقارنة نتيجة للتطبيق المستقبلي لمعيار جديد مفيداً لتحسين الملاءمة أو التمثيل الصادق على المدى الطويل. قد تعوض الإفصاحات الكافية جزئياً عن عدم قابلية المقارنة.²

ثالثا- قيود التكلفة على التقارير المالية المفيدة

التكلفة هي قيد عام على المعلومات التي يمكن توفيرها من خلال التقارير المالية للأغراض العامة. وهناك عدة أنواع من التكاليف يجب تبريرها بفوائد الإبلاغ عن تلك المعلومات.³ يقوم معدو القوائم المالية بجمع المعلومات المالية ومعالجتها والتحقق منها ونشرها، لكن المستخدمين يتحملون في نهاية المطاف هذه التكاليف في شكل عوائد مخفضة. كما يتحملون تكاليف تحليل وتفسير المعلومات المقدمة. إذا لم يتم توفير المعلومات المطلوبة، سيتحملون تكاليف إضافية للحصول على هذه المعلومات من مصدر آخر أو تقديرها.⁴

¹ IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 15.

² Ibid, P. 17.

³ Deloitte. (2019), **Conceptual Framework for Financial Reporting 2018**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework>, consulted (22/09/2019).

⁴ IFRS foundation (2010), Op. Cit, P. 17.

المبحث الثاني: أهم التعديلات على المعايير الدولية في ظل التقارب

من خلال مشروع التقارب بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الأمريكية تم تصنيف أربعة مشاريع أساسية على أنها أكثر أهمية ولها الأولوية في جدول الأعمال، وهي الأدوات المالية، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار وعقود التأمين، وتم الانتهاء من كل هذه المعايير وإصدار النسخة النهائية على الرغم من أن بعضها قد حقق نجاحاً جزئياً أو طفيفاً في التقريب بين متطلبات مجموعتي المعايير، لذلك سيكون التركيز في هذا المبحث على هذه المواضيع ودراسة أهم التغييرات التي أحدثتها على المعايير الدولية.

المطلب الأول: محاسبة الأدوات المالية

يعتبر المعيار IFRS 9 حول الأدوات المالي من أهم المعايير التي صدرت بموجب التقارب. خلافاً للاعتقاد السائد، فإن المعيار IFRS 9 لا يؤثر فقط على المؤسسات المالية. يمكن لأي كيان أن يتأثر بشكل كبير بالتغييرات التي أحدثها هذا المعيار. وهو الحال بالنسبة للكيانات التي لديها قروض طويلة الأجل أو استثمارات في الأسهم أو أي أصول مالية أخرى. من أهم متطلبات هذا المعيار ما يتعلق بنموذج خسائر الائتمان، حيث تعد مخصصات خسائر القروض أحد أهم الآليات المستخدمة للحد من مخاطر الائتمان والحفاظ على الموارد المالية للبنوك. وتعد مشكلة الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وقياسها والافصاح عنها بشكل دقيق أحد أهم المشكلات المحاسبية التي طرحت سابقاً، وعلى ضوء ذلك أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 9.

الفرع الأول: أهداف إصدار المعيار IFRS 9

تعتبر المحاسبة عن مخصصات خسائر الائتمان أحد أهم المواضيع والقضايا المعاصرة في الفكر المحاسبي الحديث نظراً لأهمية مخصص خسائر القروض في التحوط ضد خسائر الائتمان والأزمات المالية. ألقت الأزمة المالية عام 2008 الضوء على العديد من أوجه القصور المتعلقة بتطبيق المعيار IAS 39-الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. حيث تعرض هذا الأخير للعديد من الانتقادات التي مفادها أنه معقد للغاية وصعب التطبيق ولا يتوافق مع الطريقة التي تدير بها الكيانات أعمالها ومخاطرها، واتضح أن أحد أسباب امتداد أمد الأزمة هو الاعتراف بخسائر الديون في وقت متأخر جداً في دورة الائتمان، إذ كان يتم الاعتراف بالخسائر حين تحققها وحدوث خسائر ائتمانية فعلية. أدرج مجلس IASB من قبل خطة لإعادة النظر في معيار IAS 39، لكن الأزمة المالية عجلت بذلك وجعلته أولوية.

طور مجلس IASB معياره الجديد IFRS 9 كاستجابة للدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية وكجزء من مبادرة التقارب المشتركة بين المجلسين IASB و FASB على ثلاث مراحل، تعالج بشكل منفصل تصنيف وقياس الأصول المالية، انخفاض القيمة والتحوط. بينما ظلت الجوانب الأخرى لمعيار IAS 39 على حالها، مثل النطاق والاعتراف وإلغاء الاعتراف بالأصول المالية، مع بعض التعديلات الطفيفة. كان مجلس IASB

يصدر نسخاً محدثة من المعيار IFRS 9 مع اكتمال أو تعديل كل مرحلة. توقف المجلسان عن العمل في المشروع باستثناء انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة، لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المسائل الرئيسية. في النهاية، اتفق المجلسان على مبادئ مشتركة لقياس انخفاض قيمة القروض والذمم المدينة، ولكن ليس على توقيت الاعتراف بها.¹

لاقى هذا المشروع تأييداً واسعاً بسبب الاقتراح الذي مفاده أن تقوم المنشأة بالاعتراف بالخسائر بناء على توقعات بحدوث تعثر أو عدم الدفع من جانب المقترض. كما تضمن العديد من التغيرات المتعلقة بقياس وتصنيف الأدوات المالية ما بين القياس بالتكلفة المملوكة والقيمة العادلة، بالإضافة إلى التغيرات التي أحدثتها بشأن محاسبة التحوط. ويشير التحول من المعيار IAS 39 إلى المعيار IFRS 9 إلى تغيير هام في المحاسبة عن الأدوات المالية حيث يتم التحول من معيار يقوم على أساس القواعد إلى معيار يقوم على أساس المبادئ، باعتبار أن القواعد لا تتكيف مع البيئة المتغيرة أو ذات المعاملات المعقدة والمتجددة. وهنا يتضح الهدف الرئيسي من هذا المعيار، وهو الحد من المشاكل والصعوبات التي صاحبت تطبيق المعيار IAS 39 ووضع مبادئ للتصنيف وقياس الأصول والالتزامات المالية وتأسيس مبادئ للقياس والافصاح عن خسائر الائتمان بغرض توفير معلومات مفيدة للمستخدمين لتقييم وقت ومبالغ التدفقات النقدية المستقبلية للكيان.²

الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 9

في خطوة من شأنها تطبيق معيار دولي جديد يستهدف رفع معدلات الأمان، أصدر مجلس IASB النسخة الكاملة من المعيار IFRS 9 عام 2014. يسري هذا المعيار بشكل عام للسنوات التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. ومع ذلك، في أواخر عام 2016، سمح مجلس IASB للكيانات التي تكون أنشطتها الرئيسة مرتبطة بالتأمين اختيار تأخير التنفيذ حتى عام 2022.³ يتطلب المعيار IFRS 9 نهجاً من ثلاث خطوات تتمثل في:

أولاً- تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية:

يتبنى المعيار IFRS 9 منهجاً منطقياً عند الاعتراف وقياس الأصول والخصوم المالية، حيث يتم الاعتراف الأولي عند الاقتناء بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي عندما يصبح الكيان طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة.⁴ تمثل القيمة العادلة التكلفة بتاريخ الشراء مضافاً إليها تكاليف المعاملة (عمولات ومصاريف)، كما

¹ PwC (2017), IFRS 9, Financial Instruments-Understanding the basics, retrieved from: <https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-9-understanding-the-basics.pdf>, consulted (17/11/2019), P. 05.

² رنا السعيد السيد عمر (2020)، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، 21(04)، ص. 141.

³ PwC (2017), Op.Cit, P. 05.

⁴ رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 142.

يجب على الكيان تصنيف الأصول والخصوم المالية لحظة الاعتراف الأولي استناداً إلى: نموذج الأعمال للأداة المالية والتدفقات النقدية الناشئة عن العقد.¹

- 1- قياس الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي: يستبدل المعيار IFRS 9 العديد من اختبارات الخطوط الواضحة التحكيمية، التسهيلات، الخيارات وتدابير منع إساءة الاستخدام لتصنيف وقياس الأصول المالية بعد الاعتراف الأولي التي كانت موجودة في المعيار IAS 39، بنموذج واحد له استثناءات أقل. يعتمد المعيار الجديد على مفهوم وجوب تصنيف الأصول المالية وقياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بالتغيرات في هذه القيمة في قائمة الدخل عند ظهورها.² أو التكلفة المتهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، على أساس التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال المنشأة.³
- 2- قياس الخصوم المالية بعد الاعتراف الأولي: لم يغير المعيار IFRS 9 النموذج المحاسبي الأساسي للخصوم المالية الذي كان موجوداً في معيار IAS 39. لا تزال هناك فئتان للقياس: قائمة الدخل والتكلفة المتهلكة. يتم قياس الخصوم المالية المحتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، ويتم قياس جميع الخصوم المالية الأخرى بالتكلفة المتهلكة ما لم يتم تطبيق خيار القيمة العادلة.⁴

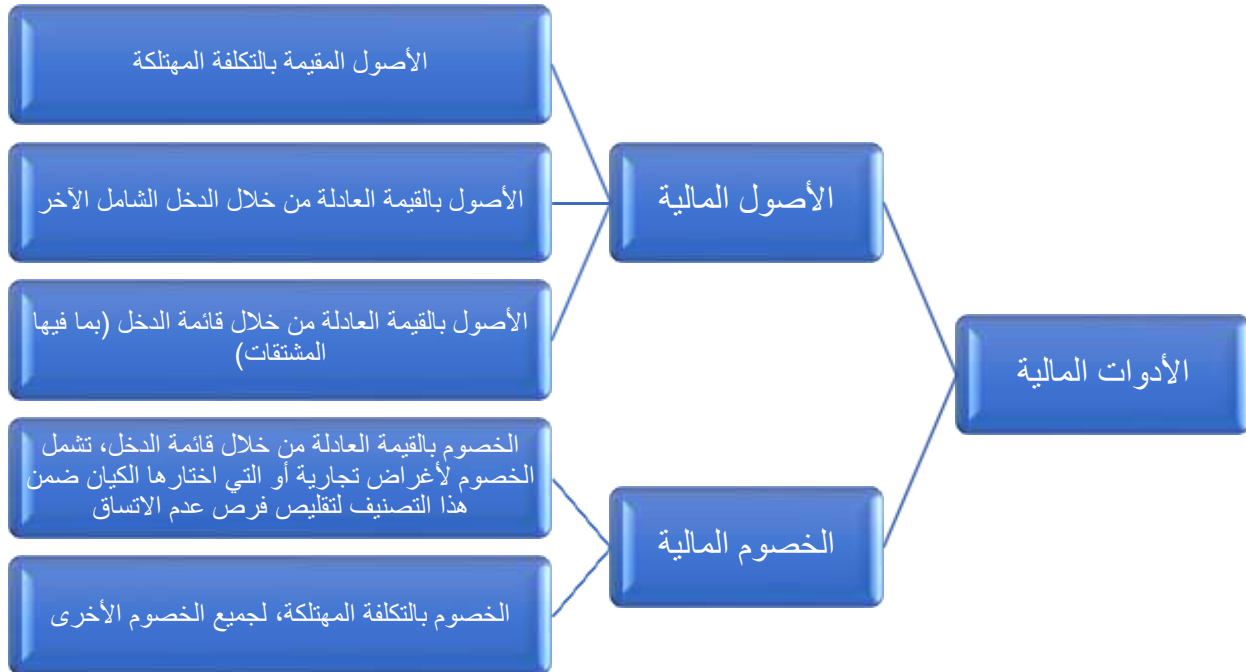
¹ ديلويت أند توش (2018)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): "الأدوات المالية"، متوفر على الرابط: <https://drive.google.com/file/d/1PASxQ68XFovKkj3UxJlMdmJEW4SRbvnw/view>، تاريخ الاطلاع: (2019/06/05)، ص. 17.

² PwC (2017), Op.Cit, P. 06.

³ Ernst & Young (2019), IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018, P. 06.

⁴ Deloitte. (2020), IFRS 9 — Financial Instruments, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9>, consulted (13/03/2020).

الشكل رقم (4-4): تصنيف وقياس الأصول والخصوم المالية



المصدر: ديلويت أند توش (2018)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): "الأدوات المالية"، متوفر على الرابط:

<https://drive.google.com/file/d/1PASxQ68XFovKkj3UxJlMdmjEW4SRbvnw/view> تاريخ الاطلاع:

(2019/06/05)، ص. 16.

يعتبر نموذج IFRS 9 أبسط من نموذج IAS 39، ولكن يلاحظ وجود تهديد إضافي مرتبط بالتقلبات في قائمة الدخل. في حين أن القياس البديهي بموجب معيار IAS 39 للأصول غير التجارية كان بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فهو بموجب المعيار IFRS 9 بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. حقيقة أن النموذج أبسط من معيار IAS 39 لا يعني بالضرورة أنه سهل. على سبيل المثال، قد يكون تحديد ما إذا كان قياس الأصول المالية وفقاً لشروطها بالتكلفة المهيكلية أو القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر هو عملية في غاية الصعوبة.¹

ثانياً- انخفاض القيمة:

يعتمد المعيار IFRS 9 على نهج مختلف لمعالجة الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة للأدوات المالية والذي يستند إلى الاعتراف بالخسائر قبل حدوثها، وبالتالي يقدم نظرة مستقبلية تضمن تقييماً أكثر دقة للتنبؤ بالخسائر المتوقعة في الوقت المناسب.² تستند متطلبات انخفاض القيمة إلى نموذج خسارة الائتمان المتوقعة (Expected Credit Losses, ECL) الذي يحل محل نموذج الخسارة المتكبدة السابق. ينطبق هذا النموذج على أدوات الدين المقيمة بالتكلفة المهيكلية أو بالقيمة العادلة، معظم التزامات القروض، عقود الضمان المالي،

¹ PwC (2017), Op.Cit, P. 06.

² رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 142.

الأصول التعاقدية بموجب المعيار IFRS 15 (الإيرادات من العقود مع العملاء) ومستحقات الإيجار بموجب المعيار IFRS 16 (عقود الإيجار).¹

مشروع احلال نموذج خسائر الائتمان المتوقعة بدل نموذج خسائر الائتمان الفعلية كان نتيجة لأن هذا الأخير يترتب عليه تعرض الكيان للعديد من المخاطر التي لا يظهر أثرها إلا بعد حدوثها مما يعرضه للإعسار. حيث يتطلب المعيار IFRS 9 حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة في كل تاريخ تقرير (يمكن أن يكون على أساس شهري أو ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي)، مما يساعد على تحديث جميع البيانات المقدمة حول حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ولم يعد من الضروري حدوث حدث ائتماني لكي يتم الاعتراف بخسائر الائتمان.² عند تطبيق متطلبات المعيار IFRS 9 يتعين على الكيان اتباع أي من المناهج التالية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة والاعتراف بها:

✓ **المنهج العام:** يتعين على الكيانات الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا عند الاعتراف الأولي (أو عند الدخول في الالتزام أو الضمان)، ويتم تطبيق نفس المنهج بعد ذلك طالما لم يكن هناك تدهور جوهري في مخاطر الائتمان. لكن إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، عندها يتعين على الكيانات الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة.

✓ **المنهج المبسط:** يمكن تطبيق نهج مبسط يتم بموجبه دائمًا الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة.³ حيث يطبق على الأدوات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة والتي لا تخضع لتقييم الزيادة الجوهرية لمخاطر الائتمان عند إعداد القوائم المالية. اشترط المعيار استخدام هذا المنهج عند توافر شرطين أساسيين هما أن تكون الأداة المالية ذات تقييم منخفض لخطر التوقف عن السداد وأن يكون المقترض قادرًا على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير.⁴

¹ Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, P. 06

² رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 146.

³ Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, P. 06.

⁴ رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 147.

الشكل رقم (4-5): نهج القياس والاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة

- حالة الاعتراف الأولي:

خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر

- حالة زيادة كبيرة/جوهرية في مخاطر الائتمان:

خسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة

- حالة أصل مالي ذو مستوى ائتماني منخفض:

خسائر ائتمانية متوقعة على مدى الحياة

المصدر: ديلويت أند توش (2018)، مرجع سابق، ص. 27.

يتم الاعتراف بالمخصص وأي تغييرات عليه من خلال الاعتراف بأرباح وخسائر انخفاض القيمة في قائمة الدخل.¹ عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة يتطلب المعيار IFRS 9 أن يعكس تقدير هذه الخسائر مبلغاً محدداً وغير متحيز، بعد دراسة مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للنقود ومعلومات موثوقة وداعمة ومتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له في تاريخ الاعتراف بالأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.²

ثالثاً- محاسبة التحوط

يتطلب المعيار تغييراً هيكلياً في المعالجة المحاسبية للتحوط مما يتيح للكيانات الإفصاح بشكل أفضل عن التقارير المالية الخاصة بها.³ يقدم المعيار IFRS 9 نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر انسجاماً مع كيفية قيام الكيانات بأنشطة إدارة المخاطر عند التحوط من التعرض للمخاطر المالية وغير المالية.⁴ يتمثل التغيير الرئيسي للنموذج في السماح بمزيد من التحوط من المخاطر ويضع معايير جديدة لمحاسبة التحوط أقل تعقيداً وأكثر توافقاً مع طريقة إدارة الكيانات لمخاطرها مقارنة بمعيار IAS 39. إذا كانت الكيانات قد رفضت استخدام محاسبة التحوط سابقاً بسبب تعقيدها، ستجد أن متطلبات التحوط الجديدة أكثر ملاءمة بسبب تبسيطها وتحسينها.⁵

¹ PwC (2017), Op.Cit, P. 08.

² رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 148.

³ نفس المرجع السابق، ص. 143.

⁴ Deloitte. (2019), New and revised IFRS Highlighting the changes, Op.Cit, P. 04.

⁵ PwC (2017), Op.Cit, P. 09.

المطلب الثاني: الإيرادات من العقود مع العملاء

معيار الأدوات المالية ليس المعيار الدولي الجديد المثير للاهتمام لعام 2018، هناك أيضا المعيار IFRS 15- الإيرادات من العقود مع العملاء. تعتبر الإيرادات من المكونات الأساسية، إن لم تكن أكثرها أهمية، ضمن القوائم المالية للكيان. ومن بين مؤشرات الأداء الرئيسة للكيانات، ويتم مراقبتها عن كثب من قبل مختلف أصحاب المصالح. وغالبًا ما تستخدم في قياس أداء المتنافسين المختلفين في نفس الصناعة وتوضيح تطوره واتجاهه. كما أن لها تأثيرا مباشرا على حساب ضرائب الدخل. وفقًا لذلك، من الأهمية بمكان أن تلتقط السياسة المحاسبية بشكل مناسب طبيعة الأعمال وشروط الاتفاقيات مع العملاء وتتوافق مع معايير المحاسبة المعمول بها.

الفرع الأول: أسباب إصدار معيار IFRS 15

تضمنت المعايير الأمريكية مفاهيم واسعة للتعرف على الإيرادات وإرشادات تفصيلية لصناعات أو معاملات معينة، مما أدى في كثير من الأحيان إلى محاسبة مختلفة للمعاملات المتماثلة اقتصاديًا، كما أن معايير الإيرادات الدولية السابقة كانت تقوم على مبادئ مختلفة، وكان من الصعب في بعض الأحيان فهمها وتطبيقها على المعاملات بخلاف المعاملات البسيطة. تسبب عدم ملاءمة معايير الاعتراف بالإيرادات في مجموعة متنوعة من القضايا والفشل في شرح العمليات ذات العناصر المعقدة والعديد من المشكلات. وبالتالي، طالب أصحاب المصالح بتطوير سياسة محاسبية ملائمة للاعتراف بالإيرادات. والتي كانت ضرورية لإزالة التناقضات ونقاط الضعف في متطلبات الاعتراف بالإيرادات الموجودة في المعايير الدولية والمعايير الأمريكية وسد الفجوة بينهما وإنشاء مجموعة واحدة من معايير المحاسبة عالية الجودة.¹ والتي يهدف أيضا لتوفير إرشادات حول عدد من المناطق الرمادية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات مثل العقود التي تتضمن عناصر متعددة، معالجة التكاليف للحصول على عقد والوفاء به والمحاسبة عن تعديلات في العقد.² يهدف معيار الإيرادات المشترك إلى الآتي:

أ. توفير إطار أكثر متانة لمعالجة قضايا إثبات الإيرادات؛

ب. تحسين إمكانية مقارنة ممارسات إثبات الإيرادات عبر الكيانات والصناعات والدول؛

ج. تبسيط إعداد القوائم المالية عن طريق تقليل مقدار الإرشادات التي يجب الرجوع إليها؛

¹ Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, retrieved from: https://www.ey.com/en_gl/ifrs-technical-resources/ifrs-update-of-standards-and-interpretations-in-issue-at-31-december-2019 , consulted (30/09/2020), P. 07.

² Deloitte. (2017), **IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the “Big Change?”**, retrieved from: <https://www2.deloitte.com/jo/en/pages/about-deloitte/articles/The-only-certainty-is/ifrs15-revenue-from-contracts-with-customers.html>, consulted (27/02/2019).

د. تحسين الإفصاح لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على فهم أفضل للإيرادات المعترف بها من حيث طبيعتها ومقدارها وتوقيتها وحالة عدم التأكد.

في ماي 2014، أصدر مجلس IASB بشكل مشترك المعيار IFRS 15 - الإيرادات من العقود مع العملاء، والذي يتضمن نموذجًا واحدًا جديدًا وشاملاً لاستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود مع العملاء. أصبح ساري المفعول اعتبارًا من 1 جانفي 2018 مع التطبيق بأثر رجعي، ويسمح بالتطبيق المبكر. ويحل محل جميع متطلبات الاعتراف بالإيرادات السابقة وفقًا للمعايير الدولية، وبشكل أساسي المعيار 11 IAS - عقود البناء، والمعيار 18 IAS - الإيرادات، بالإضافة إلى أربع تفسيرات ذات صلة.¹

الفرع الثاني: المتطلبات الرئيسة للمعيار IFRS 15

يطبق المعيار IFRS 15 على جميع الإيرادات الناشئة عن العقود مع العملاء، ويؤثر على جميع الكيانات التي تبرم عقودًا لتوفير السلع أو الخدمات لعملائها، ما لم تكن العقود في نطاق المعايير الدولية الأخرى، مثل المعيار IFRS 16 عقود الإيجار. يحدد أيضًا محاسبة التكاليف التي تتكبدها المنشأة للحصول على عقد والوفاء به ويقدم نموذجًا للقياس والاعتراف بالمكاسب والخسائر من بيع بعض الأصول غير المالية، مثل الممتلكات، الآلات، المعدات والموجودات غير الملموسة.²

يحدد المعيار IFRS 15 المبادئ التي يطبقها الكيان عند الإبلاغ عن معلومات حول طبيعة وقيمة وتوقيت الإيرادات والتدفقات النقدية المشكوك بتحصيلها من العقد مع العميل، حيث يعترف الكيان بالإيرادات ليبين تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها مع العميل بمبلغ يعكس توقعات الكيان مقابل تلك السلع أو الخدمات. يوفر المعيار نموذجًا واحدًا من خمس خطوات:

- **الخطوة 1 - تحديد العقد مع العميل:** يتم تعريف العقد على أنه اتفاقية (بما في ذلك الشفوية والضمنية)، بين طرفين أو أكثر، والتي تنشئ حقوقًا والتزامات قابلة للتنفيذ وتحدد معايير لهذه الحقوق والتزامات. يجب أن يكون مضمون العقد تجاريًا، ومن المحتمل أن يقوم الكيان بتحصيل المقابل الذي يستحقه.
- **الخطوة 2 - تحديد التزامات الأداء في العقد:** التزام الأداء هو وعد (قد يكون ضمنيًا) لنقل سلعة أو خدمة إلى العميل. يجب أن يكون كل التزام أداء قابلاً للتمييز ويمكن تحديده بشكل منفصل في العقد.

¹ Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, Op.Cit, P. P. 07-08.

² Ernst & Young (2019), **Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers (Updated September 2019)**, retrieved from: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-applying-revenue-september-2019.pdf consulted (07/05/2020), P. 07.

- الخطوة 3 - تحديد سعر المعاملة: سعر المعاملة هو مقدار المقابل الذي يحق للكيان الحصول عليه مقابل تحويل السلع والخدمات الموعودة إلى العميل.
 - الخطوة 4 - تخصيص سعر المعاملة للالتزامات الأداء الواردة في العقد: بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام أداء، سيقوم الكيان بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام أداء على حدة، مقابل الوفاء بكل التزام أداء.
 - الخطوة 5 - الاعتراف بالإيراد عندما تفي المنشأة بالتزام الأداء: يجب على الكيان الاعتراف بالإيراد عند نقطة زمنية، إلا إذا كان يستوفي معايير محددة، فيجب الاعتراف بالإيرادات مع مرور الوقت.¹
- يتطلب المعيار من الكيانات ممارسة الحكم، مع الأخذ في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من النموذج على العقود مع العملاء. يتضمن المعيار أيضا إرشادات حول مواضيع مثل النقطة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف بالإيرادات، المحاسبة عن المقابل المتغير، تكاليف الوفاء والحصول على العقد ومختلف الجوانب الملائمة.² يحدد المعيار أيضا كيفية حساب التكاليف الإضافية للحصول على عقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. تم توفير إرشادات التطبيق في هذا المعيار لمساعدة الكيانات في تطبيق المتطلبات على ترتيبات مشتركة معينة، بما في ذلك تراخيص الملكية الفكرية، الضمانات، حقوق الإرجاع، خيارات السلع والخدمات الإضافية.³

المطلب الثالث: المعايير الصادرة الأخرى

بالإضافة إلى معياري محاسبة الأدوات المالية والإيرادات من العقود مع العملاء، صدرت معايير أخرى في ظل التقارب صُنفت على أنها ذات أولوية عالية، ولكن يمكن اعتبارهما أقل أهمية من المعيارين السابقين، وهما المعيارين الخاصين بعقود الإيجار وعقود التأمين على الرغم من عدم تحقيق درجة كبيرة في التقارب، لكن يمكن تقييم أثرهما وتحسينهما بالمقارنة مع المعايير السابقة.

الفرع الأول: عقود الإيجار

أولا- المتطلبات السابقة الخاصة بعقود الإيجار:

حسب المعيار IAS 17 حول عقود الإيجار الصادر سنة 1982، يمكن تصنيف عقد الإيجار إلى:

¹ Deloitte. (2017), IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the “Big Change?”, Op.Cit.

² Deloitte. (2019), New and revised IFRS Highlighting the changes, retrieved from: <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/audit/deloitte-nl-audit-publicatie-ppd-new-and-revised-ifs-2018-january-2019.pdf>, consulted (23/09/2020), P. 04.

³ Ernst & Young (2019), IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018, P. 07.

- 1- عقد الإيجار التمويلي: هو عقد يترتب عليه تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل إلى المستأجر، مع إمكانية تحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد.
 - 2- عقد الإيجار التشغيلي أو البسيط: يتمثل في كل عقد إيجار آخر غير التمويلي. وهذا التصنيف يعتمد على مدى تحمل المؤجر أو المستأجر المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المستأجر.
- انتقد المستثمرون وغيرهم هذا المعيار لافتقاره للشفافية في المعلومات حول التزامات عقود الإيجار، بسبب عدم الإبلاغ عن معظم معاملات الإيجار في الميزانية مثلها مثل عقود الخدمة التي تسجل محاسبيا كمصاريف، وبالتالي عدم وضوح الصورة الكاملة للوضع المالي للكيان. كما كانت تتم المقارنة بين الكيانات التي تقتصر لشراء الأصول مع تلك التي تؤجر الأصول دون إجراء تعديلات بشكل صحيح. واستجابة لهذه الانتقادات أدرج المجلسان IASB و FASB مشروعا مشتركا لتطوير وتحسين المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، بهدف الوصول الى التمثيل الصادق لأصول وخصوم المستأجر وتعزيز عمليات الإفصاح وتوفير المزيد من الشفافية. وعليه أهم أسباب إصدار المعيار الجديد IFRS 16 تتمثل في:
- ✓ فشل المعيار IAS 17 في الوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية؛
 - ✓ إزالة التمويل خارج الميزانية العمومية؛¹
 - ✓ إذا تم تصنيف عقد الإيجار على أنه تشغيلي، فلن يظهر في ميزانية المستأجر أي أصل أو التزام، ويتم تسجيل مدفوعات الإيجار فقط كمصروف في قائمة الدخل، وبالتالي يتم إخفاء هذا الالتزام عن المستخدمين؛
 - ✓ على الرغم من إلزامية إدراج بعض الإفصاحات في الملاحق حول التدفقات النقدية المستقبلية لمدفوعات الإيجار، لكن هذه التدفقات تكون شبه مؤكدة وفي بعض الأحيان كبيرة جدا، لذلك مكانها الملائم هو صلب القوائم المالية؛
 - ✓ إزالة التناقضات السابقة وعرض معظم عقود الإيجار في قائمة الميزانية.

ثانيا- متطلبات المعيار IFRS 16:

تم إصدار المعيار الجديد IFRS 16 في جانفي 2016، ينص على مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار لطرفي العقد، أي المستأجر (العميل)، والمؤجر (المورد). يسري تطبيقه ابتداء من 01 جانفي 2019.² يمكن للمستأجر أن يختار تطبيق المعيار باستخدام نهج بأثر رجعي كامل أو معدل. يُسمح

¹ إيمان ميمون، رفيق بشوندة (2017)، أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي – دراسة مقارنة IAS 17 و SCF و IFRS 16 – مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 02 (03)، ص. ص. 142-143.

² إيمان ميمون، رفيق بشوندة (2017)، مرجع سابق، ص. 143.

بالتطبيق المبكر، ولكن ليس قبل أن يطبق الكيان المعيار IFRS 15. يشمل نطاق المعيار IFRS 16 عقود إيجار جميع الأصول، مع استثناءات معينة؛ ويحل محل المعيار IAS 17 والتفسيرات ذات الصلة. يُعرّف عقد الإيجار بأنه عقد، أو جزء من عقد، ينقل الحق في استخدام الأصل (الأصل الأساسي) لفترة زمنية مقابل تدفق نقدي. يتطلب المعيار IFRS 16 من المستأجرين المحاسبة عن جميع عقود الإيجار وفق نموذج واحد في الميزانية بطريقة مماثلة لعقد الإيجار التمويلي في المعيار IAS 17 السابق. في تاريخ بداية عقد الإيجار، سوف يعترف المستأجر بالتزام لسداد مدفوعات الإيجار (التزام الإيجار) في جانب الخصوم والأصل الذي يمثل الحق في استخدام الأصل الأساسي خلال فترة الإيجار (حق استخدام الأصل) في جانب الأصول، ويتم اهتلاك هذه الأصول خلال فترة الإيجار.¹ هناك استثناءان من هذه القاعدة، بحيث يتم اعتبار العقود التالية عقود تشغيلية:

✓ استئجار أصول لمدة تقل عن 12 شهرًا (عقود إيجار قصيرة الأجل)؛

✓ استئجار أصول ذات قيمة منخفضة (مثل أجهزة الكمبيوتر والأثاث وما إلى ذلك).²

الفرع الثاني: عقود التأمين

تم إصدار المعيار IFRS 17 بهدف قياس التزامات التأمين بقيمة الوفاء الحالية وتوفير نهج قياس وعرض موحد لجميع عقود التأمين. تم تصميم هذه المتطلبات لتحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ.³

أولاً- الحاجة إلى إصدار معيار جديد في عقود التأمين:

مشروع معيار محاسبة التأمين ليس جديدًا، فقد بدأ منذ تاريخ تحول لجنة IASB إلى مجلس IASB عام 2001. في البداية لم يكن ممكناً إصدار إطار مشترك وموحد في عقود التأمين في نفس الوقت لجميع الشركات الخاضعة لنطاقه، وبالتالي تم تقسيمه إلى مرحلتين:

1- المرحلة الأولى، تم إصدار المعيار IFRS 4 عام 2004 بشكل مؤقت، على شرط أن يتم استبداله في المستقبل.

كان المكسب الرئيسي لهذا المعيار هو تحسين جودة الإفصاح فيما يتعلق بأجزاء معينة من المعلومات. لكن بالمقابل كان يعاني من العديد من المشاكل والنقائص يمكن تلخيصها كما يلي:

✓ كان مسموحاً لشركات التأمين قياس عقود التأمين المتماثلة باستخدام سياسات محاسبية

مختلفة. كما تطورت هذه الممارسات وتكيفت بناءً على المتطلبات المحلية لكل دولة، مما أدى أيضاً

إلى انحراف بين النماذج المستخدمة في صناعة التأمين والنماذج المطبقة في الصناعات الأخرى؛

¹ Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, P. 09.

² إيمان ميمون، رفيق بشوندة (2017)، مرجع سابق، ص. 146.

³ Deloitte. (2019), **New and revised IFRS Highlighting the changes**, Op.Cit, P. 05.

✓ ينص المعيار IFRS 4 صراحةً على أن المعلومات المقدمة ليس ضرورياً أن تكون ملائمة من الناحية الاقتصادية. فقد قدم رؤية مجزأة لعقود التأمين تعكس فقط توقعات الكيان بشأن ماهية العقد. لذلك كانت المعلومات غير كاملة ويصعب مقارنتها.

✓ عندما تقوم المجموعة باعداد قوائمها المالية الموحدة، ليس مطلوباً أن تطبق الشركات التابعة نفس السياسات المحاسبية. وهذا يعني مجموعة متنوعة من الطرق المحاسبية لنفس النوع من العقود، وذلك يتعارض مع الغرض من وجود المعايير الدولية.

2- المرحلة الثانية، تم اصدار المعيار IFRS 17 من أجل اصلاح عيوب النسخة السابقة، من خلال وضع نماذج محاسبية مشتركة خاصة بعقود التأمين مع الحفاظ على كمية وجودة الإفصاحات المطلوبة. كان الهدف من المعيار IFRS 17 هو إصلاح أوجه القصور من حيث الشفافية وإمكانية مقارنة القوائم المالية. إلى جانب قابلية المقارنة، هناك جانب آخر يجب تحسينه وهو ملائمة المعلومات مقارنة بالمعيار IFRS 4 من خلال تضمين عناصر مثل المعلومات المحدثه والقيمة الزمنية للنقود بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بالربحية.¹ ثانيا- المتطلبات الرئيسية للمعيار الجديد IFRS 17:

في ماي 2017، أصدر مجلس IASB المعيار IFRS 17، وهو معيار شامل لعقود التأمين يغطي الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح. بمجرد دخوله حيز التنفيذ للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2022، سيحل محل المعيار IFRS 4. يُسمح بالتطبيق المبكر، بشرط أن يطبق الكيان أيضاً المعيار IFRS 9 والمعيار IFRS 15.² يُطبق هذا المعيار على جميع أنواع عقود التأمين بغض النظر عن نوع الكيانات التي تصدرها وتحتفظ بها، مع وجود بعض استثناءات النطاق.³ يقوم المعيار على النموذج العام. أهم المميزات لهذا للنموذج المحاسبي الجديد لعقود التأمين هي كما يلي:

✓ قياس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية، بما في ذلك تعديل ملائم للمخاطر، يعاد قياسه في كل فترة تقرير (التدفقات النقدية المستوفاة)؛

¹ Lucas Dufrasne (2020), **IFRS 17: A comparison with IFRS 4 and an analysis of the impact of its application**, Louvain School of Management, Université Catholique de Louvain, Prom.: Yvan Stempniewsky, retrieved from: <http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:23802>, Consulted (02/03/2020), P. 12.

² Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, P. 10.

³ Deloitte. (2020), **IFRS 17: An Overview**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xs/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov31/new-kid-on-the-block-IFRS17_mepov31.pdf, consulted (30/09/2020), P. 39.

- ✓ هامش الخدمة التعاقدي (Contractual Service Margin, CSM) الذي يساوي ويعكس كل يوم ربح في التدفقات النقدية المستوفاة لمجموعة من العقود، والتي تمثل الأرباح غير المكتسبة من عقود التأمين التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل خلال فترة الخدمة (فترة التغطية)؛
- ✓ يتم تعديل بعض التغيرات في القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية مقابل هامش الخدمة التعاقدي ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل على مدى فترة الخدمة التعاقدية المتبقية؛
- ✓ يتم الإبلاغ عن تأثير التغيرات في معدلات الخصم إما في قائمة الدخل أو الدخل الشامل الآخر، والذي يتم تحديده من خلال اختيار السياسة المحاسبية؛
- ✓ عرض إيرادات ومصاريف خدمة التأمين في قائمة الدخل الشامل بناءً على مفهوم الخدمات المقدمة خلال الفترة؛
- ✓ يتم عرض نتائج خدمات التأمين (الإيرادات المكتسبة مطروحاً منها الالتزامات المتكبدة) بشكل منفصل عن إيرادات أو مصاريف تمويل التأمين؛
- ✓ إفصاحات موسعة لتوفير معلومات حول المبالغ المعترف بها من عقود التأمين وطبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن هذه العقود.¹

يتطلب المعيار IFRS 17 من الشركات قياس عقد التأمين بناءً على تقديرات وافتراضات تحديثية تعكس توقيت التدفقات النقدية (معدل الخصم) وعدم التأكد من عقود التأمين (تعديل المخاطر). تحتاج شركات التأمين إلى الإشارة إلى الربح المتوقع (غير المكتسب) مع هامش الخدمة التعاقدي، والاعتراف بالربح فقط عندما تقدم خدمة التأمين. يتماشى ذلك مع الصناعات الأخرى، على سبيل المثال، يتحقق الربح في كيان ما عندما تسلم السلعة، وليس قبل ذلك. كل هذه المعلومات ستجعل من السهل تقييم أداء شركات التأمين مع بعضها البعض، بمرور الوقت وبين الصناعات. التخطيط لاعتماد المعايير الخاصة بعقود التأمين ليس مجرد ممارسة محاسبية أو مسألة تنظيمية، بل مسألة تجارية أيضاً. ستحتاج شركات التأمين إلى اتباع نهج يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والترابط بين المحاسبة وإعداد التقارير والأنظمة والعمليات على مدى السنوات الموالية.²

¹ Ernst & Young (2019), IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018, P. 10.

²Angela Taylor (2013), Op.Cit.

المبحث الثالث: أثر التعديلات على جودة المعلومات المالية

تستمر الكيانات التي تقدم تقاريرها بموجب المعايير الدولية في مواجهة تدفق مستمر من المعايير والتفسيرات الجديدة. وتتراوح التغييرات الناتجة بين تعديلات هامة للمبادئ الأساسية إلى بعض التغييرات الطفيفة التي تندرج ضمن عمليات التحسينات السنوية (Annual Improvements Process, AIP). وهذه التغييرات تؤثر على مجالات مختلفة من المحاسبة، مثل الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، وتؤثر أيضا على جودة المعلومات الواردة في القوائم من خلال التأثير على الخصائص النوعية. بعض التغييرات لها آثار تتجاوز المسائل المحاسبية، ويمكن أن تؤثر على أنظمة المعلومات في العديد من الكيانات. علاوة على ذلك، قد تؤثر التغييرات على قرارات الكيان، مثل إنشاء ترتيبات مشتركة أو هيكله معاملات معينة. تعتبر المعايير السالفة الذكر أهم المعايير بما في ذلك الإطار المفاهيمي المشترك التي تم إصدارها بموجب التقارب التي تعتبر أكثر أهمية وتأثيرا على القوائم المالية. لكن لا يمكن إجراء دراسة تجريبية أو مناقشة متعمقة لها وذلك لأن أغلب تواريخ سريانها هو خارج الحدود الزمنية لهذه الدراسة. بدلا من ذلك، سيتم تقديم ملخص وتقييم عام للآثار المتوقعة ومناقشة موجزة للتحسن المحتمل لهذه التعديلات الرئيسية على جودة المعلومات المالية في نطاق المعايير الدولية.

المطلب الأول: تقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك

بشكل عام، تحسن الإطار المفاهيمي الجديد من حيث تعريف الخصائص النوعية وتحديد عناصرها، كما أصبح أكثر وضوحا ودقة وأفضل من التسلسل الهرمي السابق لمجلس IASB ومشابها إلى حد ما لهيكل الخصائص النوعية في الإطار الأمريكي. وسيتم التطرق إلى تقييم كل صفة على حدة من خلال مناقشة إيجابيات وسلبيات تعريفها وعناصرها.

الفرع الأول: تقييم الخصائص النوعية الأساسية:

أولا- الملائمة: يمكن توضيح كيفية ادماج وتحويل عناصر هذه الخاصية في الإطار المشترك من خلال

الجدول الموالي:

وجه المقارنة	دولي	أمريكي	الإطار المشترك
الخاصية النوعية	الملائمة	الملائمة	الملائمة
المكونات	✓ التأثير في القرارات الاقتصادية ✓ الأهمية النسبية	✓ القيمة التنبؤية ✓ القيمة التقييمية ✓ التوقيت المناسب	✓ القيمة التنبؤية ✓ القيمة التقييمية ✓ الأهمية النسبية

تحسنت خاصية الملائمة بشكل عام فقد تم تحديدها بدقة وتم التأكيد على القيمة التنبؤية والتأكيدية كصفتين ثانويتين، ولم يتم ادراج خاصية التأثير في القرارات الاقتصادية لأنه مفهوم زائد عن الحاجة، لكن توجد ملاحظتين أساسيتين وهما:

1- تم ادراج الأهمية النسبية كمكون للملائمة، وقد كانت في الإطار الأمريكي السابق ضمن القيود باعتبارها عتبة للاعتراف أو عامل تصفية للمعلومات. ويفضل لو تم ابقائها كقيد، للأسباب التالية:

✓ وجودها ضمن خاصية الملائمة يحد كثيرا من إمكانية توفير معلومات تعمل على تلبية حاجات المستخدمين وخاصة حملة الأسهم؛

✓ تحديد الأهمية النسبية يجب أن يخضع لرؤية حملة الأسهم، فطالما أن المعلومة ضمن احتياجاتهم الأساسية فيجب أن يتم تليبيتها ولا يتم التضحية بها.

2- تم حذف خاصية التوقيت المناسب والتي كانت مدرجة من قبل في الإطار الأمريكي، ويفضل أن تكون عنصرا ثانويًا من خاصية الملائمة، لأن التوقيت غير المناسب يفقد المعلومات المالية ملاءمتها.

ثانيا- التمثيل الصادق: كان التمثيل الصادق سابقا يصطلح عليه بالموثوقية في كلا الإطارين. وقد طرأت تعديلات على هذه الخاصية تم تلخيصها في الجدول الموالي:

وجه المقارنة	دولي	أمريكي	الإطار المشترك
الخاصية النوعية	الموثوقية	الموثوقية	التمثيل الصادق
المكونات	✓ الاكتمال ✓ الحيادية ✓ التمثيل الصادق ✓ الحيلة والحذر ✓ الجوهر قبل الشكل	✓ قابلية التحقق ✓ الحيادية ✓ التمثيل الصادق	✓ الاكتمال ✓ الحيادية ✓ الخلو من الأخطاء

يعتبر استبدال مفهوم الموثوقية بالتمثيل الصادق تغييرا إيجابيا وموضوعيا في الإطار المشترك، رغم أن الفكر المحاسبي استقر عليه لعقود عديدة، وله مضمون يتبادر إلى الذهن عند كل المحاسبين، ذلك لأن الفرق بين الموثوقية والتمثيل الصادق غير واضح تماما، وأيضا للأسباب التالية:

✓ نظراً لأن صفات الحيادية، الاكتمال والخلو من الأخطاء يمكن تصنيفها على أنها صفات للتمثيل الصادق، فإن الموثوقية تصبح زائدة عن الحاجة؛

✓ عدم وجود وصف دقيق لما يعنيه مصطلح الموثوقية فهو مفهوم غامض ومثير للجدل؛

✓ مصطلح التمثيل الصادق هو أكثر وضوحا واتساعا وأقل جدلا في عالم محاسبي مليء بالمتغيرات معظم حقائقه تبنى على تقديرات، والصدق هو مفهوم مطلق؛

✓ وجود درجة من عدم التأكد متضمنة في الظاهرة الاقتصادية، وبخاصة فيما يتعلق بالقياس.

في المقابل، يتضح من خلال عرض مكونات خاصية التمثيل الصادق عدم تضمين أسبقية الجوهر على الشكل ضمن مكوناتها، حيث أن التمثيل الصادق قد يعني أيضا أن معلومات التقرير المالي تمثل جوهر الظاهرة الاقتصادية بدلا من شكلها القانوني فقط، لذلك تم اعتبار أن ادراج أسبقية الجوهر على الشكل كخاصية ثانوية هو تكرار ليس له معنى. لكن وجود هذه الخاصية كأحد مكونات التمثيل الصادق سيضيف بعدا جديدا لهذه الخاصية الأساسية، كما يمثل استجابة لتغيرات بيئة الممارسة ونتيجة للتقارير المالية الاحتياطية التي تقوم على شكل العمليات القانوني دون جوهرها لإظهار الوضع المالي للكيانات في صورة أفضل فيما يعرف بالمحاسبة الإبداعية. خاصية الجوهر يفوق الشكل كان يجب أن يتم النص عليها صراحة للتأكيد على أهمية تحقيق هذه الخاصية في المعلومة المالية.

لم يتضمن الإطار المفاهيمي المشترك أيضا خاصية التحفظ أو الحيطة بين الخصائص النوعية المرغوبة للمعلومات المالية. لأن الإفراط أو عدم الاتساق في استخدامها يؤدي إلى فقدان الشفافية ولا يتسق مع الحياد، وبذلك يتعارض مع التمثيل الصادق في إعداد التقارير المالية، لكن يمكن الإشارة إلى إمكانية استخدام درجة ملائمة منها في حالة عدم التأكد. ويمكن التعقيب على أهمية الحيطة والحذر:

✓ استقرار مفهوم الحيطة والحذر في الأدبيات المحاسبية لفترة طويلة؛

✓ اشتغال الأطر السابقة عليه كمفهوم لإدارة حالة عدم التأكد؛

✓ دور الحيطة والحذر في تقييد السلوك الانتهازي للإدارة؛

✓ دور الحيطة والحذر في تخفيض احتمالات التعرض للتقاضي والضرائب؛

لا يمكن الاتفاق مع ما جاء به الإطار المعدل من عدم تضمين الحيطة والحذر كأحد السمات المرغوبة للمعلومات المفيدة، على الرغم من وجود بعض الانتقادات والسلبيات للاستخدام المفرط لهذه الخاصية وأهمها:

✓ أن الحيطة والحذر في أفضل حالاتها تعتبر وسيلة غير فعالة للتعامل مع ظروف عدم التأكد، وفي

أسوأ الحالات تؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية؛

✓ الإفراط في توخي الحيطة والحذر يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية مظلمة بتقدير قيمة أدنى للأصول أو

قيمة أعلى للخصوم؛

✓ الحيطة والحذر تؤدي إلى اتساع التباين بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية للأسهم.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن مفهوم التمثيل الصادق أصبح أكثر شمولاً ووضوحاً، ويمكن اعتبار أن التعديلات على هذه الخاصية كانت ايجابية بشكل كبير، على الرغم من التخلي عن الحيطة والحذر

واستبعاد أسبقية الجوهر قبل الشكل كأحد عناصر التمثيل الصادق على الرغم من أهميتها الكبيرة كأحد الخصائص التي تساهم في تعزيز جودة المعلومات المالية.

الفرع الثاني: تقييم الخصائص النوعية الداعمة

أولاً-قابلية الفهم: جاءت هذه الخاصية ضمن الخصائص الداعمة، وهذا هو مكانها المناسب لأنها أقل أهمية من الملائمة والتمثيل الصادق والتي يجب تحقيقهما أولاً كخاصيتين أساسيتين. فلا يجب مثلاً استبعاد معلومة ممثلة بصدق أو ملائمة فقط لأن المستخدم لا يستطيع فهمها. لكن يجب على الكيان أن يسعى إلى الحد من تعقيد التقارير المالية وأن تأتي هذه التقارير واضحة قدر الإمكان ومفهومة للمستخدمين ومصاغة بلغة سهلة في حدود الخصائص الأساسية لأن التقارير المالية سهلة الفهم هي الأفضل لدى المستخدم العادي. ثانياً-التوقيت المناسب: لا يفضل أن يكون التوقيت خاصية داعمة مستقلة عن أي خاصية أساسية. على الرغم من أن التوقيت وحده لا يمكن أن يجعل المعلومات ملائمة للمستخدمين، لكن التوقيت غير المناسب يفقد المعلومات المالية ملاءمتها، وبالتالي، ينبغي أن يكون التوقيت المناسب صفة ثانوية من الملائمة.

ثالثاً-إمكانية التحقق: كانت إمكانية التحقق صفة فرعية من الموثوقية في الإطار الأمريكي. لكن ليس كل المعلومات المتضمنة في التقارير المالية قابلة للتحقق، ذلك لأن مفهوم القابلية للتحقق هو مفهوم أكثر اتساعاً من مجرد وجود دليل إثبات (الإثبات المباشر)، وإنما هو مفهوم يعني إمكانية الاعتماد على افتراضات (حكم مهني أو تقديرات) تم بناؤها على أسس علمية تؤدي إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها. لذلك تم اعتبار أن قابلية التحقق لا يمكن أن تكون أحد مكونات التمثيل الصادق وتم تحويلها إلى خاصية داعمة. لكن للتحقق مما إذا كانت المعلومات قابلة للتحقق، يجب على المستخدمين التأكد من المستندات الأولية (مثل الفاتورة) ومراقبة كل إجراء يقوم به المدقق الداخلي. في الواقع لا يمكن لكل مستخدم التحقق والمراقبة. فقط مُعدو القوائم المالية والمدققون يمكنهم التحقق وتدقيق التقرير المالي للكيان. بالتالي، فإن إمكانية التحقق تتعارض مع هدف التقرير المالي ويستحسن اعتبارها قيداً على المعلومات المفيدة.

رابعاً-قابلية المقارنة: هي خاصية نوعية ثانوية تتفاعل مع الملائمة والتمثيل الصادق للمساهمة في فائدة المعلومات. ولم يتغير موقعها في التسلسل الهرمي السابق، وذلك لأنها أقل أهمية من الخصائص الأساسية، كما يمكن إضافة الاستنتاجات التالية:

✓ يمكن في بعض الحالات التوضيحية بهذه الصفة، خاصة في حالة الانتقال إلى متطلبات محاسبية جديدة تهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية؛

✓ في ضوء تطوير المعايير على أساس قواعد نمطية واستثناءات وبدائل يسهل الخروج عنها، فإن هذه الخاصية ما هي إلا خاصية وهمية، حيث تختلف المعالجة المحاسبية للعملية الواحدة من شركة إلى أخرى؛

✓ تعتبر خاصية قابلية المقارنة هدفاً صعب التحقيق في ظل تعقد المعاملات وتطورها؛

✓ في ظل عدم تحقيق التقارب التام بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية والسماح بالاختصاصات لدول أخرى، تبقى هذه الخاصية غير محققة في الوقت الحالي بين التقارير المالية الدولية.

الفرع الثالث: تقييم القيود على المعلومات المالية

جاءت التكلفة كقيود على جودة المعلومات بالإطار المعدل دون ربطها بمصطلح عائد. لكن يحذر ضرورة استمرار وجود التكلفة / العائد كقيود؛ خاصة أن مصطلح العائد كان موجوداً من قبل. لكن يجب التأكيد على ضرورة النظر في تطبيق هذا القيد بعد التأكد من استيفاء الحاجات الأساسية لحملة الأسهم أولاً من المعلومات، بمعنى أن يكون قيداً مؤجلاً حتى يتم توفير الحاجات الأساسية، فما فائدة التقارير إذا كان هذا القيد لا يسمح إلا بتوفير قدر محدود من المعلومات لا تفي إلا بقدر ضئيل من حاجات المستخدمين الأساسيين من المعلومات.

كما أن الإطار المعدل لم يدرج ضمن القيود على جودة المعلومات قيد الصورة الصادقة والعادلة والذي كان موجوداً سابقاً في الإطار الدولي، وهذا يعتبر تغييراً إيجابياً لأن الصورة الصادقة ليس قيداً وإنما نتيجة يجب الوصول إليها من خلال التطبيق السليم للخصائص السابقة، والذي سيؤدي بشكل بديهي إلى العرض العادل للتقارير المالية.

الجدول رقم (4-1): ملخص لتقييم الخصائص النوعية في الإطار المفاهيمي المشترك

العنصر	الإيجابيات	السلبات
بشكل عام	✓ أصبحت الخصائص النوعية أكثر وضوحاً وشمولاً ودقة من حيث التعاريف والتسلسل الهرمي أفضل من الإطارين السابقين.	✓ عدم التفرقة بين المستخدمين، ولم يتم تفضيل حملة الأسهم كمستخدمين أساسيين لهم الأولوية من ناحية المعلومات المقدمة.
الخصائص النوعية الأساسية	✓ اعتبار الملاءمة والتمثيل الصادق من الخصائص الأساسية؛ ✓ إحلال خاصية التمثيل الصادق محل خاصية الوثوقية؛ ✓ تحديد أفضل وتعريف أكثر دقة لمفهوم الملائمة والتمثيل الصادق.	✓ اعتبار الأهمية النسبية للمعلومات كأحد عناصر خاصية الملائمة وليس كقيود؛ ✓ عدم وجود خاصية الحيطة والحذر كأحد مكونات التمثيل الصادق؛ ✓ عدم إدراج خاصية الجوهر قبل الشكل.
الخصائص النوعية الداعمة	✓ تحديد أفضل وتعريف أكثر دقة للخصائص النوعية الداعمة؛ ✓ اعتبار خاصية قابلية الفهم والمقارنة من الخصائص الداعمة.	✓ إدراج خاصية قابلية التحقق مع الخصائص النوعية بسبب استحالة التحقق من طرف المستخدمين العاديين؛

القيود	✓ عدم ادراج الصورة الصادقة كقيود باعتبارها نتيجة بديهية لتطبيق الخصائص النوعية بالشكل المطلوب.	✓ عدم ربط التكلفة بالعائد ضمن القيود على المعلومات المفيدة.

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثاني: أثر المعايير الرئيسة على جودة المعلومات المالية

تتجاوز بعض التعديلات على المعايير الآثار المحاسبية البسيطة إلى الآثار العامة على الأنظمة والعمليات وعلى قرارات الكيان ككل فيما يخص هيكله المعاملات مثلاً. سيكون الاعتماد مهمة كبيرة لمعظم الكيانات مع التغييرات المحتملة في المحاسبة والأنظمة والعمليات الحالية. لذلك، سيتطلب التنفيذ الناجح تقييم التغيير وخطة لإدارة التغيير. وقد ألزمت المعايير الدولية الكيانات التي تقوم بتغيير المتطلبات والسياسات الإفصاح عن ذلك في الملاحق حتى يتمكن المستخدم من تقييم أثر التغييرات على القوائم المالية، ومن بين الآثار المهمة والمستهدفة من هذه التغييرات هي تحسين جودة المعلومات المالية.

الفرع الأول: أثر المعيار IFRS 15 على جودة المعلومات المالية

أولاً- الآثار العامة:

لتسهيل تطبيق المعيار IFRS 15 يجب إجراء تقييم التأثير، والذي يشمل، من بين أمور أخرى، مراجعة العقود الحالية مع العملاء والمعالجات المحاسبية الملائمة، وإعادة التفاوض على العقود وتعديلها، لتعكس بشكل مناسب الشروط الاقتصادية للمعاملة، الاعتماد على المستشارين القانونيين لتفسير شروط الاتفاقية وإمكانية تطبيق المعيار بشكل أفضل، إعادة تشكيل أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأمامية والخلفية للالتزام بمتطلبات المعيار، والتغييرات الضرورية الأخرى لضمان الاستعداد لاعتماده.¹ قد يكون تطبيق المعيار في مختلف القطاعات معقدًا، وهناك إمكانية عالية للتفسيرات المختلفة والأحكام المهنية اللازمة لاعتماده. تشير بعض الدراسات إلى أن اعتماد وتطبيق هذا المعيار هو مشروع معقد ويستغرق وقتًا طويلاً ومكلفًا للكيانات ولا يتطلب فقط تعديل أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتخطيط موارد الكيانات، بل يتطلب أيضًا تكوين المحاسبين، بسبب المتطلبات الجديدة لتحديد سعر المعاملة، وما إذا كان عنصر التمويل يؤثر على سعر المعاملة، وفصل التزامات الأداء، والتخصيص المناسب لسعر المعاملة، وكذلك الإفصاحات الشاملة الجديدة.

يحتاج أصحاب المصالح لفهم جميع الآثار المترتبة على ذلك لأن المعيار IFRS 15 له تأثيرات على أحد أهم مؤشرات الأداء الرئيسة في إعداد التقارير المالية. نظرًا لأهمية الإيرادات كمؤشر أداء رئيسي وتأثيرها المباشر على العلاقات المالية الأخرى والأرباح النهائية، لا يمكن للكيانات تحمل تطبيق المتطلبات الجديدة بشكل

¹ Deloitte. (2017), IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the “Big Change?”, Op.Cit.

غير صحيح. يتطلب المعيار استخدام الحكم المهني لتفسير هذا المعيار بسبب تأثير عوامل أخرى مثل اللغة ونطاق وتعقيد المعيار. علاوة على ذلك، لا تتعلق التفسيرات فقط بالحكم المهني المطبق لحساب معاملات محددة، ولكن أيضًا بكيفية استخدام نطاق التفسير لإدارة الأرباح أو التقدير المحاسبي.

تعتبر الصناعات الأكثر تأثرًا هي تلك الصناعات ذات العقود المعقدة أو طويلة الأجل مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، الأدوية، الإنشاءات والطيران. لكن لا يوجد حتى الآن تقييم منظم ومفصل يعالج التأثيرات على الأرقام في القوائم المالية وقياس التأثير المحتمل على ربحية الكيانات وأدائها. نظرًا لتوقيت البحث، لا يمكن إجراء تقييم تجريبي نظرًا لعدم توفر التقارير المالية قبل الربع الأول من عام 2019.

ثانيا- التحسينات بالمقارنة مع المتطلبات السابقة:

يتطلب المعيار الجديد الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية حول العقود المبرمة مع العملاء بما في ذلك الأحكام والتعديرات المطبقة، والإيرادات المقسمة إلى فئات والتزامات الأداء التي لا تزال سارية في نهاية الفترة. المزيد من الإفصاحات إلزامية لأرصدة العقود، وسعر المعاملة المخصص للالتزامات الأداء المتبقية، والأحكام الهامة في تطبيق المعيار، وتحديد توقيت الوفاء بالتزامات الأداء.¹ ويمكن ذكر سبع مجالات رئيسية يؤثر فيها المعيار IFRS 15 على الممارسة السابقة:

(1) العقود طويلة الأجل مع العملاء: طريقة نسبة التقدم المشابهة للمعيار IAS 11 قابلة للتطبيق فقط إذا كان العميل يتحكم في الأصل أثناء تطوره، وليس للأصل استخدام بديل للكيان وللبيان حق واجب التنفيذ في الدفع مقابل الأداء المكتمل؛

(2) تحديد التزامات الأداء المنفصلة: بالنسبة للسلع والخدمات المميزة، يجب تقسيم العقد إلى التزامات أداء منفصلة. وقد يؤدي ذلك إلى وحدات مختلفة بموجب المعيار الجديد مقارنة بالوحدات المحددة بموجب الممارسة السابقة؛

(3) الترخيص وحقوق الاستخدام: في ظل الممارسة السابقة، فإن الإرشادات الخاصة بالتراخيص واسعة جدًا وقد أدت إلى مجموعة متنوعة من الأساليب المحاسبية للتراخيص. يتطلب المعيار IFRS 15 من الكيان تقييم ما إذا كان الترخيص في العقد مميزًا. في حالة تميز الترخيص، فإنه يعتبر التزام أداء منفصل. وبخلاف ذلك، يتم احتسابه كجزء من التزام الأداء لتوريد السلع أو الخدمات؛

¹ Sascha Hagggenmüller (2019), **Revenue recognition under IFRS 15-A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement**, A thesis submitted to in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Business Administration, School of Business and Management, University of Gloucestershire, Munich, P. 47.

4) ضمانات المنتج: بموجب الممارسة السابقة، تعتبر الضمانات بمثابة مخصص في سياق التكلفة. بموجب المتطلبات الجديدة، قد يكون الضمان التزام أداء منفصل إذا كان عنصراً من الخدمة يتم تسعيره أو التفاوض بشأنه بشكل منفصل؛

5) استخدام التقديرات: استخدام التقديرات مطلوب على مستوى أكثر شمولاً بسبب تحديد وتخصيص سعر المعاملة على أساس أسعار البيع المستقلة. الممارسة السابقة تلزم تأجيل الاعتراف بالإيرادات عندما لا تكون الأسعار التي يمكن ملاحظتها متاحة للارتفاع. يتطلب المعيار IFRS 15 أن يقوم الكيان بتقدير أسعار البيع المستقلة للسلع أو الخدمات الواردة في العقد؛

6) محاسبة التكاليف: تم إدراج المتطلبات المحاسبية للتكاليف في المعيار IFRS 15، على سبيل المثال، التكاليف الإضافية للحصول على عقد وتكاليف العقود المتوقعة يمكن إدراجها في تكاليف العقد؛

7) الإفصاحات: تلزم متطلبات الإفصاح بموجب المعيار الجديد مستوى أعلى بكثير من التفاصيل مقارنة بالمتطلبات السابقة، لا سيما فيما يتعلق بمزيد من المعلومات المفصلة حول الإيرادات المعترف بها والتزامات الأداء المتبقية في نهاية فترة التقرير.¹

الجدول رقم (4-2): مقارنة بين المتطلبات الجديدة والقديمة للاعتراف بالإيرادات

المعايير القديمة للاعتراف بالإيرادات	المعيار IFRS 15
✓ معايير وتفسيرات متعددة؛	✓ معيار واحد متقارب ومتسق؛
✓ نماذج منفصلة لأنواع مختلفة من الإيرادات (مثل عقود البناء والسلع والخدمات)؛	✓ نموذج واحد للإيرادات في جميع القطاعات؛
✓ نموذج قائم على مفهوم المخاطر والمكافآت؛	✓ نموذج قائم على السيطرة، يتماشى مع المعايير الدولية الأخرى؛
✓ استخدام القيمة العادلة لقياس المقابل؛	✓ قياس المقابل باعتباره المبلغ الذي تتوقع الشركة الحصول عليه؛
التنوع فيما يخص وقت الاعتراف بالإيرادات (وقت معين أو بمرور الوقت)؛	✓ يتم الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت فقط إذا تم استيفاء المعايير المحددة في المعيار IFRS 15؛ بخلاف ذلك، يتم الاعتراف بالإيرادات في الوقت الذي يحصل فيه العميل على السيطرة على السلعة أو الخدمة؛

¹ Sascha Hagggenmüller (2019), Op.Cit, P.P. 48-49.

✓ لا توجد إرشادات مفصلة حول قياس الإيرادات والاعتراف بها عند وجود مبالغ متغيرة.	✓ يتم تضمين المقابل المتغير فقط إذا كان هناك توقع صحيح أو حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن نية الكيان هي تقديم امتياز السعر للعميل.

Source: Sascha Haggenmüller (2019), **Revenue recognition under IFRS 15-A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement**, A thesis submitted to in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Business Administration, School of Business and Management, University of Gloucestershire, Munich, P. 48.

ثالثاً- الأثر على جودة المعلومات المالية:

من خلال ما سبق يمكن القول أن المعيار IFRS 15 صحح نقاط الضعف والقصور في معايير الاعتراف بالإيرادات السابقة، وأن الآثار تعتمد على نوع المعاملة والكيان. نموذج الخمس خطوات من شأنه أن يؤدي إلى إثبات الإيرادات بشكل منهجي ومتسق، وبالتالي يعزز خاصية المقارنة للقوائم المالية. يعتبر المعيار IFRS 15 أكثر وضوحاً من المتطلبات السابقة للاعتراف بالإيرادات ويوفر المزيد من إرشادات التطبيق. متطلبات الإفصاح هي أيضاً أكثر شمولاً، ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

- ✓ يوفر المعيار IFRS 15 مصدراً واحداً لمتطلبات الإيرادات لجميع الكيانات في جميع الصناعات. فهو يمثل تغييراً كبيراً عن المعايير الدولية القديمة، وبالتالي يعزز قابلية الفهم؛
- ✓ ينطبق المعيار IFRS 15 على الإيرادات من جميع العقود المبرمة مع العملاء واستبدل جميع معايير وتفسيرات الإيرادات القديمة في المعايير الدولية والتفسيرات، ما يحسن قابلية المقارنة؛
- ✓ يركز المعيار IFRS 15 على المبادئ، ولكنه يوفر المزيد من إرشادات التطبيق وتقليل الخطوط الواضحة يتطلب حكماً متزايداً ما يزيد من التمثيل الصادق لجوهر المعاملة وليس فقط شكلها؛
- ✓ يحدد المعيار IFRS 15 أيضاً المعالجة المحاسبية لبعض البنود التي لا يُنظر إليها عادةً على أنها إيرادات، مثل بعض التكاليف المرتبطة بالحصول على عقد والوفاء به وبيع بعض الأصول غير المالية.¹

الفرع الثاني: أثر المعيار IFRS 9 على جودة المعلومات المالية

أولاً- الآثار العامة للمعيار IFRS 9

مما لا شك فيه أن الكيانات سوف تواجه العديد من المشاكل عند تطبيق المعيار IFRS 9 وذلك نتيجة لأن الكثير منها سوف تحتاج إلى تعديلات جوهرية في أنظمتها حتى تتمكن من توفير المعلومات المناسبة لتطبيق هذا المعيار. وحيث إنه يتم تطبيق هذا المعيار للمرة الأولى فيجب دراسة المخاطر المختلفة والآثار الناجمة

¹ Ernst & Young (2019), **Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers (Updated September 2019)**, Op.Cit, P. 06.

بأسلوب أكثر دقة وأكثر توسعا.. وبغض النظر عن ذلك، سيتعين على كل كيان أن يمر بعملية إعادة تقييم سياساته المحاسبية، والإفصاحات في ملاحق القوائم المالية وغيرها من المجالات المتأثرة بالمتطلبات الجديدة، وإجراء التغييرات المناسبة على أنظمتها المحاسبية والرقابة الداخلية.¹ ويمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي:

- 1- يحتاج المعيار IFRS 9 ليتم تطبيقه بالشكل المناسب إلى حجم كبير من المعلومات الدقيقة والموثوقة. ويحتاج أيضا إلى معلومات عن الأحداث المستقبلية والظروف الاقتصادية مع مراعاة القيمة الزمنية وليس فقط المعلومات التاريخية؛
- 2- يتطلب تعزيز التنسيق بين الإدارات المتخصصة كإدارة المخاطر وإدارة الائتمان والإدارة المالية والمخاطر وتكنولوجيا المعلومات مما يساعد على وضع نماذج للخسائر المتوقعة بشكل أكثر دقة؛
- 3- يؤدي تطبيق هذا المعيار إلى تغيير قياس وعرض العديد من الأدوات المالية، اعتمادًا على التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج الأعمال الذي تدير به المنشأة أصولها المالية؛
- 4- يجب أن تقوم الإدارة بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ازدادت بشكل جوهري أم لا. ويتم ذلك عن طريق مقارنة التأخر في السداد في تاريخ التقرير المالي مع التأخر في السداد عند الاعتراف الأولي حتى يتم تحديد أي منهج متبع لمعالجة الخطر الائتماني؛²
- 5- ستؤدي متطلبات انخفاض القيمة بشكل عام إلى الاعتراف المبكر بخسائر الائتمان؛
- 6- يتضمن المعيار IFRS 9 أيضًا متطلبات تحوط جديدة مهمة، والتي تؤدي إلى مزيد من استراتيجيات التحوط الاقتصادية.³

ثانيا- أهمية المعيار IFRS 9 في تحسين جودة المعلومات المالية:

من خلال التخطيط الدقيق، قد توفر التغييرات التي يقدمها المعيار IFRS 9 فرصة كبيرة لتحسين المعلومات المالية، وتحسين كفاءة عملية إعداد التقارير وتوفير التكاليف. وأثار عملية أخرى على الأنظمة والعمليات والضوابط وما إلى ذلك.⁴ ويعتبر نموذج خسائر القيمة المتوقعة من أهم التغييرات التي أحدثها هذا المعيار، ويمكن الخروج بالنتائج التالية:

- 1- يعتبر نموذج خسائر الائتمان المتوقعة الجديد أكثر توافقا مع إدارة المخاطر لكونه يعتمد على استخدام نموذج واحد فقط للأدوات المالية وذلك يختلف عن المعيار IAS 39 الذي يعتمد على

¹ PwC (2017), Op.Cit, P. 09.

² رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 145.

³ Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, P. 06.

⁴ PwC (2017), Op.Cit, P. 09.

- ثلاث نماذج مختلفة. واستخدام نموذج واحد يقلل من عمليات التعقيد عند التطبيق ويزيد من قابلية للمقارنة بين الأصول المالية التي لديها نفس الظروف؛
- 2- إن تطبيق نموذج خسائر الائتمان المتوقعة يعمل على زيادة منفعة القرار للمستخدمين حيث أنه يزيد من قدرتهم التنبؤية نظراً لأنه لا يعتمد فقط على البيانات التاريخية أو الماضية، ولكنه يعتمد أيضاً على المعلومات المستقبلية التقديرية وبالتالي يكون من السهل التنبؤ بالمخاطر قبل حدوثها؛
- 3- هذا المعيار ينتهج سياسة التحوط لتفادي الخسائر المتوقعة وبالتالي يعزز من ثقة المساهمين والمودعين مما يؤدي إلى التقليل من مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات؛
- 4- إن الخسائر المتوقعة وفقاً لهذا المعيار لا تمثل أفضل أو أسوأ تقدير لخسائر الائتمان المتوقعة ولكنها المتوسط المرجح للتوقعات المحتملة وذلك يعني عدم وجود مبالغة في تقدير الخسائر؛
- 5- قدم المعيار متطلبات إفصاح جديدة وهامة عن مخاطر الأدوات المالية والتي ستساهم في المزيد من الشفافية والدقة والملائمة للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية مما ينعكس على دلائلها ويزيد من مصداقية مركزها المالي؛¹
- 6- سيتعين على الكيانات أن تبدأ في الاعتراف بخسائر ائتمانية مستقبلية محتملة في فترة التقرير الأولى التي تُسجل فيها الأداة المالية في الدفاتر، حتى لو كان من المحتمل جداً أن يكون الأصل قابلاً للتحصيل بالكامل. أي الاعتراف المبكر بخسائر انخفاض قيمة الأدوات المالية؛ وهذا الاعتراف يحد من التوسع في منح القروض في فترات الرواج مما يحد من الخطر الائتماني؛
- 7- يزيد المعيار IFRS 9 من مخاطر قياس المزيد من الأصول بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في قائمة الدخل ما يعني المزيد من التقلبات في هذه القائمة.²

الجدول رقم (3-4): مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول الأدوات المالية

المعيار القديم IAS 39	المعيار الجديد IFRS 9
✓ يحتوي على العديد من فئات التصنيف المختلفة ومتطلبات القياس والانخفاض، ما يؤدي إلى صعوبة فهمه وتطبيقه عملياً؛	✓ يقلل من تعقيد فئات التصنيف ومتطلبات القياس، وبالتالي زيادة قابلية المقارنة والفهم لمستخدمي القوائم المالية؛

¹ رنا السعيد السيد عمر (2020)، مرجع سابق، ص. 150.

² PwC (2017), Op.Cit, P. 03.

✓ يعتمد على ثلاث نماذج مختلفة لخسائر الائتمان، ولا يتوافق مع إدارة المخاطر في المنشأة؛	✓ نموذج خسائر الائتمان المتوقعة أكثر اقتراباً من إدارة المخاطر لاعتماده على نموذج واحد فقط للأدوات المالية، ما يقلل من عملية التعقيد عند التطبيق ويزيد من قابلية للمقارنة وقابلية الفهم؛
✓ التأخر في الاعتراف بخسائر الديون حيث يتم الاعتراف بها حين تحققها؛	✓ احتساب مخصصات خسائر الائتمان على أساس الخسائر المتوقعة وهذا ما يعزز من خاصية الحيطة والحذر؛
✓ متطلبات إفصاح أقل.	✓ متطلبات إفصاح جديدة وشاملة عن مخاطر الأدوات المالية والتي تساهم في المزيد من الشفافية والملائمة للمعلومات التي تتضمنها القوائم المالية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

المطلب الثالث: أثر المعايير الأخرى على جودة المعلومات المالية

المعايير المتبقية والتي يمكن تحليل أثرها على جودة المعلومات المالية، هي المعايير حول عقود الإيجار، عقود التأمين، والتي تم تلخيص متطلباتها الجديدة وأسباب إصدارها سابقاً.

الفرع الأول: الآثار المتوقعة من تطبيق المعيار IFRS 16

يتوقع من تطبيق المعيار IFRS 16 تحسين كبير في المعلومات المقدمة للمستخدمين من خلال:

- ✓ تقليل الحاجة بالنسبة للمستخدمين والمحللين الى ادخال تعديلات على المبالغ التي يعرضها المستأجر؛
- ✓ تحسين امكانية المقارنة بين الشركات التي تؤجر الأصول والشركات التي تقترض لشرائها؛
- ✓ تقديم معلومات شفافة حول عقود الإيجار لجميع المشاركين في السوق؛
- ✓ يتطلب المعيار IFRS 16 خلافاً للمعيار السابق IAS 17 الاعتراف بالفائدة بشكل منفصل عن الاهتلاك، حيث يدرج حساب الفائدة كجزء من التكاليف، أما الاهتلاك فيدرج ضمن بند اهتلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات، حيث أن فصل الاهتلاك والفائدة في قائمة الدخل يوفر معلومات ملائمة أكثر؛
- ✓ سيُطلب من المستأجرين إعادة قياس التزام الإيجار عند حدوث أحداث معينة (على سبيل المثال، تغيير في مدة الإيجار، أو تغيير في مدفوعات الإيجار المستقبلية الناتج عن تغيير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك المدفوعات). سوف يعترف المستأجر بشكل عام بمبلغ إعادة قياس التزام الإيجار كتعديل على حق استخدام الأصل وهذا ما يعزز من ملائمة المعلومة؛
- ✓ لم تتغير محاسبة المؤجر إلى حد كبير عن المحاسبة بموجب المعيار IAS 17. سيستمر المؤجرون في تصنيف جميع عقود الإيجار باستخدام نفس مبدأ التصنيف كما في معيار IAS 17؛

✓ سيكون لمعيار الإيجار الجديد تأثير كبير على الشركات التي كانت تتعامل بشكل كبير مع عقود الإيجار التشغيلي؛

✓ بسبب عرض الأصول والخصوم الجديدة في ميزانية المستأجر، سوف تتأثر مؤشرات الميزانية الرئيسية مثل نسب الرافعة المالية والتمويل، ومؤشرات قائمة الدخل، مثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاهتلاك (EBITDA). أيضاً، ستتأثر قائمة التدفق النقدي حيث سيتم عرض مدفوعات الجزء الرئيسي من التزام الإيجار ضمن أنشطة التمويل.¹

الجدول رقم (4-4): مقارنة بين المعيار القديم والجديد حول عقود الإيجار

المعيار القديم IAS 17	المعيار الجديد IFRS 16
✓ نقص المعلومات والإفصاح في الميزانية وقائمة الدخل حول التأثير المالي وأصول الشركة، ووجود بعض المعلومات المدرجة في الملاحق فقط، والاعتماد على تقنيات لتقدير أصول والتزامات الإيجار التي يمكن أن تختلف من محلل إلى آخر وهذا يؤدي إلى نتائج غير دقيقة.	✓ التمثيل الصادق للمركز المالي للكيان، من خلال زيادة الشفافية وتقييم أفضل للوضع المالي والأداء المالي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية والتقليل من الحاجة إلى إجراء التعديلات التي كانت عند تطبيق IAS 17 من أجل الحصول على المعلومات اللازمة؛
✓ اعتماد نموذجين للمحاسبة عن عقود الإيجار أدى إلى عدم الاتساق في المعلومات؛	✓ تحسين إمكانية المقارنة بين قوائم الكيانات من خلال توحيد الاعتراف وقياس أصول والتزامات جميع عقود الإيجار بدون إجراء تعديلات، وبين الكيانات التي تؤجر الأصول والتي تقتض لشراءها؛
✓ عدم وجود إفصاح كامل وشامل، وعدم الفصل بين المبالغ الخاصة بمصاريف الفائدة والاهتلاك وقيمة الالتزام؛	✓ يتطلب المعيار من المستأجرين والمؤجرين إفصاحات أكثر شمولاً وتفصيلاً لمختلف المبالغ المرتبطة بعقد الإيجار وتعزيز ملائمة المعلومات؛
✓ عدم الإفصاح عن عقود الإيجار التشغيلية في الميزانية ما يقلل من التمثيل الصادق للقوائم المالية.	✓ الإفصاح عن الأصل يكون بشكل منفصل عن الأصول الأخرى في الميزانية، بحيث يتم إدراج الأصل المستأجر في أصول الميزانية كأنه مملوك للمستأجر ما يعزز من خاصية الجوهر قبل الشكل القانوني.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق.

¹ Ernst & Young (2019), IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018, P. 09.

الفرع الثاني: تأثير المعيار IFRS 17 على جودة المعلومات المالية

يعتبر إصدار المعيار IFRS 17 الجديد نقلة نوعية فيما يتعلق بطريقة المحاسبة عن عقود التأمين. له هدف واضح هو زيادة قابلية المقارنة وملائمة المعلومات، بسبب تطوير نماذج محددة بطريقة أكثر دقة وتسمح بفهم أفضل للقوائم المالية. يهدف إصدار المعيار IFRS 17 إلى توفير أساس موحد للمحاسبة عن جميع أنواع عقود التأمين بما في ذلك عقود إعادة التأمين بما يعود بالنفع على كل من المستثمرين وشركات التأمين، ويعزز من قابلية التقارير المالية للمقارنة فيما بين الكيانات حول العالم. وفقاً للمعيار الجديد ستتم المحاسبة عن التزامات التأمين باستخدام القيم الجارية (Current values) بدلا من التكلفة التاريخية، كما يشترط أن يتم تحديث هذه القيم بانتظام مما سيوفر معلومات أكثر ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

الشكل رقم (4-6): المشكلات الحالية وكيفية حلها وفق المعيار IFRS 17



Source : Deloitte. (2020), IFRS 17: An Overview, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xs/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov31/new-kid-on-the-block-IFRS17_mepov31.pdf , consulted (30/09/2020), P. 41.

يتمثل الاختلاف الرئيسي بين المعيارين IFRS 17 و IFRS 4 في اتساق تطبيق المعالجات المحاسبية في مجالات مثل إثبات الإيرادات وتقييم الالتزامات. بموجب المعيار IFRS 4، كان للمنشآت الحرية في استنباط

الفصل الرابع _____ دور التقارب في تحسين جودة المعلومة المالية

تفسيراتها الخاصة لإثبات الإيرادات وحساب الاحتياطات. على سبيل المثال، كانت للكيانات الحرية في دمج تعديل المخاطر في الالتزامات حسب تقديرها، في حين أنه الآن إلزامي بموجب المعيار IFRS 17.¹ يوفر الجدول أدناه مزيداً من التفاصيل حول مدى تحسن المعيار IFRS 17 مقارنة مع المعيار IFRS 4.

الجدول رقم (4-5): الاختلافات الرئيسية بين المعيار IFRS 4 والمعيار IFRS 17

المعيار القديم IFRS 4	المعيار الجديد IFRS 17
✓ سياسات محاسبية مختلفة حسب عقد التأمين؛	✓ سياسة محاسبية واحدة لكل عقود التأمين وهذا ما يزيد قابلية المقارنة داخل الكيان؛
✓ غياب قابلية المقارنة بين شركات التأمين عبر الدول؛	✓ شركات التأمين عبر الدول ستصبح أكثر قابلية للمقارنة؛
✓ عدم قابلية المقارنة بين شركات التأمين والشركات الأخرى؛	✓ نفس المنهج المحاسبية لشركات التأمين والشركات الأخرى؛
✓ لا يتم تحديث التقديرات؛	✓ يتم تحديث التقديرات في كل فترة تقرير ما يزيد من خاصية التوقيت المناسب؛
✓ صعوبة معرفة المصادر الرئيسية للربح؛	✓ جعل المصادر الرئيسية للربح (الاستثمار مقابل الاكتتاب) شفافة، وهذا ما يزيد من ملائمة المعلومات المعروضة؛
✓ معدل الخصم على أساس الاستثمار؛	✓ معدل الخصم على أساس التدفقات النقدية للعقد ما يزيد من القدرة التنبؤية للمعلومات؛
✓ الاعتراف بالأرباح في بداية العقد؛	✓ لا يسمح بالاعتراف المسبق بالإيرادات. الزامية الاعتراف المبكر بالخسائر على العقود المشكوك فيها، ما يعزز من خاصية الحيطة والحذر أو التحفظ المحاسبي؛
✓ تشمل الإيرادات الأقساط وقد تشمل عنصر الاستثمار؛	✓ تستثني الإيرادات أي مكون استثماري وتمثل تخفيض الخصوم المحتفظ بها أثناء تقديم الكيان لخدمة التأمين؛
✓ يتم احتساب إعادة التأمين على أساس صافي؛	✓ يتم احتساب إعادة التأمين بشكل منفصل؛
✓ التغيير في قيمة متغيرات السوق يمر من خلال قائمة الدخل؛	✓ قد يمر التغيير في قيمة متغيرات السوق من خلال قائمة الدخل أو الدخل الشامل الآخر مما يقلل من التقلبات في قائمة الدخل؛

¹ Deloitte. (2020), IFRS 17: An Overview, Op.Cit, P. 40.

الفصل الرابع _____ دور التقارب في تحسين جودة المعلومة المالية

✓ تساعد عمليات الإفصاح المستخدمين على فهم المبالغ الواردة في القوائم المالية لشركة التأمين؛	✓ الإفصاحات أكثر تفصيلاً وتحديداً؛
✓ حرية التصرف في تحديد فصل المكونات.	✓ فصل المكونات مطلوب فقط إذا كانت مميزة.

Source; Deloitte. (2020), IFRS 17: An Overview, Op.Cit, P. 40.

- من خلال هذه المقارنة بين المعيارين، يمكن استنتاج مجموعة من النتائج الخاصة بأثر متطلبات المعيار الجديد حول عقود التأمين في تحسين جودة المعلومات المالية وكذلك التطرق لسلبياتها:
- ✓ سيوفر الإطار الجديد لمحاسبة عقود التأمين مزيداً من قابلية المقارنة والشفافية في القوائم المالية بسبب الطرق المشتركة ومنع استخدام سياسات مختلفة في نفس مجموعة القوائم المالية، وأنظمة أفضل وأكثر حداثة داخل شركات التأمين؛
 - ✓ ستسمح نماذج القياس الجديدة للقيم الموجودة في البيانات بتمثيل الالتزامات والمخاطر التي يتحملها الكيان بشكل أفضل بالنسبة لعقود التأمين التي يصدرها، وذلك من خلال إلغاء الممارسات السابقة مثل عدم الخصم وعرض الإيرادات على أساس الأقساط؛
 - ✓ سوف يصور هامش الخدمة التعاقدي بشكل صحيح الأرباح المستقبلية المتوقع الاعتراف بها في المستقبل ويقلل من تأثير العقود المعترف بها حديثاً في القوائم المالية مقارنة بالممارسات السابقة؛
 - ✓ ستوفر الإفصاحات المطلوبة المعلومات الملائمة حول القوائم المالية ولكنها لا تختلف اختلافاً جوهرياً عما كان مطلوباً سابقاً؛
 - ✓ يتم العرض في قائمة المركز المالي بالتفصيل على مستوى مجموعة العقود ويوفر تمثيلاً أفضل للمركز المالي مقارنة بالمعيار IFRS 4؛
 - ✓ يعد تعقيد المتطلبات الجديدة جانباً سلبياً للمعيار ويمكن أن يؤدي إلى مشاكل في توقيت التطبيق حتى لو تم تأجيله؛
 - ✓ ستشكل صعوبة الحصول على البيانات المطلوبة تحدياً للكيانات من أجل تطبيق المعيار خاصة بالنسبة للعقود التي تم إصدارها من قبل؛
 - ✓ ستؤدي آثار المعيار الجديد إلى تغير مؤشرات الأداء الرئيسة وخطط جديدة لإعداد التقارير بالنسبة لأصحاب المصالح بسبب الطريقة الجديدة الأكثر تحفظاً للإبلاغ عن الإيرادات في القوائم المالية؛
 - ✓ يمكن الاخلال بمبدأ عدم المقابلة في قائمة الدخل إذا تم اتخاذ خيارات خاطئة ضمن الخيارات التي يوفرها كل من المعيارين IFRS 17 و IFRS 9 بين الأصول والخصوم.

✓ يتوقع أن تكون تكلفة المعيار ضخمة ويمكن أن تفوق الجودة التي ينتج عنها.¹

سيعتمد تأثير هذا المعيار الجديد على الاتساق المطبق بالفعل من قبل الكيان في تقاريره وكذلك درجة المسافة بين سياساته المحاسبية الفعلية وتلك التي أصبحت الآن إلزامية بموجب المعيار IFRS 17.² آثار تطبيق هذا المعيار الإيجابية واضحة جدًا من البداية، فهو بالفعل نسخة محسّنة من سابقه ولا يمكن إلا أن يجلب إمكانية المقارنة مع القوائم المالية. سيؤدي المعيار IFRS 17 إلى جانب المعيار IFRS 9 إلى تغيير عميق في المحاسبة في القوائم المالية لشركات التأمين. سيكون لهذا تأثير كبير على البيانات والأنظمة والعمليات المستخدمة لإنتاج المعلومات لأغراض إعداد التقارير المالية. ومن المتوقع أن المعيار الجديد سيتطلب من الشركات المعنية جمع بيانات جديدة وتدريب الأشخاص بشكل كافٍ لنشر قوائم مالية شاملة قابلة للمقارنة وملائمة اقتصادياً وشفافة فيما يتعلق بمحاسبة التأمين. من المحتمل أن يكون للنموذج الجديد تأثير كبير على الربح وإجمالي حقوق الملكية لبعض شركات التأمين، مما يؤدي إلى زيادة التقلبات مقارنة بالنماذج الحالية ومن المحتمل أيضاً أن تتأثر مؤشرات الأداء الرئيسة.³

مع ذلك، تشير بعض العناصر إلى أنه على الرغم من أن المعيار IFRS 17 أفضل، لكنه ليس مثالياً. حتى في هذا المعيار يعتمد تقييم عقود التأمين بشكل كبير على الحكم المهني، والذي ينظر إليه على أنه غير موضوعي. ستكون الإفصاحات والتفسيرات مهمة للغاية لفهم المتطلبات الجديدة خاصة وأن الانتقال سيكون بالتوازي مع المعيار IFRS 9.⁴ كما أنه سيكلف مصاريف كبيرة للتنفيذ، حيث يجب تكييف إدارة البيانات بشكل صحيح، وهناك تغييرات في طريقة العمل، وتغييرات في إعداد التقارير وما إلى ذلك. هناك مشكلة أخرى محتملة وهي أن المعيار IFRS 17 يستند إلى المبادئ، وعلى الرغم من أن المبادئ هي نفسها بين شركات التأمين، فلا يزال بالإمكان اتخاذ قرارات خاصة بشأن كيفية قياس عقود التأمين، لذلك ربما لا تزال المقارنة الدقيقة غير ممكنة.

¹ Lucas Dufrasne (2020), OP.Cit, P.P. 77-78.

² Ibid, P. 14.

³ Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, Op.Cit, P. 06.

⁴ Lucas Dufrasne (2020), Op.Cit, P. 84.

خلاصة الفصل

على الرغم من تراجع مشروع التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية في الفترة الأخيرة، والتوصل إلى حقيقة أن مجموعة واحدة من المعايير هي مجرد مثالية وأن قابلية المقارنة هي مجرد هدف صعب المنال، وذلك بسبب العديد من الظروف والحواجز والاختلافات بين الدول والثقافات التي تحول دون ذلك. إلا أن قابلية المقارنة تبقى خاصية ثانوية وليست خاصية أساسية ويمكن تعويضها من خلال تحسين الخصائص الأخرى التي تعتبر أكثر أهمية وفائدة للمستخدمين. لذلك يمكن من خلال التقارب الدولي للمعايير المحاسبية بدل السعي لتحقيق قابلية المقارنة، الأولي هو التركيز على تحسين جودة المعلومات المالية من ناحية ملاءمتها وتمثيلها الصادق.

كان مشروع التقارب إيجابيا بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة وفق معايير المحاسبة الدولية، أولا من خلال التحسن الملموس على مستوى الإطار المفاهيمي المشترك، وبالتحديد في الفصل الخاص بالخصائص النوعية من ناحية توضيحها وترتيبها في تسلسل هرمي للتمكين من المفاضلة بينها، والمساعدة على الاختيار بين الخيارات والطرق المحاسبية، على الرغم من بعض التغييرات التي لم تكن إيجابية وتعرضت للنقد مثل حذف خاصيتي الحيطة والحذر وأسبقية الجوهر على الشكل.

بالإضافة إلى تعديل الإطار المفاهيمي، كانت التعديلات مهمة على مستوى المعايير، والتي أسفرت عن أربعة معايير رئيسية يُتوقع أن تكون لها آثار إيجابية بشكل كبير وهي الأدوات المالية، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار وعقود التأمين. وتم اعتبار أنها أكثر جودة من المعايير السابقة وستساهم في تحسين جودة المعلومات المالية. فعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى التحدث بلغة محاسبية موحدة، إلا أن ذلك لا ينفي أنه يجب تحسين اللغات المحاسبية المختلفة من خلال تبادل وجهات النظر والتعاون بين مختلف الهيئات المحاسبية التي تمتلك خبرة كبيرة في هذا المجال، ومن خلال التقارب الملائم وليس التام والسماح بدرجة من التعديل والتكييف حسب البيئة المطبقة لهذه المعايير.

الفصل الخامس:

إطار مقترح لإصلاح النظام

المحاسبي المالي

تمهيد:

"لقد تعرض النظام المحاسبي المالي للشيخوخة في وقت مبكر، وظهرت عليه بعض التشوهات، ما يستدعي عملية تجميل مزدوجة: مراجعة وتحديثا بما يتماشى مع تطور التقارب الدولي...لقد حان الوقت بجدية، وفي أقرب فرصة، لاستدراك المسافة التي تفصلنا عن أفضل الممارسات الدولية، وتقدير حجم الفجوة والعمل على سدها." (مراد البسيغي، رئيس المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، 2019)

سيجادل البعض بأن الإطار الزمني لاختبار المرجعية المحاسبية الوطنية قصير جداً وغير كاف للحكم على كفاءتها. في الواقع، حوالي عقد من الزمن كاف جدا لتقييم فعالية النظام المحاسبي المالي، بل وضروري أن يخضع للمراجعة والتحديث في اقتصاد قائم على التغيرات والتطورات والكثير من التقلبات. مع العلم أن الجزائر تبنت النظام المحاسبي المالي منذ عام 2007، ودخل حيز التنفيذ مع بداية عام 2010، وتم اعتباره مرحلة جديدة في تاريخ مهنة المحاسبة في الجزائر، نظرا لاعتماده على المعايير المحاسبية ذات المرجعية الأنجلوسكسونية، وبالتالي الانخراط فيما يعرف بالتوافق المحاسبي الدولي، على الرغم من استمرار الصبغة الفرنكوفونية في هذا النظام بسبب اعتماد الكثير من التفاصيل على المرجع المحاسبي الفرنسي.

من خلال الجانب النظري لهذه الدراسة، يمكن بوضوح ملاحظة تعرض المعايير المحاسبية الدولية للكثير من التحديثات والتغييرات على الأقل في ظل التقارب الأمريكي-الدولي. ومن خلال هذا الأخير يمكن استنباط العديد من الجوانب الإيجابية ونقاط القوة وإسقاطها لتحسين المرجع المحاسبي الجزائري، الذي بقي كما هو منذ اقتراحه كمشروع عام 2004 ولم يساير التغييرات الواقعة، بما في ذلك العديد من المعايير التي تم تعديلها، معايير كاملة تم الغاءها واستبدالها بمعايير جديدة. ونظرا لما يثيره الموضوع من إشكاليات على المستوى المهني، كما على المستوى الأكاديمي، سيتم التطرق في هذه الفصل الأخير إلى معالجة جزئية مهمة تتعلق بأهم الجوانب التي يجب إعادة النظر فيها فيما يخص النظام المحاسبي المالي، ليكون أساسا سليما وملائما لإعداد قوائم مالية عالية الجودة. لتحقيق الهدف من هذا الفصل والوصول إلى النتائج المطلوبة تم تقسيمه كالآتي:

✓ المبحث الأول: واقع النظام المحاسبي المالي

✓ المبحث الثاني: إطار مقترح لتعديل النظام المحاسبي المالي

✓ المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية

المبحث الأول: واقع النظام المحاسبي المالي

واجه النظام المحاسبي المالي عدة انتقادات وعراقيل منذ دخوله حيز التطبيق عام 2010 ولا يزال، بسبب جملة من مواطن الاختلال والنقص التي تتعلق بالنظام في حد ذاته من حيث الإطار الشكلي والهيكل ومن جانب البناء الفكري والمفاهيمي من جهة، ومن جهة أخرى بسبب وجود صعوبات وتحديات تتعلق بالواقع المحاسبي والاقتصادي، والتي تتمثل أساسا في واقع هش في الجانبين التنظيمي والمحاسبي على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وغياب أسواق مالية فعالة ونشطة. بالإضافة إلى أن الممارسات المحاسبية في الجزائر، لها توجه جبائي وقانوني بحت، بينما المعايير الدولية ذات توجه سوقي، لخدمة المستثمرين بالدرجة الأولى.

المطلب الأول: الإطار العام للنظام المحاسبي المالي

إن تقييم النظام المحاسبي المالي لا بد أن يستند إلى خلفية وأساس مرجعي يعتمد عليه في عملية التقييم التي يجب أن تلمس أبرز مقومات النظام وعناصره. بداية من معاينة الهيئات المحاسبية المشرفة عليه، ثم مناقشة كيفية ووتيرة تطوره منذ انطلاقه كمشروع إلى غاية الوقت الحالي، من أجل تقدير مدى خضوعه للتعديل؛ وكذلك عرض أهم جوانب ضعفه ونقائصه لقياس مدى قدرته على التكيف مع تطورات التقارب المحاسبي الدولي.

الفرع الأول: الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي

في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر من خلال تطويرها لنظام محاسبي مالي (Financial Accounting System, FAS) قائم على معايير المحاسبة الدولية، كان لزاما عليها أيضا القيام بتكليف المنظمات المحاسبية تماشيا ومتطلبات هذا الإصلاح. والذي تبلور أساسا من خلال هيكلة جديدة للمجلس الوطني للمحاسبة، هذا الأخير الذي ساهم في صياغة النظام المحاسبي المالي مع هيئات أجنبية.

أولا- تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة:

يعود تاريخ استحداثه إلى المرسوم التنفيذي رقم 318-96 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه. حسب المادة 02 من هذا المرسوم فإن هذا المجلس هو عبارة عن جهاز استشاري ذو طابع وزاري ومهي يقوم بمهمة التنسيق والتلخيص في مجال البحث وضبط المقاييس المحاسبية والتطبيقات المرتبطة بها.¹

أعيد تنظيم هذا المجلس بعد صدور قانون رقم 01-10 ليتبوأ مسؤوليته تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، وتبعه المرسوم التنفيذي رقم 11-24 الذي يحدد تشكيلة المجلس وتنظيمه وقواعد سيره. يضم

¹ المرسوم التنفيذي رقم 318-96، المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 56، 1996، ص. 18.

المجلس ثلاث (03) أعضاء منتخبين عن كل تنظيم مهني، وهي المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، كما ينبثق عن هذا المجلس خمسة (05) لجان متساوية الأعضاء، هي:

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية؛
- لجنة الاعتماد؛
- لجنة التكوين؛
- لجنة الانضباط والتحكيم؛
- لجنة مراقبة النوعية.¹

ثانيا- مهام المجلس الوطني للمحاسبة:

هناك مجموعة من المهام المكلف بها هذا المجلس ويمكن ذكر أهمها:

- التقييس المحاسبي: يقوم بالمهام التالية:
 - ✓ إنجاز دراسات وتحليلات في مجال التقييس المحاسبي؛
 - ✓ جمع واستغلال كل الوثائق المتعلقة بالمحاسبة؛
 - ✓ دراسة النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وابداء الرأي حولها وتقديم التوصيات بشأنها؛
 - ✓ متابعة المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي؛
 - ✓ المساهمة في تنظيم ورشات التكوين في حال إدخال قواعد محاسبية جديدة؛
 - ✓ تحضير برامج التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية؛
 - ✓ التعاون مع هياكل التكوين والمعاهد المتخصصة في مختلف مجالات المحاسبة.
- الاعتماد: حيث يقوم بالمهام التالية:
 - ✓ استقبال الملفات المتعلقة بالاعتماد والتسجيل والشطب من جدول التنظيمات المهنية؛
 - ✓ تقييم صلاحيات وشهادات المرشحين للحصول على الاعتماد والتسجيل في الجدول؛
 - ✓ تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها؛
 - ✓ استقبال الشكاوى التأديبية في حق المهنيين والفصل فيها؛
 - ✓ استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة وعرضها للموافقة.

¹ القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسبية ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 42، 2010، ص. 04.

- تنظيم ومتابعة المهن المحاسبية: وأهمها ما يلي:
 - ✓ المساهمة في تطوير أنظمة وبرامج التكوين وتحسين مستوى المهنيين؛
 - ✓ متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالتكوين المحاسبي على المستوى الدولي؛
 - ✓ إجراء دراسات في المحاسبة والميادين المرتبطة بها؛
 - ✓ مساعدة هيئات التكوين المحاسبي من خلال الدعائم البيداغوجية والمراجع؛
 - ✓ القيام بالبحوث بهدف إعداد أدوات جديدة توضع تحت تصرف المحاسبين المهنيين.¹

ثالثا- مساهمات المجلس الوطني للمحاسبة:

ساهم المجلس الوطني للمحاسبة والمتكون أساسا من أعضاء من مختلف المنظمات المهنية في الإصلاح المحاسبي، ومن أهم إنجازاته هو المشاركة في إعداد النظام المحاسبي المالي بمعية هيئات محاسبية فرنسية وهي المصنف الفرنسي للخبراء المحاسبين والمنظمة الفرنسية لمحافظي الحسابات. أما فيما يخص كيفية تطبيق هذا النظام، فقد بذل المجلس مجهودات ملموسة قصد تبسيط وتحسين عملية التطبيق وفقا للأهداف المرجوة. حيث أصدر تعليمات تم الإعلان عنها رسميا في 29 أكتوبر 2009، تجيب على الأسئلة المتعلقة بالإصلاح المحاسبي، وتقديم توضيحات لجميع الكيانات الاقتصادية عن كيفية تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة بداية من عام 2010.²

بالإضافة إلى ذلك، كان المجلس يقوم من حين إلى آخر بإصدار مذكرات توضيحية لكيفيات تطبيق أحكام مختلفة واردة ضمن النظام المحاسبي المالي، حسب التساؤلات والمشاكل التي يطرحها المهنيون، وهذه المذكرات يمكن اعتبارها موازية لما هو معروف على الصعيد الدولي بتفسيرات المعايير. حيث أصدر بمساعدة لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية عدة آراء تكميلية وتفسيرية (13 رأيا حتى سنة 2018 فيما يخص تطبيق النظام المحاسبي المالي أو تنظيم المحاسبة).³

رابعا- نقائص الهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي

من خلال عرض هيكل ومهام المجلس الوطني للمحاسبة يمكن الاستنتاج أن لهذا المجلس دورين أساسيين، يتمثل الدور الأول في الإشراف على تنظيم مهنة المحاسبة، أما الدور الثاني فيتمثل في إشرافه على

¹ المرسوم التنفيذي رقم 11-24، المؤرخ في 27/01/2011، المتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 07، 2011، ص. ص. 05-06.

² محمد براق، عمر قمان (2011)، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و 30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص. 13.

³ محمد فراس، بالراقي تيجاني (2020)، تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية رؤية تحليلية نقدية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23 (01)، ص. 626.

عملية التقييس المحاسبي. وبعد الاطلاع على الموقع الرسمي لهذا المجلس www.cnc.dz يمكن استنباط مجموعة من الملاحظات:

✓ الهيئات المهنية المحاسبية مستنسخة بشكل كبير من ناحية هيكلها أو تنظيمها أو حتى تسمياتها عن الهيئات المحاسبية الفرنسية؛

✓ فيما يخص دور المجلس في التقييس المحاسبي فقد اقتصر على الإصدار الأول للنظام المحاسبي المالي والذي لم يتم تعديله منذ بداية تطبيقه؛

✓ بالإضافة إلى أنه لم يتم بتصميم النظام المحاسبي المالي بمفرده بل تم إشراك أطراف أجنبية فرنسية، وكان الأولى أن يتم الاعتماد على خبرات جزائرية بحثة بعد تكوينها في مجال المعايير المحاسبية الدولية، لأنها أدري بالواقع الجزائري وبكيفية تكييف المعايير المحاسبية مع هذا الواقع؛

✓ انحصر دوره في هذا المجال فقط على إصدار بعض الآراء والملاحظات الخاصة بتوضيح بعض النقاط الغامضة في النظام المحاسبي المالي؛

✓ حجم المهام الكثيرة والمتشعبة الملقاة على عاتقه تدعو إلى التساؤل إن كان يمكن إنجازها بفعالية على أرض الواقع؛

✓ تداخل صلاحياته مع صلاحيات المنظمات المهنية الأخرى؛

✓ وجود مهام عديدة كان يفترض حسب تخصصها أن يتم إسنادها إلى منظمات وهيئات أخرى؛

✓ عدم وجود هيكل تنظيمي واضح يبين تقسيمه وعلاقته مع كل لجنة والعلاقات بين اللجان؛

✓ عدم وجود هيئات استشارية أو تفسيرية تساعد المجلس في أداء مهامه؛

✓ عدم استقلالية المجلس لكونه هيئة وزارية تابعة لوزارة المالية؛

✓ الموقع الإلكتروني للمجلس يكاد يخلو من المعلومات المتعلقة به، بالإضافة إلى عدم تحديثه منذ فترة، وبقاء بوابة هذا المجلس الرسمية من دون مساهمة للتطورات الحديثة. ولا مجال للمقارنة مع المواقع الإلكترونية الرسمية لمجلس IASB أو مجلس FASB التي تمثل واجهة لهذه المجالس تختص بكل ما يتعلق بالمعايير، من أخبار وتحديثات وتفسيرات وإلغاءات... الخ، كما يتم من خلالها تلقي جميع تفاعلات المهتمين بالمعايير المحاسبية؛

✓ بالإضافة إلى ذلك لا توجد نسخة عربية ولا إنجليزية لهذا الموقع، وكأن اللغة الفرنسية هي اللغة الوحيدة المعتمدة والرسمية لهذا المجلس؛

✓ تصميم الموقع الرسمي للمجلس تقليدي جدا وغير متطور ويفتقر إلى العديد من الأدوات الفعالة المستخدمة في تصميم المواقع، وهناك فرق كبير بينه وبين موقع المجلس الدولي أو الأمريكي.

الفرع الثاني: تطور النظام المحاسبي المالي

منذ تبني النصوص القانونية المتعلقة بالنظام المحاسبي القديم (المخطط الوطني للمحاسبة) الذي تم اعتماده في الاقتصاد الموجه في 29 أبريل 1975، وخلال 33 سنة من تطبيقه لم يطرأ عليه أي تعديل من شأنه أن يسد الثغرات والنقصات مثل التسجيل المحاسبي الخاص بالقرض الإيجاري، العمليات المتعلقة بالعملة الأجنبية... كما اتضح من خلال التجربة أن المخطط الوطني المحاسبي لم يواكب الأدوات الاقتصادية والمالية الجديدة ولم يعرض قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية التي تسمح لمختلف المستخدمين، لاسيما الأجانب من الحصول على معلومات شفافة تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات.¹

أعطى النظام المحاسبي المالي أهمية كبيرة للإفصاح المحاسبي، من خلال إعطاء الأولوية للمعايير المتعلقة بإعداد وعرض القوائم المالية، وهذا بغية اكتساب القوائم المالية المعدة وفقه المصدقية والشفافية تقليص الفروق والنقصات الموجودة بينها وبين القوائم المعروضة حسب معايير المحاسبة الدولية، وبهذا فهو يتوافق مع هدف المرجع المحاسبي الدولي بالتركيز على تحسين نوعية المعلومة المحاسبية والمالية.² كان ذلك من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى تبني النظام المحاسبي المالي الجديد والذي يمكن تقسيم تطوره إلى أربعة مراحل أساسية:

أولاً- مرحلة التصميم: تم تصميم النظام المحاسبي بين عامي 2001 و2004 من قبل أطراف متعاقدة هي: الهيئات الفرنسية من جهة، والمجلس الوطني للمحاسبة من جهة أخرى. قامت لجنة مكونة من المهنيين بمراجعة تدريجية لأعمال المرحلة التي قدمها المصممون وصادقت على المشروع. بعدها تم التعاون بين الطرفين حتى الانتهاء من المشروع بعد أكثر من ثلاث سنوات من العمل، وإصداره في صيغته النهائية على الرغم من إدخال بعض التعديلات الطفيفة في وقت لاحق.

ثانياً- مرحلة التقنين: تمت الموافقة على النظام المحاسبي المالي من طرف البرلمان بغرفتيه خلال الربع الثالث من عام 2007. وتم نشر القانون 11-07 في الجريدة الرسمية المؤرخة في 25 نوفمبر 2007؛ ثم نشر النصوص اللاحقة بين عامي 2008 و2009. كان مخططاً أن يكون بداية التطبيق في 1 جانفي 2009، لكن تم تأجيله إلى 1 جانفي 2010. بمعنى آخر، استغرق إنشاء مرجع محاسبي مالي حوالي عقد من الزمن بين التصميم والتقنين.

¹ إيمان بن السراج، عبد الرحمن عفيصة وإسماعيل سبتي (2021)، إعداد القوائم المالية الموحدة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة مجمع الرياض سطيف / الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14 (01)، جامعة المسيلة، ص. 319.
² صالح واضح (2020)، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية - أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص. 41.

الفصل الخامس - إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (5-1): الإصدارات القانونية المنظمة للنظام المحاسبي المالي

الإصدار	التاريخ	المضمون
القانون رقم 11-07	2007/11/25	✓ النظام المحاسبي المالي؛
المرسوم التنفيذي 156-08	2008/05/26	✓ الإطار التصوري؛
قرار	2008/07/26	✓ قواعد التقييم والمحاسبة؛ ✓ محتوى القوائم المالية وعرضها؛ ✓ مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
قرار	2008/07/26	✓ أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة؛
المرسوم التنفيذي 110-09	2009/04/07	✓ شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الاعلام الآلي؛
التعليمية رقم 02	2009/10/29	✓ تعليمات حول أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

المصدر: من إعداد الباحثة.

ثالثا- مرحلة التثبيت: من عام 2010 حتى عام 2018، لم يتم إجراء أي تحديث للنظام المحاسبي خلال هذه الفترة، باستثناء بعض الملاحظات المنهجية التي ركزت بشكل أساسي على خصوصيات الانتقال من إطار المخطط المحاسبي الوطني إلى إطار النظام المحاسبي المالي. وتجدر الإشارة إلى الآراء الصادرة عن لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية، والتي ساعدت في توضيح بعض المناطق الرمادية أو شرح أجزاء معينة من المرجع المحاسبي التي كانت غامضة على المستوى العملي أو تثير الشكوك بسبب ظهور اختلافات في تفسير بعض الجوانب، دون الخروج عن اللوائح المعمول بها. كان الهدف المنشود هو تنوير الممارسين حول مواضيع تخص خلافات معينة أو عدم تجانس الممارسات. كانت مرحلة الاستقرار هذه ضرورية للمرجع الجديد للسماح للمهنيين بإتقانه ودمجه في البيئة الاقتصادية المحلية. في الواقع، من شأن التحديث المبكر أو إدخال ميزات جديدة في بداية هذه المرحلة أن يزيد من تعقيد تطبيقه ويثير سوء الفهم ويحدث نتائج عكسية. هذه المرحلة، التي استمرت منذ عام 2010، وصلت إلى نهايتها.

رابعا- مرحلة التقييم: بعد أن انتهت مرحلة الاستقرار المفترضة، أصبح تحديث النظام المحاسبي المالي ضرورياً بشكل مضاعف، بسبب:

✓ ظهور بعض أوجه القصور الواضحة مع تقدم تطبيق النظام المحاسبي المالي والتي حان الوقت لتصحيحها؛

✓ التأخير المتراكم مقارنة بالمعايير الدولية وبالتالي الحاجة إلى المواكبة.¹

المطلب الثاني: تقييم الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي

يعتبر الإطار المفاهيمي أو ما نص عليه النظام المحاسبي المالي بالإطار التصوري، هو الخلفية النظرية والأساس المرجعي للنظام المحاسبي الذي يعود إليه معدو القوائم المالية. ومن المفروض أيضا أن يساعد الهيئات المحاسبية في إصدار معايير محاسبية جديدة أو تفسير أخرى موجودة. كما يسهّل فهم المعايير المحاسبية والعمليات والأحداث والقوائم المالية لمختلف المستخدمين.

الفرع الأول: إيجابيات الإطار التصوري

يعتبر عنصرا جديدا في المحاسبة المالية، وقد جاءت محاوره متطابقة مع محاور الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية ولكن ينقصها التفصيل في الجانب النظري، بالإضافة إلى عدم تحديد الفئات المستخدمة للقوائم المالية. كما تضمن النظام المحاسبي المالي نفس الخصائص النوعية بتعدادها فقط ولم يرد شرحها في صلب فقرات الإطار المفاهيمي.²

اعتمد معدو النظام المحاسبي المالي في الجزائر على المرجعية الدولية للمحاسبة من خلال إصدار تشريعات ونصوص قانونية محددة للإطار التصوري، والذي جاء في شكل مبادئ وقواعد محاسبية عامة يقوم عليها هذا النظام. مبدئيا، يعتبر هذا الإطار التصوري إضافة معتبرة في مجال المحاسبة الجزائرية، إذ أن المخطط المحاسبي الوطني السابق لم يكن يحتوي على أي إطار. كان هذا المخطط ذو توجه قانوني أكثر منه محاسبي أو مالي، حيث كانت تعتمد عليه الهيئات المحاسبية ومختلف الجهات الحكومية في ضبط العلاقة القانونية والجبائية بشكل أساسي، دون مراعاة الأبعاد الأخرى.

حاولت الهيئات المحاسبية ذات الاختصاص تغيير هذا الواقع من خلال استبدال هذا المخطط بنظام محاسبي مالي يتقارب في ذات الوقت مع المعايير المحاسبية الدولية، إذ أنه وبمجرد دخول هذا النظام حيز التطبيق، أصبح بإمكان معدي ومستخدمي القوائم المالية الاعتماد على الإطار التصوري الذي جاء به، حيث أصبح بإمكانهم العودة إلى هذا الإطار، في إعدادهم للقوائم المالية من جهة، وفي فهم وتفسير هذه الأخيرة من جهة أخرى.

صدر الإطار التصوري من خلال المرسوم التنفيذي رقم 156-08 سنة 2008 في شكل مواد قانونية بالاستناد إلى الإطار المفاهيمي الدولي الصادر سنة 1989.³ حيث يتميز بأسلوب ممنهج يسمح بإضافة أو تعديل

¹ Mourad EL BESSEGI (2019), **Comment Répondre à L'évolution des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ?** Revue El Mouhassib, (04), P. P. 17-18.

² صالح واضح (2020)، مرجع سابق، ص. ص. 41-42.

³ المرسوم التنفيذي رقم 156-08، المؤرخ في 2008/05/26، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 27، 2008.

أو إلغاء أي مادة أو فقرة من هذا القانون من طرف المشرع الجزائري كلما دعت الحاجة لذلك، لكن لم يتم تحسينه أو تعديله منذ ذلك الحين. على الرغم من أن الإطار المفاهيمي ليس معياراً لكنه يشكل أساس كل توحيد قياسي. بالتالي، تعديله يعتبر إلى حد بعيد الأكثر تعقيداً، بسبب آثاره على المعايير الأخرى، ما يعني زعزعة المرجعية بأكملها. بالتالي عند تعديل الإطار التصوري لا يجب أن يرافقه تعديل لجميع المعايير الحالية دفعة واحدة ولكن عن طريق غرس هذا الإطار المعدل في المعايير تدريجياً.

الفرع الثاني: نقائص الإطار التصوري

رغم ما تم تعديده من إيجابيات تتعلق بالإطار التصوري، إلا أنه يبقى ناقصاً وبعيداً كل البعد عن الشكل المثالي. فعلى الرغم من اعتماد المرجعية الدولية عند تصميم مشروع النظام الجديد عام 2004، لكن مع بداية سنة 2010 أصدر مجلس IASB الإطار المفاهيمي المشترك معدلاً التسمية من الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية، دلالة على أن الإطار المفاهيمي الجديد توسع ليشمل جميع مكونات التقرير المالي بعد أن كان يهتم فقط بالقوائم المالية، ثم عدّله مرة أخرى بشكل منفصل عام 2018. ومن خلاله تم وضع مجموعة شاملة من مفاهيم التقارير المالية تهدف بشكل أساسي إلى الرفع من ملاءمته لمختلف مستخدميهِ. حيث يعمل المجلس الدولي بشكل دائم على تحديث كل من هذا الإطار ومختلف المعايير الدولية، وعلى محاولة الرفع من المرونة والاستجابة للمتطلبات المحاسبية والمعلوماتية الحديثة والمتزايدة في ظل تطور أبعاد الإفصاح. لكن بمجرد مقارنة الإطار المحلي مع نظيره الدولي الحالي، نجد أن هذا الأخير أكثر متانة، وعمقا، ومرونة وحدثة. حيث أن المشرع الجزائري لم يأخذ بعد بالتعديلات الجديدين، ولم تقم الهيئات المكلفة بتحديث هذا الإطار أو تدعيمه أو تفسيره للمستخدمين، مستمرا بنفس الشكل والمضمون منذ صدوره سنة 2008، ومتسما بالعديد من أوجه القصور.

الجدول رقم (5-2): مقارنة بين الإطار التصوري الجزائري والإطار المفاهيمي الدولي

الإطار التصوري الجزائري	الإطار المفاهيمي الدولي
✓ عدم تحديد المستخدمين للقوائم المالية؛	✓ تحديد مستخدمي القوائم المالية وحاجتهم من المعلومات؛
✓ موجز اقتصر على تقنية المعالجة للأحداث الاقتصادية؛	✓ مفصل لنطاق كل عنصر مع تقديم الشروحات اللازمة للتعامل مع أي حالة مستجدة؛
✓ النص جاء في شكل قوانين ملزمة التطبيق؛	✓ غير مرتبط بأي قانون خاص، فالهيئة المعنية بوضع المعايير ليست خاضعة لأي دولة أو أي قانون؛
✓ المواد كانت مبعثرة، كما أن الصياغة القانونية بعني عدم تعديله إلا من خلال نص قانوني آخر؛	✓ هيكل سليم ومرتب ومتدرج من حيث المفاهيم؛

✓ تحديد مختلف المفاهيم الأساسية وتعريفها مثل الفروض والمبادئ والخصائص النوعية؛	✓ المبادئ والفروض وكذا الخصائص النوعية متوافقة تماما مع المرجع الدولي وما جاء من اختلاف في بعض المصطلحات ناتج عن تبني المرجعية الفرنكوفونية في الإعداد والصياغة، وأولها الترجمة الحرفية لعبارة "Le Cadre Conceptuel"؛
✓ قواعد محددة وواضحة للاعتراف وقياس الأصول والخصوم، الأعباء والإيرادات. وتقوم غالبا على قياس القيمة العادلة، حيث تعتمد على ثلاث أساليب هي نهج التكلفة، نهج السوق ونهج الدخل.	✓ قواعد الاعتراف وقياس عناصر القوائم المالية متطابقة مع المرجعية الدولية، لكن لم يتم ذكر أساليب القيمة العادلة التي يصطلح عليها في هذا الإطار بالقيمة الحقيقية.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية.

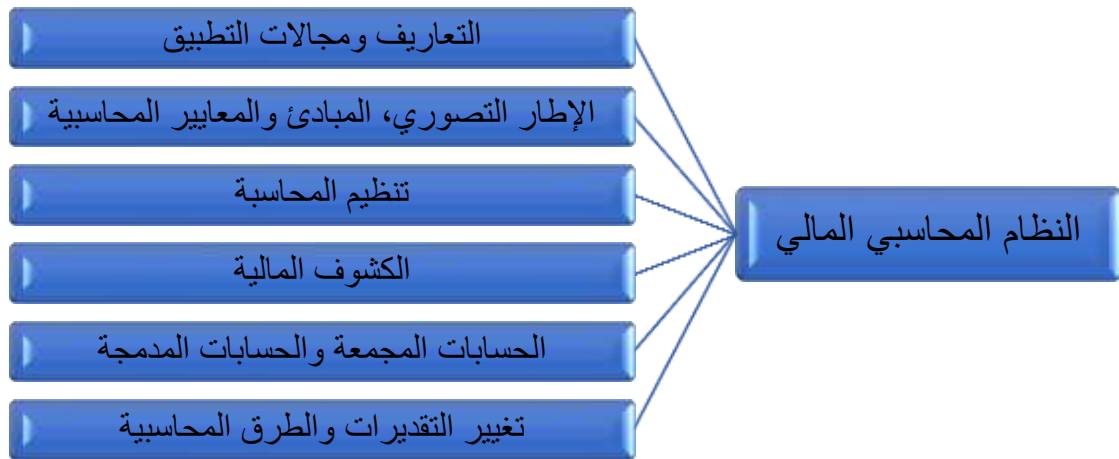
المطلب الثالث: نقائص النظام المحاسبي المالي

بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بالهيئات المشرفة على النظام المحاسبي المالي وكذا الإطار التصوري؛ يمكن تسجيل عدة نقائص تتعلق بالجانب الشكلي والهيكل، وأيضا مقومات وعناصر النظام المحاسبي المالي، انطلاقا من دراسة مختلف القوانين المنظمة لهذا النظام ومن خلال مقارنته مع معايير المحاسبة الدولية.

الفرع الأول: ضعف الجانب الشكلي والهيكل

يختلف النظام المحاسبي المالي في شكله ومكوناته عن معايير المحاسبة الدولية، خاصة فيما يخص مدونة الحسابات. حيث أن هذه الأخيرة متطابقة بشكل كبير مع المخطط العام الفرنسي لعام 1999، والسبب يرجع إلى أن الهيئات التي ساهمت في إنجاز النظام المحاسبي المالي هي فرنسية. في حين أن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية لا يحتوي على مدونة حسابات، لأن كل دولة لها نظام محاسبي خاص قد يتضمن مدونة حسابات بهدف توحيد المصطلحات والطرق المحاسبية على مستوى الكيان.

الشكل رقم (5-1): فصول النظام المحاسبي المالي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، 2008. بشكل عام، يعتبر التنظيم الهيكلي الذي يقوم عليه النظام المحاسبي المالي ضعيف جدا، حيث لم تقم الهيئات الجزائرية ذات الاختصاص بإصدار البنود والقواعد بشكل كامل وفي نفس التوقيت، فقد صدر هذا النظام بشكل متقطع وفي جرائد رسمية مختلفة، وبقي في شكل مراسيم وتعليمات وقوانين. ويمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات حوله:

- ✓ تدرج صدور النظام المحاسبي بشكل متواتر عبر ست تشريعات قانونية على مدار ثلاث سنوات، وبقي بهذا الشكل المبعثر إلى غاية الوقت الحالي؛
- ✓ منذ دخوله حيز التطبيق، لم تقم الهيئات الرسمية ذات الاختصاص بأية مبادرة أو محاولة لتجميع عناصره في مرجع واحد ذو طابع رسمي؛
- ✓ الاختلال الشكلي المتعلق بعدم ترقيم قواعد وبنود النظام المحاسبي المالي، فهو لا يقوم على أي شكل من أشكال التنظيم أو التبويب العملي، ولا يحتوي على أي ترقيم أو ترتيب حسب الموضوع، ما يعني عند البحث عن بند معين يجب الاطلاع على كافة القوانين المتضمنة فيه؛
- ✓ من ناحية صياغة هذا النظام، النسخة العربية للنظام المحاسبي كانت نسخة مترجمة بشكل حرفي عن النسخة التي صدرت أولا باللغة الفرنسية والتي بدورها كانت مترجمة عن الانجليزية، وهو ما أثر على جودة النظام من الناحية اللغوية وأيضا على ملائمة المصطلحات المستخدمة، على سبيل المثال لا الحصر، استخدام مصطلح المنتجات أو المنتوجات للدلالة على الإيرادات وهي ترجمة حرفية عن كلمة "Produits" الفرنسية، الكشوف المالية "Les Etats Financiers" بدل القوائم المالية... وغيرها الكثير.

✓ غياب موقع رسمي خاص بالنظام يحتوي جميع الإرشادات والتحديثات والتفسيرات والإلغاءات المتعلقة به، في حين يوفر مجلس IASB موقعاً رسمياً لمعايير المحاسبة الدولية بمختلف تحديثاتها وأخبارها، ويقوم بإصدار المعايير في كتب رسمية بالشكلين الورقي والإلكتروني.

الفرع الثاني: جمود النظام المحاسبي المالي

منذ السنة التي دخل فيها النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق، قام مجلس IASB بإصدار عدة معايير محاسبية جديدة وإلغاء وتفسير أخرى موجودة، في حين اكتفت الهيئات الجزائرية بإصدار آراء تفسيرية وتكميلية فقط، دون إجراء تغييرات على مستوى الإطار التصوري ولا على مستوى الإرشادات المحاسبية. بالتالي تخلف النظام المحاسبي المالي بعدة سنوات عن مواكبة التطورات والتوجهات الحديثة للمحاسبة الدولية، وهو ما يعتبر من أبرز عيوبه واختلالاته. في الواقع، قامت الهيئات المحاسبية الجزائرية بإصدار بعض التعليمات والآراء المكملية لفهم وتطبيق هذا النظام، في صورة ملاحظات منهجية متعلقة بالتطبيق الأول، بداية من التعليمات رقم 2 الصادرة بتاريخ 29 أكتوبر 2009، بالإضافة إلى العديد من الآراء التوضيحية التي صدر آخرها بتاريخ 08/10/2019 عن لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية، حول التقييم والاعتراف وعرض القروض والمصاريف ذات الصلة.¹ إلا أن هذا يبقى غير كاف لجعل النظام المحلي يجري التطورات المستمرة للمحاسبة الدولية. وهذا رغم توصيات معظم الدراسات الأكاديمية والفاعلين المهنيين بضرورة إعادة تكييف هذا النظام مع المتطلبات الدولية، مع مراعاة خصوصيات الواقع المحاسبي والاقتصادي والمؤسسي الجزائري. وعلى ضوء ما سبق، يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات:

✓ التغيير شبه الدائم الذي يميز معايير المحاسبة الدولية يتعارض مع ثبات النظام المحاسبي المجمد منذ عام 2004، بصرف النظر عن بعض التعديلات الطفيفة التي تم إدخالها قبل إصداره. من الواضح أن ذلك خلق فجوة تتزايد باطراد؛

✓ النظام المحاسبي المالي قائم على معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى عام 2004، بينما على المستوى الدولي تم إجراء تغييرات وتعديلات واستبدال لمعايير؛

✓ منذ عام 2004 حتى عام 2018، تم إجراء أكثر من 150 تعديلاً وإصداراً واستبدالاً،² بما في ذلك إصدار تقريباً كل المعايير المالية للتقارير الدولية الجديدة (16 معياراً من IFRS 2 إلى IFRS 17) والتي لها آثار كبيرة على التقارير المالية، بالإضافة إلى التعديلات التي أجريت على المعايير الدولية السابقة (IASs)

¹ محمد فراس، بالراقي تيجاني (2020)، مرجع سابق، ص. 625.

² Mourad EL BESSEGI (2019), Op.Cit, P. 18.

بعضها أساسي وله آثار كبيرة على حسابات الكيان، والبعض الآخر يتعلق بمعلومات إضافية يجب ذكرها في التقارير المالية؛

✓ من بين النقاط البارزة في هذه التغييرات، هو مشروع التقارب الذي تم بين المجلسين IASB و FASB لمراجعة المعايير الدولية والأمريكية من أجل التوافق والتحسين؛ وقد تم إنجاز العديد من المشاريع نتيجة لذلك ونتج عن هذا التقارب الكثير من التغييرات؛

✓ بغض النظر عن التغييرات التي مست المعايير الدولية، فالمعاملات والواقع الاقتصادي الجزائري تتغير باستمرار وهذا ما يجعل نظاما محاسبيا مناسباً لاقتصاد عام 2004 غير مناسب تماماً للاقتصاد الحالي.

الفرع الثالث: نقائص أخرى

اختار المجلس الوطني للمحاسبة المرجعية الأنجلوسكسونية لاشتقاق النظام ومضمونه من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية، واعتماده على مداخل التقييم المحاسبي الحديث المعتمدة في هذه المعايير، مثلاً قياس القيمة العادلة لتقييم الأصول واختبار انخفاض القيمة بعد الإهلاك. إضافة إلى تحديد نطاق تطبيق النظام والمفاهيم المحاسبية وطرق التقييم وإعداد القوائم المالية ومحتوياتها المشتقة من الإطار المفاهيمي الدولي. ويمكن تسجيل عدة نقائص مختلفة:

✓ ارتبط النظام المحاسبي المالي في بعض جوانبه بالمرجعية الفرنكوفونية فيما يتعلق بالجانب الشكلي والإجرائي، حيث اشتمل على مدونة حسابات، وهي غير موجودة في المعايير المحاسبية الدولية، كما تم ربطه بإطار قانوني، وكلاهما من مميزات المرجعية الفرنسية. بالتالي، يمكن القول أن النظام المحاسبي فاقد لمرجعية واضحة المعالم، وأصبح ذو مرجعية مختلطة بين مدارس فكرية مختلفة في المحاسبة وفي بعض الأحيان متناقضة؛

✓ أدى الاعتماد على هيئات فرنسية إلى عدم الأخذ بعين الاعتبار الهوية والخصوصية الاقتصادية الجزائرية، وكان النظام المحاسبي الجزائري مجرد نسخة عن نظام فرنسي هجين؛

✓ جاء النظام المحاسبي المالي بمبادئ وفروض ومفاهيم ذات توجه للسوق والمستثمر، غير أنه اصطدم بالواقع القانوني والجبايي للمعاملات، فأصبح هذا النظام لا يتمتع باستقلالية في ظل التعارض الموجود بين المعالجتين المحاسبية والجبايية؛

✓ رغم جهود المشرع الجزائري الذي عمل على تقليص الهوة الموجودة بين النظامين من خلال إصدار نصوص جديدة وإلغاء أخرى قديمة، حيث تضمنت قوانين المالية السنوية والتكميلية بين عامي 2008،

2018 بشكل خاص، تدابير جبائية مستحدثة تهدف إلى الحد من التعارض بين النظامين، إلا أن

التعارض لازال قائما بين النظام المحاسبي المالي ونظيره الجبائي بعد عشر سنوات من الممارسة؛

✓ التوجه الضريبي للمحاسبة الجزائرية حيث لا تزال مصالح الضرائب ترفض بعض التسجيلات المحاسبية المعدة وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى عدم قبولها للنتيجة المحاسبية كنتيجة جبائية، بل تفرض عدة تعديلات تمر بها النتيجة المحاسبية حتى تتحول إلى نتيجة خاضعة للضريبة؛

✓ من أشهر أمثلة الاختلاف في المعالجات المحاسبية والجبائية هي خاصية أسبقية الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، التي تبناها النظام المحاسبي المالي من الإطار المفاهيمي الدولي، لكنها غير معتمدة من طرف مصلحة الضرائب، حيث أن هذه الأخيرة تعطي الأولوية للإطار القانوني للمعاملة على واقعها الاقتصادي، وهو ما يشكل تعارضا صريحا بين النظام المحاسبي المالي والتشريعات الجبائية؛

✓ الاختلاف أيضا يبرز في حالة القرض الإيجاري، حيث أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتسجيله ضمن الأصول، وإدراج إهلاكات الأصل المستأجر ضمن أعباء الدورة المالية، عكس القوانين الضريبية التي تسمح بإدراج إهلاكات أصول الكيان المملوكة قانونيا فقط، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاختلافات كان على سبيل المثال لا الحصر، حيث توجد عدة اختلافات أخرى؛

✓ يتركز مضمون النظام المحاسبي المالي على مفاهيم ومكونات القوائم المالية، مع العلم أن مخرجات المحاسبة المالية لم تعد مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية، بل توسعت لتشمل المصطلح الأشمل وهو التقارير المالية، والتي تضم أيضا كل وسائل توصيل المعلومات التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، بحيث تحتوي مثلا هذه التقارير على تقرير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفاصيل المكملة للقوائم المالية؛

✓ يرجع سبب النقص المتعلق بعدم إدراج مفهوم التقارير المالية وأهم العناصر التي يجب أن تحتويها لكون أن النظام المحاسبي قائم فقط على معايير المحاسبة الدولية القديمة ولم يتم الاعتماد على غالبية المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة؛

✓ التعاليم الدينية تمثل جوهر الثقافة وأهم عناصرها، فهي تلعب دورا هاما في التكوين الثقافي للمجتمع الجزائري، لا سيما فيما يقبلونه ويرفضون عمله. على الرغم من ذلك، لم يلاحظ تأثير هذا المتغير على النظام المحاسبي الحالي.

المبحث الثاني: إطار مقترح لتعديل النظام المحاسبي المالي

من خلال الفصول السابقة في هذه الأطروحة يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات لتصور التحسينات الضرورية على الهيئات المحاسبية الجزائرية وكيفية سيرها وحوكمتها، وذلك من خلال المزج بين هيكلي الهيئات المحاسبية الدولية والأمريكية. كما يمكن بناء إطار عام لتطوير معايير محاسبية جزائرية من خلال الاستفادة من التجربة الخاصة بهذه الهيئات الرائدة، مع مراعاة ملائمة هذا الإطار وتكييفه مع السياق الجزائري قدر الإمكان، وفي نفس الوقت ضمان أن تكون المحاسبة الجزائرية في تحسين وتحديث دائمين لمواكبة تطور المحاسبة الدولية والمعاملات الاقتصادية.

المطلب الأول: مقترحات حول هيئة محاسبة وطنية

تعتبر الهيئة المحاسبية أداة لتنظيم السياسة المحاسبية في المجتمع وتوفير توجيهات لنماذج القياس والافصاح للاسترشاد بها عند إعداد وعرض التقارير المالية. لذلك، يجب أن تملك الهيئة المحاسبية رؤية واستراتيجية تمكنها من إصدار معايير وفق منهج متكامل وفعال، بهدف توفير المعلومات المالية المفيدة التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في ترشيد الأحكام واتخاذ القرارات، وبالتالي رفع كفاءة الأسواق المالية وتحقيق المزيد من الانفتاح الاقتصادي.

الفرع الأول: أهمية استقلالية الهيئة المحاسبية

الهيئة المحاسبية يجب أن تكون تنظيما لديه القدرة على تطوير معايير محاسبية عالية الجودة وتفي باحتياجات المستخدمين عن طريق الوصول إلى الحلول المناسبة للقضايا المحاسبية العالقة مع الحفاظ على التقارب مع معايير المحاسبة الدولية. لا يمكن أن تكون هيئة وضع المعايير عبارة عن منظمة مهنية (المصنف الوطني للخبراء المحاسبين مثلا) لأن مهمتها تنظيم مهنة المحاسبة، وهي تمثل فئة من فئات أصحاب المصالح في معايير المحاسبة وهم معدو القوائم المالية والمدققون، لذلك قد يكون هناك تحيز في عملية إصدار متطلبات المعايير المحاسبية.

أيضا لا يمكن أن تكون هيئة وزارية أو تابعة للحكومة (المجلس الوطني للمحاسبة مثلا) هي من تضع المعايير لأنها لا تتمتع بالاستقلالية المطلوبة أيضا لعملية وضع المعايير المحاسبية. هذا النوع من الهيئات يجب أن يمثل الجهات المعنية بحوكمة الشركات، أو يقوم فقط بالإشراف والتدخل إذا لزم الأمر (مثل هيئة SEC الأمريكية)، ويمكن أيضا أن يسند لها الإشراف والمراقبة على عملية إعداد وتطبيق المعايير.

بالتالي تعتبر الاستقلالية عاملا مهما لنجاح عملية إصدار وتطوير المعايير مع ضرورة أن تشمل فئات ممثلة لجميع المستفيدين من محللين ماليين، محاسبين، مستثمرين وغيرهم. والحرص على أن تكون الآراء محايدة تخدم جميع الأطراف ذات المصالح. الاستقلالية تضمن أن تكون هذه المعايير ذات توجه اقتصادي

بحث تخدم المستثمر بالدرجة الأولى وليس من وجهة نظر المشرع القانوني الذي تكون اعتباراته قانونية وليست اقتصادية. كما أن الاستقلالية تجعل عملية وضع واعتماد المعايير أكثر سهولة وسلاسة وشفافية وانفتاحا من خلال التفاعل المباشر مع أصحاب المصالح. لذلك تعتبر الهيئة المستقلة الأفضل لإنشاء معايير محاسبية تتصف بدرجة عالية من الجودة.

إذن، يجب تشكيل مجلس محاسبي مستقل يقوم بدور واضح المعايير المحاسبية ويكون مجلس معايير المحاسبة الجزائرية (Algerian Accounting Standards Board, AASB). بحيث ينتمي إلى هيئة خاصة يمكن تسميتها بـهيئة المحاسبة الوطنية (National Accounting Commission, NAC)، تمثل الكيان الأكبر لمجموعة الهيئات واللجان المشرفة على النظام المحاسبي المالي ككل. لكن تبقى استقلالية مجلس المعايير نسبية، بحيث يعمل تحت إشراف حكومي، لأنه من غير المعقول أن يكون مشاهبا لمجلس IASB باعتباره هيئة خاصة دولية غير خاضعة لأي قانون دولة معين. وبما أن هذا المجلس هو جهاز محلي سيكون خاضعا لقوانين الدولة والمتطلبات الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى حتى يكون ذلك متوافقا مع الثقافة السائدة في المجتمع الجزائري، والتي تتسم بتفضيل الرقابة التشريعية على الممارسات الاقتصادية خاصة منها المحاسبية. لذلك ينبغي توفير رقابة قوية من هيئات تنظيمية تشجع على الالتزام بالمعايير المحاسبية، لأن المجلس يتمتع بصلاحيات وضع معايير محاسبية، ولكن ليس إنفاذها.

يعمل هذا المجلس تحت إشراف هيئة وزارية تابعة لوزارة المالية، والذي يمكن أن يحمل هذه المهمة هو المجلس الوطني للمحاسبة (National Board of Accounting, NBA) القائم حاليا، حيث يبقى هيئة وزارية مسؤولة بموجب القانون عن إنفاذ معايير التقارير المالية، ويمارس الإشراف على المؤسسات الكبيرة المدرجة في البورصة من ناحية المتطلبات والشروط الخاصة بعملية إعداد التقارير المالية الموجهة للجمهور. يوجد عدة مزايا وفوائد لوجود جهاز حكومي مشرف على هيئة وضع المعايير، أهمها:

- ✓ يتمتع الجهاز الحكومي بسلطة غير محددة وبالتالي تكون للمعايير المحاسبية قوة الانفاذ؛
- ✓ القدرة على الحد من الآثار السلبية مما يمكن من توفير القبول العام للمعايير وذلك بإصدار تشريعات أخرى مكاملة للتعويض عن تلك الآثار؛
- ✓ القدرة على مقاومة ضغوط أصحاب المصالح، وتوفير آلية للتقاضي.

الفرع الثاني: هيكل وتنظيم هيئة المحاسبة الوطنية

يمكن تصميم هيكل هيئة المحاسبة الوطنية لتضم مجموعة من الهيئات واللجان تتعاون وتتشارك مهمة إصدار معايير محاسبية. مكونات هذه الهيئة المقترحة من حيث تشكيلها ومهامها وطريقة عملها كما يلي:

أولا- مجلس معايير المحاسبة الجزائرية (AASB): يكون هيئة شبه مستقلة ويقوم بدور واضح للمعايير وكذا التفسيرات المحاسبية من خلال التقارب مع المعايير الدولية وتعديلها حسب الحاجة. يتكون هذا

المجلس من مجموعة من الأعضاء الممثلين في المحاسبين، الخبراء المحاسبين والأكاديميين ذوو الخبرة في مجال المحاسبة وغيرهم. يعمل هذا المجلس مع لجان تساعد في القضايا الخاصة بالمعايير والإرشادات المحاسبية.

ثانيا- لجنة القضايا المستجدة (Emerging Issues Committee, EIC): ترفع هذه اللجنة إلى المجلس أهم القضايا الطارئة التي يطرحها أصحاب المصالح، مع تفويض لها بإصدار مجموعة من الآراء أو التوضيحات التي تعمل مبدئياً على حل هذه القضايا فور ظهورها. وتقوم بالتشاور مع المجلس وحضور المداولات والمشاركة في صياغة وتعديل المعايير.

ثالثا- اللجنة الاستشارية الإسلامية (Islamic Advisory Committee, IAC): تقوم هذه الهيئة بإبداء الرأي وتقديم المشورة خاصة فيما يتعلق بوصف المعالجة المحاسبية الموافقة لأحكام الشريعة للمعاملات خاصة ما يتعلق منها بالمصارف. لأن التعاليم الدينية تدخل ضمن الخصوصيات الوطنية ويجب مراعاتها عند التقارب مع متطلبات المعايير الدولية. ويمكن لهذه اللجنة التعاون مع هيئات أخرى في ذات المجال مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

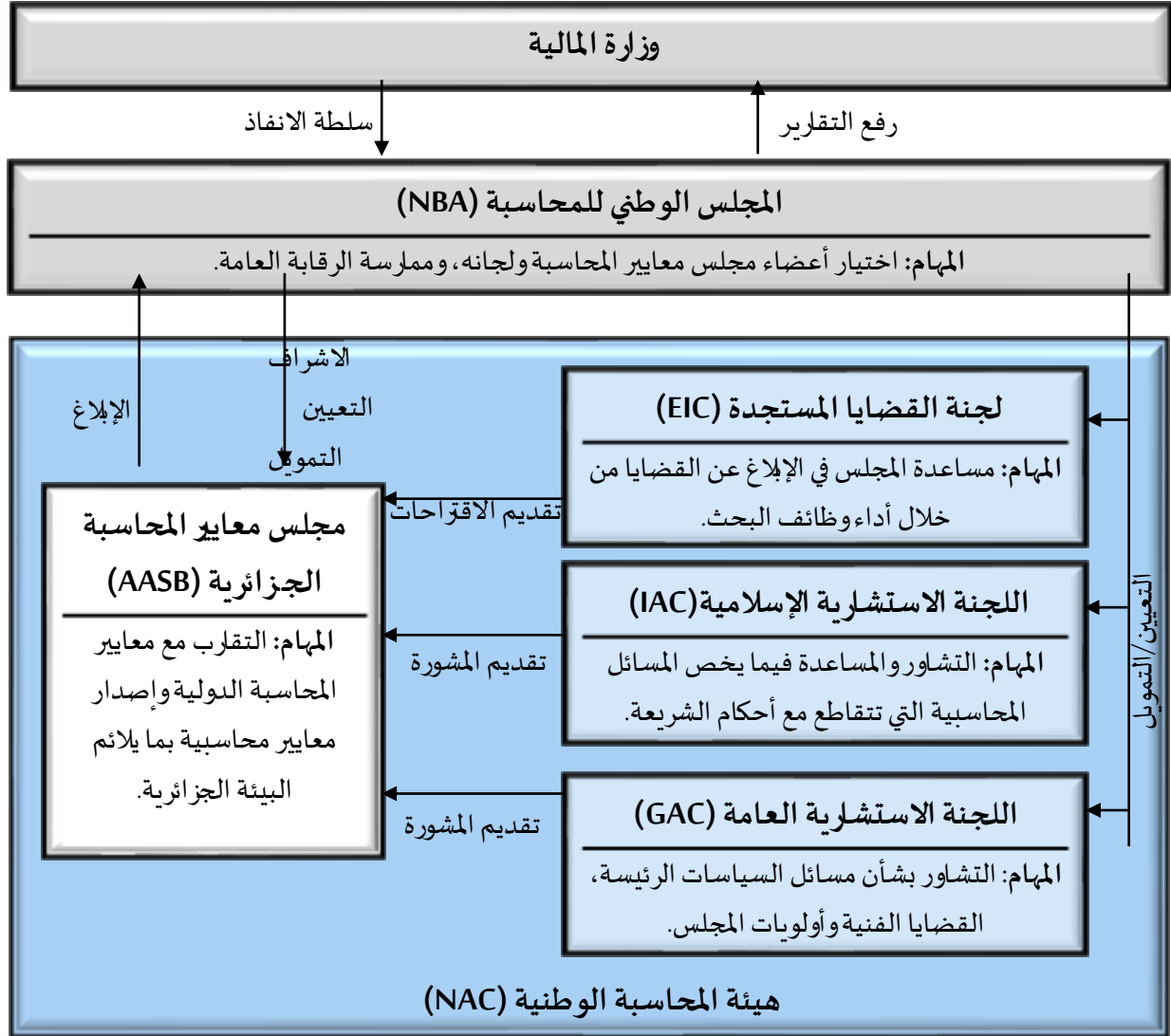
رابعا- اللجنة الاستشارية العامة (General Advisory Committee, GAC): تقوم هذه اللجنة بتقديم المشورة بشكل عام حول مسائل مختلفة مرتبطة بالسياسات المحاسبية، القضايا الفنية والأولويات. كما تقوم بمتابعة أحدث التطورات المحاسبية على الساحة الدولية بالإضافة إلى العمل على المشاركة في عمليات إصدار معايير المحاسبة الدولية.

المجلس الوطني للمحاسبة (NBA): يحبذ إعادة هيكلته من أجل ممارسة الاشراف على مجلس وضع المعايير بصفته هيئة حكومية من جهة، ومن جهة أخرى ممارسة الرقابة على الشركات المدرجة في البورصة، ويحمل على عاتقه مهمة انفاذ المعايير وفرض متطلبات محددة للتقارير المالية. يضم أعضاء من التنظيمات المهنية الموجودة حالياً، كما يجب أن يشرف وزير المالية على رئاسته، ويمكن أن يضم أطراف معينة مثل: رئيس مجلس المحاسبة، محافظ البنك المركزي، المدير العام للضرائب، ممثلين عن مختلف القطاعات وغرف الصناعة والتجارة، وممثلين عن جميع الفئات من أصحاب المصالح في معايير المحاسبة (أكاديميين، مهنيين، معدي القوائم المالية، مستخدمي القوائم المالية، منظمي الأسواق المالية، جهات رقابية وإشرافية). ويسند لهذا المجلس المهام التالية:

- ✓ يساهم في تحديد القضايا الناشئة ومجالات المحاسبة التي تحتاج إلى الاهتمام؛
- ✓ يعمل بشكل وثيق مع مجلس معايير المحاسبة، لا سيما فيما يتعلق بجدول الأعمال؛
- ✓ يتحمل المسؤولية النهائية لضمان تعامل مجلس المعايير مع القضايا الرئيسية ولفت انتباهه إليها؛
- ✓ تعيين أعضاء مجلس المعايير ولجنة القضايا المستجدة واللجان الاستشارية، على أن يتم التعيين من خلال عملية مفتوحة وشفافة ويكون الاختيار وفقاً لمواصفات وشروط معينة؛

- ✓ المراجعة السنوية لاستراتيجية مجلس المعايير وتقييم مدى فعاليتها؛
- ✓ القبول السنوي لميزانية مجلس معايير المحاسبة وتحديد أسس التمويل.

الشكل رقم (2-5): الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة الوطنية المقترحة



المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثالث: مجلس معايير المحاسبة الجزائرية

يحمل مجلس معايير المحاسبة الجزائرية على عاتقه مهمتين أساسيتين وهما صناعة المعايير المحلية، وفي نفس الوقت يكون بوابة لعبور المعايير الدولية. يجب دعم هاتين الوظيفتين بهدف مواكبة التطورات العالمية والتأثير بفاعلية في صنع السياسات المحاسبية على المستوى المحلي. من الأفضل أن يتبع المجلس آلية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ثم تعديلها وتكييفها بدلا من اعتمادها دون تغيير أو بناء معايير وطنية من الصفر. تكون آلية إصدار المعايير المحاسبية فعالة ومفتوحة عبر طرح مشاريع المعايير الجديدة والمعدلة في مختلف وسائل الإعلام وتلقي الردود عليها قبل إصدارها. كما يجب أن يكون لهذا المجلس موقعا الكترونيا رسميا

لنشر الإصدارات والأخبار ومن أجل إتاحة الفرصة لمشاركة كافة أصحاب المصالح في كافة مراحل إصدار معايير المحاسبة الوطنية.

الشكل رقم (5-3): الخصائص الأساسية لفعالية هيئة المحاسبة الوطنية



المصدر: من إعداد الباحثة.

ويمكن توضيح ماهية مجلس معايير المحاسبة الجزائرية من خلال ثلاثة جوانب أساسية:

أولاً- التمويل: يعتبر التمويل عنصراً مهماً لضمان سير واستمرار عمل هذا المجلس على النحو المطلوب، فعلى الرغم من أنه سيكون مستقلاً لكن يجب الاعتماد بشكل أساسي على المساهمة الحكومية لتمويله نظير خدماته في تطوير معايير المحاسبة الوطنية وتحسينها. كما يمكن الاعتماد على مصادر تمويل أخرى مثل رسوم على الشركات المدرجة في البورصة، رسوم على شركات ومكاتب التدقيق... وينطبق ذلك أيضاً على تمويل اللجان الأخرى المنتمية لهيئة المحاسبة الوطنية.

ثانياً- العضوية: يجب اتباع مجموعة من المعايير والشروط الواجب توفرها لاختيار الأعضاء، من ناحية تنوع خلفياتهم المهنية والأكاديمية والخبرة الكافية، وجوب الاستقلالية من خلال التفرغ والعمل بدوام كامل على شرط إنهاء علاقاتهم بالتنظيمات التي يمكن أن تؤدي عضويتهم فيها إلى تعارض المصالح عند إصدار معايير المحاسبة. وأن يكون العدد كافياً لمزاولة المهام على النحو المطلوب لمدة محددة تكون بين 3 و 5 سنوات قابلة للتجديد. ويمكن أن يتكون المجلس من هؤلاء الأعضاء:

- ✓ مدققون وخبراء محاسبون بخبرة كافية؛
- ✓ أكاديميون متخصصون وأصحاب خبرة كافية؛
- ✓ محاسبون (معدو القوائم المالية) من الشركات الكبرى ومن القطاعات الأساسية (القطاع المالي، الصناعي، التجاري) وأن تكون لديهم الخبرة الكافية أيضاً؛

- ✓ المحللون الماليون وممثلو غرف الصناعة والتجارة واتحاد التجار والحرفيين وغيرها؛
- ✓ أعضاء من شركة تسيير بورصة القيم.
- ثالثا- المهام: يقوم هذا المجلس بمجموعة من المهام وفق رؤية واستراتيجية محددة:
- ✓ كافة الأمور الفنية بما فيها إعداد وإصدار المعايير والتفسيرات المحاسبية؛
- ✓ حرية التصرف التامة بشأن برنامج العمل وتنظيم سيره؛
- ✓ الحصول على أبحاث مفصلة من مصادر خارجية؛
- ✓ تحديد التواريخ المناسبة لتطبيق المعايير الجديدة بما يتناسب مع طبيعة وحجم التغيير.

المطلب الثاني: استراتيجية تعديل النظام المحاسبي المالي

بعد إعادة هيكلة وإصلاح الهيئات المشرفة على معايير المحاسبة الجزائرية يأتي تطبيق الخطوة الثانية من عملية الإصلاح، وهي وضع استراتيجية ورؤية فعالة من أجل اصلاح النظام المحاسبي المالي وتحويله إلى مرجعية محاسبية وطنية ملائمة.

الفرع الأول: عرض خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي

بتاريخ 2019/01/21، تم عقد ندوة من أجل الإطلاق الرسمي لأعمال تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، من تنظيم المجلس الوطني للمحاسبة وبرعاية المديرية العامة للمحاسبة في وزارة المالية، وبحضور أعضاء من التنظيمات المهنية المحاسبية والمؤسسات المالية وممثلي الكيانات الاقتصادية بالإضافة إلى الأكاديميين. ترأس الجلسة الافتتاحية وزير المالية، الذي أعلن أنه في إطار برنامج عمل المجلس الوطني للمحاسبة، تم تعيين مجموعة عمل لتقييم التطبيق العام للنظام المحاسبي المالي. تتمثل مهمة هذه المجموعة في تولى مسؤولية الاستجابة للاستفسارات والأسئلة الناشئة عن صعوبات التطبيق التي واجهتها مختلف الجهات الفاعلة في قطاعات النشاط الاقتصادي، مشيراً إلى أن التوصيات والاستنتاجات الناتجة عن عمل هذه المجموعة، ستشكل الأساس الذي ستستند إليه مراجعة النظام. وفيما يلي خارطة طريق مقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي ومنهجه:¹

¹ Toufik Radjah (2019), Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier, El- Mouhassib, (04), P. 13.

الشكل رقم (4-5): خارطة طريق مقترحة من طرف مجموعة العمل لتقييم ومراجعة النظام المحاسبي

المرحلة الأولى

- ✓ تقييم وتشخيص وضعية تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومدى تطبيقه في الكيانات المعنية؛
- ✓ تحديد الصعوبات التي تم مواجهتها خلال المرحلة الأولى من تطبيق النظام المحاسبي المالي، في مختلف القطاعات والأنشطة -التحول من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي-؛
- ✓ تحديد المعايير الدولية غير المتضمنة في النظام المحاسبي المالي أو تلك التي تضمنها وتحتاج إلى تفسيرات؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي تصدرها لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية؛
- ✓ الإعلان عن دعوة للمشاركة في مراجعة النظام المحاسبي المالي للمهنيين والهيئات والمؤسسات، من خلال تنظيم أيام دراسية، حتى تكون المراجعة مبنية على أسس سليمة، تسمح بإصدار معلومة مالية مفيدة وملائمة، تستعمل في المجالات الاقتصادية والجبائية والاجتماعية.

المرحلة الثانية

- ✓ إحصاء المعايير الدولية الجديدة والمعدلة أو الملغاة، مقارنة مع تلك التي تبناها النظام المحاسبي المالي:
1- المجال الأول:
- ✓ إحصاء المعايير الموجودة في النظام المحاسبي المالي التي تم تغييرها أو إلغاؤها، وذلك من أجل تحيين النظام المحاسبي المالي ومطابقته مع المعايير الجديدة.
- 2- المجال الثاني:
- ✓ إحصاء المعايير الدولية التي تم اعتمادها بعد اعداد النظام المحاسبي المالي منذ عام 2004 إلى يومنا هذا؛
- ✓ تُبنى هذه المعايير الجديدة وفق الواقع الجزائري، بشرط عدم مصادمتها للمصالح الوطنية، وألا تكون عائقا للتنمية الوطنية والقرارات الاقتصادية المتخذة وذلك بغية اجتناب كل تأثير سلبي.

المرحلة الثالثة

- ✓ تحيين النصوص التشريعية من قوانين ونصوص تطبيقية؛
- ✓ عرض مشروع النظام المحاسبي الجديد على لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والعناية المهنية لتقييمه وإبداء الرأي؛
- ✓ اصدار المشروع النهائي للنظام المحاسبي المالي الجديد.

Source: Toufik Radjah (2019), Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier, El- Mouhassib, (04), P. P. 13-15.

الفرع الثاني: تقويم خارطة الطريق لتعديل النظام المحاسبي المالي

من خلال قراءة الخطة ثلاثية المراحل المقترحة لتعديل النظام المحاسبي المالي يلاحظ مبدئياً أنها خطة منطقية ومعقولة بشكل عام، وأخذت بعين الاعتبار بعض العناصر المهمة من أجل إنجاح خطة التعديل. لكن يمكن تسجيل بعض الملاحظات حولها:

أولاً- المرحلة الأولى:

- ✓ يُفضل أولاً أن تتم إعادة هيكلة الهيئات التي عليها الاشراف على النظام المحاسبي في المستقبل، وأيضا الاعتماد على الخبرات الجزائرية وتدريبها أكثر في هذا المجال دون الاستعانة بهيئات أجنبية؛
- ✓ يجب تحديد المدى الزمني للخطة ولكل مرحلة على حدة، ولا يجب أن تكون الفترة الاجمالية أقل من ثلاث سنوات (مع التحديد المسبق لفترة إجراء تحديثات دورية)، يتم من خلالها الدراسة المتأنية للتعديلات الواجبة، وأيضا تحضير الكيانات لاستقبال هذه التغييرات؛
- ✓ الإشكالية في النظام لسيت مجرد إدخال تعديلات، لكن الحلول الحقيقية تكمن في ضرورة إعادة هيكلته، زيادة مرونته، تحسين صياغته وقابلية فهمه؛
- ✓ تحديد وإحصاء المشاكل السابقة التي تمت مواجهتها عند التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي ومحاولة تجنبها بعد التعديل؛
- ✓ عدم التسرع في عملية مراجعة النظام المحاسبي المالي، وتجنب التأخير كما كان الحال مع التطبيق الأول لهذا النظام، ولكن يتم البحث عن الوسيلة المناسبة للتقارب مع المعايير الدولية في نسخها الحالية.

ثانياً- المرحلة الثانية:

- ✓ التقييم الأولي للتكلفة وللنفوائد المرتبطة بتعديل النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة مصلحة الكيانات؛
- ✓ عرض مراحل تطور المعايير الدولية من عام 2004 حتى تاريخ تعديل النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ يجب أولاً تعديل الإطار المفاهيمي الذي يعتبر أساس المعايير المحاسبية؛
- ✓ بدل إحصاء التعديلات الكثيرة والتي يقدر عددها بحوالي 150 تعديلاً لمعايير المحاسبة الدولية (بين إلغاء أو استبدال أو تعديل) منذ عام 2004 حتى عام 2019، يُفضل إعادة صياغة المرجعية المحاسبية الوطنية اعتماداً على النسخة الأخيرة للمعايير الدولية مع انتقاء التعديلات التي تؤدي إلى جودة المعلومة المحاسبية، واستبعاد التعديلات التي لا تلائم البيئة الجزائرية؛
- ✓ مراعاة الوقت المطلوب لدراسة ونشر بعض التعديلات أو المعايير الجديدة التي يعتبر تأثيرها جوهرياً على الكيانات الاقتصادية؛

- ✓ خلق فضاء يسمح بالتبادل بين المهتمين بمهنة المحاسبة، ودعوة للمساهمات من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين المعنيين بمراجعة الجوانب المختلفة للنظام المحاسبي المالي؛
- ✓ الاعتماد على الدراسات والأبحاث الذي تم تطويرها من قبل الجامعات الجزائرية.

ثالثا- المرحلة الثالثة:

- ✓ تجنب النشر المتأخر للنصوص القانونية المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المعدل، ومراجعة الإجراءات الداخلية ومختلف الاعتبارات؛
- ✓ إصدار نصوص توضيحية حول تطبيق المعايير المعقدة خاصة ما يتعلق بمعايير الأدوات المالية، الاعتراف بالإيرادات، عقود الإيجار، القيمة العادلة... وغيرها؛
- ✓ التركيز على تبسيط ومرونة النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ موائمة النصوص القانونية المحاسبية مع الضريبية من أجل تخفيف الصعوبة المتعلقة بقانون الضرائب، وذلك بسبب وجود عدد كبير من الاختلافات بين نظام المحاسبة وقانون الضرائب حيث تبذل الشركات جهودًا كبيرة لإعادة الصياغة غير المحاسبية؛
- ✓ التركيز على التدريب بالمعنى الواسع، وعلى تثقيف أصحاب المصالح بأهمية الإصلاح لضمان تطبيق النظام المحاسبي المعدل بنجاح والتخفيف من مشاكل ما بعد التطبيق؛
- ✓ استحداث مجلة رسمية لمجلس المعايير لنشر المواضيع المحاسبية وأخبار وتحديثات المعايير ومختلف القضايا والنقاشات ذات الصلة؛
- ✓ دراسة إمكانية استخدام لغة XBRL لإدماجها في المرجعية المحاسبية كأداة للإفصاح الإلكتروني.

الفرع الثالث: اختيار استراتيجية لتحديث النظام المحاسبي المالي

بعد إصلاح النظام المحاسبي المالي، يجب تحديد استراتيجية للتحسين أو التحديث المستقبلي من البداية؛ من أجل إعطاء صورة كاملة للمستخدمين والمعددين حول آلية تحديث المرجعية المحاسبية واتخاذها خيارا مستقبلا. مع الأخذ في الاعتبار الوقت اللازم للتصميم، الوقت المعقول لإضفاء الشرعية، والفترة الضرورية للتنفيذ والتثبيت، من المحتمل أنه يمكن الوصول إلى مرجعية محاسبية معدلة خلال مسار مدته ثلاث سنوات في أفضل الأحوال. وحتى بعد إصدار النظام المحاسبي المعدل سينشأ اختلاف مهم بينه وبين المعايير الدولية، نظراً لأن هذه الأخيرة تتغير باستمرار ووتيرة التغيير تزداد. بالتالي، سيكون من الضروري وضع خطة للنظر في تحديث آخر وما إلى ذلك.

أولاً- استراتيجية التحديث البطيء:

وهو النهج المعتمد حالياً لتعديل النظام المحاسبي المالي، حيث لم تقرر السلطات تحيينه إلا بعد ما يقارب العقد من الزمن، وفق هذا النهج يكون إدخال ومراقبة التعديلات بعد مرور وقت طويل. لهذا النهج مجموعة من المزايا والعيوب هي كالتالي:

1- مزايا التحديث البطيء:

✓ إتاحة الوقت لنشر الممارسات وإتقانها وتوحيدها وتعزيز قابلية المقارنة؛

✓ تقييم الممارسات المحاسبية وتحديد المناسب منها وما هو غير قابل للتطبيق.

2- مساوئ التحديث البطيء:

✓ الابتعاد عن الممارسات الدولية بمرور الوقت؛

✓ تفاقم الفجوة مع تطور المعاملات الاقتصادية.

ثانيا- استراتيجية التحديث المستمر:

وفقاً لهذا النهج المعتمد في المعايير المحاسبية الدولية، يجب تحديث المرجعية المحاسبية بشكل مستمر، بحيث لا يُنظر إلى التحديث على أنه إجراء عرضي ولكن كعملية دائمة ومتكاملة تؤدي إلى تحديث فوري تقريباً مع المعايير الدولية. للقيام بذلك، يجب التفكير في هيئة معينة، ويجب تعيين فرق متخصصة، وتخصيص الموارد المادية والمالية لتبني هذه الاستراتيجية وتحقيق هذه الرؤية.

1- فوائد التحديث المستمر

✓ التقارب مع ممارسات المحاسبة الدولية؛

✓ رفع القدرات الفنية للمهنة التي يجب تطويرها باستمرار؛

✓ مواكبة التطورات الاقتصادية.

2- عيوب التحديث المستمر

✓ ستكون المرجعية المحاسبية في حالة حركة دائمة، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار والتجانس في الممارسات؛

✓ الوقت والجهد والموارد التي يتطلبها تنفيذ هذا النهج.

على الرغم من عيوب المنهج الثاني لكنه الأفضل، لطبيعة العوامل المتغيرة باستمرار وهي المعايير الدولية والبيئة الاقتصادية، فالتطور شبه الدائم لمعايير المحاسبة الدولية من المعطيات التي يجب إدراجها وأخذها بعين الاعتبار. لكن الإشكالية التي تطرح بحدة هي معرفة كيفية التعامل مع هذه الديناميكية وتوفير البيئة الملائمة والمقومات الضرورية.

المطلب الثالث: المقومات الضرورية لتحسين النظام المحاسبي المالي

يعتبر تحسين المرجعية المحاسبية ضرورة حتمية للكيانات الجزائرية من أجل الاستجابة لإستراتيجية الاندماج وتوحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي. لكن لا يمكن أن تؤدي المرجعية المحاسبية الجديدة ثمارها وهي تُطبق في اقتصاد يعاني من غياب مجموعة من المقومات والشروط الضرورية، كأن تُطبق في كيانات تفتقر إلى إطارات بشرية مؤهلة، أو إلى مسيرين يولون الأهمية البالغة من شفافية ودقة وإفصاح عن المعلومات المالية المقدمة، أو في كيانات تعاني من النقص الكبير لوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة.

الفرع الأول: منظور البنية الأساسية

تتأثر الهيئة القائمة على تطوير المعايير المحاسبية في المجتمع بعدة عوامل تحدد كيفية تكوينها والمنهج المستخدم، وكذلك كمية ونوعية المعايير الصادرة. وعلى الرغم من أن قضية تطوير المعايير المحاسبية تشكل أهمية قصوى لأي مجتمع لما لها من آثار مباشرة على قرارات التخطيط والاستثمار والتمويل والرقابة، لكن صناعة المعايير ليست عملية بسيطة وسهلة، بحيث يمكن لأي دولة أن تصنع لنفسها مجموعة من المعايير التي تتصف بدرجة عالية من الجودة. فتحقيق ذلك يتوقف على حجم البنية الأساسية المحاسبية في الدولة والتي تقوم على مجموعة من المكونات الهامة:

✓ كيانات قوية لها مصلحة في تنظيم المعايير، كهيئات تداول الأوراق المالية، الشركات والبنوك الكبيرة... وغيرها؛

✓ تنظيم مستقل ومتكامل لتطوير وصناعة المعايير المحاسبية، يتضمن بصفة أساسية مجلسا مستقلا، لجان استشارية متخصصة لتقديم المشورة والدعم، لجنة للبحوث والدراسات المحاسبية؛

✓ نسيج مهني قوي متمثل في المحاسبين ومكاتب المحاسبة؛

✓ مجتمع مهتم بالمحاسبة والثقافة الاستثمارية.

ينبغي لأي دولة تريد التوافق مع البيئة الدولية والاندماج أن تصمم مجموعة من الاستراتيجيات من أجل تهيئة البيئة المحلية لتندمج في البيئة الدولية بدون أي صعوبات أو تعارض، يمكن ذكر أهمها:

أولا- عولمة البيئة: ويعني أن تتوافق البيئة المحلية مع صفات العولمة من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية، مثلا مجلس IASB، الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، منظمة IOSCO... وغيرها.

ثانيا- تكييف التشريعات والقوانين: من خلال إزالة أي تعارض أو عدم تطابق بين القوانين والتشريعات المحلية مع المتطلبات الدولية بحيث يسهل تطبيقها في مجالات الصناعة، التجارة، الخدمات والقطاع المالي.

ثالثا-انفتاح البيئة الاقتصادية: يجب تراجع دور الدولة إلى كونه دورا تنظيميا وتنسيقيا وليس دورا مسيطرا أو مالكا، حيث أن الدولة لا زالت مسيطرة ومؤثرة في مجرى الحياة الاقتصادية في الجزائر، فليس للمؤسسات الحرية الكاملة في اختياراتها وتصرفاتها وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مضاربة وليس اقتصاد سوق حقيقي، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليه في معرفة القيم العادلة للسلع التي تتعرض للمضاربة، في حين أن المعايير الدولية تفضل التقييم بالقيمة العادلة.

رابعا-تفعيل بورصة الجزائر: يجب الاهتمام أكثر بتهيئة المحيط الذي تطبق فيه المرجعية المحاسبية من خلال منح الأهمية لبورصة الجزائر وتفعيل حركتها. لا يمكن أن تعرف هذه السوق حيوية إلا إذا كانت الشركات المدرجة فيها تطبق معايير محاسبية متقاربة مع المعايير الدولية لضمان المستوى العالي للإفصاح المحاسبي في التقارير المالية، والذي بدوره سوف يجلب المزيد من الشفافية والمصداقية في التقارير المالية محليا ودوليا ما يسهل ويشجع الشركات على الإدراج في البورصة والاعتماد عليها في التمويل.

الفرع الثاني: منظور البيئة الأكاديمية

المحاسب هو المعني بتطبيق معايير المحاسبة، لذلك لابد من تأهيله علميا وعمليا ليكون قادرا على تطبيقها بالشكل المطلوب. فالمحاسب أصبح مطالبا بمهارات واسعة في ميادين معينة مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق التقاعد، الضرائب وتكنولوجيا المعلومات. ويجب امتلاك القدرة التحليلية اللازمة للعمل، والتفسير واستخدام الحكم المهني والتقدير وتقديم الحلول للمشاكل وليس فقط الاقتصار على تقديم المعلومة وإعداد التقارير المالية. في الجزائر يفتقر المحاسبون عادة لهذه المهارات ويفتقرون إلى المعرفة بمعايير المحاسبة الدولية وتطوراتها، فضلا عن فهمها وتطبيقها تطبيقا صحيحا. بشكل عام، مستوى التعليم المحاسبي غير مرضي ويحتاج إلى نقلة نوعية، ولذلك يجب ما يلي :

- ✓ عقد دورات تدريبية وورشات عمل للمحاسبين والمدققين التي يكون موضوعها معايير المحاسبة الدولية. ولا بد من الإشارة إلى المبادرات التي يقوم بها المجلس الوطني للمحاسبة في عقد ندوات ودورات تدريبية غير أنها قليلة ولا تتناول معايير المحاسبة الدولية بشمولية وبعمق؛
- ✓ تضمين معايير المحاسبة والتدقيق الدولية في المسار التكويني للمدققين والمحاسبين المعتمدين من طرف مختلف التنظيمات المهنية؛
- ✓ تطوير وتحسين مناهج كليات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير في الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين المهني لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ أصدر مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين 08 معايير للتعليم المحاسبي ويمكن اعتمادها في الجزائر وتطبيقها لترقية التعليم المحاسبي بمختلف متطلباته؛

✓ بالإضافة إلى التكوين الواجب تحصيله في مجال التعليم المحاسبي، أصبح استخدام تقنية المعلومات والأجهزة الحديثة المسيرة لنظم المعلومات من المتطلبات الإلزامية للمحاسب المؤهل.

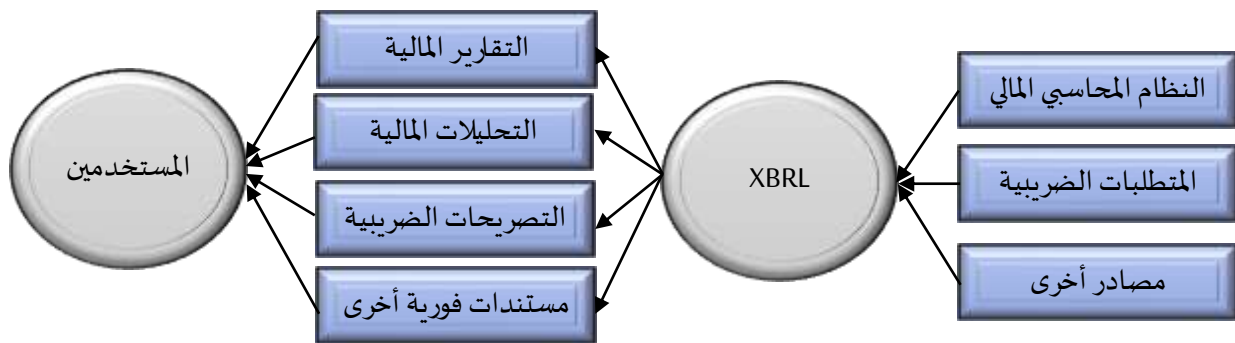
الفرع الثالث: منظور البيئة التكنولوجية

يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظام المحاسبي وسيلة جد مهمة لزيادة قابلية القراءة والتنظيم والشفافية الخاصة بهذا النظام وكذا بالمعلومات المالية المعدة وفقه. لذلك يجب تدوين النظام المحاسبي من خلال موقع إلكتروني رسمي يعتبر قاعدة بيانات للبحث والاطلاع على المحتوى بشكل أسهل. وتعتبر لغة XBRL هي اللغة العالمية الأكثر فاعلية للإفصاح الإلكتروني بسبب مساهمتها في تحسين جودة المعلومات المالية وتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية.

أولاً- أهمية استخدام لغة XBRL:

تملك لغة XBRL مفرداتها الخاصة للتعبير والوصف مع إضافة قواعد ومتطلبات تتعلق بلغة الأعمال والمحاسبة. فهي إلكترونية تعتمد على التقنيات الإلكترونية، معيارية بسبب ضرورة توحيد المصطلحات والعبارات المستخدمة، قابلة للتوسع لأنها لغة مفتوحة تتيح زيادة المصطلحات والعبارات حسب الحاجة، كما أنها مجانية وتدعم اللغة العربية.

الشكل رقم (5-5): استخدام لغة XBRL للإفصاح الإلكتروني



المصدر: من إعداد الباحثة.

تقوم الشركة بإعداد تقاريرها وقوائمها المالية طبقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المحلية، وتقوم البرمجيات بتحويل هذه القوائم والتقارير إلى قوائم مالية مرمّزة باستخدام قواعد ترميز المعلومات لتكون جاهزة للنشر الإلكتروني وصالحة للتبادل، باستخدام:

✓ البطاقات التعريفية (Tags): وهي وسيلة لترميز وتعريف مفردات التقارير المالية، تعمل على ربط العنصر الموجود في التقرير المالي بالعنصر المناظر له في مخطط قاموس التصنيف، والذي بدوره يوفر كافة المعلومات عن هذا العنصر، فكل مفردة لديها بطاقة التعريفية في قاموس التصنيف.

✓ قاموس التصنيف (XBRL Taxonomy): الذي يعتبر قاموس مصطلحات هذه اللغة، يضم تعريف وتصنيف كل مصطلحات التقارير المالية والعلاقات الرياضية التي تربط بينها، إضافة إلى معلومات

حول طرق عرضها. يهدف قاموس التصنيف إلى تأمين مستوى تفصيلي من المصطلحات المحاسبية والمالية، ويسمح بتحديد وتشكيل المصطلحات التجارية والصناعية، لتتوافق مع المعايير المحاسبية. ✓ المستندات الفورية المستخلصة بلغة XBRL: هي نتاج تطبيق قواعد قاموس التصنيف على تقارير الأعمال، فبعد الانتهاء من إعداد قاموس التصنيف تأتي مرحلة التطبيق، وهي ترجمة التقارير المالية للشركة استناداً إلى قاموس التصنيف، حيث تتم مقابلة كل مفردة من مفردات التقارير المالي للشركة والبحث عن الاسم المناظر لها في القاموس من خلال البطاقة التعريفية للمفردة. ينتج عن ذلك في الأخير مستند بصيغة XBRL يفصح عن أعمال الشركة.

الشكل رقم (5-6): فوائد لغة XBRL على تحسين جودة المعلومات المالية



المصدر: من إعداد الباحثة.

ثانيا- مراحل مقترحة لاستخدام لغة XBRL

تم استخدام هذه اللغة في تصنيف كل من المعايير الدولية والأمريكية وانتشرت في مختلف الأسواق المالية العالمية كقاعدة للإفصاح الإلكتروني. وعلى الجوائر تبني هذه اللغة كأحد المشاريع الإستراتيجية المستقبلية بالتنسيق مع الجهات المعنية. وفيما يلي عرض لمراحل مقترحة من أجل اعتمادها:

الشكل رقم (5-7): مراحل مقترحة لاستخدام لغة XBRL



المصدر: من إعداد الباحثة.

1. **التدريب والتخطيط:** تعد مرحلة تمهيدية مهمة، تهدف للتخطيط الجيد لعملية التطبيق، وتتطلب وقتاً أطول من غيرها من أجل الإلمام الكامل بالتفاصيل المحيطة بهذه اللغة والمتطلبات الأخرى. يتخلل هذه المرحلة عقد ملتقيات علمية ودورات تعريفية وتدريبية حول لغة XBRL لتوعية مختلف الفئات الفاعلة في السوق (مستثمرين، محاسبين، مدققين داخليين أو خارجيين، كيانات، أساتذة، باحثين، مهنيين، هيئات حكومية...) وإجراء البحوث والاستعانة بخبرة الهيئات السبابة في استخدام هذه اللغة.
2. **التصميم:** خلال هذه المرحلة يتم تشكيل فريق عمل من معدي التقارير المالية وخبراء تكنولوجيا المعلومات المؤهلين، كما يمكن الاستعانة بخبراء خارجيين كمستشارين في هذا المجال (فريق عمل يتكون من لجنة عليا للإشراف، لجنة توجيهية، فريق تقني متخصص، فريق تنفيذي)، للقيام بعمليات التصميم والبناء العام لمكونات هذه اللغة، من خلال تحديد قاموس التصنيف اعتماداً على النظام المحاسبي المالي ومختلف المصادر والمفاهيم والعلاقات وغيرها. ويتم أيضاً مطابقة النظام المحاسبي المالي والقوائم المالية مع متطلبات اللغة، مع ضرورة التقيد بجميع التعليمات والقوانين ذات الصلة.
3. **تأهيل الكيانات:** يتم إعداد الكيانات وتحضيرها ومرافقتها في جميع المراحل، وتوفير البنية التحتية الرقمية والتقنية اللازمة لتطبيق هذه اللغة. الهدف الأساسي من هذه الخطوة هو الفهم الشامل لكل المتطلبات القانونية والتعليمات ذات الصلة بالتطبيق وخطة الهيئات المحاسبية في هذا المجال.
4. **المرحلة التجريبية:** وهي مرحلة التحول المبدئي لبعض الكيانات قيد التجربة، وتتكون من الخطوات التالية:

- ✓ تحديد قاموس التصنيف (Taxonomy) المناسب لطبيعة عمل الكيان وقطاع الأعمال الذي يعمل فيه، واستخدام بطاقات تعريفية تتلاءم مع قاموس التصنيف؛
 - ✓ إنشاء المستندات الفورية المستخلصة بلغة XBRL؛
 - ✓ مراجعة المستندات والتحقق من صحتها مقابل المتطلبات القانونية في مختلف المستويات، وأن عملية انشائها قد تمت بصورة دقيقة وكاملة، وتعكس بشكل صحيح المعلومات الموجودة في القوائم المالية الأصلية.
5. التطبيق الكامل: بعد انتهاء المرحلة التجريبية، يجب البدء في تقييم هذه المرحلة والعمل على تطويرها، وتحسين كفاءتها وفعاليتها، والاستفادة من الأخطاء والخبرة المكتسبة، لوضع إستراتيجيات تهدف لتعميم التطبيق الكامل للغة XBRL ضمن عملية إعداد التقارير المالية، ودمجها في أنظمة السوق المالي- لأغراض تحليلية ورقابية وإحصائية-.

المبحث الثالث: إطار مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية

للوصول إلى معلومات مالية ذات جودة عالية وفق النظام المحاسبي المالي المعدل وجب المرور على عدة مراحل، بداية من المرحلة التمهيدية وهي إصلاح المقومات الضرورية، من تغيير للهيئات القائمة على إعداده، إلى وضع خطة فعالة لإصلاحه. بعد الانتهاء من هذه الإصلاحات العامة، تأتي الإصلاحات التفصيلية لتحسين جودة المعلومة المالية والممكن تلخيصها في مجموعة من المقترحات المقدمة على ثلاث مستويات أساسية، وهي: مستوى الإطار المفاهيمي، مستوى المعايير المحاسبية، مستوى المتطلبات المحاسبية.

المطلب الأول: بناء إطار مفاهيمي نموذجي

يجب أن يكون الإطار المفاهيمي للتقارير المالية (Conceptual Framework, CF) مرجعاً أساسياً للمعايير المحاسبية الوطنية، ويجب التركيز على مفهوم التقارير المالية سواء في الإطار المفاهيمي أو المعايير المحاسبية، لأنها أشمل، فهي تضم بالإضافة إلى القوائم المالية كل الجداول والمذكرات والملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، التقارير المؤقتة، تقارير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات، قوائم تنبؤات الإدارة بالإضافة إلى التقارير الخارجية. يمكن إصدار عدة فصول بالتدرج أو دفعة واحدة لبناء إطار مفاهيمي متسق وسليم، وهي تعتبر المرحلة المهمة التي تسبق إصلاح وتعديل النظام المحاسبي المالي. ويمكن الاعتماد على الإطار المفاهيمي المشترك الصادر سنة 2010 من أجل بناء هذا الإطار مع إجراء التحسينات والتعديلات الضرورية.

الفرع الأول: هيكل الإطار المفاهيمي المقترح

لماذا يجب تطوير إطار مفاهيمي متسق وسليم والاعتماد عليه بشكل مستمر؟ أولاً، لأن عملية وضع القواعد المفيدة يجب أن تستند إلى مجموعة راسخة من المفاهيم وأن تكون مرتبطة بها. ومن ثم، فإن الإطار المفاهيمي المطور بشكل سليم يمكن الهيئة المحاسبية من إصدار معايير أكثر فائدة واتساقاً بمرور الوقت، وينتج عن ذلك مجموعة المعايير ذات الجودة العالية. في الواقع، بدون إطار مفاهيمي جيد، ينتهي الأمر بوضع المعايير على أساس مفاهيم فردية يطورها مجلس المعايير أو اللجان التابعة له، وذلك سيؤدي إلى استنتاجات مختلفة حول قضايا متطابقة أو متشابهة. علاوة على ذلك، يزيد الإطار المفاهيمي من فهم المستخدمين للتقارير المالية وثقتهم بها، من خلال تعزيز قابلية المقارنة والفهم. ويمكن على هذا الأساس تصور إطار مفاهيمي يقوم كحد أدنى بتحديد المفاهيم والعناصر التالية

الشكل رقم (5-8): عناصر الإطار المفاهيمي المقترح

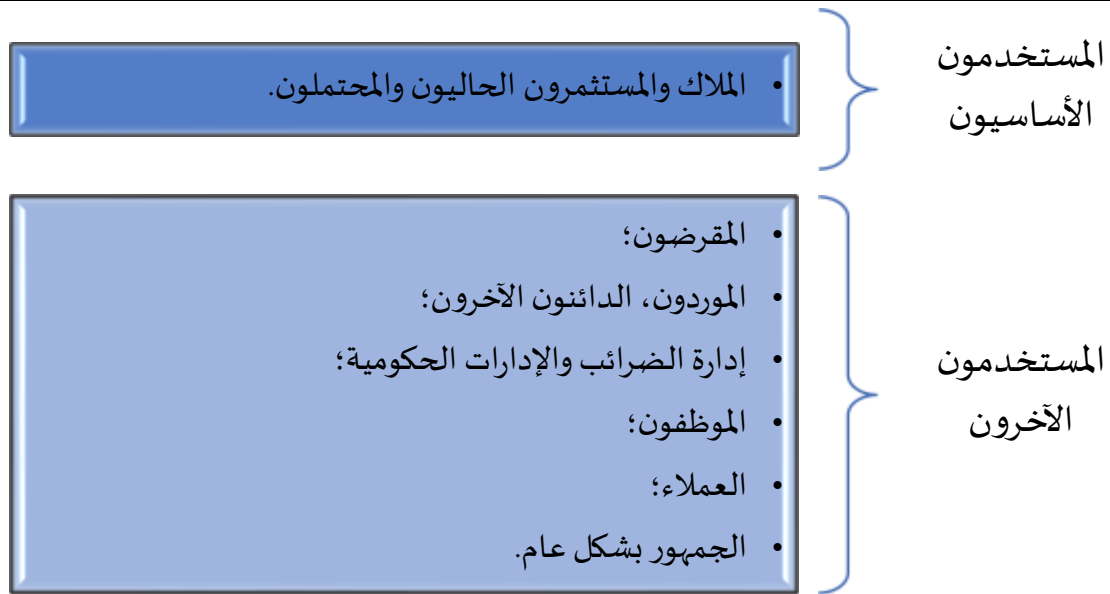
• الأهداف الأساسية للتقارير المالية؛ • مجموعات المستخدمين ومناقشة احتياجاتهم؛	المستوى الأول: لماذا يتم إعداد التقارير المالية؟
• الفروض المحاسبية؛ • المبادئ المحاسبية؛	المستوى الثاني: كيف يتم إعداد التقارير المالية؟
• الأصول؛ • الخصوم؛ • حقوق الملكية؛ • المصاريف؛ • الإيرادات؛	المستوى الثالث: ما هي العناصر الأساسية للقوائم المالية؟
• مبادئ الاعتراف؛ • أسس القياس؛ • متطلبات العرض؛ • متطلبات الإفصاح؛	المستوى الرابع: ما هي متطلبات عناصر القوائم المالية؟
• الخصائص النوعية الأساسية؛ • الخصائص النوعية الداعمة؛ • القيود على المعلومات المالية.	المستوى الخامس: ما هي خصائص المعلومات المالية المفيدة؟

المصدر: من إعداد الباحثة.

أولاً- تحديد أهداف التقارير المالية ومجموعات المستخدمين:

يجب تحديد الأهداف من التقارير المالية للأغراض العامة بدقة، وأهمها توفير معلومات مفيدة عن الكيان للمستثمرين والمقرضين والدائنين الآخرين باعتبارهم مصادر التمويل. وما هي المعلومات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ومن هم مستخدمو التقارير المالية. يناقش أيضا هذا المستوى الحاجة إلى المعلومات لمساعدة المستخدمين على تقييم وضعية الكيان وأدائه وتدفقاته النقدية. وهي معلومات حول الموارد الاقتصادية للكيان، التزاماته، التغيرات في تلك الموارد والالتزامات، مدى كفاءة وفعالية الإدارة في الاضطلاع بمسؤولياتها لاستخدام الموارد الاقتصادية للكيان؛ ومعلومات أخرى تفصيلية سواء عددية أو نوعية، تاريخية أو تقديرية حول نشاط هذا الكيان ككل مع مراعاة التكلفة.

عادة ما يكون لمجموعة من المستخدمين احتياجات ورغبات مختلفة في المعلومات عن احتياجات مستخدمين آخرين ورغباتهم وربما تتعارض معها. لكن بما أن التقارير المالية للأغراض العامة تهدف إلى توفير معلومات مشتركة ولا يمكنها استيعاب كل طلب للحصول على المعلومات؛ فيجب السعي لتوفير مجموعة المعلومات التي تهدف إلى تلبية احتياجات أكبر عدد ممكن من المستخدمين بطرق مفيدة وفعالة من حيث التكلفة، مع مراعاة المستخدم الأساسي لأنه من الضروري تحديده وتحديد احتياجاته ضمن الإطار المفاهيمي. الشكل رقم (5-9): مستخدمو التقارير المالية وتصنيفهم



المصدر: من إعداد الباحثة.

إن تصنيف المستخدمين له أهمية كبيرة، حيث يتم إعطاء الأولوية للإفصاح عن كل المعلومات التي يحتاجها المستخدمون الأساسيون. ولأن الملاك والمستثمرين يتحملون المخاطر الأكبر في تمويل الكيان، فيجب أن يتم مناقشة احتياجاتهم من المعلومات وتلبيتها أولاً قبل المستخدمين الآخرين. حتى يمكنهم تقييم وضعية الكيان وأدائه وتدفقاته النقدية بشكل صحيح واتخاذ القرارات بناء على معلومات تلبي احتياجاتهم في ذلك.

ثانيا- الفروض والمبادئ المحاسبية:

على الرغم من التطور المني للمحاسبة، مازالت هذه المبادئ والفروض محل جدل واجتهاد واختلاف من حيث ماهيتها ودقة تسميتها وتصنيفها. ويمكن الاعتماد على الإطار المفاهيمي الدولي، الذي حدد بدقة الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية. وفي هذا الجانب يجب تحديد الأسس العامة التي تقوم عليها القوائم المالية وهي الفروض المحاسبية ومنها يتم اشتقاق المبادئ المحاسبية وأخيراً بناء الخصائص النوعية.

ثالثاً- عناصر القوائم المالية:

من خلال هذا الفصل يجب تحديد مجموعة من التعريفات المتعلقة بالقوائم المالية، القوائم المالية الموحدة؛ القوائم المالية المنفصلة والمجمعة. كما يجب أن يحدد هذا الفصل تعريف العناصر الخمسة للقوائم

المالية: الأصول، الخصوم، حقوق الملكية (بدلاً من الأموال الخاصة لأنها الترجمة الأصح لمصطلح Equity)، الإيرادات (بدلاً من مصطلح المنتجات أو المنتوجات المعتمدة حالياً في النظام المحاسبي المالي) والمصاريف. بالإضافة إلى تعريفات أخرى تتناول وحدة الحساب وكيفية اختيارها. وسيتم تسهيل الاتصال إذا كان هناك تحديد دقيق للمصطلحات واستخدامها بشكل واسع النطاق ومشترك وأيضاً تحديد مجموعة مشتركة ومتسقة من التعريفات على مستوى الإطار المفاهيمي أو المعايير.

رابعاً- متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح:

- 1- الاعتراف وإلغاء الاعتراف بالعناصر في القوائم المالية: أهم العناصر الواردة هي تعريف الاعتراف وتحديد توقيته ومعايير أي شروط استيفاء عملية تسجيل هذه العناصر ضمن القوائم المالية من جهة؛ ومن جهة أخرى يتم تحديد تعريف إلغاء الاعتراف للأصل من القوائم المالية وتحديد شروطه. كما يتم مراعاة قيود التكلفة عند اتخاذ قرار الاعتراف، تماماً كما تقيد التكلفة قرارات إعداد التقارير المالية.
- 2- قياس العناصر المعترف بها في القوائم المالية: يتم وصف قواعد القياس المختلفة ومناقشة العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار أساس القياس. وهناك نوعان أساسيان للقياس هما التكلفة التاريخية والقيمة الحالية، ويتم تحديد أسس القياس بالتكلفة التاريخية وطرق التطبيق ومتى يتم تخفيضها أو زيادتها. ويتم أيضاً تعريف القيمة الحالية وتحديد قواعد قياسها وطرقها. ويجب أن يتضمن الإطار المفاهيمي الإرشادات الكافية حول القياس، ويشرح العوامل التي يجب مراعاتها عند اختيار أساس قياس معين وهي الملاءمة والتمثيل الصادق. وتقيد التكلفة أيضاً اختيار أساس القياس.
- 3- إرشادات العرض والافصاح: ويتضمن في هذا الجانب مفاهيم وإرشادات حول إدراج الإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر. ويتم وصف كيفية توصيل المعلومات حول الأصول والخصوم وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف من خلال العرض والإفصاح في القوائم المالية. والحرص على أن تكون المعلومات ملائمة وممثلة بصدق مع مراعاة التكلفة.

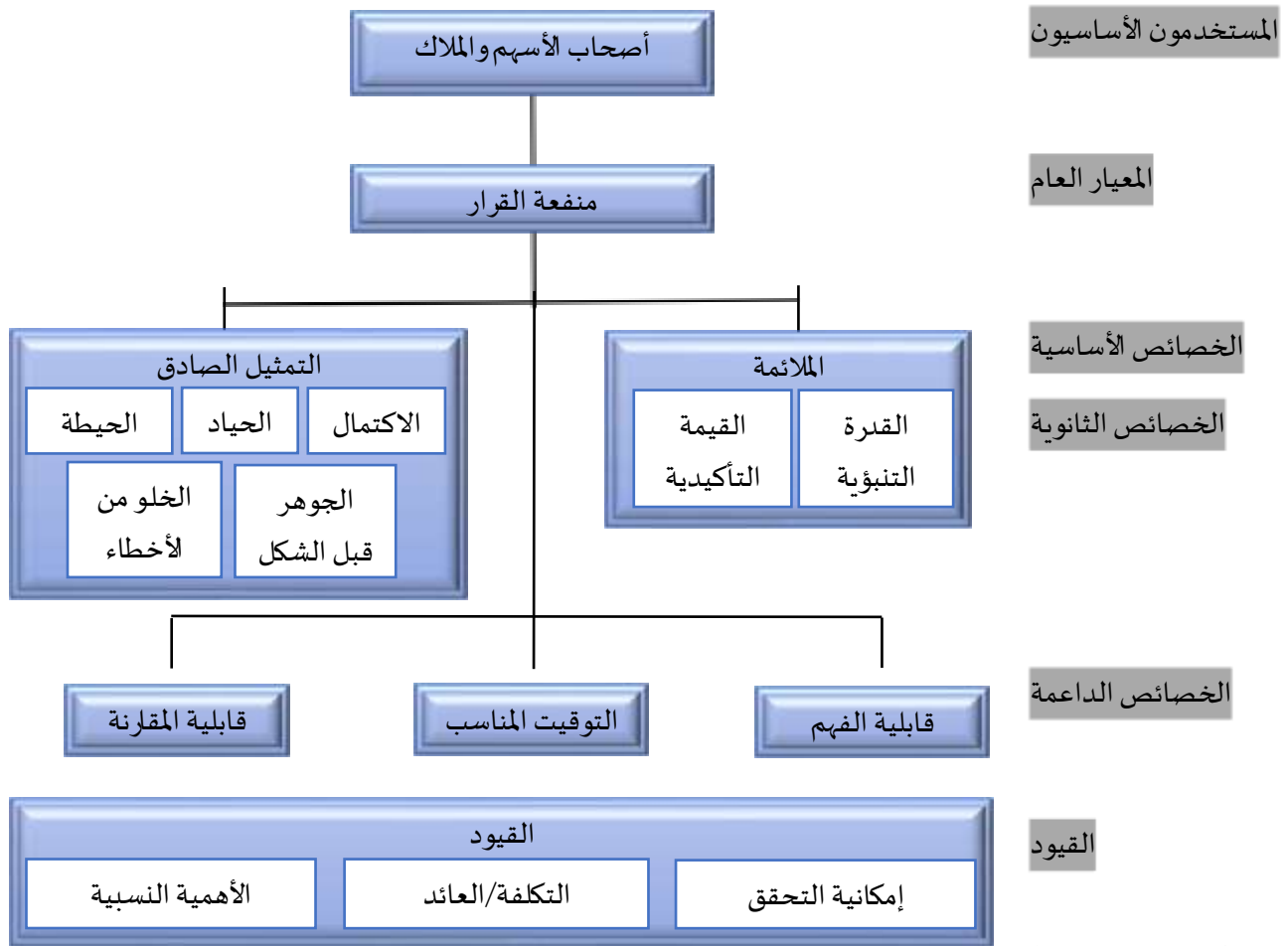
خامساً- الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

يناقش هذا المستوى ما الصفات المرغوبة التي تجعل المعلومات المالية مفيدة. انطلاقاً من الإطار المفاهيمي المشترك الصادر عام 2010 وبناء على التقييم الوارد في الفصل الرابع، يمكن وضع وتصنيف مجموعة من الخصائص النوعية التي يمكن اعتبارها الصفات الأنسب لمعلومات أكثر جودة وأكثر فائدة للمستخدمين وترتيبها ترتيباً تسلسلياً.

الفرع الثاني: هيكل مقترح للخصائص النوعية للمعلومات المالية

الملاءمة والتمثيل الصادق هما الخاصيتان النوعيتان الأساسيتان للمعلومات المالية المفيدة، والتي من دون تحققهما لا يمكن الحكم على المعلومات أنها تتصف بالجودة العالية. يمكن الاعتماد على التقييم الذي تم سابقاً من أجل بناء هيكل تسلسلي لمختلف الخصائص النوعية والقيود على المعلومات. مع الاعتماد على التعاريف الخاصة بهذه الخصائص والمستندة إلى الإطار المفاهيمي المشترك.

الشكل رقم (5-10): هيكل تسلسلي مقترح للخصائص النوعية



المصدر: من إعداد الباحثة.

في الممارسة العملية، غالباً ما يكون التوازن أو المفاضلة بين الخصائص النوعية ضرورياً. الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة هي مسألة تقدير مهني. لكن الفهم المحسن للعلاقات وتوضيح المفاضلات بين الخصائص النوعية يساعد في تقليل الحاجة إلى الحكم المهني. تعتمد المفاضلات بين الخصائص النوعية على نوع الطرف المعني. على سبيل المثال، يفضل المستثمرون الملاءمة بسبب القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية الصافية المستقبلية للكيان وتقييم مركزه المالي، في حين يفضل معدو القوائم المالية أو المدققون التمثيل الصادق بسبب تعرضهم للمسؤولية القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يساعد الفهم المحسن

لهذه العلاقات والمفاضلات بين الخصائص النوعية على جعل العلاقات بين الخصائص والهدف من إعداد التقارير المالية أكثر وضوحًا بالنظر إلى التسلسل الهرمي. كما يساهم في زيادة الكفاءة والحد من التعارض والضغوط المترتبة عن عملية وضع المعايير، مما يوفر لمجلس المعايير المحاسبية أداة أساسية ومصطلحات مشتركة لحل القضايا المحاسبية ومشاكل إعداد التقارير.

إذن، توجد ضرورة ملحة لإعادة النظر في الإطار المفاهيمي بشكل جدي وجذري، من خلال العمل على مقارنته للإطار الدولي وتحسينه وتحديثه وتفسيره بالشكل الذي يجعله يستجيب للمتطلبات المتزايدة لمختلف الأطراف أصحاب المصالح. أيضا ضرورة إعداد إطار مفاهيمي للقوانين الجبائية بشكل يتفق مع جميع عناصر الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، وهذا يهدف الغاء الاختلافات في المفاهيم والأهداف والمبادئ إلى أقصى حد ممكن، مما سيساهم في تقليص حجم التعديلات المحاسبية أثناء تحديد النتيجة الخاضعة للضريبة.

المطلب الثاني: إعادة هيكلة النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي المعتمد حاليا هو خليط من القواعد في شكل غير منظم وصادر على عدة مراحل في عدة نصوص قانونية، حيث بقي دون هيكلة واضحة وسليمة تسمح للمستخدم بسهولة قراءته وفهمه من مصدره الأصلي. هناك مبادرات في شكل كتب ومراجع في مجال المحاسبة لتفصيل وتوضيح متطلبات هذا النظام أكثر، ومع ذلك، فهو يحتاج بشكل أساسي وأولي إلى هيكلته وتنظيمه وتصنيفه كما هو حال المعايير الدولية والمعايير الأمريكية، ويمكن اعتبار هذه الأخيرة هي الأكثر تنظيما وترتيباً.

الفرع الأول: تنظيم النظام المحاسبي المالي

من خلال تجربة التقارب الأمريكية-الدولية يمكن استخلاص العديد من الجوانب الايجابية التي تساعد في تحسين النظام المحاسبي المالي خاصة من ناحية الهيكلية التي يعاني النظام الحالي من غيابها. سيتم اقتراح أن يكون تقسيمه وفق أربع مكونات أساسية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (5-11): مكونات النظام المحاسبي المالي المعدل



المصدر: من إعداد الباحثة.

أولاً- الإطار المفاهيمي (CF): يكون جزءاً هاماً ومساعداً ضمن النظام المحاسبي، يتم الرجوع إليه عند عدم توفر الإرشادات المحاسبية المطلوبة، والاعتماد عليه عند إعداد المعايير المحاسبية.

ثانياً- المعايير المحاسبية الكاملة (AAS 100-400): تكون المعايير مصنفة ومدونة ومرتبطة حسب الموضوع حتى يمكن الاطلاع عليها بسهولة؛ تلتزم بهذه المجموعة الكيانات الاقتصادية الكبيرة، لأن هذه المجموعة من المعايير تقوم على مستوى عالٍ من الإفصاح.

المعايير الدولية تمتاز بجودتها العالية ولكن من مساوئها أنها تقوم على المبادئ وتفتح المجال أكثر للحكم المهني، لذلك يمكن سد النقص الحاصل في المعايير الدولية من خلال الاعتماد على المعايير الأمريكية والتي من أهم محاسنها أنها تقوم على تدوين أفضل لمعاييرها. بالإضافة إلى ذلك يمكن تطوير معايير أخرى يحتاجها الاقتصاد الجزائري، مثلاً إرشادات الصناعات الاستخراجية. وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المعايير المحاسبية الكاملة إلى أربع مجموعات:

✓ مجموعة العرض (AAS 100)؛

✓ مجموعة عناصر القوائم المالية (AAS 200)؛

✓ مجموعة المعاملات واسعة النطاق (AAS 300)؛

✓ مجموعة الصناعات (AAS 400).

كل مجموعة من المجموعات السابقة يمكن تقسيمها إلى معايير، بحيث يمثل كل معيار موضوعاً معيناً.

يكون التصنيف حسب المجال كما هو موضح في الجدول الموالي:

الفصل الخامس - إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (5-3): تصنيف المعايير المحاسبية الكاملة حسب المجال

عناصر القوائم المالية	العرض
✓ AAS 205 الممتلكات، المنشآت والمعدات ✓ AAS 210 الأصول غير الملموسة ✓ AAS 215 الممتلكات الاستثمارية ✓ AAS 220 المخزون ✓ AAS 225 انخفاض قيمة الأصول ✓ AAS 230 المخصصات، الخصوم المحتملة والأصول المحتملة ✓ AAS 235 الأصول غير المتداولة المقتناة بغرض البيع والعمليات المتوقفة ✓ AAS 240 تكاليف الاقتراض ✓ AAS 245 محاسبة ضرائب الدخل ✓ AAS 250 منافع الموظفين ✓ AAS 255 المحاسبة وتقارير استحقاقات التقاعد ✓ AAS 260 محاسبة المنح الحكومية الممنوحة والافصاح عن المساعدات الحكومية ✓ AAS 265 الإيرادات من العقود مع العملاء	✓ AAS 105 تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة ✓ AAS 110 عرض القوائم المالية ✓ AAS 115 قائمة التدفقات النقدية ✓ AAS 120 التقارير المالية المرحلية ✓ AAS 125 التقارير القطاعية ✓ AAS 130 التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم الهائل ✓ AAS 135 السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ✓ AAS 140 ربحية السهم ✓ AAS 145 المدفوعات على أساس السهم
الصناعات	المعاملات
✓ AAS 405 الزراعة ✓ AAS 410 استكشاف وتقييم الأصول المنجمية ✓ AAS 415 عقود التأمين ✓ AAS 420 الصناعات الاستخراجية	✓ AAS 305 قياس القيمة العادلة ✓ AAS 310 الأدوات المالية ✓ AAS 315 عقود الإيجار ✓ AAS 320 الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية ✓ AAS 325 آثار التغير في سعر صرف العملات الأجنبية ✓ AAS 330 إفصاحات الأطراف ذات العلاقة ✓ AAS 335 القوائم المالية المستقلة ✓ AAS 340 الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة ✓ AAS 345 اندماج الأعمال ✓ AAS 350 القوائم المالية الموحدة ✓ AAS 355 الترتيبات المشتركة ✓ AAS 360 الإفصاح عن المنافع في المنشآت الأخرى ✓ AAS 365 الحسابات المؤجلة النظامية

المصدر: من إعداد الباحثة.

كل معيار يمكن تقسيمه إلى أقسام فرعية بحيث التقسيم يكون نموذجيا في كل المعايير من خلال ترقيم متسلسل يميز كل نوع من الأقسام:

الشكل رقم (5-12): الهيكل النموذجي لمعيار محاسبي

01-	نظرة عامة ومعلومات أساسية	
02-	أهداف المعيار	
03-	النطاق واستثناءات النطاق	
04-	الاعتراف	
05-	القياس (الأولي واللاحق)	
06-	إلغاء الاعتراف	
07-	مسائل العرض	
08-	الإفصاح	
09-	إرشادات التطبيق والتوضيحات	
10-	قائمة المصطلحات	
I1-	التفسيرات ذات الصلة	

المصدر: من إعداد الباحثة.

بالنسبة للقسم الأخير يتم إدراج التفسيرات المتعلقة بهذا المعيار من أجل تعزيز وتحسين قابلية القراءة لكل موضوع، لأن التصنيف والتدوين بهذه الطريقة يضمن تسهيل عملية البحث والاسترجاع.

ثالثا- المعايير المحاسبية المبسطة (AAS 500): تكون موجهة للكيانات المتوسطة غير الخاضعة للمساءلة العامة والمحددة وفق شروط معنية. تتطلب هذه المعايير إفصاحا مخففا، من خلال الاعفاء من عدد من الإفصاحات التي تتطلبها المعايير الكاملة، وأيضا من خلال إلغاء بعض المتطلبات المعقدة. على سبيل المثال، يمكن حذف المعايير الخاصة بربحية السهم، الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة، والتقارير المرحلية.

للمضي قدماً بسرعة وتوفير الوقت والجهد، يمكن اعتماد المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي وضعه مجلس IASB والذي يقلل حجم المتطلبات بأكثر من 90% مقارنة بالمعايير الكاملة، ويتناسب مع التكوين السائد للنسيج الاقتصادي الجزائري، باعتبار أن 95% منه يتكون من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تكون هذه المجموعة من المعايير أساسا ومرجعا يحتوي على مختلف القواعد التي يلتزم

بها هذا النوع من القطاع لتحسين نوعية تقاريره المالية. ويكون في شكل وثيقة بسيطة مع ملحق إضافي من الشرح والتعليق وملخص عمل لتوضيح الأهداف المرجوة من هذه المعايير وتحديد واضح للكيانات المعنية بتطبيقه. تعتبر هذه المعايير قائمة بذاتها وتعتمد على نفس الإطار المفاهيمي ما يسمح بتحديثها بشكل مستمر كل ما دعت الحاجة لذلك من ناحية، وتسهيل الانتقال إلى المعايير الكاملة من ناحية أخرى. ويتم الاعتماد أيضا على نفس مدونة الحسابات.

رابعا- مدونة الحسابات (AC): تبقى مدونة الحسابات كما هي موجودة حاليا لأنها ضرورية لتنظيم وتسجيل العمليات المحاسبية.

بالنسبة للكيانات المصغرة يتم استحداث مجموعة من المتطلبات المحاسبية لتمثل محاسبة مبسطة مثل ما هو معمول به حاليا.

الفرع الثاني: الإجراءات الواجبة لتطوير المعايير المحاسبية

تعتبر عملية تصميم مجموعة من المراحل التي تتضمن اختيار أفضل الإجراءات الواجبة من العناصر المهمة، لتوضيح كيفية وطريقة الإصدار خاصة لأصحاب المصالح حتى تكون عملية شفافة. يُفضل أن تكون عملية الإصدار لمجموعة من المعايير والتعديلات دفعة واحدة وليس بشكل فردي، وأيضا يُفضل أن تمتد الإجراءات الواجبة من 3 إلى 5 سنوات حتى تضمن الاستقرار للمعايير وحتى لا تتأثر الكيانات بالتقلبات الكثيرة في المتطلبات المحاسبية التي يجب تعديلها في كل مرة، وإتاحة الوقت الكافي للدراسة والبحث لمختلف الأطراف للاطلاع على ماهية التعديلات وآثارها المتوقعة.

المرحلة الأولى: بناء جدول الأعمال

وهذه المرحلة يمكن تقسيمها إلى عدة خطوات حسب الحاجة وحسب حجم المشاريع المدرجة:

1- تحديد مشاريع جدول الأعمال: من خلال تعيين معايير المحاسبة الدولية الجديدة أو المعدلة التي

سيتم التقارب معها، أو يمكن تلقي مقترحات من الخبراء والجهات المهنية المهتمة بالمحاسبة والتدقيق أو من أعضاء المجلس الوطني للمحاسبة، أو قد يلاحظ أعضاء المجلس قصورا في المعايير القائمة.

2- البحث والتقييم الأولي: بعد تحديد مجموعة التعديلات المدرجة في شكل مشاريع على جدول الأعمال،

يتم التشاور والاتفاق بين أعضاء المجلس واللجان الأخرى المساعدة، من خلال عقد اجتماعات والتصويت على المشاريع المدرجة في جدول الأعمال لهذه الفترة. يتم تكوين فريق بحثي فني؛ من أجل

البحث والدراسة الأولية لمدى ملائمة التعديلات للبيئة الجزائرية. وتقوم اللجنة الاستشارية الإسلامية

بتقديم المشورة من جانبها، ففي حال توافق المعيار الدولي مع أحكام الشريعة يتم اعتماده، أما في حال

وجود مسائل إضافية تتعلق بالامتثال والالتزام الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية، أو تكون بعض

المتطلبات متنافية يتم تعديلها أو رفضها وتطوير إرشادات جديدة بديلة عنها. ويتم الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من الجوانب المهمة في هذه الخطوة:

- ✓ الانسجام والتوافق مع معايير المحاسبة الدولية؛
- ✓ البساطة بدلا من التعقيد، والتركيز على وضع المبادئ العامة وتعزيزها بالتفاصيل بشكل معتدل؛
- ✓ التفريق في التطبيقات المحاسبية بين أنواع الكيانات وأحجامها؛
- ✓ مدى كفاية إرشادات وتفسيرات المعايير القائمة؛
- ✓ مدى جودة المعايير التي سيتم إصدارها وذلك بتقييم الأثر المتوقع للمتطلبات المحاسبية الجديدة على تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال الأخذ في الاعتبار عامل تكلفة إنتاج المعلومات ومنفعتها؛
- ✓ القيود المفروضة على موارد المجلس (الخبرة الفنية، مقدار البحث الإضافي المطلوب، الموارد المالية).

المرحلة الثانية: المداولات

1- إعداد مسودة العرض: تتم صياغة مسودة عرض عن كل معيار جديد أو معدّل بعد إجراء التعديلات والتحسينات حسب ما تم الاتفاق عليه خلال المرحلة السابقة، ثم يتم طرح المسودة للتعليق العام، من أجل الحصول على رؤية شاملة من كافة أصحاب المصالح والأطراف المهتمة بمعايير المحاسبة. ولضمان أن يتشاور مجلس المعايير مع أكبر مجموعة ممكنة يجب أن يتم الإعلان عن ذلك في وسائل الاعلام، مع استخدام أكثر من وسيلة للتواصل، مثل:

- ✓ مناقشات ومنتديات سواء في أماكن محددة أو عن طريق الانترنت؛
- ✓ اجتماعات مع أفراد من المنظمات أو الهيئات ذات المصلحة في مشاريع المعايير المطروحة للإصدار؛
- ✓ دراسات استقصائية تستهدف المستثمرين والمحللين الماليين ومعدي القوائم المالية.

2- تقييم استجابات أصحاب المصالح: يتم تقييم جميع التعليقات والاستجابات المختلفة التي وردت عن الجمهور حول مسودة العرض من خلال عقد مداولات لدراسة هذه الاقتراحات وأخذها بعين الاعتبار من أجل إصدار المعيار في صيغته النهائية.

المرحلة الثالثة: الإصدار

- 1- إصدار المعيار: بعد قيام المجلس بدراسة جميع الآراء حول مسودة العرض يقوم بصياغة المعيار في شكله النهائي، نسخة عربية وأخرى انجليزية، والنشر بشكل ورقي وإلكتروني.
- 2- بداية التطبيق: يتم تحديد تاريخ سريان التطبيق للإصدار الجديد من خلال وضع تاريخ يمكن الكيانات من الاستعداد لاستقبال هذه التعديلات وتدريب المحاسبين وتقييم الآثار المتوقعة من

التطبيق. ويرافق ذلك مجموعة من الايضاحات والشروحات حول كيفية التطبيق السليم لمتطلبات المعيار من خلال الموقع الإلكتروني أو المجلة الرسمية للمجلس.

المرحلة الرابعة: التقييم

1- مراجعات ما بعد التطبيق: وذلك عن طرق فتح المجال للتغذية الرجعية وتقييم مشاكل ما بعد التطبيق الواردة من الكيانات ومختلف الأطراف ذات الصلة خاصة خلال العام الأول من التطبيق. ويجب مرافقة الكيانات حتى يتم الاكتشاف المبكر لأي خلل أو نقص أو سوء فهم للمعيار، وبعد فترة من اختباره قد يتم مراجعته أو تعديله أو إصدار تفسير مكمل له.

2- تحيين التعليم: يتم ادماج وإجراء التحديثات اللازمة على مناهج التعليم المحاسبي لضمان أن يواكب هذا الأخير التغيرات الحاصلة في مجال التقييس المحاسبي.

الشكل رقم (5-13): مراحل إصدار معايير المحاسبة الجزائية المقترحة



المصدر: من إعداد الباحثة

الإجراءات الواجبة المحددة والواضحة تضمن الوصول إلى معايير محاسبية ملائمة، ويمكن أيضا من نشر الثقافة المحاسبية في المجتمع من خلال توسيع اشتراك أصحاب المصالح في عملية تطوير المعايير.

المطلب الثالث: نموذج مقترح لتحسين جودة المعلومة المالية

عند إصدار المعايير المحاسبية يجب على مجلس معايير المحاسبة السعي إلى ترك أقل مساحة ممكنة للاختيارات والتفضيلات الفردية مع تأمين درجة المطابقة اللازمة لتحقيق الأهداف. ويمكن استخدام الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة لتسهيل تلك الاختيارات والمساعدة في جعلها متسقة مع بعضها

البعض. يتم إجراء الاختيارات على مستويين، أولاً من قبل المجلس واللجان التابعة له لمطالبة الكيانات بالإبلاغ بطريقة معينة أو لحظر طريقة بسبب أثرها السلبي على الممارسات المحاسبية الجيدة. يتم إجراء الاختيارات المحاسبية أيضاً على مستوى الكيان. ومع إصدار المزيد من المعايير المحاسبية، يصبح نطاق الاختيار الفردي مقيداً. إذا كان من الممكن تقييم الطرق المحاسبية البديلة بمنحها نقاطاً، سيكون من السهل تحديد الطريقة الأفضل والتي تسجل أعلى نقاط وسيساعد ذلك كثيراً على عملية الحكم. وهذا بالطبع، إذا كان هناك اتفاق عام على نظام التقييم وكيفية منح النقاط. ومن خلال ذلك يمكن ضمان الاتفاق على أفضل الطرق بسهولة.

الفرع الأول: خطوات تطبيق نموذج تقييم جودة المعلومات المالية

من خلال تحديد وتعريف الصفات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة، يطور هذا النموذج عدداً من المؤشرات لاعتماد أفضل الخيارات المحاسبية، مع مراعاة أن يستمر التوافق مع أهداف التقارير المالية. للتخفيف إلى أقصى حد من الخيارات المحاسبية الموجودة والإبقاء على الخيارات الأحسن يتم اتباع نهج الأفضلية إذا تعذر إلغاء الخيارات وذلك من خلال ترتيبها حسب درجة مساهمتها في تحسين جودة المعلومات المالية أو ربط الاختيار بصناعة معينة من أجل ضمان قابلية المقارنة في نفس الصناعة على الأقل.

يمكن تسمية النموذج المقترح لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية المتوقع على جودة المعلومات بنموذج تنقيط المتطلبات المحاسبية، وسيتم تخصيص قيمة عددية مقابل كل خاصية نوعية. سيكون هذا النموذج المقترح ثلاثي المراحل لاختبار تحقق أو زيادة جودة المعلومات المالية في التقارير المالية من خلال التركيز على تقييم متطلبات المعايير المحاسبية الجديدة أو المعدلة والمفاضلة بينها. يبدأ هذا النموذج بالمرحلة الأهم، وهي مرحلة تقييم الخصائص النوعية الأساسية، وينتهي باتخاذ القرار حول اعتماد أو تعديل أو إلغاء المتطلبات المحاسبية الجديدة.

المرحلة الأولى- قياس أثر المتطلبات المحاسبية على تحسين منفعة المعلومات المالية

تكون صفة التمثيل الصادق هي أول صفة يتم اختبار تحققها في المتطلبات المحاسبية لأنها الأهم والأثقل بخمس نقاط، وتمنح لكل خاصية مكونة نقطة. بعد التحقق من التمثيل الصادق يتم اختبار الملائمة والتي تتكون من صفتين أي لها نقطتين. إذا حقق خيار محاسبي التعادل مع آخر في خطوة التقييم الأساسية، يمكن اختيار الأفضل عند المرور إلى المرحلة التكميلية من خلال التقييم على أساس الصفات الثانوية.

الخطوة الأساسية- تقييم الصفات الأساسية: يكفي تحقق أحد المؤشرات حتى يتم تنقيط المتطلبات بتحقيقها الخاصة.

الفصل الخامس - إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي

الجدول رقم (4-5): مؤشرات لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تعزيز التمثيل الصادق

الخاصية الثانوية	مؤشر التحقق	التنقيط
الاكتمال	✓ الالتزام بوجود حد أدنى من الإفصاح؛ ✓ وجوب وصف طريقة العرض العددي؛ ✓ وجود متطلب حول عرض تفسيرات مكملية؛ ✓ وجوب عرض وصف للظروف المؤثرة؛ ✓ وجوب وصف العملية المستخدمة للعرض العددي؛	1
الجوهر قبل الشكل	✓ السماح باستخدام قدر معقول من الحكم المهني لتقييم مضمون المعاملة؛ ✓ عدم استخدام الحدود العددية والخطوط الواضحة بشكل مفرط؛ ✓ وجود متطلب للنظر في اقتصاديات المعاملة أولاً؛	1
الحياد	✓ وجود ممارسات محاسبية غير مرجحة وغير مائلة؛ ✓ لا تؤدي الأساليب المحاسبية إلى تأثير إيجابي على التقييم؛ ✓ تكون النماذج المحاسبية قائمة على تقدير محايد للظروف؛	1
الحيطة والحذر	✓ السماح باستخدام التحفظ للتعامل مع حالة عدم التأكد؛ ✓ عدم الاعتراف المسبق بالعناصر الموجبة من أصول وإيرادات؛ ✓ وجوب تقييم مسبق لخسائر انخفاض القيمة والخسائر المتوقعة؛	1
الخلو من الأخطاء	✓ عدم وجود أخطاء أو خلل في وصف الظاهرة؛ ✓ النماذج المستخدمة لإنتاج المعلومات مبنية على أسس علمية وواضحة؛ ✓ وجود طرق ملائمة في حالة المبالغ أو العناصر أو الظواهر المقدرة.	1

المصدر: من إعداد الباحثة.

الجدول رقم (5-5): مؤشرات لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تعزيز الملائمة

الخاصية الثانوية	مؤشر التحقق	التنقيط
القدرة التنبؤية	✓ وجود معدل خصم لتحسين القيم المستقبلية؛ ✓ القياس المحاسبي للعناصر يعكس القيمة الزمنية؛ ✓ استخدام أساليب لحساب الآثار المستقبلية المتوقعة؛	1
القدرة التقييمية	✓ وجود متطلب يمكن من الرقابة وتقييم المعلومة؛ ✓ وجود آليات تسمح بتدارك الأخطاء وتصحيحها.	1

المصدر: من إعداد الباحثة

الفصل الخامس - إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي

الخطوة التكميلية-تقييم الصفات الداعمة: وهي مرتبطة بالخطوة الأولى، ويتم استخدامها لإكمال التقييم وكوسيلة للمفاضلة بين المتطلبات المحاسبية إذا حققت نتائج متعادلة في المرحلة الأولى.

الجدول رقم (5-6): مؤشرات لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تعزيز الخصائص الداعمة

الخاصية الداعمة	مؤشر التحقق	التنقيط
قابلية الفهم	✓ الاعتماد على نماذج وأساليب مبسطة؛ ✓ قلة فئات التصنيف ومتطلبات القياس؛ ✓ استخدام مصطلحات مشتركة وتعريف متسقة؛	1
التوقيت المناسب	✓ استخدام نماذج وأساليب لتحسين المعلومات؛ ✓ وجوب تحديث التقديرات خلال فترة زمنية قصيرة؛	1
قابلية المقارنة	✓ وجود سياسة أو نموذج أو منهج محاسبي واحد؛ ✓ قلة الخيارات المحاسبية الموجودة؛ ✓ وجود اتساق في مبادئ الاعتراف والقياس مع الإطار المفاهيمي والمعايير الأخرى.	1

المصدر: من إعداد الباحثة.

المرحلة الثانية- تقييم أثر المتطلبات المحاسبية على قيود المعلومات المالية

بعد إتمام المرحلة الأولى، تأتي هذه المرحلة التي تقوم على تقدير التكلفة الاجمالية المتوقعة لتطبيق المتطلبات المحاسبية الجديدة من طرف الكيان. بالنسبة للقيود على المعلومة المالية سيتم الاعتماد فقط على متغير واحد وهو التكلفة لأنه الأكثر قابلية للقياس من خلال عدة مؤشرات تم تصورها لهذا القيد. وكل مؤشر تمنح له نقطة واحدة. في الأخير سيتم تقييم التكلفة الاجمالية المتوقعة للمعيار من خلال مجموع النقاط.

الجدول رقم (5-7): مؤشرات لتقدير تكلفة المتطلبات المحاسبية

مؤشر التحقق	التنقيط
✓ وجوب إعادة مراجعة للمعاملات السابقة؛	1
✓ الاعتماد على مستشارين أو خبراء لتفسير المتطلبات؛	1
✓ وجوب تطوير تفسيرات مكملية لتوضيح المتطلبات المحاسبية؛	1
✓ الاعتماد على استخدام الحكم المهني بشكل كبير لتنفيذ المتطلبات؛	1
✓ المتطلبات المحاسبية الجديدة تتطلب وقت طويل لتطبيقها بشكل صحيح؛	1
✓ ضرورة تعديل أنظمة تكنولوجيا المعلومات لتناسب المتطلبات الجديدة؛	1

الفصل الخامس - إطار مقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي

1	✓ وجوب تكوين المحاسبين لتطبيق المتطلبات الجديدة؛
1	✓ وجوب جمع حجم كبير من المعلومات الإضافية لتطبيق المتطلبات المحاسبية؛
1	✓ ضرورة إجراء التغييرات المناسبة على الأنظمة المحاسبية؛
1	✓ ضرورة إجراء التغييرات المناسبة على أنظمة الرقابة الداخلية.
10 نقاط	المجموع =

المصدر: من إعداد الباحثة.

المرحلة الثالثة- تقييم المتطلبات المحاسبية الجديدة

في المرحلة الأخيرة تأتي عملية اتخاذ القرار حول اعتماد المتطلبات الجديدة للمعيار أو تعديلها أو رفضها. لتقييم أثر المتطلبات المحاسبية على تحسين جودة المعلومة المالية يتم حساب المنفعة الصافية من خلال إجراء مقاصة بين المنفعة الاجمالية التي تمثل مجموع النقاط المحصل عليها في المرحلة الأولى ومجموع النقاط المسجلة في تقدير التكلفة، أي:

$$\text{المنفعة الصافية (NB) = المنفعة الاجمالية (TB) - التكلفة المقدرة (EC).}$$

الجدول رقم (5-8): القرارات المتخذة وفق النتيجة المحصلة

القرار	قيمة المنفعة الصافية (NB)
إلغاء المتطلبات المحاسبية.	$NB = 10$
إعادة تعديل أو صياغة المتطلبات المحاسبية، أو تغييرها لتحقيق منفعة أكبر ثم إعادة تقييمها بنفس الأسلوب.	$10 > NB > 0$
يمكن إضافة مؤشرات أخرى للقيام بتقييم أكثر أو اللجوء لاستخدام الحكم المهني لحسم القرار.	$NB = 0$
يمكن اعتماد المتطلبات الجديدة كما هي أو تحسينها أكثر لتعزيز منفعتها إذا كانت درجتها منخفضة.	$NB < 0$

المصدر: من إعداد الباحثة.

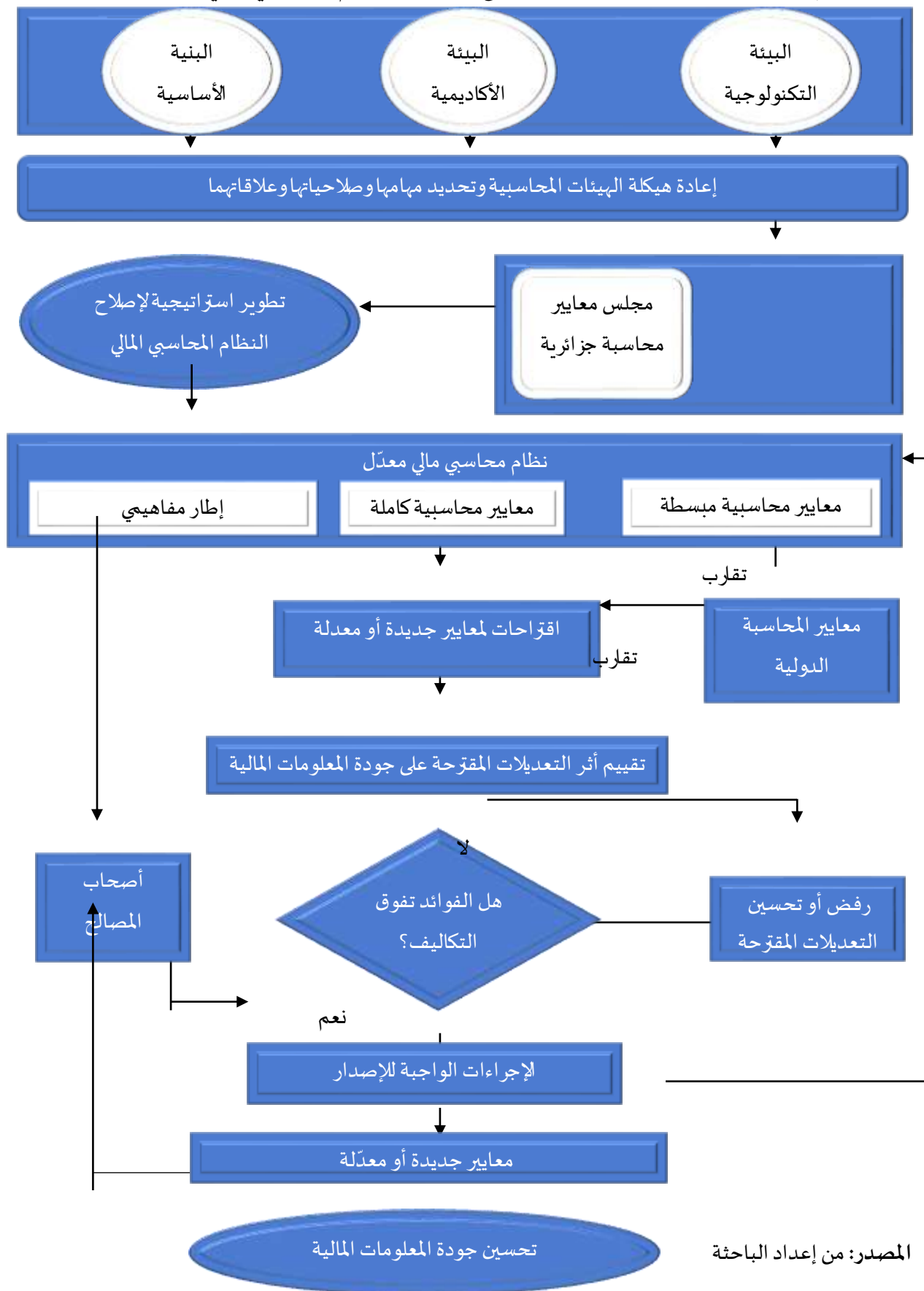
في نهاية المطاف، يتعين على مجلس معايير المحاسبة واللجان التابعة له بذل أقصى الجهود لتلبية احتياجات المستخدمين ككل. وعندما يصدر معياراً جديداً أو معدلاً قد يضحى بإحدى الخصائص النوعية من أجل خصائص أخرى؛ كما يجب أن يكون على دراية مستمرة بحساب التكاليف والفوائد. من أجل تبرير طلب إفصاح معين أو متطلبات معينة، يجب أن تتجاوز الفوائد المتصورة المستمدة من هذه المتطلبات التكاليف المتصورة المرتبطة بها. ومع ذلك، من الصعب تأكيد حدوثها، وتبقى مجرد توقعات لحدوث تكاليف لاستخدام المعلومات؛ وفوائد من توفير المعلومات المالية تعود على معدي هذه المعلومات ومستخدميها.

الفرع الثاني: الصورة الكاملة للإطار المقترح لتحسين جودة المعلومات المالية

من خلال مجموعة متكاملة من الإجراءات والهيئات والمعايير التي تعمل معا في إطار متكامل، يمكن في الأخير الوصول إلى النتيجة النهائية وهي تحسين جودة المعلومة المالية. قرار تعديل وتحسين النظام المحاسبي المالي في الجزائر حدث مهم في حد ذاته، لكنه في الحقيقة نقطة البداية لعصر معلوماتي شفاف، ولن تتحقق أهدافه ما لم تتضافر الجهود لنجاحه. وقد يكون أقصر طريق لتحقيق الأهداف هو النظر إلى جانب العراقيل المحدقة بالتطبيق الأمثل للمعايير، والتي يأتي على رأسها تطبيق المعايير بشكل صوري، بسبب ضعف التأهيل، وعدم توفر البيئة والبنية الأساسية المناسبة. ولعل أهم ما يجب التركيز عليه لمواجهة هذه التحديات والصعوبات هو التدريب الفعال الذي يتمحور على فهم جيد لمتطلبات المعايير في ظل الهدف العام للتقارير المالية ذات الغرض العام، وهو توفير معلومات مفيدة لمتخذي القرارات الذين يمثل لهم التقرير المالي المصدر الرئيسي للمعلومات عن الكيان. ومما يساعد على مجابهة هذه العراقيل تقوية الجهات الاشرافية سواء على معدي القوائم المالية أو على المدققين بنظام عقوبات رادع على المتسبب في سوء تطبيق المعايير.

التوافق مع المعايير الدولية ليس حدثا مؤقتا ينتهي بانتهاء إجراءات التقارب مع المعايير الدولية وتطبيقها في الجزائر، بل هو عملية مستمرة تستلزم التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة على المستوى الدولي للمشاركة في صياغة المعايير الدولية قبل صدورها أو في عملية تحديثها بما يخدم المستفيد في البيئة الجزائرية. أما على مستوى الكيانات فإصلاح النظام المحاسبي المالي يمثل تغييرا في الكيان مثله مثل أي تغييرات جوهرية، يحتاج إلى إدارة وموارد وخبرات، ولذلك يجب أن يدار بطريقة احترافية تتضمن الخطوات الضرورية والمناسبة.

الشكل رقم (5-14): الصورة الكاملة للإطار المقترح لتحسين النظام المحاسبي المالي



خلاصة الفصل:

على الرغم من اعتماد النظام المحاسبي المالي على المرجعية الدولية خاصة على مستوى الطرق والمبادئ المحاسبية، لكن كانت المرجعية الفرنسية حاضرة على المستوى الهيكلي والتقني والمصطلحات المستخدمة. على الرغم من أن مدونة الحسابات لها أهمية كبيرة وفائدة على المستوى العملي، لكنها تعتبر تحصيل حاصل ومجرد ملحق للنظام المحاسبي المالي، الذي يجب أن يكون في الأصل قائما على أساس سليم مع إضافة اللمسات الخاصة بالواقع والخصوصيات المحلية. إن تحديث النظام المحاسبي المالي ليس بالأمر السهل على الإطلاق، لكنه ضرورة وحتمية، كما أن التقدم نحو مرجع محاسبي دولي أقل تكلفة بكثير من الجمود والركود. ومن منظور بعيد وبيئة متغيرة بشكل متزايد، لن يكون من المعقول الاستمرار في تحديث المرجع المحاسبي كل عشر سنوات. يجب التخلي تدريجياً عن مخطط التحديث البطيء لصالح نهج التحديث المستمر.

نظراً لنقص النظام الحالي وتأخره الكبير عن معايير المحاسبة الدولية، يمكن الحكم بأن عراقيل تعديل النظام المحاسبي المالي في الجزائر، تعود إلى واقع البيئة التشريعية والاقتصادية الجزائرية بشكل رئيسي، ولا تتعلق فقط بطبيعة النظام المحاسبي المالي في حد ذاته، حيث أن المرجعية المحاسبية حتى لو تم تحسينها وتطويرها ستظل مقيدة من الناحية التشريعية وستصطدم بالواقع الاقتصادي، بما في ذلك عدم امتلاك أسواق نشطة تتوفر فيها شروط تطبيق مثل هذه المرجعية. لذلك يجب على الجزائر العمل على توفير شروط تطبيق هذا النظام، وهذا تجنباً لتعارض الجانب النظري مع الواقع العملي.

ما يستفاد من تجربة التقارب الأمريكية-الدولية، هو أنه وعلى الرغم من كون الولايات المتحدة طرفاً في تأسيس الهيئات المحاسبية الدولية منذ نشأتها، وبالرغم من الانفتاح وأيضاً التشابه بين اقتصادها واقتصاديات الدول الأخرى التي تطبق معايير المحاسبة الدولية، إلا أن التقارب لم يكتمل بسبب مجموعة من العوامل، أهمها الجانب السياسي والثقافي بما في ذلك المخاوف من انتقال سلطة إصدار المعايير إلى جهة أخرى قد لا تراعي المصلحة الأمريكية. الجزائر أيضاً عليها تكييف المعايير المحاسبية الدولية بما يناسب الجوانب المهمة مثل التعاليم الدينية، الثقافة المجتمعية... وغيرها، بدلاً من استنساخ المعايير الدولية أو أي مرجعية أجنبية أخرى، فالأهم هو التركيز على الهدف الأساسي وهو تحسين جودة المعلومات المالية وبما يناسب السياق المحلي. لأن المحاسبة مثلها مثل اللغة تمثل جزءاً من الهوية والثقافة والتي لا يجب أن تسقط سهواً أو أن تذوب مع العولمة.

الخاصة العامة

من خلال بيان أصدرته Leslie F. Seidman رئيس مجلس FASB عام 2012 للتعبير عن تحول في الموقف الأمريكي والوقوف على حقيقة مفادها أن: "الإرشادات الدقيقة ضرورية في الولايات المتحدة، التي تتمتع بثقافة كبيرة للتقاضي. لا يمكن أن يعمل نظام التقارير المالية في الولايات المتحدة على المدى الطويل بمعايير محاسبية لا توفر سوى المبادئ. في الولايات المتحدة، نحتاج إلى معايير واضحة لا لبس فيها لأولئك الذين يجب عليهم تطبيق المعايير وفرضها واستخدام المعلومات الناتجة". يبدو واضحاً وجلياً من خلال ما سبق أن توحيد الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي صعب حتى بالنسبة لقوة اقتصادية منفتحة ومتطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لاعتبارات أهمها أن المعايير الدولية ليست على مقاس المستثمر الأمريكي وليست في صالح أصحاب القرار وصانعي السياسات في الولايات المتحدة. جعل هذا الموقف الهدف الأساسي من وضع معايير المحاسبة الدولية مثالاً صعب التحقيق، وهو هدف تطوير مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة والممكن استخدامها في التقارير المالية المحلية وعابرة الحدود.

لا يمكن إنكار حقيقة أخرى وهي أنه على الرغم من وجود العديد من التجارب السابقة التي مضت قدماً في طريق التقارب بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية، يعتبر النموذج الأمريكي الأكثر أهمية وخصوصية؛ ويمثل عمل المجلسين FASB-IASB حلقة مهمة في التقارب المحاسبي الدولي، والذي انطلق بعدة اتفاقيات وبالعديد من المشاريع الرئيسية والفرعية وبسقف عالٍ من الأهداف وعلى أمل أن تنضم الولايات المتحدة في النهاية إلى حظيرة التوحيد المحاسبي الدولي. لكن تأرجح المشروع خلال مسيرته بين مد وجزر وتوالى التأجيلات والخلافات عاماً بعد آخر. على الرغم من كل الانتقادات والتحديات، يعتبر هذا المشروع كأى مشروع آخر أسفر عن مجموعة من الإنجازات التي تم اعتبارها إيجابية، متمثلة في عدة إصدارات جمعت خلاصة تجربة وخبرة المجلسين في تطوير المعايير المحاسبية، كان أهمها فصلين في الإطار المفاهيمي، عدة معايير جديدة ومعدلة ساهمت بشكل أساسي في تحسين جودة المعايير المحاسبية والتي ستؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المالية.

على الصعيد المحلي، ظل النظام المحاسبي المالي ساكناً لم يتغير منذ إصداره، يعاني من عدة نقائص وسلبيات. على الرغم من اعتماده أساساً على المعايير الدولية لكنه اتبع نهجاً آخر من حيث الجانب الفني، فاستمر بمختلف هذه النقائص قرابة العقد من الزمن. على الرغم من سلبيات التحديث المستمر فإنها أقل تكلفة بكثير من الجمود أو التغيير البطيء في بيئة أكثر ما يميزها هو التقلب المستمر، وأصبح ضرورياً أن يتم إلحاقه بركب التغيير. لكن الإشكالية لا تكمن في النظام المحاسبي وحده، لكن أيضاً في البيئة الاقتصادية والمؤسسية التي يجب أن تستقبل الإصلاح والتحديث المستمر للمرجعية المحاسبية وتعمل على تطبيقها على أحسن وجه. ليس خطأ الاعتماد على المرجعية الدولية وعلى تطوراتها، لكن ينبغي أن يبقى هامش اختلاف يعكس مجموعة متنوعة من الخصائص الثقافية والاقتصادية والقانونية، لاعتبارات تلبية احتياجات المستخدمين المحليين، ويهدف أن تصبح بالفعل صناعة فعالة للمعايير المحاسبية المحلية عالية الجودة.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة النظرية الخاصة بمشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والأمريكية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج العامة كان أهمها:

✓ هناك اختلافات عديدة ناجمة عن مجموعة متنوعة من الخصائص الثقافية والاقتصادية والقانونية، بالإضافة إلى اعتبارات مختلفة تضعها الدول لتلبية احتياجات المستخدمين المختلفين للقوائم المالية عند تحديد المتطلبات الوطنية؛

✓ الظروف المختلفة تؤدي إلى استخدام مجموعة متنوعة من التعريفات لعناصر القوائم المالية، كما تؤدي إلى استخدام معايير مختلفة للاعتراف بالبند في القوائم المالية وتفضيل أسس القياس المختلفة. كما يتأثر نطاق القوائم المالية والإفصاحات الواردة فيها بمجموعة من الخصائص النوعية التي يتم تحديدها وتصنيفها كأساس لتوفير المعلومات عالية الجودة والمفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛

✓ تقوم المعايير الدولية على المبادئ التي تم اعتبارها من طرف الأغلبية أنها الأنسب والأكثر جودة والمناسبة للأسواق العالمية والمستثمر الدولي؛ لكن تعاني هذه المعايير من عدة نقائص أهمها أنها صيغت بشكل فضفاض لتناسب مقاس كل الدول، وتتميز بكثرة الخيارات وقلة القواعد التفصيلية، وهذه الخصائص قد لا تناسب بعض الدول؛

✓ توجد المعايير الأمريكية في الجانب المعاكس للمعايير الدولية، حيث تقوم على أساس القواعد. تعاني هذه المعايير من عدة نقائص أهمها الإفراط في القواعد، والتركيز على الالتزام الفني للمعايير، ولذلك تم تحميلها في العديد من المرات مسؤولية الاحتيال المحاسبي. مع ذلك، اعتبرت الهيئات المحاسبية والمستثمرون الأمريكيون أن هذه المعايير هي الأفضل للاقتصاد الأمريكي الذي يتميز بعدة خصوصيات، وهذا الكم من القواعد ما هو إلا ترجمة لهذه الخصوصيات التي تتطلب المزيد من التفاصيل؛

✓ التقارب كمنهج لتوحيد المعايير المحاسبية يكون فعالاً في المدى القصير وفي الاختلافات البسيطة لكنه ليس استراتيجية فعالة على المدى الطويل، لأنه مرهق ومكلف وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى الاختلاف أكثر، وعلى الرغم من وجود بدائل أخرى هجينة، لكن الاعتماد المباشر الذي يتبعه بعض التعديلات اللازمة هو الأساس للوصول لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية؛

✓ الإطار المفاهيمي المشترك، الأدوات المالية، الاعتراف بالإيرادات، عقود التأمين وعقود الإيجار، كلها تعديلات جوهرية مسست المعايير الدولية، وبغض النظر عن تحقيقها للتقارب مع المعايير الأمريكية لكنها تعتبر تعديلات إيجابية يُنتظر منها المزيد من قابلية المقارنة والشفافية والإفصاح والتمثيل الصادق للمعلومات المالية؛

✓ أثبتت تجربة التقارب الأمريكية-الدولية أن لغة الاقتصاد ستبقى مرتبطة بعدة مقومات خاصة بالواقع الاقتصادي والاحتياجات الوطنية، والتي بدلا من محاولة توحيدها وجعلها معومة، الأجدر هو العمل على زيادة جودتها وملائمتها لمتطلبات الكيانات والمستثمرين المحليين أولا.

من خلال الدراسة التطبيقية المتمثلة في الإطار المقترح لإصلاح النظام المحاسبي المالي، تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ النظام المحاسبي المالي الحالي يعاني من الغموض، ركافة الصياغة، سوء الهيكلية والتنظيم، صعوبة الفهم، قلة الارشادات المحاسبية، استخدام العديد من المصطلحات غير المتعارف عليها في لغة الأعمال؛

✓ وجود النظام المحاسبي الموجه للمؤسسات الكبيرة في حوالي 100 صفحة يجعله غير كاف كمرجعية محاسبية، والذي احتاج إلى الكتب الأكاديمية لتوضيحه وشرحه، وهو أقل حتى من حجم المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي ورد في حوالي 300 صفحة؛

✓ من الممكن تعديل النظام المحاسبي المحلي ليلائم متطلبات وحاجات البيئة الجزائرية من خلال الحرص على تقصي أفضل الممارسات والطرق المحاسبية التي تضمن جودة المعايير وبالتالي جودة القوائم المالية، حتى لو كان ذلك عن طريق المزج بين أكثر من مرجع أساسي عالي الجودة؛

✓ يعتبر التحديث المستمر أفضل بكثير من الجمود أو التحديث البطيء، ولكنه يتطلب رؤية شاملة واستراتيجية تغيير ملائمة وعدة شروط لضمان الانتقال السلس والاستقبال الجيد للتغيير.

❖ اختبار صحة الفرضيات:

5. على ضوء النتائج السابقة يمكن اختبار الفرضيات التي تم الانطلاق منها في بداية هذا البحث، كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى والتي كانت بخصوص أهمية الاختلافات الموجودة بين المعايير الأمريكية مقارنة مع المعايير الدولية وصعوبة الغاءها؛ أثبتت صحتها لأن المعايير الدولية تختلف اختلافا جوهريا عن المعايير الأمريكية، ضف إلى ذلك الاختلاف الفلسفي المتمثل في أساس اعتماد المعايير (القواعد مقابل المبادئ) والذي كان السبب في اختلافات أخرى يصعب الغاءها، كما أن قابلية المقارنة غير ممكنة في ظل هذه الاختلافات؛

6. الفرضية الثانية والتي كانت حول اعتبار منهج التقارب وسيلة فعالة لإلغاء الاختلافات الجوهرية بين المعايير الدولية والأمريكية مع مرور الوقت لتحقيق مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية؛ فهي فرضية غير صحيحة لأنها اختلافات صعبة الإلغاء، وقد تم اقتراح منهج هجين هو الاعتماد التقاربي

لكن لم يتم تنفيذه. وتم التوصل في الأخير إلى قناعة مفادها أن نقاط الانطلاق المختلفة بين مجموعتي المعايير لا يمكن أن يحلها مشروع التقارب، الذي يمكن القول أنه نجح جزئيا في سد الفجوة بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية لكنه مرهق على المدى الطويل وغير فعال وليس بديلا عن الاعتماد؛

7. الفرضية الثالثة حول مساهمة مشروع التقارب في تحسين جودة معايير المحاسبة الدولية وبالتالي تحسين جودة المعلومات المالية؛ هي صحيحة نسبيا بسبب أنه تم تحقيق إنجازات مقبولة على العموم وإيجابية على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المالية بسبب اختيار أفضل الحلول المحاسبية، ولكنها ليست الإنجازات المنتظرة، بالنظر إلى عدد وحجم المشاريع التي تم ادراجها في البداية والتي لم يتم التقارب في العديد منها إما بسبب التأجيل أو عدم الوصول إلى توافق بسبب الاختلاف في وجهات النظر وصعوبات وتعقيد بعض المواضيع وبعض التعديلات التي كان تقييمها سلبيا؛

8. الفرضية الأخيرة الخاصة بإمكانية الاعتماد على تجربة التقارب بين المعايير الدولية والأمريكية من خلال استخلاص فوائد التقارب واسقاطها على تحسين وتحديث النظام المحاسبي المالي؛ صحيحة تماما بسبب أن هذا التقارب كتجربة يمكن الحكم عليها أنها مفيدة للدول الأخرى، من خلال الاستفادة من هيكلية وخبرة المجلسين في مجال تطوير المعايير المحاسبية، ومن خلال استخلاص الصفات الإيجابية المتأصلة في كل مجموعة من المعايير، وأيضا الاستفادة من الإطار المفاهيمي المشترك والمعايير التي تم إنجازها في ظل هذا المشروع واسقاطها لبناء وتطوير إطار محاسبي سليم وذو جودة عالية.

❖ توصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها واستنادا إلى المساهمة المقدمة في إطار هذه الدراسة لتطوير النظام المحاسبي المالي في الجزائر، فإنه يمكن طرح بعض التوصيات التي يمكن اعتبارها ضرورية لصناعة مرجعية محاسبية تتصف بدرجة عالية من الجودة وترقى إلى مستوى الخبرة الكبيرة للهيئات المحاسبية العريقة في مجال تطوير المعايير المحاسبية. وهي كالتالي:

- ✓ دراسة إمكانية الأخذ بالإطار المقترح لتطوير النظام المحاسبي المالي، وكذا خطة اصلاحه المقترحة في البحث، مع مراعاة اشراك كافة أصحاب المصلحة في هذه العملية (أكاديميين، معدي ومستخدمي القوائم المالية، المدققين، المنظمين....) عند دراسة إمكانية التطبيق؛
- ✓ ضرورة انشاء هيئة محاسبية متكاملة وقادرة على تطوير النظام المحاسبي المالي وتحديثه باستمرار وتقوم بالمهام المنوطة بها للارتقاء بمستوى صناعة المعايير المحاسبية؛

- ✓ يجب القيام بحملات إعلامية وإصدار كتب رسمية إرشادية تغطي معايير المحاسبة لتعريف الجمهور بها وبالدور الهام الذي تلعبه بالنسبة للمؤسسات والاقتصاد الوطني؛
- ✓ ضرورة تمتع المجلس المشرف على المعايير المحاسبية الوطنية بالاستقلال النسبي عن الجهاز الحكومي، وذلك للحفاظ على استقلالية أعضائه ولتلبية احتياجات الكيانات والمستثمرين المحليين أولاً. كما يجب أن يساعد في مهامه لجان دائمة تهتم كل لجنة بجانب من جوانب التقييس المحاسبي وهي: لجنة استشارية عامة، لجنة استشارية إسلامية، لجنة القضايا الناشئة؛
- ✓ الاعتماد على إطار جزائري لتحديث وإصلاح النظام المحاسبي المالي من خلال التأهيل والتربصات والتدريب المستمر في المعايير الدولية؛
- ✓ الاهتمام بالتعليم المحاسبي على مستوى الجامعات وإنشاء معاهد للتكوين المحاسبي بالتعاون مع مجلس المعايير المحاسبية الوطنية ومع الهيئات والأكاديميات المتخصصة في ميدان المحاسبة الدولية؛ والتركيز على ترقية مستوى التعليم المحاسبي لأنه البذرة الأولى والأساسية لنجاح تطبيق نظام محاسبي ذو جودة في الكيانات، ولتحويل مهنة المحاسبة من مجرد عمل آلي وروتيني إلى مهنة تقوم على الاستخدام الفعال للحكم المني وحل المشكلات المحاسبية المعقدة؛
- ✓ العمل مع هيئات المحاسبة في الوطن العربي خاصة دول المشرق، التي لديها الخبرة والتجربة الكافية بشأن معايير المحاسبة وتكييفها بما يلائم البيئة العربية؛ والاعتماد على مراجعهم وترجمتهم للمعايير المحاسبية الدولية لأنها سباقة في هذا المجال؛
- ✓ قطع الصلة مع المرجعية الفرنسية، ليس فقط من ناحية التقييس المحاسبي ولكن أيضاً على عدة مستويات أهمها اللغة والثقافة والتعاون الثنائي في مجال المحاسبة؛
- ✓ توظيف عامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير النظام المحاسبي المالي وهيكلته للتمكين من استخدامه بشكل فعال؛ وفي الإفصاح الإلكتروني بالاعتماد على اللغات المعتمدة في هذا المجال؛
- ✓ تكييف المعايير المحاسبية مع المقومات المحلية وخاصة التعاليم الدينية من خلال الاعتماد على تجارب الدول الرائدة في مجال المعايير المحاسبية الموجهة للمصارف الإسلامية خاصة ماليزيا والبحرين؛
- ✓ تقسيم النظام المحاسبي إلى فئتين، فئة تعتمد على المعايير الدولية الكاملة ويتم تعديلها وتكييفها حسب الاحتياجات وتكون موجهة إلى المؤسسات الكبيرة أو المؤهلة للإدراج في البورصة؛ والاعتماد على المعيار الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصياغة معايير محاسبية مبسطة موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الاعتماد على المحاسبة المبسطة للمؤسسات الصغيرة؛

✓ التركيز على جانب اللغة من خلال توحيد المصطلحات الأساسية وتحديد بدقة وتعريفها بشكل مشترك، واستخدام المصطلحات باللغة العربية كلغة أصلية للتقارير المالية وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية واعتبارها لغة ثانية؛

✓ إن كل التوصيات السابقة لن تكون فعالة ما لم يتم توفير البيئة المناسبة بما في ذلك تفعيل البورصة وتأهيل المؤسسات ونشر الثقافة المحاسبية والاستثمارية.

من خلال التوصيات السابقة والاقتراحات المقدمة لتطوير المرجعية المحاسبية في الجزائر، فإنه من الضروري أن يؤدي النظام المحاسبي المالي دوره على أكمل وجه في إضفاء الجودة على المعلومات المالية التي تقوم الكيانات المختلفة بنشرها، وبالتالي يقوم المستثمرون ومختلف الأطراف ذات المصلحة باتخاذ قرارات رشيدة مبنية على أساس معلومات ملائمة وشفافة وموثوق فيها.

❖ صعوبات الدراسة وحدودها:

هناك مجموعة من الحدود والصعوبات ذات الصلة بهذا الموضوع ولعل أهمها ما يلي:

✓ الموضوع حديث نسبيا ويحتاج إلى التأصيل النظري أولا، كما تعذر القيام بدراسة ميدانية أو قياسية بسبب انضواء الموضوع تحت الدراسات المحاسبية الدولية المقارنة؛

✓ لم يتضمن البحث دراسة المجموعة الكاملة من المعايير المحاسبية الدولية المعدلة بموجب التقارب. بدلاً من ذلك، ركز حصرياً على المعايير المحاسبية التي تدرج في إطار جهود تقريب المواضيع ذات الأولوية؛

✓ مشروع التقارب لم يتم انهاءه بشكل رسمي، لذلك يمكن أن تتغير التوقعات المستقبلية وبعض النتائج المدرجة في البحث حول مستقبل هذا المشروع ومستقبل المعايير الدولية في الولايات المتحدة؛

✓ تم اقتراح إطار عام فقط لتحسين النظام المحاسبي المالي والذي يحتاج إلى تدعيمه وتحليله وتفصيله من أجل تقييم جدواه وفعاليتها.

❖ آفاق الدراسة:

بالنسبة لآفاق البحث، يمكن اعتبار هذه الدراسة بمثابة انطلاقة لدراسات أخرى متخصصة في مجال المعايير المحاسبية الدولية، والتي تتضمن تعمقا أكثر في مجال تجارب التقارب الدولي، وتفصيلا أكثر لنتائج التقارب على المعايير الدولية؛

✓ دراسة تحليلية لأثر اختلافات البيئة الاقتصادية على تطوير معايير المحاسبة المالية؛

✓ أثر المفاضلة بين خاصتي التمثيل الصادق والملائمة على جودة القوائم المالية؛

- ✓ دراسة مقارنة بين أساس القواعد وأساس المبادئ وتحليل دورها في تحسين جودة التقارير المالية؛
- ✓ تحليل مشكلات ما بعد تطبيق معيار الإيرادات من العقود مع العملاء وأثره على قابلية المقارنة؛
- ✓ دراسة إمكانية إنشاء مجلس معايير محاسبة عربية وأفاق التوحيد المحاسبي في الدول العربية.

أما على الجانب المحلي، أعطت هذه الدراسة لمحة وبعض الأفكار العامة حول إطار لتحسين النظام المحاسبي المالي؛ وقد تكون نقطة بداية لدراسات أكثر تخصصاً وعمقاً وتفصيلاً حول العناصر الواجب أخذها بعين الاعتبار لتقييم النظام المحاسبي المالي واستخلاص أهم المشاكل التي يعاني منها والحلول المقترحة والاستراتيجية والتكتيكات الفعالة لبناء نظام محاسبي مالي يضمن انتاج معلومات مالية مفيدة وعالية الجودة:

- ✓ استراتيجية مقترحة لتطوير معايير محاسبية جزائرية وإصلاح الهيئات المحلية المشرفة عليها؛
- ✓ إمكانية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الكاملة ومدى تكييفها لملائمة البيئة الجزائرية؛
- ✓ تحليل متطلبات تطبيق المعيار الدولي IFRS 9 في البيئة الجزائرية والحاجة إلى سوق مالي نشط.

كل الرجاء في الأخير أن أكون قد وفقت في معالجة هذا الموضوع وساهمت ولو بالشيء القليل في تدعيم البحث العلمي والمكتبة الاقتصادية ليستفيد منه الطالب والجامعة الجزائرية والممارسين لمهنة المحاسبة والقائمين عليها في الجزائر، وعساها كفكرة أن ترى النور يوماً ما...

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أمين السيد أحمد لطفي (2014)، تفعيل آليات المراجعة في محاربة الاحتيال والفساد، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر؛
2. حسن عمر محمد، سعد الساكني (2015)، معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
3. دونالد كيسو، جيرى ويجانت (2005)، المحاسبة المتوسطة، الجزء الأول، ترجمة أحمد حامد حجاج، الرياض: دار المريخ للنشر؛
4. رضوان حلوة حنان (2006)، النموذج المحاسبي المعاصر: من المبادئ إلى المعايير- دراسة معمقة في نظرية المحاسبة، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر؛
5. صادق الحسني (1994)، التحليل المالي والمحاسبي، عمان: مطابع المؤسسة الصحفية الأردنية؛
6. طارق عبد العال حماد (2006)، موسوعة معايير المحاسبة الدولية-شرح معايير التقارير المالية الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الإسكندرية: الدار الجامعية؛
7. عباس مهدي الشيرازي (1990)، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع؛
8. ليزا ويفر (2016)، إدارة التحول من US. GAAP إلى IFRS، ترجمة لجنة البحوث والتطوير، الطبعة الأولى، القاهرة: دار حميثرا للنشر.
9. محمد مطر، موسى السويطي (2008)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، في مجالات: القياس، العرض والإفصاح، الطبعة الثانية، عمان: دار وائل للنشر؛
10. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم (2004)، دراسات متقدمة في المحاسبة المالية، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الرسائل:

11. بالقاسم بن خليفه (2015)، دور القوائم المالية في توحيد العمل المحاسبي وفق معايير المحاسبة الدولية - دراسة مقارنة - أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة؛
12. بوعظم منير (2021)، متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائية في ظل المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة- أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة؛
13. خالد بودبة (2018)، دراسة أثر عوامل المحيط المحاسبي على جودة المعلومة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية في ظل أعمال التوافق المحاسبي الدولي- حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2017/2018؛

14. حماده السعيد المعصراوي (2014)، دراسة مقارنة لأثار الأزمات المالية العالمية على تطوير معايير المحاسبة المالية الدولية والمصرية، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا؛
15. سميرة دواق (2020)، مدى ملاءمة البيئة المحاسبية في الجزائر لمتطلبات القياس والإفصاح وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص بنوك ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،
16. صالح واضح (2020)، أثر تبني معايير الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للحد من التهرب الضريبي بعد تبني النظام المحاسبي المالي - دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية - أطروحة دكتوراه الطور الثالث غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة،
17. صلاح حواس (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛
18. عبد القادر روتال (2009)، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر؛
19. علي بن موفقي (2017)، أثر الإصلاحات المحاسبية بالجزائر على جودة نظم المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على الحوكمة بالمؤسسات، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة؛
20. وردة بلعيد (2020)، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القياس والإفصاح بالقوائم المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية -دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية بالجزائر- أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة؛

المقالات والمذكرات:

21. أمينة حفاصة، عباس فرحات (2018)، جودة القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية في ظل تبني معايير التقارير المالية الدولية IAS/IFRS - دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت عين الكبيرة SCAEK- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 11 (02)، جامعة المسيلة؛
22. إيمان بن السراج، عبد الرحمن عفيصة وإسماعيل سبتي (2021)، إعداد القوائم المالية الموحدة بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية -دراسة حالة مجمع الرياض سطيف / الجزائر- مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 14 (01)، جامعة المسيلة؛
23. إيمان ميمون، رفيق بشوندة (2017)، أهمية تعديل المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار عند المستأجر للنظام المحاسبي المالي - دراسة مقارنة IAS 17 و SCF و IFRS 16 - مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 02 (03)؛
24. بن حركو غنية (2017)، النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية -دراسة مقارنة-، مجلة دراسات اقتصادية، 01 (04)؛
25. جلاية علي، لرباع الهادي (2017)، مستقبل المعايير المحاسبية الدولية في بيئة الأعمال الأمريكية -دراسة تحليلية-، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (08)، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي؛

26. رائد جميل جبر (2017)، المواثمة بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية: مواجهة التحديات القائمة في الدول العربية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية-غزة، 25 (04)؛
27. رحيش سعيدة (2015)، مدى توافق القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية مع معايير الإبلاغ المالي الدولية، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، 03 (01)؛
28. رمضان عارف رمضان محروس (2016)، الأزمات المالية وانعكاساتها المحاسبية -دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، (06)؛
29. رنا السعيد السيد عمر (2020)، أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (9) IFRS على تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، 21 (04)؛
30. ريمة مناع، لعراة مولود (2014)، أثر جودة المعلومات المالية والاقتصادية على استقرار النظام المالي، مجلة دراسات اقتصادية، (01)؛
31. زوهري جلييلة (2014)، واقع المحاسبة الجزائرية في ظل بيئة الأعمال الدولية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 03 (07)؛
32. سعيداني محمد السعيد، رزيقات بوبكر (2018)، مدى توافق النظام المحاسبي المالي (SCF) مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)-دراسة تحليلية تقييمية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، (03)؛
33. عادل نعموش (2019)، الأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبية الإبداعية والحد منها في الجزائر- دراسة ميدانية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 12 (02)، جامعة المسيلة؛
34. عبد الرحمن زهير عبد القادر (2018)، انعكاسات قانون ساربينز اوكسلي على دور ومسؤولية المدقق في اكتشاف ومنع الاحتيال، مجلة الإدارة والاقتصاد، (117)؛
35. عماد علي السويح (2015)، مؤسسة المعايير الدولية للعداد التقارير المالية- تقييم التجربة بعد أربعة عقود، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 01 (02)، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا؛
36. عماد علي السويح (2015)، مؤسسة المعايير الدولية للعداد التقارير المالية- تقييم التجربة بعد أربعة عقود، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 01 (02)، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا؛
37. عماد محمد رياض أحمد (2020)، مدى تأثير معايير المحاسبة القائمة على القواعد مقابل المبادئ على العلاقة بين دوافع الإدارة وجودة التقرير المالي-دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، 24 (03).
38. كريمة حسن محمد سليمان (2017)، تفعيل دور استخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL في أعداد تقارير المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر"، 6-7 ماي 2017، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة؛
39. محمد براق، عمر قمان (2011)، أثر الإصلاحات المحاسبية على هيكلية المنظمات المهنية في الجزائر، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: الإصلاح المحاسبي في الجزائر، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة؛
40. محمد حلو داود الخرسان، عبد الرضا حسن سعود (2016)، تقويم فاعلية الرقابة على أداء الحكومات المحلية في ضوء بعض متطلبات قانون SOX - دراسة تطبيقية في عينة من المحافظات العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18 (03)؛

41. محمد فراس، بالراقي تيجاني (2020)، تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية رؤية تحليلية نقدية، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23 (01).
42. هوارى سويدي، بدر الزمان خمقاني (2011)، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، المؤتمر العلمي الدولي حول: "الإصلاح المحاسبي في الجزائر"، يومي 29 و30 نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر؛
43. وائل محمد عبد الوهاب (2013)، العوامل الحاكمة لتحقيق فاعلية المعايير المحاسبية القائمة على القواعد مقابل المبادئ لتحسين جودة المعلومات المحاسبية - "دراسة تطبيقية"، متوفرة على الرابط، https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/1_20.pdf تاريخ الاطلاع (2019/11/23)؛
44. وليد سمير عبد العظيم الجبلى (2019)، دراسة تحليلية للإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية، مجلة آفاق العلوم، 05 (18)؛
45. يوسف خروبي، خالد مقدم، عمر الفاروق زرقون (2019)، أثر تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة على الإفصاح المحاسبي الدولي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 (01)؛
46. يونس الزين، عبد الحميد حسياني (2016)، خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة - حالة فضيحة شركة إنرون، مجلة العلوم الإنسانية، (06).

القوانين والمراسيم:

47. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 19، 2008؛
48. المرسوم التنفيذي رقم 96-318، المؤرخ في 25 سبتمبر 1996، يتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 56، 1996؛
49. القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جويلية 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسبية ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 42، 2010؛
50. المرسوم التنفيذي رقم 11-24، المؤرخ في 27/01/2011، المتضمن تحديد تشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 07، 2011؛
51. المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26/05/2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، الجريدة الرسمية، الجزائر، العدد 27، 2008.

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب

52. Barry J. Epstein Nadira M. Saafir (2010), **Wiley GAAP: Practical Implementation Guide and Workbook**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.;
53. Barry J. Epstein, Ralph Nach, Steven M. Bragg (2009), **Wiley GAAP-Codification Enhanced**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.;

54. Christopher Nobes, Robert Parker (2008), **Comparative International Accounting**, 10th edition, England: Pearson Education Limited.
55. David Alexander, Christopher Nobes (2010), **Financial Accounting – An International Introduction**, 4th edition, England: Pearson Education Limited.
56. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Financial Accounting-IFRS Edition**, 2nd edition, New Jersey, Hoboken: John Wiley & Sons, Inc.;
57. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2013), **Intermediate Accounting**, 15th edition, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc.
58. Donald E. Kieso, Jerry J. Weygandt, Terry D. Warfield (2014), **Intermediate Accounting- IFRS Edition**, Hoboken, New York: John Wiley & Sons, Inc.
59. Jacqueline Langot (2006), **Comptabilité anglo-saxonne-Normes US. GAAP et Rapprochements avec les IAS/IFRS**, 5^{ème} édition, Paris : Economica.
60. Natalie T. Churyk, Thomas C. Pearson, Thomas R. Weirich (2012), **Mastering the FASB Codification and eIFRS: A Case Approach**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.;
61. Odile Barbe, Laurent Didelot (2014), **Maitriser les IFRS**, 7^{ème} édition ; Paris : Groupe Revue Fiduciaire.
62. Paul Pacter (2017), **Pocket Guide to IFRS® Standards-The Global Financial Reporting Language**, London: IFRS® Foundation, retrieved from: <https://www.ifrs.org/-/media/feature/around-the-world/pocket-guide/pocket-guide-2017.pdf>, consulted (01/09/2019).
63. Richard Lewis, David Pendrill (2004), **Advanced Financial Accounting**, 7th edition, England: Pearson Education Limited.
64. Stéphane Brun (2011), **Guide d'application des Normes IAS/IFRS**, Alger: BERTI Edition.
65. Steven M. Bragg (2010), **Wiley GAAP 2011-Interpretation and Application of Generally Accepted Accounting Principles**, Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.

المقالات والمقتنيات:

66. Ilse Maria Beuren, Nelson Hein, Roberto Carlos Klann (2008), **Impact of the IFRS and US-GAAP on economic-financial indicators**, Managerial Auditing Journal, 23 (07),
67. Mary E. Barth, Wayne R. Landsman, Mark Lang, Christopher Williams (2012), **Are IFRS-based and US GAAP-based accounting amounts comparable?** Journal of Accounting and Economics, 54 (01),
68. Ambily Joseph (2013), **An Analysis on the Advantages and Disadvantages of US. Generally Accepted Accounting Principles (GAAP) Converging to International Financial Reporting Standards (IFRS)**, Honor thesis, Muma College of business, University of South Florida;
69. Anne B. Fosbre, Ellen M. Kraft, Paul B. Fosbre (2009), **The Globalization of Accounting Standards: IFRS Versus US. GAAP**, Global Journal of Business Research, 03(01);

70. Assma M. Sawani (2016), **Essays on the U.S. GAAP-IFRS Convergence Project, the Nature of Accounting Standards, and Financial Reporting Quality**, A dissertation of Doctor of Philosophy in Business Administration, Florida International University;
71. Christopher W. Nobes, Stephen A. Zeff (2016), **Have Canada, Japan and Switzerland Adopted IFRS?** Australian Accounting Review No. 78, 26 (03), CPA Australia;
72. Dain C. Donelson, John McInnis, Richard D. Mergenthaler (2016), **Explaining Rules-Based Characteristics in U.S. GAAP: Theories and Evidence**, Journal of Accounting Research, Forthcoming, 54 (03);
73. Diane Satin, Thomas Huffman (2015), **FASB and IASB Convergence: Asymptotic Relationship or Transmogrification?** Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 19(02);
74. Emily K. Baculik (2010), **How IFRS Convergence Will Affect Accounting for Defined Benefit Plans**, The CPA Journal, New York, 80(09);
75. Ferdy van Beest, Geert Braam (2006), **Convergence through divergence-An analysis of relationships between qualitative characteristics of the conceptual frameworks of the FASB and IASB**, Nijmegen Center for Economics (NiCE), Institute for Management Research, Radboud University Nijmegen;
76. Gabriele Guggiola (2010), **IFRS Adoption in The E.U., Accounting Harmonization and Markets Efficiency: A Review**, International Business & Economics Research Journal – December 2010, 09 (12);
77. Geoffrey Tickell, Monsurur Rahman, Romain Alexandre (2013), **You Say IFRS, I Say FASB...Let's Call The Whole Thing Off**, American Journal Of Business Education, 06(05);
78. Gérard Emard, William Nahum (2007), **Convergence IFRS-US GAAP-Enjeux identifiés à partir de la pratique des groupes français cotés aux USA**, l'Académie Sciences Techniques Comptables Financiers, (09) ;
79. Hanna Sanko, Artem V. Koldovskyi (2017), **Comparative Analysis of IFRS and US GAAP**, Financial Markets, Institutions and Risks, 01(01),
80. Jeno Beke (2010), **International Accounting Harmonization: Evidence from Europe**, International Business and Management, 01 (01), Canadian Research & Development Center of Sciences and Cultures;
81. Jodi E. Ferring (2004), **Rules-based vs. principles-based accounting standards: Analyzing the impact of amending APB No. 18 to a principles-based standard**, Presidential Scholars Theses (1990 –2006), (68);
82. Kees Camfferman, Stephen A. Zeff (2018) **The Challenge of Setting Standards for a Worldwide Constituency: Research Implications from the IASB's Early History**, European Accounting Review, 27:2, DOI: 10.1080/09638180.2017.1296780;

83. Madeline Trimble (2017), **The Historical and Current Status of IFRS Adoption around the World**, SSRN Electronic Journal, DOI: 10.2139/ssrn.3276760, Available at: https://www.researchgate.net/publication/329262009_The_Historical_and_Current_Status_of_IFRS_Adoption_Around_the_World, consulted (03/02/2018);
84. Margaret R. Garnsey, Sandra L. Zelka, Ingrid E. Fisher (2014), **Codification vs. US GAAP Hierarchy: A Preliminary Study of the Accounting Lexicon Post-Codification**, The International Journal of Digital Accounting Research, 14;
85. *Mike Ng (2004), The Future of Standards Setting*, The CPA Journal, retrieved from <http://archives.cpajournal.com/2004/104/perspectives/nv9.htm>, consulted (31/01/2019).
86. Mourad EL BESSEGH (2019), **Comment Répondre à L'évolution des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS ?** Revue El Mouhassib, (04) ;
87. Neal F. Newman (2007), **Enron and the Special Purpose Entities - Use or Abuse - The Real Problem - The Real Focus**, Law and Business Review of the Americas, 13 (01);
88. Qing L.Burke (2019), **Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project**, Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(02);
89. Qing L.Burke (2019), **Why haven't U.S. GAAP and IFRS on insurance contracts converged? Evidence from an unsuccessful joint project**, Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(02);
90. Rehana Ismail (2017), **An Overview of International Financial Reporting Standards (IFRS)**, International Journal of Engineering Science Invention, 06 (05);
91. Robert Obert (2010) ; **XBRL: Comment Automatiser le Reporting Financier en IFRS** , Revue Française de Comptabilité, N°433, disponible sur <http://www.focusifrs.com/content/view/full/5451> , consulté le (12/09/2019);
92. Sascha Haggenmüller (2019), **Revenue recognition under IFRS 15-A critical evaluation of predefined purposes and implications for improvement**, A thesis submitted to in accordance with the requirements of the degree of Doctor of Business Administration, School of Business and Management, University of Gloucestershire, Munich;
93. Susan B. Hughes, James F. Sander, (2007), **A U.S. Manager's Guide to Differences Between IFRS and U.S. GAAP**, Management Accounting Quarterly, 08 (04);
94. Toufik Radjah (2019), **Séminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du Système Comptable Financier**, El- Mouhassib, (04).
95. Vincent L. LoCascio (2017), **The Convergence of US GAAP and IFRS**, Iowa State University Honors Program, Ivy College of Business (ISSN 2572-679X);

96. Vladimir Obradović, Nemanja Karapavlović (2014), **The convergence between IFRS and U.S. GAAP: past and perspectives**, 3rd International Scientific Conference contemporary issues in economics, business and management-EBM 2014, Faculty of Economics University of Kragujevac, Kragujevac;
97. William W. Bratton, Lawrence A. Cunningham (2009), **Treatment Differences and Political Realities in the GAAP-IFRS Debate**, Virginia Law Review, 95(4);
98. Xiaoli Ortega (2017), **A Review of IFRS and U.S. GAAP Convergence History and Relevant Studies**, International Business Research; 10 (09), Published by Canadian Center of Science and Education;
99. Talal Zeghba, Mouhad Arioua (2020), **The impact of international accounting standards (IAS / IFRS) on the activation of management control tools in the governance framework to improve the performance of economic enterprises**, Journal of Research in Finance and Accounting, 05 (02), University of Msila,

مواقع الانترنت:

100. Alex Bogopolsky (2015), **Does IFRS Have a Future in the US?** Retrieved from <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/supporting-international-standards/discussion/does-ifrs-have-future-us> , consulted (23/08/2019);
101. Amy Brits (2018), **Conceptual Framework 1989 and 2010**, retrieved from <https://www.amybrits.com/conceptual-framework-1989-and-2010/>, consulted (30/07/2019);
102. Angela Taylor (2013), **IFRS convergence: does anybody care, and should they?** Retrieved from <https://www.bermudareinsurancemagazine.com/article/ifrs-convergence-does-anybody-care-and-should-they> , consulted (13/11/2018);
103. Ayoub Sunna (2011), **"Condorsement" – New Path to IFRS**, Marcum Accountants Advisors, retrieved from <https://www.marcumllp.com/insights/condorsement-new-path-to-ifrs> consulted (28/11/2019);
104. CFI Education (2019), **Qualitative Characteristics of Accounting Information-The fundamental (primary) and enhancing (secondary) qualitative characteristics**, retrieved from <https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/accounting/qualitative-characteristics-of-accounting-information/>, consulted (27/11/2019);
105. CNCC (2020), **Cadre conceptuel révisé 2018**, récupéré sur http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/cadre_conceptuel_revise_2018, consulté (09/12/2020) ;
106. Congress (2002), **SARBANES-OXLEY ACT OF 2002**, Public Law 107–204, Approved July 30, 2002, 116 Stat. 745-As Amended Through P.L. 116–222, Enacted December 18, 2020, Sec. 108, retrieved at <https://www.congress.gov/bill/107th-congress/house-bill/3763> consulted (09/02/2021);

107. David Alexander & Al. (2011), **Reporting methods for Joint Ventures: which consequences for European listed companies?** Retrieved from https://hal.archives-ouvertes.fr/file/index/docid/935843/filename/443_Alexander_Delville_Demerens_Le_Manh_Sacc_on.docx consulted (28/07/2018);
108. David Cairns (2001), **The Conceptual Framework- the International Experience**, retrieved from SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2379002>, consulted (19/09/2019);
109. David Katz (2014), **The Split Over Convergence-FASB and the IASB back away from the goal of a single global accounting language**, retrieved from <https://www.cfo.com/gaap-ifs/2014/10/split-convergence/>, consulted (15/09/2019);
110. Deloitte. (2012), **Fair value measurement**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/fvm>, consulted (19/08/2018);
111. Deloitte. (2012), **Joint arrangements**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/consol/joint-arrangements>, consulted (13/09/2017);
112. Deloitte. (2016), **Overview of IFRS/US GAAP Differences**, NAPCO conference, September 23, 2016, retrieved from <https://rmgfinancial.com/core/files/rmgfinancial/uploads/files/7%20DELOITTE%20-%20NAPCO%20presentation.pdf>, consulted (12/09/2019);
113. Deloitte. (2017), **IFRS 15 Revenue from contracts with customers: Are you ready for the “Big Change?”**, retrieved from: <https://www2.deloitte.com/fo/en/pages/about-deloitte/articles/The-only-certainty-is/ifrs15-revenue-from-contracts-with-customers.html>, consulted (27/02/2019);
114. Deloitte. (2017), **Insurance Contracts-Comprehensive Project**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/other/insurance> consulted (09/09/2018);
115. Deloitte. (2018), **Conceptual Framework — IASB-FASB joint project**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/projects/completed/framework/framework-joint>, consulted (03/12/2019);
116. Deloitte. (2018), **FASB Accounting Standards Codification**, retrieved from, <https://dart.deloitte.com/USDART/home/codification#section-11>, consulted (05/06/2019);
117. Deloitte. (2018), **Financial reporting framework in Japan**, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/asia/japan>, consulted (09/08/2018).
118. Deloitte. (2019), **Conceptual Framework for Financial Reporting 2018**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/standards/other/framework>, consulted (22/09/2019);
119. Deloitte. (2019), **New and revised IFRS Highlighting the changes**, retrieved from: <https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/nl/Documents/audit/deloitte-nl-audit-publicatie-ppd-new-and-revised-ifrs-2018-january-2019.pdf>, consulted (23/09/2020);

120. Deloitte. (2020), **A Roadmap to Comparing IFRS Standards and U.S. GAAP: Bridging the Differences**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/publications/us/ifrs-gaap-comparison> , consulted (01/02/2021);
121. Deloitte. (2020), **Financial reporting framework in The United Kingdom**, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/europe/uk>, consulted (22/01/2021).
122. Deloitte. (2020), **IFRS 17: An Overview**, retrieved from: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/xs/Documents/About-Deloitte/mepovdocuments/mepov31/new-kid-on-the-block-IFRS17_mepov31.pdf , consulted (30/09/2020);
123. Deloitte. (2020), **IFRS 9 — Financial Instruments**, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs9>, consulted (13/03/2020);
124. Deloitte. (2020); **XBRL-eXtensible Business Reporting Language**; retrieved from: [https://www.iasplus.com/en/projects/research/short-term/xbml#:~:text=XBRL%20\(eXtensible%20Business%20Reporting%20Language,%2C%20statements%2C%20and%20audit%20schedules](https://www.iasplus.com/en/projects/research/short-term/xbml#:~:text=XBRL%20(eXtensible%20Business%20Reporting%20Language,%2C%20statements%2C%20and%20audit%20schedules); consulted (02/01/2021).
125. Deloitte.(2020), **Financial reporting framework in Algeria**, retrieved from: <https://www.iasplus.com/en/jurisdictions/africa/algeria> , consulted (09/08/2020).
126. Ernst & Young (2012), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from <https://www.coursehero.com/file/14248393/US-GAAP-vs-IFRS/> consulted (12/10/2018);
127. Ernst & Young (2016), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---october-2016 consulted (23/09/2018);
128. Ernst & Young (2018), **US GAAP versus IFRS The basics**, retrieved from https://www.ey.com/en_us/assurance/accountinglink/us-gaap-versus-ifrs--the-basics---february-2018, consulted (12/11/2019);
129. Ernst & Young (2019), **Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers (Updated September 2019)**, retrieved from: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-applying-revenue-september-2019.pdf consulted (07/05/2020);
130. Ernst & Young (2019), **IFRS Core Tools-IFRS Update of standards and interpretations in issue at 31 December 2018**, retrieved from: https://www.ey.com/en_gl/ifrs-technical-resources/ifrs-update-of-standards-and-interpretations-in-issue-at-31-december-2019 , consulted (30/09/2020);
131. Ernst & Young. (2012), **US GAAP versus IFRS-The basics**, retrieved from <https://www.eyjapan.jp/library/issue/us/gaap-weekly-update/pdf/GAAP-2012-02-23-01.pdf> consulted (12/09/2018);

132. EY. (2020), **IFRS adopted by the European Union- IFRS Standards and Amendments issued by the IASB and Endorsed by the EU as at 30 June 2020**, retrieved from: https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/ifrs/ey-ifrs-eu-endorsement-30-june-2020.pdf?download, consulted (12/03/2021).
133. FAF (2014), **FASB Accounting Standards Codification®-About the Codification (v 4.10)**, retrieved from <https://asc.fasb.org/imageRoot/47/49128947.pdf> consulted (31/07/2018);
134. FAF (2019), **About GAAP**, retrieved from https://www.accountingfoundation.org/jsp/Foundation/Page/FAFBridgePage%26cid%3D1176164538898#section_2, consulted (17/09/2019);
135. FASB (1980), **Statement of Financial Accounting Concepts No. 2- Qualitative Characteristics of Accounting Information**, retrieved from <https://www.fasb.org>, consulted (22/08/2019), P. 13.
136. FASB (2004), **FASB and IASB Discuss Plans for the Future**; retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_future_plans_tfr_may2004.pdf ; consulted (23/09/2017);
137. FASB (2013), **Comparability in International Accounting Standards—A Brief History**, retrieved from https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Page&cid=1176156304264&d=&pagename=FASB%2FPage%2FSectionPage#The_2000s , consulted (17/09/2018);
138. FASB (2018), **Concept statements**, retrieved from <https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid=1176156317989>, Consulted (19/08/2019);
139. FASB (2018), **Report of the FASB Chairman April 1, 2018 through June 30, 2018**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage&cid=1176171125955 ; consulted (13/09/2019);
140. FASB (2019), **Due Process**, retrieved from https://www.fasb.org/facts/due_process.shtml , consulted (12/09/2020);
141. FASB (2019), **FASB Staff**, retrieved from <https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1218220137486> , consulted (23/08/2019);
142. FASB (2019), **The Conceptual Framework**, retrieved from https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/BridgePage&cid=1176168367774#section_4 , consulted (29/11/2019);
143. FASB (2020), **Comparability in International Accounting Standards—An Overview**, retrieved from <https://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/SectionPage&cid=1176156245663>, consulted (11/04/2020).

144. FASB/IASB (2004), **FASB and IASB hold joint meeting**, retrieved from https://www.fasb.org/articles&reports/fasb&iasb_joint_mtg_tfr_nov2004.pdf, consulted (09/03/2018);
145. IASB (1989), **Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements**, retrieved from <https://www.ifrs.org/>, consulted (09/11/2019);
146. IASB (2018), **Conceptual Framework for Financial Reporting-Project Summary**, Retrieved from: <https://www.ifrs.org/-/media/project/conceptual-framework/fact-sheet-project-summary-and-feedback-statement/conceptual-framework-project-summary.pdf> consulted (12/10/2019).
147. IASB (2018), **IFRS 17 Insurance Contracts**, retrieved from <https://www.ifrs.org/issued-standards/list-of-standards/ifrs-17-insurance-contracts/>, consulted (17/10/2019);
148. IASB/FASB (2002), **Memorandum of Understanding "The Norwalk Agreement"**, retrieved from https://www.fasb.org/cs/ContentServer?c=Document_C&cid=1218220086560&d=&pagename=FA SB%2FDocument_C%2FDocumentPage, consulted (05/12/2017);
149. IASB/FASB (2006), **A Roadmap for Convergence between IFRSs and US GAAP 2006-2008: Memorandum of Understanding between the FASB and the IASB**, retrieved from <https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum.html>, consulted (28/02/2018);
150. IASB/FASB (2008), **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion**, retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum_0911.html, consulted (29/08/2018);
151. IASB/FASB (2008), **Completing the February 2006 Memorandum of Understanding: A progress report and timetable for completion**, retrieved from https://www.ifrs.com/updates/fasb/memorandum_0911.html, consulted (29/08/2018);
152. IFRS Foundation (2010), **The Conceptual Framework for Financial Reporting**, retrieved from: <https://www.ifrs.org/projects/completed-projects/2010/conceptual-framework-2010/>, consulted (12/09/2019);
153. IFRS Foundation (2018), **IFRS Staff Paper**, Retrieved from, <https://www.ifrs.org/content/dam/ifrs/meetings/2018/october/iasb/ap28a-prefaceifrs.pdf>, consulted (03/09/ 2020);
154. IFRS Foundation (2020); **What is the due process and why does it matter?** Retrieved from: <https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2020/08/what-is-the-due-process-and-why-does-it-matter/>, consulted (03/01/2021).
155. James R. Bond & Al. (2012), **Update on the Convergence of GAAP and IFRS**, retrieved from http://www.bondpecaro.com/images/FASB_IASB_Convergence_Article.pdf consulted (05/09/2018);

156. Jennifer Kartychak (2020), **IFRS 3: is the road to convergence- really paved with good intentions**, retrieved from <https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2020/01/28/ifrs-3-is-the-road-to-convergence-really-paved-with-good-intentions/>, consulted (01/07/2020);
157. KPMG (2008), **IFRS compared to U.S. GAAP: An overview**; Retrieved from https://www.contractualcfo.com/documents/KPMG_Comparison.US.GAAP.IFRS.pdf, consulted (08/02/2019);
158. Lucas Dufrasne (2020), **IFRS 17: A comparison with IFRS 4 and an analysis of the impact of its application**, Louvain School of Management, Université Catholique de Louvain, Prom.: Yvan Stempniewsky, retrieved from: <http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:23802>, Consulted (02/03/2020);
159. Mike Walworth (2016), **Accounting Resources: Timesaving Tricks for the FASB Codification**; Retrieved from <https://www.gaapdynamics.com/insights/blog/2016/03/29/timesaving-tricks-for-accounting-principles-and-the-fasb-codification/>, consulted (03/09/2018);
160. Paul Pacter (2013). **What have IASB and FASB convergence efforts achieved?** Retrieved from <https://www.journalofaccountancy.com/issues/2013/feb/20126984.html>, consulted (06/03/2017);
161. PwC (2017), **IFRS 9, Financial Instruments-Understanding the basics**, retrieved from: <https://www.pwc.com/gx/en/audit-services/ifrs/publications/ifrs-9/ifrs-9-understanding-the-basics.pdf>, consulted (17/11/2019);
162. PwC. (2010), **Open to comparison: Islamic finance and IFRS**, Retrieved from <https://www.pwc.co.uk/assets/pdf/open-to-comparison-islamic-finance-and-ifrs.pdf>, consulted (19/05/2018).
163. Russell Golden (2019), **Opening Remarks: The Road to Better Financial Reporting -Reflections on Comparability and Convergence**, The CPA Journal, retrieved from <https://www.cpajournal.com/2019/08/26/the-road-to-better-financial-reporting/>, consulted (12/02/2020);
164. SEC (2003), **SEC Study on Adoption by the U.S. Financial Reporting System of a Principles-Based Accounting System**, retrieved from <https://www.sec.gov/news/press/2003-86.htm> consulted (07/09/2019);
165. Stephen Michael (2020), **IFRS and GAAP Convergence: Why the US Resists International Reporting Standards**, retrieved from <https://toughnickel.com/industries/IFRS-and-GAAP-Convergence-Why-the-US-Resists-International-Reporting-Standards>, consulted (09/08/2020);
166. The official website of IFRS®: <https://www.ifrs.org/>
167. Weaver and Tidwell, L.L.P. (2019), **Global Convergence Project: U.S. GAAP Is Alive and Well**, retrieved from <https://weaver.com/blog/global-convergence-project-us-gaap-alive-and-well>, consulted (05/12/2019)

168. ديلويت أند توش (2018)، المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): "الأدوات المالية"، متوفر على الرابط:
<https://drive.google.com/file/d/1PASxQ68XFovKkj3UxJlMdmJEW4SRbvnw/view> تاريخ الاطلاع:
(2019/06/05).

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: معايير المحاسبة الدولية (سنة 2018)

رقم الإصدار	الاسم باللغة العربية	الاسم باللغة الانجليزية	سنة الإصدار/التعديل
/	الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية	The Conceptual Framework for Financial Reporting	2018
المعايير المحاسبية الدولية (IASs)			
IAS 1	عرض القوائم المالية	Presentation of Financial Statements	2003
IAS 2	المخزون	Inventories	2003
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	Statement of Cash Flows	1992
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors	2003
IAS 10	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية	Events after the Reporting Period	2003
IAS 12	ضرائب الدخل	Income Taxes	1996
IAS 16	الممتلكات، المنشآت والمعدات	Property, Plant and Equipment	2003
IAS 17	عقود الإيجار*	Leases*	2003
IAS 19	منافع الموظفين	Employee Benefits	2004
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية الممنوحة والافصاح عن المساعدات الحكومية	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	2008
IAS 21	آثار التغير في سعر صرف العملات الأجنبية	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	2003
IAS 23	تكاليف الاقتراض	Borrowing Costs	2007
IAS 24	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة	Related Party Disclosures	2003
IAS 26	المحاسبة وتقارير استحقاقات التقاعد	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	1987
IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	Separate Financial Statements	2003
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	Investments in Associates and Joint Ventures	2011
IAS 29	التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم الهائل	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	2008
IAS 32	الأدوات المالية-العرض	Financial Instruments: Presentation	2003
IAS 33	ربحية السهم	Earnings per Share	2003
IAS 34	التقارير المالية المرحلية	Interim Financial Reporting	1998
IAS 36	انخفاض قيمة الأصول	Impairment of Assets	2004

1998	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	المخصصات، الخصوم المحتملة والأصول المحتملة	IAS 37
2004	Intangible Assets	الأصول غير الملموسة	IAS 38
2003	Investment Property	الممتلكات الاستثمارية	IAS 40
2008	Agriculture	الزراعة	IAS 41
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs)			
2003	First-time Adoption of International Financial Reporting Standards	تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة	IFRS 1
2004	Share-based Payment	المدفوعات على أساس السهم	IFRS 2
2004	Business Combinations	اندماج الأعمال	IFRS 3
2004	Insurance Contracts*	عقود التأمين*	IFRS 4
2004	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	الأصول غير المتداولة المقتناة بغرض البيع والعمليات المتوقفة	IFRS 5
2006	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	استكشاف وتقييم الأصول المنجمية	IFRS 6
2005	Financial Instruments: Disclosures	الأدوات المالية-الإفصاح	IFRS 7
2006	Operating Segments	التقارير القطاعية	IFRS 8
2014	Financial Instruments	الأدوات المالية	IFRS 9
2011	Consolidated Financial Statements	القوائم المالية الموحدة	IFRS 10
2011	Joint Arrangements	الترتيبات المشتركة	IFRS 11
2011	Disclosure of Interests in Other Entities	الإفصاح عن المنافع في المنشآت الأخرى	IFRS 12
2011	Fair Value Measurement	قياس القيمة العادلة	IFRS 13
2014	Regulatory Deferral Accounts	الحسابات المؤجلة النظامية	IFRS 14
2014	Revenue from Contracts with Customers	الإيرادات من العقود مع العملاء	IFRS 15
2016	Leases	عقود الإيجار	IFRS 16
2017	Insurance Contracts	عقود التأمين	IFRS 17
تفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات (SIC)			
1998	Introduction of the Euro	مدخل إلى اليورو	SIC-7
1998	Government Assistance—No Specific Relation to Operating Activities	المساعدات الحكومية - علاقة غير محددة بأنشطة التشغيل	SIC-10
1999	Operating Leases—Incentives*	عقود الإيجار التشغيلي - الحوافز*	SIC-15

2000	Income Taxes—Changes in the Tax Status of an Entity or its Shareholders	ضرائب الدخل - التغييرات في الوضع الضريبي للكيان أو المساهمين	SIC-25
2000	Evaluating the Substance of Transactions Involving the Legal Form of a Lease*	تقييم جوهر المعاملات التي تنطوي على الشكل القانوني لعقد الإيجار *	SIC-27
2001	Service Concession Arrangements: Disclosures	ترتيبات امتياز الخدمة: الإفصاحات	SIC-29
2001	Intangible Assets—Web Site Costs	الأصول غير الملموسة - تكاليف مواقع الويب	SIC-32
تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRIC)			
2004	Changes in Existing Decommissioning, Restoration and Similar Liabilities	التغييرات في إيقاف التشغيل الحالي والاستعادة والالتزامات المماثلة	IFRIC 1
2004	Members' Shares in Cooperative Entities and Similar Instruments	حصص الأعضاء في الكيانات التعاونية والأدوات المماثلة	IFRIC 2
2004	Determining whether an Arrangement contains a Lease*	تحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار *	IFRIC 4
2004	Rights to Interests arising from Decommissioning, Restoration and Environmental Rehabilitation Funds	الحقوق في المصالح الناشئة عن إيقاف التشغيل، الاستعادة وصناديق إعادة تأهيل البيئة	IFRIC 5
2005	Liabilities arising from Participating in a Specific Market—Waste Electrical and Electronic Equipment	الالتزامات الناشئة عن المشاركة في سوق محدد - نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية	IFRIC 6
2005	Applying the Restatement Approach under IAS 29 Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	تطبيق نهج إعادة الصياغة بموجب معيار IAS 29 لإعداد التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع	IFRIC 7
2006	Interim Financial Reporting and Impairment	التقارير المالية المرحلية والانخفاض في القيمة	IFRIC 10
2006	Service Concession Arrangements	ترتيبات امتياز الخدمة	IFRIC 12
2007	IAS 19—The Limit on a Defined Benefit Asset, Minimum Funding Requirements and their Interaction	المعيار IAS 19 - الحد الأقصى لأصل المنفعة المحدد، ومتطلبات التمويل الدنيا وتفاعلها	IFRIC 14
2008	Hedges of a Net Investment in a Foreign Operation	تحوطات صافي الاستثمار في عملية أجنبية	IFRIC 16

2008	Distributions of Non-cash Assets to Owners	توزيعات الأصول غير النقدية على الملاك	IFRIC 17
2009	Extinguishing Financial Liabilities with Equity Instruments	إطفاء الخصوم المالية بأدوات حقوق الملكية	IFRIC 19
2011	Stripping Costs in the Production Phase of a Surface Mine	تكاليف التجريد في مرحلة إنتاج منجم سطحي	IFRIC 20
2013	Levies	الجبايات	IFRIC 21
IFRS for SMEs المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
2015	IFRS for Small and Medium-sized Entities	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	IFRS for SMEs

* سيتم الغاء هذه الإصدارات واستبدالها بإصدارات جديدة.

Source: IFRS Official Website, <https://www.ifrs.org>

الملحق رقم 02: معايير المحاسبة الأمريكية (سنة 2018)

N°	Topic	الموضوع
المبادئ العامة - General Principles		
105	Generally Accepted Accounting Principles	مبادئ المحاسبة المقبولة بشكل عام
العرض - Presentation		
205	Presentation of Financial Statements	عرض القوائم المالية
210	Balance Sheet	الميزانية
215	Statement of Shareholder Equity	قائمة حقوق المساهمين
220	Income Statement—Reporting Comprehensive Income	قائمة الدخل - تقرير الدخل الشامل
225	Income Statement	قائمة الدخل
230	Statement of Cash Flows	قائمة التدفقات النقدية
235	Notes to Financial Statements	ملاحق القوائم المالية
250	Accounting Changes and Error Corrections	التغييرات المحاسبية وتصحيحات الأخطاء
255	Changing Prices	تغيير الأسعار
260	Earnings Per Share	ربحية السهم
270	Interim Reporting	التقارير المرحلية
272	Limited Liability Entities	الكيانات ذات المسؤولية المحدودة
274	Personal Financial Statements	القوائم المالية الشخصية
275	Risks and Uncertainties	المخاطر والشكوك
280	Segment Reporting	التقارير القطاعية
الأصول - Assets		
305	Cash and Cash Equivalents	النقد وما يعادله
310	Receivables	الذمم المدينة
320	Investments—Debt and Equity Securities	استثمارات - سندات الدين وحقوق الملكية
321	Investments—Equity Securities	إستثمارات - سندات حقوق الملكية
323	Investments—Equity Method and Joint Ventures	استثمارات - طريقة حقوق الملكية والترتيبات المشتركة
325	Investments—Other	استثمارات - أخرى
326	Financial Instruments—Credit Losses	الأدوات المالية - خسائر الائتمان
330	Inventory	المخزون
340	Other Assets and Deferred Costs	أصول أخرى وتكاليف مؤجلة
350	Intangibles—Goodwill and Other	الأصول غير الملموسة - الشهرة وغيرها

360	Property, Plant, and Equipment	ممتلكات، منشآت ومعدات
Liabilities - الخصوم		
405	Liabilities	الخصوم
410	Asset Retirement and Environmental Obligations	التزام سحب الأصول والالتزامات البيئية
420	Exit or Disposal Cost Obligations	التزامات تكاليف الخروج أو التخلص
430	Deferred Revenue	الإيرادات المؤجلة
440	Commitments	الالتزامات
450	Contingencies	الطوارئ
460	Guarantees	الضمانات
470	Debt	الديون
480	Distinguishing Liabilities from Equity	تمييز الالتزامات عن حقوق الملكية
Equity – حقوق الملكية		
505	Equity	حقوق الملكية
Revenue – الإيرادات		
605	Revenue Recognition	الاعتراف بالإيرادات
606	Revenue from Contracts with Customers	الإيرادات من العقود مع العملاء
610	Other Income	مداخيل أخرى
Expenses - المصاريف		
705	Cost of Sales and Services	تكلفة المبيعات والخدمات
710	Compensation—General	تعويضات-عموميات
712	Compensation—Nonretirement Postemployment Benefits	تعويضات - استحقاقات نهاية الخدمة قبل التقاعد
715	Compensation—Retirement Benefits	تعويضات - استحقاقات التقاعد
718	Compensation—Stock Compensation	تعويض -تعويض المخزون
720	Other Expenses	مصاريف أخرى
730	Research and Development	البحث والتطوير
740	Income Taxes	ضرائب الدخل
Broad Transactions - معاملات واسعة النطاق		
805	Business Combinations	اندماج الأعمال
808	Collaborative Arrangements	الترتيبات التعاونية
810	Consolidation	التوحيد
815	Derivatives and Hedging	المشتقات والتحوط
820	Fair Value Measurement	قياس القيمة العادلة

825	Financial Instruments	الأدوات المالية
830	Foreign Currency Matters	مسائل العملات الأجنبية
835	Interest	الفائدة
840	Leases	عقود الإيجار
842	Leases	عقود الإيجار
845	Nonmonetary Transactions	المعاملات غير النقدية
850	Related Party Disclosures	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
852	Reorganizations	إعادة التنظيم
853	Service Concession Arrangements	ترتيبات امتيازات الخدمة
855	Subsequent Events	الأحداث اللاحقة
860	Transfers and Servicing	التحويلات والخدمات
الصناعات – Industry		
905	Agriculture	الزراعة
908	Airlines	الخطوط الجوية
910	Contractors—Construction	شركات المقاوله – انشاءات
912	Contractors—Federal Government	شركات المقاوله - الحكومة الفيدرالية
915	Development Stage Entities	كيانات في مرحلة التطوير
920	Entertainment—Broadcasters	ترفيهه — إذاعة
922	Entertainment—Cable Television	ترفيهه — تلفزيون
924	Entertainment—Casinos	ترفيهه — كازينوهات
926	Entertainment—Films	ترفيهه — أفلام
928	Entertainment—Music	ترفيهه — موسيقى
930	Extractive Activities—Mining	الأنشطة الاستخراجية — التعدين
932	Extractive Activities—Oil and Gas	الأنشطة الاستخراجية — النفط والغاز
940	Financial Services—Broker and Dealers	الخدمات المالية — وسطاء ووكلاء
942	Financial Services—Depository and Lending	الخدمات المالية — الإيداع والإقراض
944	Financial Services—Insurance	الخدمات المالية — التأمين
946	Financial Services—Investment Companies	الخدمات المالية — شركات الاستثمار
948	Financial Services—Mortgage Banking	الخدمات المالية — خدمات الرهن العقاري
950	Financial Services—Title Plant	الخدمات المالية — المسح العقاري
952	Franchisors	مانحو الامتياز
954	Health Care Entities	كيانات الرعاية الصحية
958	Not-for-Profit Entities	الكيانات غير هادفة للربح

960	Plan Accounting—Defined Benefit Pension Plans	المحاسبة عن الخطط — خطط معاشات التقاعد ذات المزايا المحددة
962	Plan Accounting—Defined Contribution Pension Plans	المحاسبة عن الخطط — خطط تقاعد المساهمات المحددة
965	Plan Accounting—Health and Welfare Benefit Plans	المحاسبة عن الخطط - خطط منافع الصحة والرفاهية
970	Real Estate—General	عقارات- عموميات
972	Real Estate—Common Interest Realty Associations	عقارات — جمعيات عقارية ذات نفع مشترك
974	Real Estate—Real Estate Investment Trusts	عقارات - صناديق الاستثمار العقاري
976	Real Estate—Retail Land	عقارات - تجزئة الأراضي
978	Real Estate—Time-Sharing Activities	عقارات - أنشطة مشاركة الملكية
980	Regulated Operations	عمليات منظمة
985	Software	البرمجيات
995	U.S. Steamship Entities	كيانات البواخر الأمريكية

Source: US. GAAP Codification Official Website, <https://asc.fasb.org>

الملحق رقم 03: مقارنة بين أهم متطلبات المعايير الدولية والأمريكية (قبل سنة 2002)

أولاً- الاختلافات البسيطة

متطلبات معايير المحاسبة الدولية	متطلبات معايير المحاسبة الأمريكية
Segment Reporting - التقارير القطاعية	
- يجب تحديد كل القطاعات التشغيلية على أساس "المبدأ الأساسي" بغض النظر عن شكل التنظيم المستخدم. - الإفصاحات مطلوبة لكل من قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.	- يجب تحديد قطاعات التشغيل على أساس المنتجات والخدمات وليس على أساس القطاعات الجغرافية. - الإفصاحات مطلوبة للقطاعات مع عدم التمييز بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.
Investment property - الممتلكات الاستثمارية	
- الممتلكات الاستثمارية (أو العقارات الاستثمارية) هي ممتلكات محتفظ بها لكسب إيرادات إيجارية أو أرباح رأسمالية أو كليهما. - يتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة. لاحقاً، يتم إعادة تقييمها باستخدام إما نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة. عند اختيار نموذج القيمة العادلة، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة في قائمة الدخل.	- لا يتم التفريق بين الممتلكات الاستثمارية وغيرها من الممتلكات ولا يوجد تعريف محدد لها؛ يتم المحاسبة عن هذه الممتلكات مثلها مثل التثبيات الأخرى. - يتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة. لاحقاً، يتم قياسها فقط باستخدام نموذج التكلفة.
Borrowing Costs - تكاليف الاقتراض	
- تكاليف الاقتراض تشمل فروق سعر الصرف من القروض بالعملة الأجنبية. - يسمح بخيار تسجيل تكاليف الاقتراض كمصاريف، ويسمح برسملة تكاليف الاقتراض الصافية بعد اجراء المقاصة بين مصاريف الفائدة ومداخيل الاستثمار المكتسبة من القروض المرتبطة بأصل محدد.	- لا تشمل تكاليف الاقتراض فروق أسعار الصرف. - يجب رسملة تكاليف الاقتراض الاجمالية المرتبطة بأصل محدد. ولا توجد مقاصة بين الفوائد المكتسبة على استثمار الأموال المقترضة وتكاليف الفائدة.
Government grants - الإعانات الحكومية	
- يتم الاعتراف بالمنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن الكيان سيمثل للشروط ذات الصلة وسيقوم باستلام المنحة. - عندما تكون المنحة الحكومية في شكل أصل غير نقدي، يتم الاعتراف بالأصل إما بالقيمة العادلة أو بالقيمة الاسمية.	- لا توجد إرشادات محددة حول محاسبة المنح المقدمة من الحكومة. - يجب الاعتراف بالأصل غير النقدي الممنوح بالقيمة العادلة عندما يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق.
Income taxes - ضرائب الدخل	

- جميع مبالغ الضرائب المؤجلة (أصول أو خصوم)	- يمكن تصنيفها على أنها متداولة أو غير متداولة حسب طبيعتها الأصل أو الخصم ذي الصلة.
الترتيبات المشتركة - Joint venture	
- يُسمح إما بطريقة التوحيد التناسبي أو طريقة حقوق الملكية للمحاسبة عن الحصص في الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة (خيار القيمة العادلة غير متاح).	- يتم المحاسبة عنها بشكل عام باستخدام طريقة حقوق الملكية (أو بالقيمة العادلة، إذا تم اختيار خيار القيمة العادلة).
الأحداث اللاحقة - Subsequent events	
- يبدأ تقييم الأحداث اللاحقة من تاريخ التفويض بإصدار القوائم المالية. قد يأتي التفويض من الإدارة أو مجلس الإدارة حسب هيكل حوكمة الشركة والمتطلبات القانونية.	- يتم تقييم الأحداث اللاحقة بداية من تاريخ إصدار القوائم المالية أو إتاحتها للإصدار. تعتبر القوائم المالية صادرة عند توزيعها على المساهمين والمستخدمين الآخرين وتكون متوافقة مع المعايير الأمريكية. تعتبر القوائم المالية متاحة للإصدار عندما تكون متوافقة مع المعايير الأمريكية، وتم الحصول على جميع الموافقات اللازمة.
المخصصات والالتزامات المحتملة - Provisions and Contingent Liabilities	
- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون "من المحتمل" خروج تدفقات نقدية (تطبق ابتداء من احتمال 50%).	- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يصبح "من المرجح حدوثها" (وهذا يعني وصول الاحتمالية إلى 75-80%).

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

1. ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 425-429.

- Susan B. Hughes, James F. Sander, (2007), **A U.S. Manager's Guide to Differences Between IFRS and U.S. GAAP**, Management Accounting Quarterly, 08 (04), P. 03.
- Ernst & Young. (2012), **US GAAP versus IFRS-The basics**, retrieved from <https://www.eyjapan.jp/library/issue/us/gaap-weekly-update/pdf/GAAP-2012-02-23-01.pdf> consulted (12/09/2018), P. 10, 16,45.
- KPMG (2008), **IFRS compared to U.S. GAAP: An overview**; Retrieved from https://www.contractualcfo.com/documents/KPMG_Comparison.US.GAAP.IFRS.pdf, consulted (08/02/2019); P.P. 60-61,92-93, 106-107, 126-127.
- Deloitte. (2020), **A Roadmap to Comparing IFRS Standards and U.S. GAAP: Bridging the Differences**, retrieved from <https://www.iasplus.com/en/publications/us/ifrs-gaap-comparison> , consulted (01/02/2021), P. 40.

ثانيا- الاختلافات الجوهرية

متطلبات المعايير الأمريكية	متطلبات المعايير الدولية	
Revenue Recognition- الاعتراف بالإيرادات		
وجود معايير عامة للاعتراف، لكن يتم استكمالها ودعمها بقواعد وتوجيهات التطبيق مفصلة ومخصصة لصناعات معينة.	وجود مبادئ عامة للاعتراف بالإيرادات للسلع والخدمات.	الارشادات العامة
لا يسمح بالاعتراف المسبق.	يسمح بالاعتراف المسبق عند أداء جزئي للخدمة.	عقود الخدمات
يتم محاسبة عقود البناء (بما في ذلك عقود السعر الثابت) باستخدام طريقة نسبة التقدم فقط إذا تم استيفاء معايير معينة؛ خلاف ذلك، على عكس المعايير الدولية، يتم استخدام طريقة الاتمام.	تتم محاسبة عقود البناء ذات السعر الثابت باستخدام طريقة نسبة التقدم. طريقة الاتمام غير مسموح بها.	عقود البناء طويلة الأمد
Tangible Long-Lived Assets - الأصول العينية طويلة الأجل		
فقط على أساس التكلفة.	مسموح بالتكلفة أو القيمة العادلة.	القياس
نهج الخطوتين: الخطوة الأولى اختبار وجود انخفاض القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية إجمالي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ تقيس الخطوة الثانية مقدار الانخفاض في القيمة باستخدام تحليل التدفقات النقدية المخصصة.	نهج الخطوة الواحدة: حيث يتم قياس انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد (وهي قيمة الاستخدام أو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع، أيهما أكبر).	قياس انخفاض القيمة
يتم الاعتراف بانخفاض القيمة في قائمة الدخل.	إذا تم استخدام طريقة التكلفة، يتم الاعتراف بانخفاض القيمة في قائمة الدخل؛ إذا تم استخدام إعادة التقييم، فيتم عادة معالجة الانخفاض بالتعديل في الميزانية.	الاعتراف بانخفاض القيمة
بمجرد الاعتراف بالخسارة، لا يمكن استرجاعها.	يتم عكس الخسارة المعترف بها في بعض الحالات.	استرجاع خسارة الانخفاض
تسجل كمصاريف.	تتم رسملتها.	تكاليف الإصلاحات الرئيسية
Intangible Long-Lived Assets - الأصول المعنوية طويلة الأجل		
- تسجل مصاريف البحث والتطوير ضمن المصاريف وقت تحملها. - يتم إدراج المصاريف ضمن التدفقات النقدية التشغيلية.	- تسجل تكاليف البحث كمصاريف عند تحملها؛ تكاليف التطوير ترسم وتستهلك. - يتم إدراج قيمة الرسملة ضمن التدفقات النقدية الاستثمارية.	مصاريف البحث والتطوير

اختبار انخفاض القيمة	يتطلب نهج الخطوة الواحدة إجراء حساب خسارة انخفاض القيمة في حالة وجود مؤشرات انخفاض في القيمة. على الأقل مرة سنوياً.	في حالة وجود مؤشرات انخفاض في القيمة على الأقل مرة سنوياً، تتخذ المنشأة نهجاً من خطوتين يتطلب إجراء اختبار قابلية الاسترداد أولاً (تتم مقارنة القيمة الدفترية للأصل مع مجموع التدفقات النقدية المستقبلية غير المخصومة الناتجة عن الاستخدام والتخلص النهائي). إذا وجد أن الأصل غير قابل للاسترداد، يلزم حساب خسارة انخفاض القيمة.
حساب انخفاض القيمة	المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته القابلة للاسترداد؛ القيمة القابلة للاسترداد هي أعلى مما يلي: (1) القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع و (2) قيمة الاستخدام (القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المستخدمة، بما في ذلك قيمة الاستبعاد)، أيهما أعلى.	المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للأصل قيمته العادلة، كما هو محسوب وفقاً للمعيار ASC 820.
طريقة اختبار انخفاض قيمة الشهرة	يتطلب نهج الخطوة الواحدة إجراء اختبار انخفاض القيمة على مستوى وحدة إنتاج النقد من خلال مقارنة القيمة الدفترية للوحدات المنتجة للنقد مع قيمتها القابلة للاسترداد.	لدى الشركات خيار التقييم النوعي فيما إذا كان من المرجح أن تكون القيمة العادلة لوحدة إعداد التقارير أقل من قيمتها الدفترية. إذا كان الأمر كذلك، فإن النهج المكون من خطوتين يتطلب إجراء اختبار قابلية الاسترداد أولاً على مستوى وحدة التقارير (تتم مقارنة القيمة الدفترية لوحدة التقارير مع القيمة العادلة لوحدة التقارير). إذا تجاوزت القيمة الدفترية لوحدة التقارير قيمتها العادلة، فيجب إجراء اختبار انخفاض القيمة.
حساب خسارة القيمة للشهرة	يتم تخصيص خسارة انخفاض القيمة على وحدة توليد النقد (المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للوحدة المنتجة للنقد المبلغ القابل للاسترداد).	المبلغ الذي تتجاوز به القيمة الدفترية للشهرة القيمة العادلة الضمنية للشهرة ضمن وحدة التقارير الخاصة بها.
استرجاع خسارة الانخفاض	يمكن عكس خسارة الانخفاض المعترف بها.	بمجرد الاعتراف بها، لا يمكن عكسها.
إعادة التقييم	مسموح بها.	محظورة.
الأدوات المالية - Financial Instruments		
التصنيف	يتم تصنيف جميع الاستثمارات المالية، بما في ذلك الأوراق المالية، على أنها استثمارات تجارية أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.	يتم تصنيف الأوراق المالية فقط على أنها للمتاجرة أو متاحة للبيع أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

قياس الأوراق المالية المسعرة	بالتكلفة أو القيمة العادلة إذا أمكن قياسها بشكل موثوق.	بالتكلفة فقط.
تحديد فعالية التحوط	يجب إثباته في جميع الحالات.	يمكن افتراضه في بعض الحالات.
التحوط الكلي	مسموح به.	محظور.
إعادة تصنيف الاستثمارات في فئة "المتاجرة"	محظور (سواء من وإلى التداول).	مطلوب في بعض الحالات (لكن إعادة التصنيف من التداول ممنوع).
المخزون – Inventory		
الأساليب	طريقة LIFO محظورة.	يسمح بطريقة LIFO.
انخفاض القيمة	الأقل بين التكلفة أو صافي القيمة المحققة (NRV).	الأقل بين التكلفة أو القيمة السوقية.
استرجاع مؤونة الانخفاض	يجب استرجاع مؤونة تدهور القيمة في المخزون في ظل ظروف معينة	يمنع استرجاع مؤونة تدهور القيمة.
اندماج الأعمال وتوحيد القوائم المالية - Business Combinations and Consolidated Financial Statements		
أساس التوحيد	يتم توحيد القوائم المالية بالاعتماد على أساس الرقابة؛	التوحيد يتم في حالة ملكية الأغلبية؛
تاريخ التوحيد	يستخدم تاريخ السيطرة للاعتراف بعمليات الاستحواذ.	يستخدم تاريخ الإغلاق بشكل عام للاعتراف بعمليات الاستحواذ.
نطاق التوحيد	مطلوب للكيانات الخاضعة للسيطرة باستثناء الحصص في الشركات التابعة المصنفة على أنها "محتفظ بها للبيع".	مطلوب للشركات التابعة المملوكة بالأغلبية باستثناء عدم ممارسة الشركة الأم للرقابة.
السياسات المحاسبية الرئيسية والفرعية	يجب أن تتوافق.	ليس من الضروري أن تتوافق.
التزامات ما بعد الاستحواذ	الاعتراف فقط بالمخصصات التي تم الاعتراف بها من قبل الشركة المشتراة.	الاعتراف فقط بالأنشطة الحالية التي بدأت قبل الاستحواذ، على أن تكتمل في عام واحد.
قياس الأقلية	يمكن قياس مكونات حقوق الأقلية على النحو التالي: (1) القيمة العادلة، بما في ذلك الشهرة، أو (2) بالحصصة النسبية من القيمة العادلة	يتم قياس حقوق الأقلية بالقيمة العادلة، بما في ذلك الشهرة.

لصافي الأصول المحددة للشركة المشتراة، باستثناء الشهرة.	
عقود الإيجار – Leases	
تصنيف عقود الإيجار التمويلية	- بناءً على فحص المخاطر والمكافآت المحولة. - يتم تطبيق نهج يعتمد أكثر على التقديرات، ولا يتم تطبيق أية قواعد تقوم على نسب مئوية لتحديد طبيعة عقد الإيجار. - بناءً على وجود معيار من أربعة معايير محددة. - يوجد اختبارين رقميين للتفرقة بين عقود الإيجار التمويلية والتشغيلية، يعتبر عقد الإيجار تمويلي (رأسمالي) عندما تغطي فترة الإيجار (75%) من العمر الإنتاجي للأصل أو عندما تمثل القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار (90%) من تكلفة الأصل.
عقود إيجار الأراضي والمباني	يتم تقييم عنصري الأرض والبناء في عقد الإيجار بشكل منفصل مع تقييم جميع المؤشرات ما لم يكن المبلغ الذي سيتم الاعتراف به مبدئيًا لعنصر الأرض غير مهم، في هذه الحالة سيتم التعامل مع العنصرين كوحدة واحدة لأغراض تصنيف الإيجار. لا يوجد أي اختبار رقمي لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل الأرض والبناء بشكل منفصل. يتم تصنيف عقد إيجار الأراضي والمباني الذي ينقل الملكية إلى المستأجر أو يحتوي على خيار الشراء على أنه عقد إيجار تمويلي من قبل المستأجر، بغض النظر عن القيمة النسبية للأرض. إذا كانت القيمة العادلة للأرض عند البداية تمثل أقل من 25% من إجمالي القيمة العادلة لعقد الإيجار، يقوم المستأجر بمعالجة مكونات الأرض والمباني كوحدة واحدة بغرض تقييم 75% و 90% من الاختبارات المذكورة أعلاه. خلاف ذلك، يجب على المستأجر فصل مكونات الأرض والمبنى، ويخضع المبنى فقط لاختبارات 75% و 90% في هذه الحالة.
المعاشات ومنافع ما بعد التقاعد - Pensions / Post-retirement Benefits	
المحاسبة عن مزايا التقاعد	يتم احتساب جميع المزايا المقدمة بعد التوقف عن العمل، أي قبل التقاعد وأثناءه، بموجب مجموعة واحدة من المتطلبات ويشار إليها باسم مزايا ما بعد التوظيف. يتم تقسيم مزايا ما بعد انتهاء الخدمة إلى مزايا ما بعد التقاعد (تُقدم أثناء التقاعد) ومزايا أخرى بعد انتهاء الخدمة (تُقدم بعد انتهاء العمل ولكن قبل التقاعد). تختلف المعالجة المحاسبية لمزايا ما بعد التقاعد حسب نوع المزايا المقدمة.
تكاليف الخدمة السابقة	تسجل كمصاريف. يتم إهلاكها خلال فترة الخدمة أو العمر المتوقع للعمال.
الحد الأدنى من الالتزام.	لا يوجد حد أدنى للالتزام المدرج في الميزانية. يظهر على الأقل التزام مزايا المعاش التقاعدي المتراكم غير الممول في الميزانية كحد أدنى من الالتزامات.
أصول المعاشات التقاعدية	بعض القيود على الاعتراف بأصول التقاعد. لا قيود على الاعتراف بأصول التقاعد.
استحقاقات إنهاء الخدمة	تسجل كمصاريف عندما يلتزم صاحب العمل بالدفع. تسجل كمصاريف عندما يقبل الموظفون ويمكن تقدير المبلغ.

من إعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر التالية:

1. ليزا ويفر (2016)، مرجع سابق، ص. ص. 425-429.
2. Ernst & Young. (2011), Op.Cit, P.P. 12, 22, 37, 38, 31.
3. Susan B. Hughes, James F. Sander, (2007), Op.Cit, P. 04.
4. KPMG (2008), Op.Cit; P.P.108-109, 70-71, 102-103
5. Hanna Sanko, Artem V. Koldovskyi (2017), **Comparative Analysis of IFRS and US GAAP**, Financial Markets, Institutions and Risks, 01(01), P. 20.

الملحق رقم 04: درجة التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والأمريكية (سنة 2018)

رقم الإصدار	الموضوع	تقارب كبير	تقارب جزئي	غير متقاربة
/	الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية		×	
IAS 1	عرض القوائم المالية	×		
IAS 2	المخزون		×	
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	×		
IAS 8	السياسات المحاسبية، التغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	×		
IAS 10	الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية		×	
IAS 12	محاسبة ضرائب الدخل		×	
IAS 16	الممتلكات، المنشآت والمعدات		×	
IAS 19	منافع الموظفين	×		
IAS 20	محاسبة المنح الحكومية الممنوحة والإفصاح عن المساعدات الحكومية		×	
IAS 21	آثار التغير في سعر صرف العملات الأجنبية	×		
IAS 23	تكاليف الاقتراض	×		
IAS 24	إفصاحات الأطراف ذات العلاقة		×	
IAS 27	القوائم المالية المستقلة		×	
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	×		
IAS 29	التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم الهائل			×
IAS 32	الأدوات المالية: العرض		×	
IAS 33	عائدات السهم	×		
IAS 34	التقارير المالية المرحلية		×	
IAS 36	تدهور قيمة الأصول			×
IAS 37	المخصصات، الخصوم المحتملة والأصول المحتملة			×
IAS 38	الأصول غير الملموسة			×
IAS 40	الممتلكات الاستثمارية			×
IAS 41	الزراعة			×
IFRS 1	تبني معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة			×

		×	المدفوعات على أساس السهم	IFRS 2
		×	اندماج الأعمال	IFRS 3
	×		عقود التأمين	IFRS 4
	×		الأصول غير المتداولة المقتناة بغرض البيع والعمليات المتوقفة	IFRS 5
	×		استكشاف وتقييم الأصول المنجمية	IFRS 6
		×	الأدوات المالية: الإفصاح	IFRS 7
		×	التقارير القطاعية	IFRS 8
×			الأدوات المالية	IFRS 9
		×	القوائم المالية الموحدة	IFRS 10
		×	الترتيبات المشتركة	IFRS 11
		×	الإفصاح عن المنافع في المنشآت الأخرى	IFRS 12
		×	قياس القيمة العادلة	IFRS 13
×			الحسابات المؤجلة النظامية	IFRS 14
		×	الإيرادات من العقود مع الزبائن	IFRS 15
	×		عقود الإيجار	IFRS 16
×			عقود التأمين	IFRS 17

Source: Deloitte. (2016), **Overview of IFRS/US GAAP Differences**, NAPCO conference, September 23, 2016, retrieved from <https://rmgfinancial.com/core/files/rmgfinancial/uploads/files/7%20DELOITTE%20-%20NAPCO%20presentation.pdf>, consulted (12/09/2019), P. 07

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تقييم نتائج مشروع التقارب بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير الأمريكية، وصياغة إطار مقترح لتحسين النظام المحاسبي المالي على ضوء إنجازات هذا المشروع. تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن للوصول إلى نتائج البحث. والذي يتمثل أهمها في تحقيق هذا المشروع للعديد من النتائج الإيجابية ومساهمته في تحسين جودة المعلومات المالية بسبب التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية. بالرغم من وجود بعض النقائص والانتقادات، يمكن الاستفادة من تجربة التقارب الدولية-الأمريكية في اصلاح النظام المحاسبي المالي ليصبح أكثر فائدة وجودة. وعليه يجب القيام بتحديث المرجع المحاسبي المحلي وتعديله بشكل جوهري وملائم للبيئة الجزائرية بكل جوانبها، ولمواكبة التطورات على المستوى المحاسبي الدولي والاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التقارب؛ معايير المحاسبة الدولية؛ معايير المحاسبة الأمريكية؛ جودة المعلومات المالية؛ النظام المحاسبي المالي.

Abstract: This study aims to evaluate the results of the project of convergence between International Accounting Standards and Generally Accepted Accounting Principles in the United States and formulate a proposed framework for improving the Financial Accounting System in light of the achievements of this project. The descriptive analytical and the comparative methods were used to reach the research results. The most important of which is that this project has achieved many positive results and contributed to improving the quality of financial information due to the amendments that have occurred to International Accounting Standards. Although there are some shortcomings and criticisms, the US-International convergence experience can be benefited from in reforming the Financial Accounting System to become more useful and qualitative. Accordingly, the local accounting reference must be modernized and fundamentally modified to suit the Algerian environment in all its aspects, and to keep pace with developments at the international accounting and economic context.

Keywords: Convergence; IAS/IFRS; US. GAAP; Quality of financial information; Financial Accounting System.

Résumé: Cette étude vise à évaluer les résultats du projet de convergence entre les Normes Comptables Internationales et les Principes Comptables Généralement Reconnus aux États-Unis et à formuler une proposition de cadre d'amélioration du Système Comptable Financier à la lumière des réalisations de ce projet. Les méthodes analytiques descriptives et comparatives ont été utilisées pour atteindre les résultats de la recherche. Le plus important est que ce projet a obtenu de nombreux résultats positifs et a contribué à améliorer la qualité de l'information financière en raison des modifications apportées aux Normes Comptables Internationales. Bien qu'il y ait quelques lacunes et critiques, l'expérience de convergence Américano-International peut être mise à profit pour réformer le système comptable financier afin qu'il devienne plus utile et qualitatif. En conséquence, le référentiel comptable local doit être modernisé et fondamentalement modifié pour s'adapter à l'environnement Algérien sous tous ses aspects, et suivre l'évolution de la comptabilité internationale et économique.

Mots-clés : Convergence ; IAS/IFRS ; US. GAAP; Qualité de l'information financière ; Système Comptable Financier.